الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة
وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعبّاس
كليّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة
تخصّص: علم الاجتماع

أطروحة أعدّت لنيل شهادة الدّكتوراه في العلوم بعنوان:

سيّاسات الحدّ من البطالة في الجزائر

«دراسة مقارنة بين البرامج الحكوميّة وجهود مؤسّسات المجتمع المدني»

من إعداد:
صدّيقي عبد النّور

تحت إشراف:
أ.د مزوار بلّخضر

أعضـاء لجنـة المناقشة

أ.د قدّوسي محمّد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعبّاس	رئيساً
أ.د مزوار بلّخضر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفاً
أ.د سيكوك قويدر	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	عضواً
أ.د كويبي الجيلاني معاشو	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	عضواً
د مخلوف سيد أحمد	أستاذ محاضر أ	جامعة سيدي بلعبّاس	عضواً
د لبعير بلعبّاس	أستاذ محاضر أ	جامعة سيدي بلعبّاس	عضواً

السّنـة الجامعيّة: 2017 ـ 2018

الفصل المنهجي

الفصل المنهجي

1 – مقدمة.

2 – إشكالية الدراسة.

3 – فرضيات الدراسة.

4 – منهج وأدوات الدراسة.

5 – أسباب اختيار الموضوع.

6 – أهمية وأهداف الدراسة.

7 – المفاهيم الأساسية للدراسة.

8 – حدود الدراسة.

9 – الدراسات السابقة.

10 – صعوبات الدراسة.

11 – محتوى الدراسة.

مقدمة

تعتبر ظاهرة البطالة من أقدم الظواهر التي ظلت ومازالت تجند مختلف الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والباحثين والمختصين عبر سائر مجتمعات العالم نظراً لكونها تشكل في الوقت نفسه مصدرا لظواهر أخرى معقدة منها الانحرافات بمختلف تشعباتها وهو ما تشير إليه الكثير من الدراسات المتخصصة في مجال الانحراف والجريمة المنظمة.

إن القراءة الأولية للمعطيات الإحصائية المتوفرة والصادرة عن الهيئات المختصة تظهر أن المجتمع الجزائري يسجل أعلى المعدلات من بين الدول العربية، رغم تباين الأرقام بين المصادر المحلية الرسمية والمصادر الدولية من جهة، وبين البيانات الحكومية والوقائع المتجلية في الواقع المعيشي للمجتمع الجزائري من جهة ثانية. ومهما يكن من أمر فإن هذه الظاهرة أصبحت دون شك تشكل مصدراً قلق لكل المهتمين نظراً لما تفرزه من انعكاسات على مجتمعنا خاصة إذا ربطنا تطور هذه بالتركيبة العمرية لمجتمعنا وما عرفه هذا الأخير من تطورات مست بنيته وهيكلته.

إن خصوصية هذه الظاهرة وتواجدها في مفترق الطرق بين مختلف التخصصات تجعلنا نركز أكثر على مقاربتها بطريقة تختلف من حيث المبدأ عن تلك القراءات الكمية الصرفة فقط، حيث سنسعى إلى مزاوجة هذه البيانات الكمية بما تفرزه من انعكاسات اجتماعية، لأن الأرقام ورغم أهميتها في تبيان مدى انتشار هذه الظاهرة غير أنها في الكثير من لا تعكس ما يعيشه العاطل عن العمل من حالة نفسية قد تجعله في وضعية هشة مستعد للانتقام من حالته بشتى الوسائل، لذا فإن تكلفة الحد من ظاهرة البطالة قد تكون أقل من تلك المكرسة لمعالجة آثارها.

ومن جهة ثانية؛ يواجه المجتمع الج زائري كثيرا من المشاكل والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية عجزت الحكومات والسلطات عن إيجاد الحلول الناجعة لتطويقها والحد منها وتجاوزها بعد ذلك؛ مما جعل الأمم المتحدة تعدها ضمن العالم الثالث أو من الدول السائرة في النمو، لكونها لم تحقق مؤشرات التنمية البشرية المطلوبة التي تتحدد في ثلاثة معايير أساسية متكاملة ومترابطة فيما بينها وهي: الدخل الفردي السنوي، والرعاية الصحية، والتعليم المتطور المنتج. وهناك من يضيف معايير إنسانية أخرى إلى هذه المعايير كاحترام حقوق الإنسان وإرساء دولة الحق والقانون وتكريس ثقافة المواطنة الصالحة.

بيد أن السلطات الجزائرية بمفردها لن تستطيع أبدا أن تحل جميع المشاكل والأزمات التي تحول دون تحقيق نهضتها الحقيقية وازدهارها الشامل وتقدمها الفعال، فلابد من مساعدة المجتمع المدني بجميع جمعياته ومنظماته ومكاتبه القانونية والتنظيمية ومراكزه العلمية وهيئاته النقابية والمهنية من تحمل مسؤولية المشاركة والمساهمة في بناء المجتمع البشري والإنساني وتكثيف الجهود لتنمية الوطن والأمة قصد اللحاق بركب الدول المتقدمة.

لكن وفي ضوء ما يشير إليه الواقع الاجتماعي بخصوص البرامج والسياسات التي استحدثتها مختلف الحكومات المتعاقبة في مكافحة هذه الظاهرة لنا أن نتساءل عن مدى نجاعة هذه الآليات من جهة، ومن جهة أخرى ونتيجة للأدوار المتعاظمة التي باتت تلعبها مؤسسات المجتمع المدني على مختلف الأصعدة (السياسية، الاقتصادية، الثقافية، والاجتماعية)؛ حرّي بنا أن نبحث في مفهوم المجتمع المدني؟ وعن حجم جهود عينة من هذه المؤسسات في الحد من هذه الظاهرة وبالتالي القيام بدراسة مقارنة بين البرامج الحكومية وجهود مؤسسات المجتمع المدني في الحد من ظاهرة البطالة.

الإشكالية

تتصدر مشكلة البطالة المشكلات الرئيسية التي تواجه كثيراً من المجتمعات العربية في المرحلة الراهنة، ويعزى ذلك إلى عدّة عوامل، منها عوامل اقتصادية واجتماعية، وأخرى سياسية ومهنية وتقنية. والجزائر شأنها في ذلك شأن معظم الدول النامية والعربية، تعاني من مشكلة البطالة وترتبط هذه المشكلة في الجزائر بجملة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، سواء لجهة التأثر أو لجهة التأثير. بمعنى أن البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري تتأثر بجملة من المتغيرات والوقائع الاقتصادية وإلى حد ما ببعض المتغيرات الاجتماعية، فيما تؤثر بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء وخاصة في الأداء الاقتصادي والنمو والفقر والتوزيع وانتشار الظواهر الاجتماعية غير المقبولة أخلاقياً ودينياً وسياسياً.

إن عدم الاهتمام بظاهرة البطالة في الجزائر يؤثر مباشرة في تنمية المجتمع وتباطؤ تقدمه، لما لها من تأثيرات خطيرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لذا كان لابد أن تحظى هذه الظاهرة باهتمام كبير من خلال العمل على إيجاد الحلول العاجلة لتقليص رقعتها ومن تم محاولة

القضاء عليها من أجل تحقيق الرخاء الاقتصادي والسلم الاجتماعي في ظل تحديات العولمة وتجاذبات الإصلاح الاقتصادي.

إن علاج أزمة البطالة في مختلف دول العالم عملية صعبة ومعقدة، وتزداد هذه العملية صعوبة وتعقيداً في الجزائر، ويعود ذلك أولاً إلى جذور التخلف الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي الذي ورثته الجزائر عن الحقبة الاستعمارية، وثانيا إلى الاختلالات الهيكلية التي ميزت التجربة الجزائرية في التنمية والتحديث، وثالثاً إلى ضعف موقع الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي وخاصة في ضوء الهزات العديدة والمؤثرة بشكل مفصلي على هكذا اقتصاد له تبعية شبه كلية على منتوج استراتيجي واحد، أضف إلى كل ذلك ما عرفه المجتمع الجزائري من أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية غداة أحداث الخامس من أكتوبر 1988 هددت -في وقت ما - بنسف أسس المجتمع وتقويض أركان الدولة، حيث تراكمت وتزاحمت عديد المشكلات والظواهر الاجتماعية التي قد تكون مرتبطة بظاهرة البطالة سواء بصفتها مؤثرة فيها أو متأثرة بها.

وبالموازاة مع ذلك، شاع استعمال مصطلح المجتمع المدني في أدبيات العلوم الاجتماعية في تسعينات القرن العشرين، بعد انهيار دول الكتلة الشرقية، وفي مقدمها أكبر وأقوي هذه الدول، إن المجتمع المدني الذي نتحدث عنه اليوم، لم يعد مجرد مفهوم يشير إلى مستوى من مستويات النشاط المجتمعي يتسم بالتعددية والتناقض والجزئية والمصلحة الخاصة ولكنه يشير إلى مجموعة من المنظمات النشيطة التي يمكن تعيينها وتحديد موقعها ومكانها والأدوار الكبيرة التي تلعبها، بموازاة الدولة أحيانا وأحيانا ضدها. لكن ما هو أهم من ذلك أن المجتمع المدني لم يعد ينظر إلى على أنه تجسيد للخاص والمصالح الجزئية في مقابل الدولة المجسدة للعام وللمصالح الكلية ولكن كدولة مقابلة، أي كمنظمات ذات نفع عام وأهداف كلية تخدم أهدافا عامة وتشكل مصدرا للنظام والعقلانية والترشيد والاتساق داخل نظام اجتماعي هجرت الدولة العديد من ميادينه أو أصبحت غير قادرة على بث النظام والسلام فيها.

يعتبر المجتمع المدني كفكرة أو كمصطلح جديداً على المجتمعات العربية، غير أنه كظاهرة واقعية قديم يضرب بجذورها إلى بدايات التاريخ الإسلامي، تعتبر الجزائر جزءا من الوطن العربي لا يمكن الحديث عن المجتمع المدني فيها بمعزل عن سيرورة التجربة التاريخية التي أفرزت الوضع الحالي للمجتمع المدني العربي ككل، فالجزائر أيضا قد خبرت المجتمع المدني كظاهرة قبل تداوله كمصطلح على

المستوى الخطابي، وقد شهد المجتمع الجزائري العديد من التكوينات المدنية التقليدية منذ قرون عدة، كالمساجد ودور العبادة، الزوايا، الأوقاف...إلى جانب بعض التنظيمات الأهلية التي تعرف خاصة لدى المجتمعات الأمازيغية مثل "تاجماعت" أو"التويزة" وغيرها من المؤسسات الاجتماعية الطوعية التي كانت تسهم إلى حد كبير في إرساء قواعد الاعتماد على الذات وحل مشاكل المجتمع دون اللجوء إلى الدولة ومؤسساتها في كل صغيرة وكبيرة.

لم تظهر الحاجة إلى وجود مجتمع مدني في الجزائر المستقلة حديثاً، حيث تبنت الدولة النظام الاشتراكي الذي يحمل في طياته شعارات العدالة والمساواة والتعاون...الخ، مما جعل مؤسسات المجتمع المدني تتلاشى بانتفاء أسباب وجودها(على الأقل ظاهريا)، وفي ظل دولة تسلطية تفرض وصايتها على الشعب في كل صغيرة وكبيرة، وتقيد حريته في التعبير والمبادرة وتشكيل المنظمات الشعبية المستقلة، وحتى تلك المنظمات القليلة التي كانت قائمة منذ الاستقلال حتى الثمانينيات كانت خاضعة للحزب الحاكم وتابعة له .لقد فقد المجتمع المدني في هذه المرحلة من تاريخ الجزائر مجمل مقوماته، في ظل روح الاتكالية لدى الشعب والتي خلقتها ممارسات الدولة الوصية على شعب غير واع وغير ناضج سياسيا وغير قادر على المساهمة في تسيير شؤونه، وخاصة في إطار اقتصاد ريعي يعتمد على البترول الذي كانت أسعاره في أعلى مستوياتها .لم تظهر الحاجة إلى وجود تنظيمات توازي عمل الدولة ومجهوداتها وتملأ الفراغ الذي تعجز الدولة عن الوصول إليه وتغطيته، وتساهم إلى جانبها في تحديد وتطبيق مسارات الدولة وتوجيهاتها. شكّلت أحداث أكتوبر 1988 تحولا تاريخيا في مسار المجتمع المدني الجزائري؛ حيث فسح دستور 1988 مجالا لانتعاش المجتمع المدني إذ أقر التعددية الحزبية، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية التعبير...وتبنت الدولة مشروع التحول الديمقراطي الذي كان عاملا أساسيا في إثارة الاهتمام بفكرة المجتمع المدني، وانتشاره الواسع كمفهوم على مستوى الخطاب الفكري والسياسي والإعلامي، لقد تقلص حجم نشاط الدولة من العديد من المجالات التي كانت تشغلها وتفرض فيها هيمنتها ووصايتها على المجتمع، تاركة المجال فارغا وراءها، لتشغله العديد من التنظيمات التي ظهرت وتزايدت بشكل سريع حتى بلغت في وقت قياسي حجما مذهلاً، إذ تشير بعض الأرقام إلى وجود ما يقرب من خمس وستين ألف منظمة أو جمعية في الجزائر أواخر التسعينات، مقابل مائة وسبعين ألف منظمة غير حكومية في الوطن العربي كله.

وعليه في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، التي عرفتها كل من ظاهرة البطالة من جهة، والأدوار الجديدة التي باتت تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني من جهة ثانية؛ لنا أن نتساءل عن حجم مساهمة كل من البرامج الحكومية وجهود المجتمع المدني في الحد من هذه الظاهرة وتداعياتها الاجتماعية.

من خلال هذا الطرح النظري، وفي ضوء هذه المعطيات المبدئية اقتراحنا الإشكالية التالية:

ما مدى نجاعة السياسات والبرامج التي اتخذتها السلطات الحكومية لتواجه بها ظاهرة البطالة، وما مدى فعالية الجهود التي تساهم من خلالها بعض مؤسسات المجتمع المدني في الحد من هذه الظاهرة ؟

إن هذه الإشكالية تجعلنا أمام جملة من التساؤلات والاستفسارات التي تفرض علينا نفسها وأهمها:

- ما هي الدوافع والأسباب التي ساهمت في اتساع رقعة ظاهرة البطالة في وما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تترتّب عن استشراء ظاهرة البطالة؟
- إلى أي حدّ ساهمت الدولة من خلال قطاعها العام في تزايد معدلات البطالة بأنواعها، وإلى أي مدى أثرت سياسات الإصلاح الاقتصادي من خلال اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية في مضاعفة حدة هذه الظاهرة ؟
- إذا كانت البطالة مشكلة ناتجة عن مشكلات، فهي بدورها مسببة لمشكلات أخرى، فما هي درجة الارتباط بين ظاهرة البطالة وباقي الظواهر الاجتماعية الأخرى كتزايد معدلات الفقر وانخفاض مستوى المعيشة وانتشار الآفات والأمراض والسلوكيات الاجتماعية السلبية (التطرف، الإرهاب، المخدرات، الاغتراب، الهجرة السرية، الجريمة بأنواعها...)
- ما هي السياسات أو البرامج التي اتخذتها السلطات الحكومية لتواجه بها هذه الآثار والانعكاسات، وما هي العراقيل والصعوبات التي حجّمت من فعالية هذه البرامج؟
- ما مدى نجاعة الإجراءات أو التدابير التي اتخذتها السلطات الحكومية لتواجه بها ظاهرة البطالة، وكيف يستطيع المجتمع المدني أن يساهم في الحد من هذه الظاهرة ؟

- إلى أي حد تقوم السلطات الحكومية على تنسيق جهودها مع مختلف مؤسسات المجتمع المدني للحد من ظاهرة البطالة.

- هل تقوم مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر بأدوارها في التخطيط الاقتصادي من خلال النشاط التنموي كإقامة المشروعات والمؤسسات الصغيرة التي تساهم في الحد من ظاهرة البطالة أو بإرساء أسس للنشاط التعبوي تعمل من خلاله على تحجيم الانعكاسات الاجتماعية السلبية لهذه الظاهرة.

- هل عمل هذه المؤسسات مبني على مشروع شامل وخطة متواصلة أم على مجرد أعمال ظرفية سرعان ما تذهب بذهاب أصحابها أو بزوال أهدافها الضيقة؟

فرضيات الدراسة

- ساهمت الإجراءات أو التدابير التي اتخذتها السلطات الحكومية لتواجه بها البطالة بشكل كبير في تحجيم هذه الظاهرة خاصة بعد سنة الألفين.
- غياب التنسيق بين مختلف مؤسسات المجتمع المدني من جهة، وطبيعة نشاطها الظرفي والمناسباتي يشتت الجهود المبذولة في الحد من ظاهرة البطالة في المجتمع الجزائري.
- سعي السلطات الجزائرية وراء الأرقام الجوفاء تارة والإحصائيات المغلوطة تارة أخرى لم يساعد في خلق مناخ اقتصادي حقيقي من شأنه أن يتعامل مع ظاهرة البطالة بمبدأ العرض والطلب وعليه لم يعط حلولا جذرية للحد من ظاهرة البطالة.

منهج وأدوات الدراسة

- تعتمد الدراسة في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاء ، المجلس الاجتماعي الاقتصادي، وزارة العمل، وزارة الضمان الاجتماعي ولاسيما بيانات البرامج الوطنية لدعم تشغيل الشباب والحد من البطالة ومسوح سوق العمل بالإضافة إلى الدراسات المسحية التي قامت بها مختلف الهيئات الحكومية والبحثية المهتمة بهذا الموضوع.

- سنعمل على القيام بمسوح إحصائية وتحليلية للهياكل التي أسستها الدولة للعمل على تقليص نسبة البطالة وذلك بتقييم مدى نجاعة هذه الهياكل والبرامج، وبالموازاة مع ذلك سنقوم بدراسة ميدانية تستطلع تجربة بعض مؤسسات المجتمع المدني في خلق مناصب عمل وبالتالي الحد من هذه الظاهرة؟ كما سنحاول على إبراز مدى تنسيق العلاقات بين البرامج الحكومية وجهود هذه المؤسسات، أضف إلى محاولة الكشف عن واقع جهود هذه المؤسسات وعن خلفياتها الحقيقية.

- تبعا لطبيعة الموضوع وأهداف الدراسة فقد اعتمدنا في الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات والمعطيات. وقد اعتمدنا في الدراسة الميدانية على أداة المقابلة مع رئيس الجمعية وكذا مع أرامل منتمين إلى جمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل استفدن من فرص عمل في الجمعية أو من خلالها.

أسباب اختيار الموضوع:

- **دوافع موضوعية:**

1 - إن مشكلة البطالة في المجتمع الج زائري لا زالت قائمة، وتحتاج إلى المزيد من البحوث والدراسات، والاحتجاجات والاضطرابات التي ما فتئت تندلع بين الفينة والأخرى خير دليل على ذلك .

2 – تعتبر مشكلة البطالة واحدة من أخطر المشكلات التي تواجهها الجزائر الآن، إن لم تكن أخطرها على الإطلاق. ومنبع الخطورة هنا لا يكمن فحسب في أن تزايد عدد المتعطلين عن العمل يمثل إهداراً في عنصر العمل البشري مع ما ينجم عن هذا الإهدار من ضياعات اقتصادية، وإنما مكمن الخطورة ينبع أيضاً من النتائج الاجتماعية الخطيرة التي ترافق حالة التعطّل وبالذات فيما بين الشباب، فلا يمكن اعتبار البطالة قضية اقتصادية فحسب، بل هي قضية اجتماعية وأمنية لا تقل أهمية عن بعدها الاقتصادي ، فهي البيئة الخصبة والمواتية لنموّ الجريمة والتطرف وأعمال العنف، وهي أمور برزت بشدّة على الس احة في الجزائر خلال العقدين الأخيرين، أضف إلى ذلك.

- **دوافع ذاتية:**

- لقد حزّ في نفسي مشاهدة جحافل العاطلين عن العمل من زملائي الخرّيجين بعد أن انضموا مجبرين إلى جمعية الحيطيست *، هؤلاء الذين أصبحوا يرون في الفيزا (تأشيرة السفر) ولو كانت إلى دول أوروبا الشرقية بسلبياتها ومشاكلها و "مافياتها" جواز السفر الذي سينتشلهم من بلدهم الجزائر الذي وقف عاجزاً على الوفاء بالتزاماته تجاههم وجعلهم يحلمون بالهجرة ويخاطرون بحياتهم من أجلها.

كما آلمني كثيراً العديد من مشاهد الفقر والبؤس والحرمان التي تعبّر عن جزائر نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، جزائر المليون ونصف المليون شهيد، جزائر الثورة والشباب، جزائر... الأرض، النفط والخيرات.

أهمية وأهداف الدراسة:

إن أهمية دراسة وتحليل مشكلة البطالة في الجزائر لا يتمثل في فقط في أهمية الموارد البشرية وكونها تحتل مكانا مهمًا، وإنما ترجع إلى أهمية كون رأس المال البشري هو أساس التنمية، بالإضافة إلى الخطر الناجم عن التزايد المستمر في أعداد العاطلين عن العمل وما يمثله من مضاعفات في النتائج الاجتماعية والسياسية التي ترافق حالة التعطل عن العمل، حيث تعد البطالة هي البيئة الخصبة والمواتية لنمو الجريمة والتطرف والعنف. كما أن انعدام الدخل الذي يعتبر مرادفًا للبطالة يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة وزيادة عدد الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر وما يرافق ذلك من الأوضاع اللاإنسانية.

وعليه فمشكلة البطالة في المجتمع الج زائري لا زالت قائمة ، وتحتاج إلى المزيد من البحوث والدراسات، والاحتجاجات والاضطرابات التي ما فتئت تندلع بين الفينة والأخرى خير دليل على ذلك.

* **الحيطيست**: مصطلح شائع في الجزائر باللهجة المحلية العامية المفرنسة يطلق عادةً على العاطلين عن العمل، وأصل التسمية نسبة إلى كلمة "الحيط" بالعامية، أي الحائط باللغة العربية الفصحى مضافاً إليها اللاّحقة الفرنسية (iste)، ونظراً لندرة النوادي الشبابية أو انعدامها في كثير من المناطق، فغالباً ما يتجمع الشباب الذي لم يجد عملاً في تجمعات يحاولون من خلالها "قتل" وقت الفراغ الذي يملأ حياتهم، وغالباً ما تكون هذه التجمعات في المناطق الحضرية على جوانب الطرقات مستندين في وقوفهم على حائط، ومن هذه الكلمة الأخيرة اشتق الجزائريون مصطلح حيطيست باعتبارها مهنة كل شابٍ عاطل عن العمل "يمتهن" الاستناد إلى الحائط.

كما أن وضع أي برامج وخطط مستقبلية لمواجهة مشكلة البطالة يكون عديم الجدوى إذا لم يكن هناك تبلور علمي ودقيق لمفهوم البطالة ومدى حجمها.

وتأتي أهمية دراسة موضوع البطالة من حيث ارتباطها وتأثيرها في البناء الاجتماعي للمجتمع والمتمثل في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

المفاهيم الأساسية للدراسة:

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل؛ لذا استحوذ موضوع البطالة بشكل رئيس على عناية أصحاب القرارات السياسية، وكذلك على اهتمام الباحثين الاجتماعيين أو الاقتصاديين، بوصفه موضوعاً يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية، لهذا لا تكاد تصدر دورية علمية متخصصة ذات علاقة بعلم الاقتصاد والاجتماع والجريمة إلا تتعرض لموضوع البطالة بالتحليل والنقاش سواء كان ذلك بأسلوب مباشر أو غير مباشر.

إلا أن هذا الاهتمام القديم والحديث بموضوع البطالة لم يخل من بعض الملابسات والغموض الذي اكتنف هذا المفهوم كمصطلح علمي وذلك نتيجة لتعدد التعاريف الإجرائية لمفهوم البطالة وتنوعها. وبما أن الدراسات والبحوث العلمية تستلزم قدراً أكبر من الدقة والتحديد في تعريف متغير أو متغيرات الدراسة، وذلك حتى يمكن حصرها وقياسها بدقة تتناسب مع موضوع ومشكلة وأهداف الدراسة أو البحث. لذا فإن المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع البطالة في هذه الدراسة تتبلور وتتحدد في التعاريف الإجرائية التالية:

1 – البطالة:

يرتبط مفهوم البطالة بوصف حالة المتعطلين عن العمل وهم قادرون عليه ويبحثون عنه إلا أنهم لا يجدونه. كما أن نشرة بحث القوى العاملة الصادرة من الديوان الوطني للإحصاء حددت مفهوم البطالة بأنه: عدم حصول الفرد على عمل خلال أسبوع الإسناد وكان يبحث عن عمل خلال فترة الأسابيع الأربعة الماضية المنتهية بأسبوع البحث ولديه استعداد للعمل خلال أسبوع الإسناد (المسح).

وحيث إن هذه الدراسة تعتمد في الأساس على بيانات الديوان الوطني للإحصاء، لذا فإن حالة مفهوم البطالة يتحدد وفقاً لتعريف نشرة القوى العاملة، علماً بأن هذا التعريف قد لا يكون دقيقاً في

تحديد مفهوم البطالة؛ لأنه لا يشمل أولئك الذين يعملون بشكل مؤقت أو بهدف تطوعي أو لغرض التدريب واكتساب مهارات فقط، حيث لا يعد مثل هذا العمل مصدراً ثابتاً للدخل.

2 – قوة العمل:

يشير مفهوم قوة العمل إلى أولئك القادرين من الناحية الصحية والبدنية على العمل وتبلغ أعمارهم خمسة عشر عاماً فأكثر ذكوراً وإناثاً، سواء أكانوا ضمن المشتغلين أم المتعطلين. وهذا التعريف يخرج بالطبع جميع الملتحقين بالمراحل الدراسية والقائمين بالأعمال المنزلية وغير القادرين على العمل والمحالين على التقاعد أو غير المشتغلين ولا يبحثون عن عمل وليس لديهم الاستعداد للعمل.

3 – حجم البطالة ونسبتها:

يتحدد حجم البطالة من خلال احتساب الفارق بين حجم مجموع قوة العمل السعودية وحجم مجموع المشتغلين السعوديين. أما نسبة البطالة فتحسب بقسمة حجم البطالة على إجمالي قوة العمل من السعوديين ذكوراً وإناثاً مضروباً في مائة، وذلك وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة التعطل (البطالة)} = \frac{\text{حجم البطالة (عدد العاطلين)}}{\text{إجمالي القوى العاملة}} \times 100$$

ومن الأهمية الإشارة إلى أن نتائج المعادلة السابقة ومخرجاتها تتأثر بعاملين رئيسين، الأول ذو علاقة بتحديد العمر الزمني المصرح به رسمياً لدخول قوة العمل. أما العامل الثاني فيتعلق بتحديد فترة الانقطاع عن العمل، التي بموجبها يمكن اعتبار الفرد عاطلاً عن العمل. وسبق توضيح هذين العاملين وبلورتهما وفقاً لهدف هذه الدراسة.

4 – التشغيل:

حسب الندوة الدولية الثالثة عشر لأخصائيي إحصائيات العمل "يتكون الأشخاص الحائزون على شغل من كل الأفراد الذين تعدوا سنا معينة، والذين يوجدون خلال فترة قصيرة مرجعية من الزمن (مثلا أسبوع أو يوم) في الفئات الآتية:

- **التشغيل المأجور**: وتتكون هذه الفئة من الأشخاص الموجودين في أماكن العمل ويتلقون أجرا أو راتبا، والأشخاص المتوفرين على شغل ولكنهم غائبون عن العمل.

- **التشغيل غير المأجور**: كما تتكون هذه الفئة من الأشخاص الموجودين في أماكن العمل ويحققون من رواءه ربحا أو كسبا عائليا، والأشخاص المالكين ولكنهم غائبون عن العمل".[1]

5 – السكان الناشطون (la population Active):

- تعرف **هيئة الأمم المتحدة** (**ONU**) السكان الناشطين على أنهم أولئك:

"الأشخاص يتراوح سنهم بين 15 و 64 سنة ويساهمون في عملية إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية الموجهة إلى السوق، بالإضافة إلى أولئك الذين لا يعملون، ولكنهم مستعدون للعمل".[2]

- أما **المكتب الدولي للعمل** (**BIT**) له نظرته الخاصة لمفهوم السكان النشطين، "فهم أولئك الأشخاص من الجنسين ذكرا كان أم أنثى، والذين يساهمون في عملية الإنتاج خلال فترة زمنية معينة "فترة الاستقصاء"[3]
- أما في الجزائر وحسب **الديوان الوطني للإحصائيات** (**ONS**) فإنّ " السكان النشطون يتكونون من الأشخاص المشتغلين "يشغلون مناصب عمل" وكذا الأفراد الذين لا يعملون، ولكنهم يبحثون عن عمل أو بمعنى آخر مستعدون للعمل ".[4]

6 – السكان المشتغلون (les Occupés):

يعتبر الديوان الوطني للإحصائيات أن المشتغل (الذي يملك منصب شغل) هو ذلك الشخص (مهما كان سنه) الذي يمارس عملا أو يقوم بأي نشاط له عائد نقدي أو طبيعي، وهذا خلال فترة زمنية معينة وهي فترة الاستقصاء.

وتضم فئة المشتغلون الذين:

- يمارسون عملا خلال فترة زمنية معينة(الاستقصاء).
- الغائبون عن عملهم خلال فترة الاستقصاء.
- الذين يزاولون دراستهم مع القيام بنشاط ذو عائد مادي.

1- مدونة planing and strategy، التشغيل، عبد القادر زيان، تم الاطلاع بتاريخ 2010/12/17.

2- الأمم المتحدة(2000)،التقرير العالمي حول التنمية البشرية،جامعة بويك، بروكسل، ص277.

3- منظمة العمل الدولية،التوصيات الدولية المعمول بها في إحصاءات العمل،الطبعة 2، ص27.

4- الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، نتائج النشرات الإحصائية "1970-2002"، الجزائر، العدد 18، طبعة 2003، ص59.

- هم في عطلة مرضية قصيرة الأجل أثناء فترة الاستقصاء (أقل من ثلاث أشهر).
- الشباب الذي يقومون بأداء واجب الخدمة الوطنية.
- الدائمون في سلك الجيش الوطني.
- المتقاعدون الذين يمارسون نشاطا ما.
- المتربصون.
- الأشخاص الذين يعملون في بيوتهم، كأعمال الحقول والأعمال التقليدية مثل: أعمال الخياطة، الطرز،....الخ، وكذلك خدمات الدروس الخصوصية، التكفل بالأطفال في بيوتهم...الخ.

الدراسات السابقة:

تعددت وتنوعت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع والموضوعات المتعلقة به، سنحاول ذكر بعض منها فقط نظرا لكثرتها وتعدد تخصصاتها:

- **رسالة دكتوراه للمرشحة "قصاب سعدية" بعنوان: "اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990-2004"، جامعة الجزائر، 2005-2006.**

تناولت الباحثة في هذه الدراسة الاختلالات التي مست سوق العمل في الجزائر خلال الفترة المحددة للدراسة، والتي تميزت بالإصلاحات الاقتصادية التي صاحبت الانتقال إلى اقتصاد السوق، وقد عالجت متغيرات مهمة كالبطالة، الأجور، الاقتصاد غير الرسمي، سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر، محاولة التعرف على أزمة البطالة ومسبباتها، وتأثير التحولات الاقتصادية على تراجع الأجور والقدرة الشرائية، بالإضافة إلى دور السوق الموازي في القضاء على البطالة بالرغم من تأثيره السلبي على الاقتصاد.

توصلت الدراسة إلى أن نظام العمل غير الرسمي يحوز على نسبة معتبرة في الجزائر، كما أنه يساهم في تحقيق الثروة والقيمة المضافة للاقتصاد الجزائري، وأن التراجع في الأجور دفع إلى تغذية القطاع غير الرسمي أكثر وزاد من انتشاره، وساهمت هذه الدراسة في بحثنا بدعمه من خلال تشخيص سوق العمل في الجزائر من خلال الوقوف على أسباب البطالة وآليات محاربتها بإيجاد سبل تحقيق التوازن بين العرض والطلب.

- **أطروحة دكتوراه لـ"فطيمة دريد" بعنوان: "النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دراسة في التنظيم العائلي للأسرة الجزائرية"، جامعة قسنطينة، 2006-2007.**

تناولت الدراسة تأثير النمو الديموغرافي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تم معالجة الموضوع في تسع فصول، تم خلالها التطرق إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأهم النظريات التي لها علاقة بهما، وكذلك تم تناول تطور الأسرة الجزائرية ودورها من حيث الدراسة التاريخية والسوسيولوجية، وكذا السياسات السكانية في الجزائر من خلال تناول الهيكل الديموغرافي قبل وبعد الاستقلال، إلى سياسة الدولة في التنظيم العائلي.

حاولت الباحثة الكشف عن مدى استجابة الأسرة الجزائرية لفكرة التنظيم العائلي، و تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على الأسرة من خلال دفعها الى تطبيق تلك الفكرة، كما تناولت أثر النمو الديموغرافي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التعرف المؤشرات الديموغرافية ومراحل تطورها.

- **دراسة للدكتور "مدني بن شهرة" بعنوان: " الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل- التجربة الجزائرية"، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009.**
- تناول الباحث في دراسته تحليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وخاصة على جانب الشغل والبطالة وتقويم الآليات التي أنشأت لمواجهة هذه الآثار، وجدوى استمرار هذه البرامج في التطبيق نظرا للتحولات في الاقتصاد الجزائري، كما تناول الباحث تحليل تطور سياسة التشغيل في الجزائر من (1966 إلى 1999) من خلال معرفة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى ظهور البطالة مع إظهار حالة الشغل.

توصل الباحث إلى أن سياسة الإصلاح الاقتصادي مرتبطة أساسا بالاختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية، ومن أهم الاختلالات الداخلية ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة وارتفاع معدل التضخم وانخفاض نسبة التمويل المحلي، أما الاختلالات الخارجية فتمثلت في عجز ميزان المدفوعات وارتفاع الديون الخارجية، كما أن الحلول التي تم تبنيها من قبل الدولة في معالجتها لمشكلة البطالة كانت مؤقتة، مما أدى تغير الهيكل العام للبطالة في ظل الإصلاحات الاقتصادية.

- **أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية من إعداد "دحماني مُحَّد ادريوش" بعنوان:"إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل"، جامعة تلمسان، 2012-2013.**

تناول الباحث في هذه الدراسة تحليل إشكالية التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1980-2010، وقد قسم بحثه الى جزء نظري ينقسم إلى ثلاثة محاور رئيسية، تناول فيها المفاهيم الخاصة بالتشغيل والبطالة والتعاريف المرتبطة بسوق العمل، وتم تخصيص محور لتفسير البطالة، أما المحور الأخير فكان عبارة عن عرض مفصل للتجربة الجزائرية في ميدان التشغيل والقضاء على البطالة، أما الجزء التطبيقي فكان عبارة عن طرق قياسية حديثة في معالجة الموضوع.

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي في الجزائر لا يساهم في إيجاد وظائف، وبرغم ذلك توجد علاقة ارتباط بين المتغيرين بالرغم من غياب وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأمد بينهما، كما تم التوصل إلى أن البطالة في الجزائر ذات طابع هيكلي، وأن السياسات الاقتصادية الحالية يكمن دورها في التأثير فقط على المدى القصير وتمس جزء يسيرا من البطالة الكلية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي لقوة العمل النشطة وكذا حجم الإنفاق الحكومي على معدلات البطالة، كما تم إظهار أن البطالة تستجيب للانخفاض عند ارتفاع كل من النمو الاقتصادي الحقيقي، حجم الاستثمار وكذا أسعار النفط الحقيقية.

محتوى الدراسة:

لقد قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول يتناول معاني البطالة ومضامينها وحدود انتشارها في الجزائر ويضم؛ الفصل الأول يسبر معاني البطالة ومضامينها، أما الفصل الثاني فيتناول بالدراسة ظاهرة البطالة في الجزائر، في حين نحاول من خلال الفصل الثالث رصد وتحليل انعكاسات ظاهرة البطالة على المجتمع الجزائري.

القسم الثاني خصصته لإجراء مناقشة مفاهيمية للمجتمع المدني من خلال مقاربة مفاهيمه النظرية و جوانبهالفكرية في الفصل الأول ، ثم تحديد أدواره وأهدافه في الفصل الثاني ، ومحاولة الكشف عن بداياته، سيرورته، وراهنيته في الجزائر.

أما القسم الثالث الذي نتناول من خلاله سياسات الحدّ من البطالة في الجزائر والذي ويضم بدوره ثلاثة فصول؛ نحاول في الفصل الأول أن نرصد مختلف البرامج التي أقرتها مختلف الحكومات الجزائرية للحد من ظاهرة البطالة، في حين حاولنا في الفصل الثاني تسليط الضوء على جهود عينة من مؤسسات المجتمع المدني للحد من ظاهرة البطالة، أما في الفصل الثالث فقمنا بإجراء دراسة مقارنة تقييمية لكل من البرامج الحكومية وجهود مؤسسات المجتمع المدني.

القسم الأول

البطالة:معانيها ومضامينها وحدود انتشارها في الجزائر

الفصل الأول

البطالة:معانيها ومضامينها

الفصل الأول: البطالة معانيها ومضامينها

أولاً– البطالة: المفهوم والمحتوى.

المطلب الأول: التعريف بظاهرة البطالة.

المبحث الأول: التعريف اللغوي للبطالة.

المبحث الثاني: تعريف الاصطلاحي للبطالة.

المبحث الثالث: تعريف البطالة كمشكلة سوسيواقتصادية.

المطلب الثاني: قياس البطالة ومشكلاتها.

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن قياس البطالة.

المبحث الثاني: قياس البطالة من منظور الجهاز الإحصائي الجزائري.

المبحث الثالث: إشكاليات قياس حجم البطالة.

ثانياً– تصنيفات البطالة وأنواعها.

المطلب الأول: من حيث إرادة العاطل.

المبحث الأول: البطالة الاختيارية.

المبحث الثاني: البطالة الإجبارية.

المطلب الثاني: من حيث الظهور والخفاء.

المبحث الأول: البطالة السافرة.

المبحث الثاني: البطالة المقنعة:

المطلب الثالث: من حيث توقيت البطالة.

المبحث الأول: البطالة الدورية:

المبحث الثاني: البطالة الموسمية.

المبحث الثالث: البطالة الجزئية.

المطلب الرابع: من حيث تأثير السوق.

المبحث الأول: البطالة الطبيعية.

المبحث الثاني: البطالة الاحتكاكية.

المبحث الثالث: البطالة الهيكلية.

المبحث الرابع: البطالة التكنولوجية.

المطلب الخامس: من حيث طبيعة العاطل.

المبحث الأول: بطالة المتعلمين.

المبحث الثاني: بطالة المهاجرين.

المبحث الثالث: بطالة المشردين.

الفصل الثالث

انعكاسات ظاهرة البطالة على المجتمع الجزائري

الفصل الثالث: انعكاسات ظاهرة البطالة على المجتمع الجزائري

المبحث الأول: انعكاسات تفشي ظاهرة البطالة على تزايد معدلات الفقر.

المطلب الأول: تطوّر ظاهرة الفقر في الجزائر.

المطلب الثاني: خريطة الفقر في الجزائر.

المطلب الثالث: توزيع الفقر حسب القطاعات الاجتماعية.

المبحث الثاني: انعكاسات تفشي البطالة على القطاعات الاجتماعية.

المطلب الأول: على قطاع الصحّة.

المطلب الثاني: على قطاع التعليم.

المبحث الثالث: تداعيات تفشي البطالة على مستوى المعيشة.

المطلب الأول: انخفاض مستوى جودة الحياة.

المطلب الثاني: آثار سياسة تحرير أسعار الغذاء.

المطلب الثالث: اتساع فجوة الفوارق الاجتماعية.

المطلب الرابع: تآكل الطبقة الوسطى.

المبحث الرابع: تداعياتها على زيادة حدّة التوتّر في النسيج الاجتماعي.

المطلب الأول: ارتفاع معدلات الهجرة الرسمية والسرية.

المطلب الثاني: اختلال النسق القِيَمي.

المطلب الثالث: اغتراب الشباب.

المطلب الرابع: ارتفاع معدلات الانحراف والجريمة وانتشار ظاهرة الانتحار.

أولاً– البطالة: المفهوم والمحتوى.

يعتبر العمل العنصر الأساسي لتشكيل هذا العالم باعتباره وسيلة الإنسان في سعيه ليكون خليفة في الأرض، وأن يكون جديرا بهذا التكليف الإلهي، كما أنه يعد مصدرا لكل إنتاج وثروة. فبواسطته أقام الإنسان علاقاته الاجتماعية ونمت المجتمعات وازدهرت الحضارات وتفرعت عنه عدة مفاهيم حديثة من أهمها: التشغيل، البطالة، العدالة الاجتماعية...الخ[1]

أصبحت تشكل ظاهرة البطالة قي الوقت الراهن تحديا لجميع الدول على اختلاف أنظمتها سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي، ويأتي هذا التحدي من تشعّبات هذه الظاهرة وارتباطاتها وتداعياتها على كافة المجالات: بحيث أنه إذا كانت البطالة مشكلة ناتجة عن مشكلات فهي بدورها مسببة لمشكلات أخرى كتزايد معدلات الفقر وانخفاض مستوى المعيشة وانتشار الآفات والأمراض والسلوكيات الاجتماعية السلبية. فإذا ما تفشت البطالة، تدهور الدخل وتدهورت معه عدة نواحٍ أخرى، اقتصادية واجتماعية، مثل جودة الحياة عامة، والمستويات المعيشية والصحية والتعليمية والترويحية وغيرها.

وعليه أصبحت البطالة الآن من أهم المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات مختلف دول العالم، إذ أن هناك ما يقا مليار عاطل عن العمل موزّعين على مختلف أنحاء المعمورة[2]، ويبدو أن البطالة قد دخلت مرحلة جديدة تختلف تماماً عن بطالة العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. ففي حالة البلدان الصناعية المتقدمة كانت البطالة تعتبر جزءاً من الدورة الاقتصادية؛ بمعنى أنها تظهر مع ظهور مرحلة الركود وتختفي مع مرحلة الانتعاش.أما الآن فقد أصبحت البطالة، ومنذ ما يزيد على ربع قرن مشكلة هيكلية، فبالرغم من تحقّق الانتعاش والنمو الاقتصادي تتفاقم البطالة سنة بعد أخرى.

أما في البلاد النامية تتفاقم البطالة بشكل عام مع استمرار فشل جهود التنمية وتفاقم الديون الخارجية وتطبيق برامج صارمة للانضباط المالي. وزاد من خطورة الأمر، أن هناك فقراً شديداً في الفكر الاقتصادي الراهن لفهم مشكلة البطالة وسبل الخروج منها، بل وهناك تيارا فكريا ينتشر بقوة الآن ينادي بأن البطالة أضحت مشكلة تخص ضحايا الذين فشلوا في التكيف مع ظروف المنافسة والعولمة.

---

1 – خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي: المشكلة...والحل، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2008، ص 15.

2 – المرجع نفسه، ص17

إذن؛ يمكن القول بأن تزايد حجم ظاهرة البطالة على مستوى أغلب أقطار العالم جعل منها مشكلة عالمية وليست مجرد مشكلة دول عربية أو دول نامية [1]؛ بالرغم من أن هذه المشكلة قد تأخذ شكلا أو آخر، وتسير في اتجاه الارتفاع أو شبه الثبات أو الانخفاض، إلا أنها تظل بعد كل هذا قائمة رغم كثافة الجهود التي تبذل للقضاء عليها أو على الأقل التخفيف من حدتها وتحجيم معدلات انتشارها.

المطلب الأول: التعريف بظاهرة البطالة

البطالة واحدة من المصطلحات الاجتماعية الاقتصادية المعقدة التي لا تزال تلقى – عند محاولة التعريف بها– الكثير من الخلاف، وإلى الدرجة التي يمكن معها القول أن تعريفا جامعا مانعا لها من الصعب الوصول إليه.

إن عدم الاتفاق قد أتى أساسا من اختلاف وجهات النظر بين مفكري هذا المجال في أمور كثيرة تتعلق أصلا بتوجههم نحو مفاهيم أخرى مثل العمالة، والتشغيل، والتشغيل الكامل، والتشغيل الناقص، ومدى التعطل، وأنواع البطالة، وغير ذلك من المقولات التي تدخل في صلب المشكلة.

وانطلاقا من هذا، فإنّ الوصول إلى تعريف متفق عليه للبطالة –كما جاء بدائرة معارف العلوم الاجتماعية – أمر صعب بعيد المنال [2]، حيث يتوقف التعريف بها على الظروف القائمة في الزمان والمكان المعينين.

يحتل مفهوم البطالة حيزا في عدد من الفروع المعرفية منها علوم الاقتصاد والإحصاء والاجتماع. إن المنظور الاقتصادي لتحديد البطالة يهتم بإلقاء الضوء على أشكالها وأنواعها وأسبابها والمفاهيم المتعلقة بهذه القضية،كما يمتد التحليل الاقتصادي ليسجل الاختلالات الهيكلية للنظم الاقتصادية والتي تعوق التشغيل الكامل وتعثر النظام الاقتصادي نحو توفير فرص جديدة للعمل لكل قادر عليه.

أما المنظور السوسيولوجي للبطالة فانه يتناولها باعتبارها ظاهرة من الظواهر السلبية التي يترتب عليها الكثير من المشكلات الاجتماعية التي تحدث بالمجتمع كمحصلة لوجودها ومن هذه الآثار الجرائم وغيرها من آثار الانحراف التي يقترن ظهورها وانتشارها بالبطالة.

---

1 – وليد عبد المحسن الوهيب، في ندوة البطالة في الكويت: الواقع والمستقبل. الكويت: منشورات الجمعية التعاونية لموظفي الحكومة الكويتية، 1998م، ص 48.

2 – هدى العزاوى جامعة بغداد –العراق، البطالة: أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل تحديات الإصلاح الاقتصادي –كشاد رابح البليدة

المبحث الأول: التعريف اللغوي للبطالة

من خلال الرجوع إلى أمهات معاجم وقواميس اللغة العربية؛ يظهر أن مصطلح بطالة له معان متعددة منها:

1) **العطل والتعطل:** قال ابن منظور: (بَطل الأجير-بالفتح-يبطل بطَالة وبِطالة-بفتح الباء وبكسرها-: أي تعطّل فهو بطّال)[1].

2) **الكسل والإهمال:** قال أبو البقاء الكَفَوي: (البِطالة-بالكسر-: الكُسالة المؤدية إلى إهمال المهمات، فجاء على هذا الوزن المختص بما يحتاج إلى المعالجة من الأفعال بحمل النقيض على نقيضة)[2].

3) **الضياع والخسران:** قال الزبيدي: (بطل الشيء، بُطلا وبُطولاً وبُطلاناً-بضمهن-ذهب ضَياعاً خُسراً، ومنه قوله تعالى: **[وَبَطَلَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ]**[3] وقولهم: (ذهب دمه بطلاً، أى هدراً). قال: (وقال الراغب: وبطل دمه: إذ قتل، ولم يحصل له ثأر، ولا دية، وأبطله غيره)[4].

4) **اتباع اللهو والجهالة والهزل:** قال الزبيدي: (وبطل، وفي حديثه بطالة: هزل. والتبطيل: فعل البطالة، وهي: اتباع اللهو والجهالة)، وقال: (والبطَّال كشداد: المشتغل عما يعود ينفع دنيوي أو أخروي، وفعله البطالة بالكسر)[5].

5) **الشجاعة والتشجيع:** قال ابن فارس: (والبطل: الشجاع) [6]، وقالوا في المعجم الوسيط: (وتبطل: تشجع).[7]

---

1 – انظر في ذلك كلّ من: لسان العرب وتاج العروس والصحاح والقاموس المحيط، مادة بطل.

– ابن منظور، جمال الدين مُحَمَّد بن مكرم. **لسان العرب**. "المجلد الأول"، بيروت، 1988م، ص 227.

– مُحَمَّد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، بدون رقم طبعة، بدون تاريخ.تاج العروس من جواهر شرح القاموس، طبع مصر، المطبعة الخيرية الطبعة الأولى، 1306هـ

– الصحاح للجوهري، طبعة بيروت، دار العمل للملايين، الطبعة الثانية عام 1979م.

– الفيروز آبادي، القاموس المحيط، طبعة بيروت، دار الكتب العلمية، عام. بترتيب الزاوي، توزيع دار الباز ، مكة المكرمة. 1979م

2 – أبو البقاء الكفوي، الكليات، طبعة بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى عام ، تحقيق عدنان درويش ومُحَمَّد المصري، 1992م، ص247.

3 – القرآن الكريم، سورة الأعراف: (آية: 118).

4 – انظر: تاج العروس والمعجم الوسيط- مادة بطل.

5 – انظر: المرجعين السابقين.

6 – معجم مقاييس اللغة لابن فارس، طبع بيروت، دار الجيل، الطبعة الأولى عام 1991م مادة بطل.

7 – انظر: المعجم الوسيط، مادة بطل.

والملاحظ أنه لا تعارض بين هذه المعاني جميعاً، فإن المعاني الخمسة السابقة يمكن أن تكون متحدة متعانقة، إذ بعضها يحكي حقيقة البطالة، وهو الأول، وبعضها يحكي بعض أسباب البطالة، وهو الثاني، وبعضها يحكي عواقب البطالة، وهو الثالث والرابع، كأن البطالة تعني التعطل الذي من أسبابه: الكسل والإهمال، والذي عاقبته: الضياع، المتمثل في الجرأة على اللهو واللعب والهزل.

أما في القاموس المحيط فهي هي الفساد والضياع والسقوط والخسارة، فيقال: بُطل الشيء يُبطل بُطلا وبُطولا وبُطلانا، أي فسد أو سقط حكمه وذهب ضياعا وخسرا، ومنه بَطل البيع، وبَطل الدليل، فهو باطل وجمعه بواطل، وبطل في حديثه بطالة وأبطل: أي هزل[1].

أشار مُحَمَّد نبيل جامع إلى أن «مصطلح -العطالة -ربما يكون أفضل من مصطلح -البطالة -، إذ أن مصطلح البطالة يحمل في طياته مضمونا قيميا أو أخلاقيا حيث أنه مستمد من الباطل عكس الحق. خاصة إذا كان العاطل ذلك الشخص الموجود داخل قوة العمل وعمره محصور بين 16 و64 سنة لا يعمل بأجر ولو مّدة محّددة، وقادر على العمل وراغب فيه ولا يجده رغم جديته في البحث عنه، وذلك قبل التعداد أو المسح. ولا يفضّل استخدام صفة -العاطل -ليعّبر عن موقفه العملي، خاصة وأنه ليس عاطلا بمحض إرادته وإنما هو معطل»[2]. هذا المعطل يتحمل مسؤوليته المجتمع الذي لم يوفر فرصة عمل باعتبار أنه يريد العمل ويبحث عنه بجدية ولا يجده لظروف قهرية. أي أنه ليس عاطلا بمحض إرادته. ولو كان كذلك ما قمنا بإدراجه ضمن مفهوم العاطل أو المعطّل بصفة أدّق.

مع هذا فسوف نستخدم المصطلح الشائع الاستخدام سواء في الّدراسات الاقتصادية والاجتماعية أو بين الأفراد وهو البطالة «فأحيانا نسمع أن خطأ شائعا ربما يكون أفضل من صواب غائب، والهدف من وراء كل هذا هو إيصال المفهوم بطريقة صحيحة»[3].

المبحث الثاني: التعريف الاصطلاحي للبطالة:

لم يخرج لفظ البطالة -اصطلاحا- عن ما جاء في التعريف اللغوي، حيث أنها في الموسوعة المصطلحات الاقتصادية كلمة تعني التوقف عن العمل أو عدم توافر العمل لشخص قادر عليه وراغب فيه[4].

---

1 – القاموس المحيط البطالة مادة (بطل) ص 21.

2 – مُحَمَّد نبيل جامع، البطالة في مصر وحلولها، الجزء الأول، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008 ص 5.

3 – مُحَمَّد نبيل جامع، مرجع سبق ذكره، ص6.

4 –عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت 1986 ص 790 عبد الوهاب مُحَمَّد، الوزان. في ندوة البطالة الكويت. مرجع سبق ذكره، ص 13.

وهذا على أي حال يتمشى مع ما ورد في دائرة المعارف الأمريكية حين أوضحت أن البطالة مصطلح يقصد به حالة عدم الاستخدام الكلي، التي تشير إلى الأشخاص القادرين على العمل، والراغبين فيه، والباحثين عنه، ولكنهم لا يجدونه [1]. ومن هذا المنطلق، فإن منظمة العمل الدولية في تعريفها القياسي للبطالة سنة 1983 حددت توفر ثلاثة معايير لا بد منها في وقت واحد هي بدون عمل، ومتاح في الوقت الراهن للعمل ويبحثون عن عمل، خلال فترة مرجعية محددة.

أولا– معيار بدون عمل : ويعني انعدام تام للعمل أثناء الفترة المرجعية. ولم يكن غائبا عن العمل بصفة مؤقتة، وهذا المعيار يضمن الفصل بين حالة العمالة وحالة البطالة. وبالتالي لا يمكن تصنيف الشخص الذي يقوم بعمل عارض في الوقت الذي كان يبحث فيه عن عمل بأنه بطال.

ثانيا– معيار يبحث عن عمل : ويعني اتخاذ خطوات محددة في فترة قريبة محددة أيضا للبحث عن عمالة بأجر أو عمالة للحساب الخاص. هذا المعيار لا يأخذ مدة العمالة ونوعها بعين الاعتبار، ويشمل هذا المعيار البحث عن عمالة للحساب الخاص، أو عمالة بدوام جزئي، أو مؤقت أو موسمي أو عمل وقتي ويشمل عموما أي نوع من العمل تعتبره المعايير الدولية نشاطا اقتصاديا[2].

ثالثا– معيار الإتاحة: لكي يصنف كعاطل يجب أن يكون متاحا للعمل يعني قادرا أو مستعدا للعمل إذ توفرت له الفرصة، ويستبعد الذين لا يستطيعون البدء في العمل في تاريخ لاحق بسبب بعض العراقيل، لأن ضم غير المتاحين يؤدي إلى رفع معدل البطالة.

---

1 - American Corporation. The encyclopedia american. New York: american corporation, 1982, p 362.

2 – مفهوم النشاط الاقتصادي المعتمد من طرف المؤتمر الدولي لمنظمة العمل الدولية سنة 1982 لقياس السكان الناشطين اقتصاديا، يعرف بدلالة إنتاج السلع والخدمات وفق نظام الحسابات الوطنية التابع للأمم المتحدة.ويعتبر الناشط اقتصاديا هو المساهم فعلا أو المتاح للمساهمة في إنتاج السلع والخدمات التي تدخل ضمن حدود الإنتاج المبينة في نظام الحسابات الوطنية. ويسمح استخدام تعريف موحد للنشاط الاقتصادي بتسهيل إحصاءات العمل أو في إحصاءات الإنتاج، مما يسهل التحليل المشترك. ويشمل النشاط الاقتصادي كما يعرفه نظام الحسابات الوطنية، كل إنتاج السوق وبعض أنواع الإنتاج غير السوقي ومنها إنتاج المواد الأولية وإعدادها للاستهلاك الذاتي أو البناء للحساب الشخصي، وغير ذلك من إنتاج الأصول الثابتة للاستعمال الشخصي، لكنه لا يشمل أي نشاط غير مدفوع الأجر مثل الخدمات المنزلية بلا أجر والخدمات المجتمعية التطوعية.

كما أنّ هذا المعيار لا يأخذ بعين الاعتبار ما إذا كان العمل المطلوب يقع في الحدود الوطنية أو خارجه. وعليه فإنّ العمال المهاجرين والبحارة الباحثين عن عمل في الخارج مشمولين بالمسح السكاني. فهم في حالة بطالة إذا توفر فيهم المعيارين الآخرين.

يعتبر الشخص يبحث عن عمل باتخاذه أحد الخطوات مثل التسجيل في أحد مكاتب التوظيف، تقديم طلبات إلى أرباب العمل، نشر إعلانات... الخ . وفي سنة 1988 اعتبر المؤتمر الإحصائي للعمل أن التسجيل في أحد المكاتب العامة أو الخاصة لا تعتبر خطوة نشيطة في البحث عن العمل إلا إذا كان الغرض من هذا التسجيل هو الحصول فعلا على عمل وليس لأمر آخر.

في بعض الدول تكون الأرقام مختلفة بسبب الاختلاف في تطبيق المسح (مثل اختلاف الأحكام المتعلقة بالمرض المؤقت أو البدايات اللاحقة)[1].

وإذا كان ما سبق يشير إلى البطالة وإلى التعطل في الوقت نفسه، فإن دائرة المعارف الأمريكية قد نحت نفس النحو، ولكنها فضلت الدخول إلى القضية من باب المتعطل، وذلك حين أوضحت أن المعنى الحرفي للكلمة كان يقصد به في الماضي كل الأشخاص الذين بدون عمل. أما حديثا، فقد أصبح له معنى أكثر تحديدا، حيث قصد به هؤلاء هم الأشخاص الذين لا يعملون لمدة محددة، وهم قادرون عليه، وراغبون فيه ويبحثون عنه بجدية[2].

على أي حال، إن هذا التوجه بعينه هو ما استقر عليه رأي منظمة العمل الدولية أيضا في آخر تعاريفها (تعريفاتها) للبطالة، وذلك على الرغم مما أضافته من جديد في هذا الصدد، حيث عرّفت العاطل على أنه كل قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر لسائد، ولكن دون جدوى (أي لا يجده)[3].

وبالنظر لما سبق، فإنه يمكن القول إن تعريف البطالة، أو التعطل، المتفق عليه دوليا، يستند إلى ثلاثة معايير أساسية ينبغي أن تتوفر في الوقت ذاته لكي يكون الشخص متعطلا بالفعل.

وحسب مجمل التوجهات المرصودة، فإن عبارة "العاطلين عن العمل" ينطبق على كل من هم في سن العمل طبقا لما هو محدد في الوضع المعين، أي النشطين اقتصاديا، وكانوا ضمن الفئات التالية[4]:

- الذين لا يعملون.
- الذين يعملون في مواسم معينة فقط (ولا يعملون في مواسم أخرى).
- الذين يعملون بشكل مؤقت (دون الارتباط بموسم معين).
- العاملون فعلاً، ولكن ذوي إنتاجية منخفضة (البطالة المقنعة).

والهدف من تحديد المعايير الثلاث – سابقة الذكر – هو محاولة تقديم تعريف محدد وأكثر شمولًا للبطالة يصلح للتطبيق في مختلف دول العالم، وبالتالي يمكن من خلاله قياس معدلات البطالة في

---

1 – سامية خضراوي و سليمة عبيدة، قياس البطالة حسب المعايير الدولية مع الإشارة إلى مشاكل قياسها في الدول العربية ، ورقة مشاركة منشورة في الملتقى الدولي حول: "البطالة، أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع" المنعقد يومي 15-16 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب / البليدة، 2006، ص26.

2 –Office international de travail, le livre annuaire des statistics. Genev: IOL, 1996, p17

3- Op. Cit, p 18.

4 – منظمة العمل الدولية، التعطل في دول الأسكوا. عمان: منظمة العمل الدولية، 1993م، ص 11.

الدول المختلفة بنفس الطريقة حتى يمكن المقارنة بين تلك المعدلات. وفي الواقع يلاحظ وجود بعض الاختلافات فيما بين الدول عند قياس تلك المعدلات وذلك ناتج إما عن الاختلاف في تحديد الفئات العمرية للأفراد داخل سن العمل، أو في الاختلاف في الفترة التي تقاس خلالها البطالة.

وعليه يمكن القول مما سبق أن المحاولات التي تعرضت للتعريف بالبطالة قد اتفقت في الجوهر رغم اختلافها في التفاصيل. إن هذا الخلاف في حد ذاته، وهو ظاهرة صحيحة أصلا، قد أتى في أساسه من تباين الآراء حول أنواع البطالة، وتحديد كل مفكر باحث أنواعا بعينها لها، والنظر إليها بالتالي من زوايا مختلفة، انطلقت في العادة من مجموع الظروف التي يتعايش معها. وبوجه عام، فإن صعوبة الالتقاء بين هؤلاء قد أتت من عدة اعتبارات جوهرية، وهي أن البطالة:

-متغيرة ومتجددة على الدوام، بمعنى أنه يمكن أن يضاف إليها ما هو جديد باستمرار.

-متداخلة، ويصعب فض الاشتباك بين عناصرها ومتغيراتها، (كما سيتضح من استعراض أنواعها).

-يصعب قياسها، حيث الاختلاف بين الدول في تعريف العمالة والبطالة، والعامل والمتعطل، ومدة التعطل، وسن العمل، وغير ذلك من العناصر التي تدخل في تكوين العمالة أو البطالة.

المبحث الثالث: تعريف البطالة كمشكلة سوسيواقتصادية.

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل، لذا أخذ موضوع البطالة حيزا كبيرا في ميادين البحث من جانب الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين، وبتشجيع من السياسيين كونه موضوعاً يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية، لذا لا يكاد حديث العام والخاص المتعلم وغير المتعلم السياسي وغير السياسي إلا ويتعرض لموضوع البطالة كما لا تكاد تصدر دورية علمية متخصصة ذات علاقة بعلم الاقتصاد والاجتماع إلا تتعرض لموضوع البطالة بالتحليل والنقاش سواء كان ذلك بأسلوب مباشر أو غير مباشر[1].

إلا أن هذا الاهتمام القديم والحديث بموضوع البطالة لم يخل من بعض الملابسات والغموض الذي اكتنف هذا المفهوم كمصطلح علمي وذلك نتيجة لتعدد التعاريف الإجرائية لمفهوم البطالة وتنوعها[2].

1– تحليل البطالة بلقاسم العباس سلسلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط بالكويت العدد 58 ديسمبر 2006 السنة الخامسة ص 02

2 – محمد عبد الله البكر، أثر البطالة في البناء الاجتماعي، 2005، ص53.

وعرفها الدكتور نادر فرجاني: " البطالة هي، بوجه عام، تعبير عن قصور في تحقيق الغايات من العمل في المجتمعات البشرية، وحيث الغايات من العمل متعددة، تتعدد مفاهيم البطالة[1].

علاوة على أن البطالة ظاهر ة اجتماعية لها تأثيراتها على الاقتصاد وعلى التنمية والتقدم وازدهار البلدان، وقد تكون ظاهرة البطالة على المجتمعات أخطر من أي آفة تحيق بأي بلد ، حيت أنها تترك ظل ثقيل على كاهل حكوماتها وتترك آثار نفسية على الأسرة وعلى المجتمع على حد سواء . ويؤدى تزايد نسبة البطالة في أي مجتمع إلى هدر طاقات وقدرات وتعطيلها كانت الأسر ة أو المجتمع أحوج لها إضافة أنها تشكل استنزاف لمدخول الأسر ة وتعطل تحقيق طموح اتها وتعطل تحقيق آمالها المستقبلية.

وبما أن المجتمع هو مكوّن من مجموع ا لأسر فأي تخلف أو إعاقة لعمل الأسرة وأي تباطؤ في تحقيق خطط وتمنيات الأسرة بسبب كون أحد أفراد هذه الأسر أو تلك الأسر يعاني من البطالة سينعكس كل هذا الإخفاق على المجتمع عامه وبالتالي على الدولة، وأيضا تعتبر ظاهرة البطالة مقياس يقاس بها مدى تقدم البلد حضاريا وثقافيا واقتصاديا ، فإذا كانت نسبة البطالة مرتفعه فـإنها تدلل على تخلف البلد في كل المجالات ، و إن كانت ضئيلة أو شبه معدومة تدل على تقدم وتطور البلد في كل المجالات.

وتعتبر ظاهرة البطالة من أهم المعضلات التي تواجه الحكوم ة في أي بلد وتشكل حالة لا استقرار للحكومة وقلق دائمين ، وبها أيضا يقاس أداء الحكومة إن كان سلبا أو إيجابا وما أسباب ثورات الربيع العربي أو ربما أهم أسباب قيامها أو الدافع الأبرز لقيامها هي تفشي وزيادة ظاهرة البطالة . وما يؤكد ما ذهب إليه أن ثورة الربيع العربي التي قامت في تونس كان شرارتها أو الفتيل الذي أشعلها وأوقدها وجعلها تستعر هو البطالة.

وقد يدفع تفاقم البطالة بالبعض إلى الانتحار كما فعل البوعزيزي في تونس والذي كان هو شرارة الثورة ووقودها وتعتبر ظاهرة البطالة الأرض الخصب ة لظهور الفساد في البلاد وقد تكون الأرض الخصبةلقيام عصابات الإجرام أو عصابات الإجرام المنظم . وأيضا قد يكون من يعانى منها صيدا سهل المنال للإغراء وقد يكون مطمح لكسب العناصر للمنظمات الإرهابية و أعمال السطو بشقيه

1 – نادر فرجاني، البطالة في مصر : الأبعاد والمواجهة، مركز المشكاة للبحث، مصر، 1999 ، ص 61

السطو والسطو المسلح . وكل هذه الظواهر ق د تطيح بأي تقدّم لمجتمع ما، وقد تعيده إلى عهود التخلف والظلام.

مما سبق يمكن القول بأن البطالة هي موجود اجتماعي لا يخلو منه حديثاً مكان أو زمان، كما أنها مشكلة تعاني منها جل المجتمعات متقدمة ونامية ، وهي بمفهومها السوسيواقتصادي، يقصد بها التوقف عن العمل أو عدم توافر العمل لشخص قادر عليه وراغب فيه، وقد تكون بطالة حقيقية أو بطالة مقنعة، كما قد تكون بطالة دائمة أو بطالة جزئية وموسمية، وتتضاعف تأثيراتها الضارة إذا استمرت لمدة طويلة، وخاصة في أوقات الكساد الاقتصادي، وكان الشخص عائلاً أو رباً لأسرة، حيث تؤدى إلى تصدع الكيان الأسرى، وتفكك العلاقات الأسرية، وإلى إشاعة مشاعر البلادة والاكتئاب.

المطلب الثاني: قياس حجم البطالة ومشكلاتها.

يعترض الكثيرون طرائق قياس حجم البطالة كما هو الشأن باعتراضهم كذلك على تعريف العاطل عن العمل، بأنه ذلك " الفرد الذي لا يملك أي مصدر للّرزق"، وهذا يعني أن الأفراد ممّن يملكون موارد للرزق سوف يتم استبعادهم من فئة العاطلين عن العمل، وحتى ولو توفّرت فيهم شروط التي حّددها الكتب الدولي للعمل.

وتبعا لتعريف المكتب الدولي للعمل، فإن العمال المحبطين، بسبب توقفهم عن البحث عن العمل، لا يعتبرون متعطلين عن العمل، بل خارج القوى العاملة. ولو تم قياسه وإضافته لإحصاءات البطالة الرسمية لارتفعت معّدلات البطالة عن المعلن عنها كثيرا. ويضم هذا النوع من البطالة المحبطون المدركون الذين سبق لهم وأن دخلوا سوق العمل والأفراد المحبطون المهملون الذين لم يسبق لهم أبدا الد خول إلى سوق العمل.

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن قياس البطالة

شكّلت البطالة مصدر قلق اجتماعي منذ بداية تمظهرها كمشكلة عامة على نطاق أوروبا الصناعية بأكملها، حيث بدأ التفكير جديا في البحث عن معيار لقياس البطالة وأول من بدأ بذلك هو المجلس الأعلى للعمل بفرنسا حيث قام بإجراء دراسة شاملة لهذه المشكلة احتوت دراسة الإحصاءات المتعلقة بالبطالة وتقدير التكاليف اللازمة لإدارة صندوق رسمي للتأمين ضد البطالة.

وامتدت الدراسة إلى الدول الأجنبية وتبين لفرنسا أن عدم قابلية اتخاذ الإحصاءات للمقارنة وأثيرت هذه المشكلة في دورة 1895 للمعهد الإحصائي الدولي في بيرن (سويسرا)، ودعى إلى تنظيم الإحصاءات الدولية المتعلقة بالبطالة.

وفي عام 1919 تأسست منظمة العمل الدولية وتم تحديد معايير البطالة سنة 1925 المتمثلة في التالي[1]:

- عدد العمال المؤمنين ضد البطالة.
- عدد الأشخاص الذين يتلقون إعانة عن البطالة.
- جملة الإعانات المدفوعة خلال السنة.

وبعد الكساد الذي حصل في الثلاثينات من القرن الماضي، انتقل التركيز من البطالة كمشكلة اجتماعية إلى خلق فرص عمل كمهمة اقتصادية. وكان الشاغل الرئيسي للولايات المتحدة هو قياس عدد الأشخاص الباحثين عن العمل، وذلك للحصول على بيانات حديثة، وأدى ذلك إلى وضع ما يعرف بإطار قوة العمل وإلى القياس المشترك للعمالة والبطالة.

وخلال المؤتمر السادس لإحصائيي العمل الذي أشرفت عليه منظمة العمل الدولية في عام 1947، أدخل قياس العمالة والبطالة بناء على إطار قوة العمل. ومنذ ذلك التاريخ أدخلت بعض التعديلات على المعايير الدولية واستمرت حتى سنة 1982، حيث اعتمدت المعايير السارية في الوقت الحالي من طرف منظمة العمل الدولية ابتداءً من العام 1983 [2].

إنّ الهدف الرئيسي من قياس البطالة هو الحصول على مؤشر شامل عن الأداء الاقتصادي وأوضاع السوق، ويدل ارتفاع مستوى البطالة على انخفاض عرض العمل أي أن الاقتصاد بكامله لا يعمل كما يجب.

وإذا كان الاقتصاديون يختلفون في كيفية قياس معدل البطالة في بلد ما وفقاً لتعدد المتغيرات وطريقة إجراء الحساب وآليته، فإنهم لا يختلفون على قبول المعادلة الأساسية لحساب البطالة والتي تقرر أن معدل البطالة هو حاصل قسمة عدد العاطلين عن العمل على مجموع القوى العاملة ذكورا وإناثا مضروباً في مئة، وذلك وفقا للمعادلة التالية[3]:

---

1 – مكتب العمل الدولي جنيف، مسوحات السكان الناشطين اقتصاديا – العمالة والبطالة، 1996 ص95.

2 – المرجع نفسه، ص 101.

3 – ساسيّ خضراوي، سليمة عبيدة، مرجع سبق ذكره، 27.

$$\text{معدل البطالة} = \left(\frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \right) \times 100$$

إجمالي القوة العاملة = عدد العاملين + عدد العاطلين

ومن الأهمية الإشارة إلى أن نتائج المعادلة السابقة ومخرجاتها تتأثر بعاملين رئيسين، الأول ذو علاقة بتحديد العمر الزمني المصرح به رسمياً لدخول قوة العمل. أما العامل الثاني فيتعلق بتحديد فترة الانقطاع عن العمل، التي بموجبها يمكن اعتبار الفرد عاطلاً عن العمل.

لكن حساب معدل البطالة وفق المعادلة السابقة، عادة ما يلاقي الكثير من الاعتراضات من الناحية الإحصائية حيث يتم إقصاء فئات واسعة من المحبطين ومن أصحاب الأعمال الهامشية (تجار السجائر بالتقسيط، البائعون الجائلون، الحمالون في المحلات والأسواق..) وغيرهم من كتلة قوة العمل وهذا ما ينعكس على مصداقية نسب البطالة والجدول التالي يوضح لنا التغييرات الجوهرية التي تعرضها معدلات البطالة عند إدراج جميع الفئات من العاطلين في عدد من البلدان الصناعية حيث تقفز إلى أكثر من الضعف حسب ما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 1996 الطبعة العربية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ونعتقد أن وضعية اقتصادات دول العالم الثالث سوف تكون صعبة إذا ما قمنا بإضافة العمال المحبطين والعاطلين لبعض الوقت بغير إرادتهم إلى حجم القوى العاملة، إذ ستكون نسب البطالة مرتفعة جدا بشكل قادر على تفسير حجم الإشكالات السياسية والاجتماعية والقيمية التي تواجه هذه البلدان.

المبحث الثاني: قياس البطالة من منظور الجهاز الإحصائي الجزائري

يعتبر الشخص عاطلا عن العمل حسب مسوحات حسب الديوان الوطني للإحصائيات إذا توافرت فيه المواصفات التالية[1]:

- أن يكون في سّن يسمح له بالعمل بين (15 و64 سنة).
- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، ونشير إلى أن الشخص الذي يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.

[1]- Office National des Statistiques, l'emploi et le chômage, données statistiques, n° 226, Algérie, 1995, p8

– أن يكون في حالة بحث عن العمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.

يقوم الديوان الوطني للإحصاءات بعمل مسح سنوي بالعينة لتقدير حجم البطالة وبيان الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمتعطلين عن العمل، ويجري هذا المسح مرة في السنة ويصدر بعدها الديوان تقرير سنوي عام مطبوع.

كشف الخبير الاقتصادي عبد المجيد بوزيدي عن طريقة البحث والمسوحات المنتهجة من قبل الديوان الوطني للإحصائيات في تحقيقاته حول التشغيل والبطالة وبيّن أنها صحيحة ، وتستجيب للمعايير الدولية فيما يخص المطبقة المفاهيم إلا أنه يؤخذ عليها ما يلي[1]:

1- أن حجم العينة يمتاز بالضعف حيث أن المسح شمل فقط 14900 أسرة لسنة 2006، مقابل 150000 بيت في فرنسا بالنسبة لنفس التحقيق، و 42000 عائلة في المغرب.ارتفع حجم العينة ليصل إلى 20314 أسرة سنة 2011 في الجزائر، في حين انتقل العدد في المغرب إلى 60000 عائلة منها 20000 عائلة شملها التحقيق في المناطق الريفي في خلال نفس السنة.

2- لا يوجد في الجزائر رقابة على الإحصائيات ، ففي فرنسا مثلا توجد الوكالة الوطنية للتشغيل تقّدم إحصائيات

تسمح بتعديل نتائج التحقيق. أما في الجزائر فالضمان الاجتماعي والوكالة الوطنية للتشغيل يمكن أن يكونا مصدرين إداريين للرقابة ولكنهما غير مستعملتين.

3- لا يوجد في الجزائر نظام معلومة اقتصادية واجتماعية للإحصائيات الجهوية.

4- منتجو الإحصائيات في الجزائر، مثل الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة العمل التشغيل والضمان الاجتماعي وغيرها من الأجهزة الإحصائية، لا يستعملون نفس الخطوات أو نفس المناهج لتقييم عدد طالبي العمل، أو عدد العمال أو البطالين. وهو ما يمنع من إجراء تقسيم. فمثلا عدد طالبي العمل من النساء، مقدرة بطريقة سيئة: أرقام الديوان في هذا المجال لم تتطور منذ 10 سنوات، نحن أمام نفس الرقم منذ عشر سنوات وهذا غير حقيقي.

5- يتمثل نقص آخر في النظام المعلوماتي للإحصاء الجزائري والذي يؤثر على التحليل الديناميكي لظاهرة البطالة في عدم وجود معطيات عن الخروج والدخول من وإلى البطالة وعن عدد البطالين من

1– ONS (La Direction technique chargée des statistiques de la Population et de l'Emploi), Enquête employ auprès des ménages 2011, Collections Statistiques N° 173, Série S: Statistiques Sociales, juillet 2012, p124

حيث سبب الوجود فيها (طرد من العمل، الخروج الإرادي من العمل، عارضين جدد للعمل، خارجين جدد من العمل ويبحثون عن عمل وغير ناشطين آخرين).

وعليه يمكن القول أنّ النظام الإحصائي الجزائري لا يعدّ الأشخاص الذين انقطعوا عن العمل بشكل مؤقّت مع بقاء عقد العمل ساري المفعول ضمن البطالين[1].

كان عدد العاطلين عن العمل في سنة 1990 يقدر بحوالي 1.15 مليون عاطل بمعدل يوافق 19.8 بالمائة من السكان الناشطين. بدأ الارتفاع الشديد في عدد البطالين مع 1995 حيث انتقل العدد من 1.66 مليون بطال في 1994 ليصبح 2.12 مليون بطال.

ما يشير إلى النقص في دقة حساب مؤشر البطالة، توافق الاتجاه العام لكل من عدد البطالين ومعدل البطالة. هذا التوافق ناتج عن غياب المعطيات الشهرية عن السكان الناشطين، مما يؤدي إلى حساب معدل البطالة على أساس السكان الناشطين لبداية السنة في حين يعرف أن هذه الفئة تنخفض لأن معدل البطالة في نهاية السنة أقل من معدل البطالة في بداية السنة.

المبحث الثالث: إشكاليات قياس البطالة

كما سبق وذكرنا أن التعريف السابق للبطالة قد استحدثته بعض الدول الصناعية في أمريكا الشمالية وأوروبا، لكنه يستخدم اليوم كطريقة معيارية لقياس البطالة في معظم بلدان العالم. ولقدُ وّجه لهذا المفهوم الرسمي بعض الانتقادات وتتمثل أهمها فيما يلي[2]:

1- لا يأخذ التعريف السابق في حسبانه كلا من البطالة المقنعة والبطالة الجزئية. ويعّد الفرد في تعداد العاملين مادام يعمل ولو لساعة واحدة، فهو في ذلك مثل الفرد الذي يعمل سبع أو ثمان ساعات يوميا. صحيح أن المكتب الدولي للعمل وضع إرشادات صارمة في حساب العاطلين عن العمل، لكنه يضيف بأن هناك أشخاص بحاجة للعمل وهم غير عاطلين عن العمل ويمكن أن تتضمن هذه الفئة الأفراد الذين عملوا لأكثر من ساعة واحدة ولكن لفترة تقّل عن أسبوع عمل كامل.

2- هذا التعريف لا يربط بين العمل والإنتاجية.

3- عدم مقدرته على تمييز بين الأفراد الذين يعملون في وظائف هامشية أو يقومون بأنشطة غير رسمية.

1- تشير التقديرات المختصين إلى أن العدد المتوسط من البطالين الذين يدخلون ضمن هذه الشريحة يقدر بـ 5 بالمائة إلى 10 بالمائة من السكان الناشطين.

2 – صطوف الشيخ حسين، البطالة في الجهورية العربية السورية لفترة، 2004-1994 رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، الجمهورية العربية السورية، 2000، ص 9.

4- لا يأخذ بعين الاعتبار الأفراد الذين يعملون فعلا ويحصلون على أجر ومع ذلك فهم يبحثون عن عمل أفضل، وقد سجلوا أنفسهم في مكاتب العمل كعاطلين.

5-عدم دقة المعلومات التي تردّ من قبل الشخص في حالة المسوحات التي تخص إدراجه في فئة الناشطين أو العاطلين، والتي تعتمد على ما يقّرره هو عن نفسه وما يترتب على ذلك من تصنيفه ضمن العاملين، أو المتعطلين، أو من هم خارج قوة عمل. فمن الشائع، مثلا، أنه إذا سئل شخص عما إذا كان يعمل أو لا، فإنه يجيب بالنفي غالباً، وذلك بسبب الصيغة المتحيّزة لمثل هذه الأسئلة.

6- إن هذا المعّدل الرسمي للبطالة يمكن أن ينتقد بسبب المبالغة في العدد الحقيقي للمتعطلين أو التقليل من هذا العدد، فنجد بعض الأفراد الذين يمكنهم بسهولة أن يجدوا عملا، ولكنهم يفضلون البقاء بدون عمل بحثا عن العمل الذي يرغبون فيه، ومثل أولئك يصنفون رسميا ضمن المتعطلين عن العمل، وهي حالة تنطبق على المجتمعات في دول الخليج العربي.

بالإضافة لهذه الانتقادات هناك أوجه قصور أخرى ق بإحصائيات البطالة، فمثلا معّدل البطالة يحسب على أساس عدد العاطلين خلال فترة زمنية محّددة، ولا يدّل المؤشر على المدة التي كان فيها هذا الفرد عاطلا قبل لحظة المسح والتعداد. فنجد أن مّدة البطالة تكون أطول نسبيا في المراحل التي يشهد فيها اقتصاد البلد نوع من الكساد. وهذا عكس فترات الرخاء الاقتصادي. وتعتبر تحديد مثل هذه المعلومات غاية في الأهمية لما يساعد في رسم الاستراتيجيات المناسبة وتحديد الوسائل الكفيلة للحّد من معضلة البطالة.

ويصبح تعريف البطالة أكثر تعقيدا إذا أخذت في الاعتبار مجموعة من العوامل الثقافية والتراثية، التي تخص جدية البحث عن عمل، وصدق الرغبة بالقبول بفرصة العمل إذا توفّرت، مما يجعل حساب البطالة مغاليا في تقدير عدد العاطلين[1]. أو ربما لا تشمل إحصاءات البطالة جانبا مهما من المتعطلين المحبطين الذين كفوا عن البحث عن فرصة للعمل بسبب إحباطهم وتشاؤمهم، ويطلق عليهم مصطلح العمالة المحبطة أو اليائسة وه ي تمثل فئة العاطلين الذين يرغبون في العمل، ولكنهم ليأسهم في البحث عنه، توقفوا عن المعيار الثالث المتمثل البحث عن العمل، ولا يدخل هذا النوع الجديد من البطالة أيضا في إحصاءات البطالة الرسمية.

1- AOURAGH Lhoucine, l'économie algérienne à l'épreuve de la démographie, centre français de la population et le développement, Les études de CEPED n° 11, Mai, 1996. P77

وأخيراً يبقى أن نشير إلى أن الصعوبات الكبيرة التي تواجه وضع مقياس مرجعي للبطالة تكشف للباحث عن مهمة، وهي أن المعّدلات المحتسبة للبطالة ينبغي أن تقرأ وتحلّل في ضوء هذه التحفظات، وأن العبرة ليست فقط في الأرقام والبيانات الإحصائية، وإنما في دلالاتها ومدى تعبيرها بصدق عن الواقع الفعلي، مما يعطي هامشاً كبيراً من المرونة المتاحة لكل مجتمع في قياس البطالة بما لا يخلّ بالتعريف القياسي المتفق عليه عالمياً[1].

يمكن إذا تبني تعريف إجرائي للعاطلين «بأنهم كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبل بالعمل عند مستوى الأجر السائد، ولكنه لا يجد هذا العمل». وهذا التعريف في الواقع يتفق كما يذكره الخبير الاقتصادي رمزي زكي مع ما اتفق عليه الاقتصاديون والخبراء وما أوصى به المكتب الدولي للعمل [2]. وفي هذا التعريف هناك خمسة شروط لاعتبار الفرد عاطلا عن العمل وهي:

- أن يكون الشخص قادرا على العمل.
- متاح للعمل ويرغب فيه.
- يبحث عن عمل.
- يقبل بمستوى الأجر السائد للعمل الذي يبحث عنه.
- ومع ذلك لم يجد العمل بعد.

يبقى من أهم المصاعب التي تواجه تحديد أعداد العاطلين عن العمل هو نفسه التعريف المرجعي الذي تبنته المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية، والذي يعتمد بدوره على معيارين، فالمعيار الأول هو موضوعي يعبر عن الحالة التي يوجد عليها الأفراد في حالة عدم شغل منصب عمل، أما المعيار الثاني فهو معيار سلوكي ذاتي يتمثل في البحث عن العمل.

أما المعيار الذاتي فيرتبط بسلوك الفرد العاطل عن العمل، فقد نكون مخطئين لو اعتمدنا على مكاتب العمل في تحديد العاطلين عن العمل وخاصة في الدول النامية، فالعوامل النفسية للمتعطل والتي تنتج عن عدم فعالية مكاتب العمل وكذا تذمره في إيجاد فرصة عمل، قد تجعل هذا الأخير

---

1 – حسن إبراهيم المهندي، حالة البطالة وخصائص المتعطلين في دولة قطر، فعاليات ورشة عمل البطالة، الدوحة، أكتوبر ، 2008، ص 20.

2– رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة ، تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، عدد 266، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997، ص 23.

يعزف عن التسجيل بهذه المكاتب، مما ينتج عن ذلك أرقاما أقلّ للبطالة. والعكس لو كان هناك تحسن في الأوضاع الاقتصادية والمؤسسية للبلد فسيكون حجم البطالة مبالغا فيه[1].

إضافة إلى كل ما ذكرناه حول مشكلات قياس البطالة، فإنه يزداد قيد نقص البيانات عن التشغيل والبطالة بوجه خاص، إحكاماً في الجزائر. فيعتمد في جمع البيانات على الإحصائيات التي تجرى كل عشر سنوات وهذه تعتبر إحصائيات دقيقة لكنها لا تفي بالغرض المطلوب لأنها لا تعالج المشكلة المطروحة في وقتها كما يعتمد على المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي وعلى الإحصائيات التي تقدمها الوزارة المعنية استنادا لمكاتب اليد العاملة، لكن تبقى هذه الإحصائيات دون المستوى المطلوب، لأن إحصائيات المجلس الوطني تميل إلى النزعة العاطفية بينما إحصائيات الوزارة تميل إلى النزعة السياسية.

ولتفادي النقص في الإحصائيات فإنه بالإمكان مسح قوة العمل بالعينة لما لها من أهمية، حيث تمتاز بميزات منها:

–أنه يجرى على فترة أقصر كثيرا من التعداد كل عشرة سنوات، فيكون مرة كل ثلاثة شهور، أو ستة شهور، كما يمكن عند الرغبة في متابعة ظاهرة معينة إجراء دراسة للعينة بسرعة.

–الميزة الثانية هي تخصص المسح في أمور التشغيل والبطالة، مما يعنى توافر بعض الخصائص التفصيلية التي لا يتطرق إليها التعداد، مثل مدة التعطل.

–أما الميزة الثالثة للمسح، فتتمثل في أن العمل بالعينة يمكن، خاصة في ظروف بلد كالجزائر، أن ينتج عنها بيانات أدق من عمليات الحصر الكامل الضخمة، وهناك فعلاً مؤشرات على قلة دقة التعداد الأخير.

وعلى هذا، تقتصر قاعدة البيانات الرسمية المتاحة لدى المجتمع الجزائري الآن لتقييم موقف البطالة في الجزائر على نتائج تعداد السكان كل عشرة سنوات وعلى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي وعلى الإحصائيات التي تقدمها الوزارة المعنية من طرف المكتب الوطني للإحصائيات استنادا لمكاتب اليد العاملة.

1- محمّد الميتمي، سوق العمل والفقر في اليمن، منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية، بيروت، 1997، ص2.

ـمن بين نقائص المعطيات الإحصائية التي تعبر أيضا على النقص في تجانس النظام الإحصائي، عدم توفر معلومات كافية عن البطالة من حيث الزمن المستغرق في البطالة. المتاح منها غير متجانس ولا يسمح بإجراء أي عملية مقارنة أو تحليل.

كما أن الأشخاص الذين مدة تعطلهم لم تتعد السنة قد يدخلوا ضمن فئة السنة، وهذا إن دل على شيء، إنما يدل على هشاشة النظام الإحصائي الجزائر الذي لا يعين الباحث على أي عملية دراسة وتحليل.

ثانياً: تصنيفات البطالة وأنواعها

العاطلون عن العمل بدورهم لا يشكلون فئة متجانسة، بل عدة فئات تتفاوت فيما بينها من حيث مدى ارتفاع معدل البطالة وطول فترة البطالة ومدى المعانات من البطالة نفسها. وبالتالي فهناك أسس عديدة يمكن الاستناد إليها لتقسيم العاطلين، فمنها ما يعتمد على الجنس، أو على أساس الريف والحضر أو على أساس العمر أو على أساس العرق، إلى غير ذلك من الأسس[1].

تتفق معظم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التي تناولت ظاهرة البطالة، أن أنماط البطالة وأشكالها ليست ثابتة أو نهائية، وإنما هي متغيرة ومتجددة باستمرار، طبقاً لجوانب اهتمام الباحثين، وبناءً على معيار التصنيف المتبع في دراسة ظاهرة البطالة، وكذلك وفقاً لمدة البطالة التي تعانيها الفئات المتعطلة. وعلى وجه العموم، فقد تضمنت الأدبيات التي تعاملت مع الموضوع أنواعا متعددة من البطالة، وهي: البطالة الدورية، البطالة الموسمية، البطالة الاحتكاكية، البطالة الهيكلية، البطالة الإجبارية، البطالة الاختيارية، البطالة الجزئية، البطالة المقنعة، والبطالة السافرة، ويمكن لأية واحدة منها الدخول في مقولة البطالة (عامة).

عامة ما يتم التطرق إلى أنواع البطالة في مختلف الدر اسات أو الأبحاث بشكل عرضي أي بدون تصنيف هـذه الأنواع وفق منطق أو معيار محدد وهذا ما يجعل ال دارس غير المتخصص أمام مجموعة من المصطلحات تزيد الأمر غموضا أكثر مما تشرحه حيث يكاد لا يجد فرقا بين هذا النوع وذاك، وعليه ارتأيت أن أبوّب مختلف أنواع البطالة وأصنفها من خلال اعتماد معايير مشتركة تجمع بين أنواع الصنف الواحد.

المطلب الأول: من حيث إرادة العاطل.

1 – إبراهيم مبارك الدوسري، البطالة بين خريجي التعليم الثانوي والجامعي في منطقة الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة ، (1423هـ/1993م) ص81.

المبحث الأول: البطالة الاختيارية

يمكن القول أن شخصا ما يعيش بطالة اختيارية حينما يكون يقوم بعمل ما ثم يقدّم استقالته من العمل الذي كان يعمل به بمحض إرادته، إما لعزوفه عن العمل وتفضيله لوقت الفراغ (مع وجود مصدر آخر للدخل)، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى وظروف عمل أحسن[1]، أن يكون هناك أعمال موجودة في المجتمع ولكن الناس لا يحبون أن يعملوها، أو لا يريدونها لأنها لا تناسبهم بزعمهم[2]، ويعرف هذا النوع من البطالة، بالبطالة الإرادية أو الطوعية[3].

كما قد يطلق عليها أيضا مصطلح التبطل الذي هو تعبير يقصد به قعود الشخص عن العمل اختياريا رغم قدرته عليه ووجود فرصة متاحة أمامه دون أن يكون له مورد ثابت للرزق أو وسيلة مشروعة للعيش[4]

والبطالة الاختيارية قد تنطبق أيضا على الأفراد الذين يمكنهم العمل عملا إضافيا، ولكنهم يحجمون عن ذلك. فالفرد هنا يختار الفراغ بدلا من العمل، لا لأنه حقق دخلا كبيرا، وفر له مستوى معيشيا مرتفعا، تصبح معه الراحة هي السلعة الكمالية المفضلة على السلع الأخرى، ولكن لأنه حقق مستوى من الدخل الذي رآه كافيا لإشباع حاجاته وتطلعاته، بحيث يصبح العزوف عن العمل مفضلا على بذل المزيد من الجهد [5]. وهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته واختياره، حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل فيه، إما بعزوفه عن العمل أو تفضيله لوقت الفراغ (مع وجود مصدر آخر للدخل والإعاشة)، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجراً أعلى، وظروف عمل أحسن فقرار الوقف عن العمل هنا اختياري لم يجبره عليه صاحب العمل فسياسات تخفيض العمالة هنا لا تؤثر عليهم، باعتبار أنه هذا تم بمحض إرادتهم.[6]

على أن ما ينبغي الالتفات إليه هنا هو أن الفرد إذا ترك العمل باختياره وإرادته الحرة لأن لديه ما يكفيه من إدارة مشاريعه أو أملاكه مثلا، فإنه في هذه الحالة قد لا يندرج تحت بند المتعطلين

---

1 – إبراهيم مبارك الدوسري، المرجع السابق، ص 35.

2 – جريدة الأهرام، جريدة مصرية يومية، البطالة ما هي، مها النحاس، 30 أبريل 2006، العدد رقم 43609، ص 38.

3 – ورسك ,ج.د.ن.(ترجمة د.محمد عزيز , د.محمد كعيبة .(البطالة مشكلة سياسية اقتصادية بنغازي: جامعة قان يونس ص 24-27

4 – نقلا عن رمزي، زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سبق ذكره، ص 34.

5 – نقلا عن محمد عبد اللطيف، فرج. البطالة والأمن. مرجع سبق ذكره، ص 14.

6 – ضياء مجيد الموسوي، "النظرية الآقتصادية"،(ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة الثالثة، 2005)، ص87.

اختياريا –لأنه يقوم بعمل ما فعلا، وبالتالي قد يكون أقرب هنا إلى مجال البطالة الاحتكاكية (رغم أنه لم يتعرض لبطالة أصلا).

المبحث الثاني: البطالة الإجبارية

البطالة الإجبارية تعرف أيضا بالبطالة الاضطرارية، وهي تكون عندما يضطر أو يجبر العامل على ترك عمله لسبب أو لآخر، كأن يعلن مشروع عن إفلاسه مثلا، أو يغلق أحد المصانع أبوابه ويستغني عن العاملين فيه أو بعضهم بغير إرادتهم.

إنها ذلك النوع من البطالة الذي يتعطل فيه العامل بشكل جبري، أي على غير إرادته. وهي تحدث عن طريق تسريح العاملين، أي الاستغناء عنهم بشكل فسري، رغم أن العامل يكون راغبا في العمل وقادرا عليه وقابلا لمستوى الأجر السائد[1].

وهذا النوع من البطالة يسود بشكل واضح مراحل الكساد الدوري، وخاصة في البلدان الصناعية، وقد تكون البطالة الإجبارية احتكاكية أو هيكلية[2].

المطلب الثاني: من حيث الظهور والخفاء.

المبحث الأول: البطالة السافرة

يعرف هذا النوع من البطالة أيضا بالبطالة الظاهرة أو البطالة المسجلة، ويقصد بها حالة التعطل الكلي الظاهر الذي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى. ولذلك فهم في حالة تعطل كامل، لا يمارسون أي عمل.

والبطالة السافرة، رغم اختلاف مسمياتها، يمكن أن تكون بطالة احتكاكية أو بطالة هيكلية أو بطالة دورية[3]، ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة الظروف السائدة بالاقتصاد القومي.

وعند تناوله للبطالة السافرة، فإن غنيمي لم يخرج عن المفهوم السابق كثيرا– فهي عنده تعني وجود الشخص خارج دائرة العمل، أي أنه لا يؤدي أي عمل رغم قدرته عليه ورغبته في القيام به وبحثه عنه[4].

---

1 – المرجع نفسه، ص 34.

2 – رمزي، زكي. الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سبق ذكره، ص 34.

3 – المرجع نفسه، ص 33.

4 – محمد محمود، غنيمي. فائض العمالة في الدول النامية. مرجع سبق ذكره، ص 15.

ويسير سليم في ذات المسار، ويذكر أن البطالة السافرة تتمثل في الشكل الواضح لفائض العرض في سوق العمل مقارنا بالطلب عليه...ويرجع هذا إلى عدم ملاحقة الزيادة في فرص العمل للتدفقات المستمرة على سوق العمل نتيجة للنمو السكاني السريع[1].

غالبا ما يتحقق هذا النوع من البطالة أثناء فترات الركود الاقتصادي، حيث يكون عدد الباحثين عن العمل أكبر بكثير من عدد فرص العمل التي يوفرها الاقتصاد القومي بقطاعاته المختلفة، كما أنها تكون في بعض الأحيان ناشئة عن عدم التطابق بين نوع الوظائف (فرص العمل) المعروضة ونوع الوظائف (أو فرص العمل) المطلوبة. فقد يكون فائض الأيدي العاملة مساويا للطلب على العمل الذي لم تتم تلبيته، وفي هذه الحالة تكون البطالة نتيجة التوزيع غير الملائم لموارد قوى العمل عن طريق قوى السوق[2]. (وهنا نكون قريبين من البطالة الهيكلية، بما يفيد نوعا أو آخر من التداخل بين أنواع البطالة كلها).

المبحث الثاني: البطالة المقنعة

هي تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا، بحيث إذا ما سحبت من أماكن عملها، فإن حجم الإنتاج لن ينخفض، ونحن هنا إزاء فئة من العمالة تبدو من الناحية الظاهرية أنها في حالة عمل، أي أنها تشغل وظيفة وتتقاضى عنها أجراً، لكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئا إلى الإنتاج وهو الأمر الذي يرفع من التكلفة المتوسطة للمنتجات.

تعرف البطالة المقنعة أيضا بالبطالة المستمرة. وهذا النوع من البطالة هو الأشهر في الفكر الاجتماعي الاقتصادي، على اعتبار أن كل ما سبق من أنواع وأشكال البطالة يمكن أن تنضوي – بصورة أو بأخرى– تحت مظلتها. وفي الوقت نفسه، فإن هذا النوع من البطالة كان (متفشيا بين الدول التي كانت تدور في فلك الاقتصاد الاشتراكي) وما زال هو الأكثر انتشارا في بناء الاقتصاد العربي عامة والاقتصاد الزراعي– ومعه اقتصاد الخدمات الحكومي– خاصة[3].

---

1 – سليم طارق عبد الوهاب، البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي. مرجع سبق ذكره، ص 17.

2 – محمد محمود، غنيمي. مرجع سبق ذكره، ص 15.

3– رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، الكويت، عالم المعرفة، 1997، ص 33.

على أي حال، البطالة المقنعة أو المستترة هي العمل ولو لكل الوقت المعتاد ولكن على مستوى إنتاجي منخفض، أو دون استغلال كامل للمهارات والمؤهلات والقدرات، ومع ضعف القدرة على الوفاء بالحاجات. إن الحالة الأولى –كما جاء لدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) – تعبر عن تدني الإنتاجية الاجتماعية، فيما تنتج الثانية عن عدم الموازنة بين النظم التعليمية (والتدريبية) واحتياجات سوق العمل، أما الحالة الثالثة فتعبر عن انخفاض مستوى الرفاهية الاجتماعية الكلية[1].

والبطالة المقنعة –كما تنقلها منظمة العمل – تعبر عن حالة الأفراد الذين يمارسون أعمالا تنخفض فيها إنتاجيتهم الحدية عن المستوى المفترض وفقا لمستواهم التعليمي والتدريبي والمهاري، وذلك بسبب تعرض الاقتصاد لحالة من الركود نجم عنها تراجع حاد في الطلب الكلي وفي فرص العمل المتاحة في المجتمع[2]. كما أنها تصف حالة من سوء استخدام عنصر العمل التي تتمثل في نقص تشغيل هذا العنصر عن مستوى معياري معين، أو ما يعرف بنقص التشغيل.

وحين يتعلق الأمر بنقص التشغيل، فإنه يتفرع في اتجاهين أساسيين:

نقص التشغيل الظاهر، ونقص التشغيل المستتر.

في الاتجاه الأول، ووفقا للتعريف الدولي [3]، فإن الفرد يكون في حالة نقص التشغيل الظاهر إذا انطبقت عليه ثلاثة شروط أساسية، وهي:

1 – أن يكون عدد ساعات عمله أقل من المستوى السائد في سوق العمل (وهذا أشير إليه أيضا تحت مسمى البطالة الجزئية).

2 – أن يكون هذا الوضع مفوضا على العامل وليس بمحض اختياره (وهذا مشار غليه أيضا تحت مسمى البطالة الجبرية أو الاضطرارية).

3 – أن يكون الفرد في حالة بحث عن عمل إضافي.

أما في الاتجاه الثاني، نقص التشغيل المستتر، فإن الفرد يكون في حالة نقص تشغيل مستتر إذا توافر واحد من الشروط الأساسية الآتية:

1 – الحصول على دخل منخفض لا يسمح بإشباع حاجاته الأساسية.

---

1 – منظمة العمل الدولية. التعطل في دول الاسكوا، مرجع سبق ذكره، ص 264.

2 – المرجع نفسه، ص 203.

3 – منظمة العمل الدولية. التعطل في دول الاسكوا، مرجع سبق ذكره، ص 204.

2 - عدم الاستخدام الأمثل لمهاراته في فرصة العمل التي يشغلها.

3 - انخفاض إنتاجية الحدية في العمل الذي يؤديه.

إن البطالة المقنعة تحدث عندما يكون عدد الأيدي العاملة، أو حجم العمل (كعنصر إنتاج متغير)، في ازدياد مستمر، بينما عناصر الإنتاج الأخرى –كرأس المال أو الأرض أو التنظيم والإدارة ثابتة، وبالتالي يتفاعل عنصر العمل المتزايد مع كميات أقل من العناصر الثانية. ونتيجة لانخفاض نصيبه من العناصر الثانية، يتناقص الناتج الحدي حتى يصبح صفرا، وربما سالبا[1].

وفي الاقتصاد الرأسمالي الذي كاد يعم كل دول العالم (والعالم العربي جزء لا يتجزأ منه)، والذي يهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، لا يمكن أن يدفع أجرا لعامل تكون إنتاجيته صفرا أو بالسلب. لكن في الإنتاج الأسري، الذي تترابط فيه علاقات أفراده بعضهم بالبعض –خاصة القطاع الزراعي– قد يظل الابن أو الأخ يعمل ويحصل على أجر أو دخل رغم أن إنتاجه الحدي يساوي صفرا. ويحدث هذا أيضا كثيرا في القطاع الحكومي، وخصوصا عندما تلتزم الدول بتعيين (أي تشغيل)، خريجي المدارس والمعاهد والجامعات وغيرها، ويفيض العدد المعين عن حاجة العمل، فينخفض الناتج الحدي إلى درجة كبيرة، وتحدث بطالة مقنعة أو مستترة. وهي مستترة أو مقنعة لأن الشخص يحصل على أجر أو راتب، ويعمل ظاهريا أو رسميا، ولكنه لا ينتج فعليا أو حقيقيا.

وعليه فإن البطالة المقنعة هي تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئا تقريبا، وبحيث إذا سحبت من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض. فنحن هنا إزاء فئة من العمالة تبدو من الناحية الظاهرية أنها في حالة عمل –أي أنها تشغل وظيفة وتتقاضى عنها أجرا– ولكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئا إلى الإنتاج[2].

1 – عبد الفتاح عجوة. البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

2 – رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سبق ذكره، ص 33.

وإذا كان هذا النوع من البطالة قد ظل منتشرا طويلا في القطاع الزراعي (بالذات) في الدول النامية عامة بما فيها الدول العربية، نظرا لما يوجد بها من فائض نسبي للسكان [1]، فإنه (أي نوع البطالة) قد انتقل بعد ذلك إلى قطاع الخدمات الحكومية في كثير من تلك الدول بسبب زيادة التوظيف الحكومي والتزام الحكومات (وخاصة ما كان اشتراكيا منها) بتعيين مخرجات التعليم، في الوقت الذي كان من الممكن أداء كثير من هذه الخدمات بعدد أقل من العمالة.

إلا أنه مع أفول نجم المذهب الاشتراكي، وتحول –أو بالأحرى عودة– كثير من الدول إلى المذهب الرأسمالي، واتجاهها بالتالي نحو الخوصصة، فإنه يتوقع أن ينخفض هذا النوع من البطالة في هذه الدول –رغم ما يتوقع أيضا من أنه قد يصاحب هذه الخوصصة – على الجانب الآخر– زيادة في معدلات البطالة (السافرة) ولو في الأجل القصير، يسترد بعدها الاقتصاد القومي عافيته.

إن برامج الإصلاح الاقتصادي والانفتاح التي قامت به بعض البلاد العربية، وفي مقدمتها مصر والمغرب والجزائر وتونس والأردن، من شأنها أن توفر فرصا للقطاع الخاص لكي يقوم بدوره في التنمية الاقتصادية، وبالتالي توفير المزيد من فرص العمل. ولكن من جهة أخرى فإن عمليات خوصصة الشركات والمؤسسات العامة سيكون لها آثار سلبية من حيث زيادة العاطلين عن العمل. فهذه العمليات تستهدف ليس فقط انتقال الملكية والإدارة إلى القطاع الخاص، وإنما أيضا ترشيد الشركات والمؤسسات بحيث تكون على قدر أكبر من الكفاءة الإنتاجية. وبناء عليه فإن برامج الإصلاح الاقتصادي والانفتاح قد لا تؤدي إلى التخفيف من التعطل في المدى القصير، وإنما سيكون لها على المدى البعيد أثر في توجيه الاستثمارات وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي زيادة فرص العمل. وفي هذا الإطار، هناك ما يشير إلى أن مصر استطاعت إلى حد ما تطويق الآثار السلبية الناتجة عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، وبدأت تجني ثمار ذلك، مما أوجد بعض الارتفاع في الدخل الفردي[2].

المطلب الثالث: من حيث توقيت البطالة.

المبحث الأول: البطالة الدورية

1 – رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سبق ذكره، ص 33.

2 – إلياس غنطوس. هجرة العمالة والعودة والتعطل في الوطن العربي. مرجع سبق ذكره، ص 466.

البطالة الدورية هي البطالة الناجمة عن عدم سير النشاطات الاقتصادية على وتيرة واحدة، أو منتظمة، في الفترات الزمنية المختلفة، بل تنتاب هذه النشاطات فترات صعود وفترات هبوط دورية[1].

ويطلق على حركة التقلبات الصاعدة والهابطة للنشاط الاقتصادي والتي يتراوح مداها الزمني بين ثلاث وعشر سنوات، مصطلح الدورة الاقتصادية التي لها خاصية التكرار والدورية. وتتكون الدورة الاقتصادية من مرحلتين، ومن نقطتي تحول: المرحلة الأولى هي مرحلة الرواج أو التوسع، يتجه فيها حجم الإنتاج والدخل والتوظف نحو التزايد، إلى أن يبلغ التوسع منتهاه بالوصول إلى نقطة الذروة أو قمة الرواج، وعندما تبدأ الأزمة في الحدوث وهي نقطة تحول. وبعدها يتجه حجم النشاط الاقتصادي بجميع مكوناته حول الهبوط الدوري، ليدخل الاقتصاد القومي مرحلة الانكماش، إلى أن يبلغ الهبوط منتاه بالوصول إلى نقطة قاع الانكماش، وبعدها مباشرة يبدأ – من جديد الانتعاش. وهي نقطة تحول، يتجه بعدها حجم النشاط الاقتصادي نحو التوسع مرة أخرى...هكذا[2]. وعلى هذا، فإن المتوقع أن يزيد الطلب على العمالة في أوقات الصعود (الرواج)، وأن يقل الطلب في فترات الهبوط والانكماش.

يمر اقتصاد أي دولة بمرحلة رخاء وانتعاش أو ما يعرف بالرواج الاقتصادي، حيث تنشط عمليات الإنتاج – البيع – التبادل ويزيد حجم كل من الدخل، الناتج والتوظيف، إلى أن يصل إلى حد معين يعرف بقمة الرواج، عنده تنخفض معدلات البطالة حتى تقترب من مرحلة التوظيف الكامل، أما في أوقات الكساد أو المرحلة التي يدخل فيها الاقتصاد مرحلة الانكماش فإن حجم النشاط الاقتصادي سينخفض بسبب انخفاض حجم الإنفاق الاستثماري مما يؤدي إلى الانخفاض في العمالة في شكل تقليص مدة العمل أو تسريح العمالة وبالتالي ترتفع معدلات البطالة أي أن فرص العمل تتقلص في الاقتصاد الوطني بعد رواج كبير تصل فيه العمالة إلى الذروة.[3]

وهذه الدورات يتعرض لها خصوصاً الاقتصاد الرأسمالي بصفة دورية، وقد تعرض لها في عام 1930 وكذلك في عام 1962 و1983، والبطالة الدورية في تعريف الأمم المتحدة هي نتيجة من نتائج فشل الطلب الاقتصادي نتيجة تغيرات في مستويات النشاط خلال فترة معينة.

وبالتالي فالبطالة الناتجة عن التقلبات الاقتصادية تسمى بطالة دورية وهي إجبارية وليس اختيارية.[4]

---

1 – رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة. مرجع سبق ذكره، ص 25.

2 – رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة. مرجع سبق ذكره، ص 26.

2-Jean Marie Le Page, Geneviére Grangeas, Les politiques de l4emploi, (France, édition Eska, 1993), p 16.

3-Abdelmadjid Bouzidi, Comprendre la mutation de l'économie algérienne, (Alger, les mots clés, 1992), p20.

المبحث الثاني: البطالة الموسمية:

البطالة الموسمية أو ما يعرف أيضا بالبطالة المؤقتة، وهي ذلك النوع من البطالة التي يكون الأفراد بمقتضاها يعملون فترات ولا يعملون فترات أخرى، وذلك مثلما يحدث في معظم الأرياف العربية، حيث يشتد دوران عجلة العمل في فترات ويهبط في غيرها وقد ينتفي قي ثالثة. وكأن يعمل الطلاب في فصل الصيف فقط ولا يعملون في بقية فصول السنة (ولو أن من الطلاب من لا يفترض أن يدخلوا في مرحلة العمالة أساسا)[1].

هذا وجدير بالذكر أن هذا النوع من البطالة يتداخل مع ما يعرف بالبطالة الجزئية –التي سنتحد عنها في الفقرة القادمة، على أساس أن العامل لا يعمل طوال السنة[2].

وهي بطالة ذات طابع موسمي، تعرفها بعض النشاطات كالسياحة، أو الأنشطة الفلاحية كجني المحاصيل الزراعية مثلا، فعند انتهاء المهام المسندة للعمال يتم تسريحهم باعتبارهم عمالة مؤقتة.[3]

تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعدادا كبيرة من العمال مثل الزراعة، السياحة، البناء وغيرها وعند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي إحالة العاملين بهذه القطاعات ما يطلق عليه بالبطالة الموسمية، ويشبه هذا النوع إلى حد كبير البطالة الدورية والفرق الوحيد بينهما هو أن البطالة الموسمية تكون في فترة قصيرة المدى

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل، كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية. يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة.

تعادل البطالة الموسمية الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين وعددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح وعليه فعندما تعادل البطالة الموسمية الصفر فإن ذلك يعني أن عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة يساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل[4].

---

1 - ورسك ,ج.د.ن.(ترجمة د.محمد عزيز , د.محمد كعيبة).البطالة مشكلة سياسية اقتصادية بنغازي: جامعة قان يونس ، 2006، ص ص24-27

2 – عبد الفتاح، عجوة. البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة. مرجع سبق ذكره، ص 31.

3 – مهدي كلو،" الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001 - 2002، ص 70.

4 – بشير الدباغ وعبد الجبار الجرمود، مرجع سبق ذكره، ص 380.

تعتبر البطالة الموسمية إجبارية على اعتبار أن العاطلون عن العمل في هذه الحالة هي على استعداد للعمل بالأجور السائدة إلا أنهم لم يجدوا عملا.

يتقلب مستوى التوظيف والاستخدام مع تقلب الدورات التجارية أو الموسمية بين الانكماش والتوسع (يزيد التوظيف خلال فترة التوسع وينخفض خلال فترة الكساد) وهذا هو المقصود بالبطالة الدورية.

المبحث الثالث: البطالة الجزئية:

رغم التداخل الكائن بين البطالة الموسمية والبطالة الجزئية، فإن الأخيرة توجد إذا كانت القوى العاملة المتاحة غير مستخدمة استخداما تاما، أي أن يعمل الأفراد ساعات عمل أقل من ساعات العمل العادية[1].إنه إذا كان من الممكن اعتبار البطالة الموسمية نوعا من البطالة الجزئية، فإن هذا لا يمنع من وجود اختلاف بين النوعين، يتمثل في أن الأخيرة تكون فيها عمالة كاملة في فترة من الفترات (السنوية) ولا عمالة إطلاقا في فترة أخرى.

إن هذه البطالة جزئية، بمعنى أنها تقتصر على قطاع إنتاجي أو صناعي معين، وهي لا تمثل حالة عامة من البطالة في الاقتصاد. يمكن أن ينتشر هذا النوع من البطالة في أجزاء واسعة ومتعددة في أقاليم البلد الواحد.

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة[2].

تعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها[3]. يقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين والشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة. قد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعا جديدا من البطالة الهيكلية بسبب إفرازات النظام العالمي الجديد والذي تسارعت وتيرته عبر نشاط الشركات المتعددة الجنسيات التي حولت صناعات كثيرة منها إلى الدول النامية بسبب ا ارتفاع معدل الربح في

---

1 – المرجع نفسه، ص 32.

2 – البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2004، ص 152.

3 – بشير الدباغ وعبد الجبار الجرمود، مرجع سبق ذكره، ص 393.

هذه الأخيرة. هذا الانتقال أفقد كثيرا من العمال الذين كانوا يشتغلون في هذه الدول مناصب عملهم وأحالهم إلى بطالة هيكلية طويلة المدى[1].

المطلب الرابع: من حيث تأثير السوق.

المبحث الأول: البطالة الطبيعية

تشمل البطالة الطبيعية كلا من البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية وعند مستوى العمالة الكاملة، ويكون الطلب على العمل مساويا لعرضه، أي أن عدد الباحثين عن العمل مساو لعدد المهن الشاغرة أو المتوفرة، أما الذين هم في حالة بطالة هيكلية أو احتكاكية فيحتاجون لوقت حتى يتم إيجاد العمل المناسب. وعليه فإن مستوى البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يكون التشغيل الكامل.

عندما يبتعد الاقتصاد الوطني عن التوظيف الكامل فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر أو أقل من معدل البطالة الطبيعي، أي أنه عندما تسود حالة الانتعاش يكون معدل البطالة السائد أقل من معدل البطالة الطبيعي، أما في حالة الانكماش فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر من معدل البطالة الطبيعي وبذلك تعم البطالة الدورية[2].

المبحث الثاني: البطالة الاحتكاكية

البطالة الاحتكاكية هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة، وهي عادة ما تحدث بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل عن الفرص المتاحة فيه[3]. إن نقص هذه المعلومات يطال الباحثين عن العمل كما يطال صاحب العمل أيضا، بمعنى أن فترة البحث عن العمل قد تطول نتيجة لعدم توافر المعلومات الكافية عن العمل سواء لدى أصحاب الأعمال أو الباحثين عن عمل، رغم أن كلا منهما يبحث عن الآخر[4]. وفي هذا الاتجاه يرى عدد من الباحثين أن البطالة الاحتكاكية تقل كلما ارتفعت نفقة البحث عن العمل، كما يرون أن إعانة البطالة التي تقرر الدول المتقدمة صناعيا عادة صرفها للعاطلين، ويؤمل أن تأخذ بها الدول النامية وفي

1 – رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

2– الوافي الطيب، بهلول لطيفة ، البطالة في الوطن العربي ... أسباب وتحديات ، ورقة مشاركة في الملتقى الدولي حول " إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة "الذي نظمته: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر،جامعة المسيلة، خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011م، ص ص 5، 6

3 – رمزي زكي. الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سبق ذكره، ص 29.

4 – المرجع نفسه، ص 30.

المقدمة منها الدول العربية، تسهم في حجم ومعدل البطالة الاحتكاكية لأنها (أي الإعانة) قد تجعل العاطل يتقاعس في البحث عن عمل فتطول بالتالي مدة تعطله[1].

هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني. يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة. وهي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل وأصحاب الأعمال، كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل[2]. وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أخرى أو إقليم جغرافي آخر، أو عندما تقرر ربة البيت مثلا الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية أطفالها ورعايتهم[3].

تفسر هذه البطالة استمرار بعض العمال في التعطل على الرغم من توفر فرص عمل تناسبهم مثل: صغار السن وخريجي المدارس والجامعات...الخ.

يمكن أن نحدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة فيما يلي:

- الافتقار إلى المهارة والخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح.
- صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل والتخصص الدقيق[4].
- التغير المستمر في بيئة الأعمال والمهن المختلفة، الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة ومتجددة باستمرار.

وهي البطالة التي تحدث بسبب التنقلا ت المختلفة للعمال بين المناطق والمهن المختلفة، أي تحدث عندما يترك شخص ما عمله ليبحث عن عمل أفضل بسبب الرغبة في زيادة أجره أو الحصول على وضع وظيفي أفضل أو رغبة الانتقال من مكان لآخر.

و ينشأ هذا النوع من البطالة بسبب نقص المعلومات لدى العمال من جهة، ولدى أصحاب العمل من جهة أخرى، وكلما توفرت المعلومات كلما قصرت مدة هذا النوع من البطالة[5].

---

1 – الوافي الطيب، بهلول لطيفة، البطالة في الوطن العربي ... أسباب وتحديات ، مرجع سبق ذكره، ص07

2 – جيمس جوارتيني وريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم محمّد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999،ص: 202.

3 – رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سبق ذكره، ص 30.

4 – بشير الدباغ وعبد الجبار الجرمود، مقدمة في الاقتصاد الكلي،دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص 391.

5– Bruno Marcel, Jacques Taieb , Le chômage aujourd'hui , un phénomène pluriel , (France , édition Narthan , 1991) , p 34.

وقد عرف هذا النوع من البطالة في الجزائر في الأماكن الصناعية بالجنوب خاصة عندما كان العامل الجزائري يفضل العمل في المؤسسات الأجنبية التي تمنحه أجر أكبر من الذي يتحصل عليه في المؤسسات الوطنية، أو عند انتقال العمال الجزائريين إلى خارج الوطن لتحسين ظروفهم المادية[1].

وبشكل عام يمكن القول أن هذا النوع من البطالة يحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني. يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة. وهي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل وأصحاب الأعمال، كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل[2]

يمكن أن نحدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة فيما يلي:

- الافتقار إلى المهارة والخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح.
- .صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل والتخصص الدقيق[3].
- التغير المستمر في بيئة الأعمال والمهن المختلفة، الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة ومتجددة باستمرار.

المبحث الثالث: البطالة الهيكلية:

إن هذه البطالة جزئية، بمعنى أنها تقتصر على قطاع إنتاجي أو صناعي معين، وهي لا تمثل حالة عامة من البطالة في الاقتصاد. يمكن أن ينتشر هذا النوع من البطالة في أجزاء واسعة ومتعددة في أقاليم البلد الواحد.

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة[4] البطالة الهيكلية، أو ما يعرف أيضا بالبطالة البنائية هي ذلك النوع من البطالة الذي يشير إلى التعطل الذي يصيب جانبا من قوى العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي، وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة وخبرات الباحثين عن العمل، وتلك التغيرات قد تكون بسبب دخول نظم تكنولوجية حديثة (كالم ك كنة والرجال الآليون والتكنولوجيا

---

1 – عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، دراسة تحليلية تقييمية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 39.

2 – جيمس غوارتيني وريشارد أستروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 202.

3 – بشير الدباغ وعبد الجبار الجرمود، مقدمة في الاقتصاد الكلي،دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص 391.

4 – البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2004، ص 152.

عامة...)، أو إنتاج سلع جديدة، أو تغير في هيكل الطلب على المنتجات، وكذلك دخول فئات ومهارات إضافية (غير متوقعة غالبا) إلى مجال العمل. وكما يذكر رمزي زكي، فإننا في هذه الحالة نواجه فائض عرض في سوق عمل ما، وفائض طلب - لأي نقص عرض- في سوق عمل أخرى، ويظل هذا الاختلال قائما إلى أن تتوافق قوى العرض مع قوى الطلب[1].

وتسمى كذلك بالفنية تعرف البطالة الهيكلية على أنها " ذلك النوع من التعطل، في القوة العاملة نتيجة لتغيير الهيكل الاقتصادي أو بمعنى أدق تغيير الهيكل الإنتاجي كالتغيير في هيكل الطلب على المنتجات أو تغيير الفن الإنتاجي أو انتقال الصناعات للتوطن في أماكن أخرى فنتيجة للتطور التكنولوجي والتقدم العلمي فإن استخدام التكنولوجيا الحديثة أمر ضروري، حتى تصبح السلع والخدمات مستجيبة للمعايير الدولية، إلا أن ذلك يتطلب يد عاملة متخصصة، الشيء الذي يجبر أرباب العمل والمؤسسات على الاستغناء عن العمالة البسيطة وتعويضها بأخرى مؤهلة، وهكذا كلما زاد التقدم التكنولوجي كلما زادت معدلات البطالة الهيكلية.[2]

و يرى الاقتصاديون أنه يجب إدخال الاحتياطات الكفيلة عند إدخال التحسينات على الصناعات المختلفة، بحيث يحول العمال الذين يزيدون عن الحاجة إلى أعمال أخرى تحتاج إلى مزيد من العمالة، سواء كانت الأعمال التي ستسند لهم في الصناعات نفسها أو في صناعات أخرى جديدة، أو صناعات مقبلة على الازدهار، ويجب إدخال برامج إعادة التدريب، والتدريب التحويلي للعمال الزائدين عن الحاجة توطئة لدرء مساوئ هذا النوع من البطالة، كما يمكن للمؤسسة استبقاء العمالة الزائدة من خلال منحهم إجازات مؤقتة بدون أجر، لمواجهة أي توسعات متوقعة، أو مساعدتهم على عمل مشروعات خاصة به.[3]

ويمكن إدراج بطالة الفقر ضمن هذا النوع من أنواع البطالة فهي تلك الناتجة بسبب خلل في التنمية وتسود هذه البطالة خاصة في الدول المنهكة اقتصاديا[4].

المبحث الرابع: البطالة التكنولوجية

---

1 – رمزي، زكي. الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سبق ذكره، ص ص 31- 32.

2 – خالد الزواوي، "البطالة في الوطن العربي"، المشكلة والحل، الطبعة 1، (القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2004)، ص 20.

3 – الشيخ لابري، "الاقتصاد والمؤسسة"، الجزائر، الصفحات الزرقاء للنشر، 2003، ص 165.

4 – الوافي الطيب، بملول لطيفة، البطالة في الوطن العربي ... أسباب وتحديات ، مرجع سبق ذكره، ص05

إن البطالة التكنولوجية هي إحلال للآلة بديلاً عن الإنسان في العمل، وبالتالي يتم إخراج بعض العمالة خارج دائرة التوظيف وإضافتهم إلى تيار البطالة، وهنا يأتي مفهوم أن البطالة هي حالة لها أسبابها الخاصة بكل دولة، لأنّ مجتمعات الدول النامية عاجزة عن تطوير أدائها حتى مستوى إنتاج الآلة، بينما المجتمعات المتقدمة تجد فيها البطالة التكنولوجية تبدو كأنها مشكلة إعادة تأهيل لعدد من العمال للارتقاء بمستوى أدائهم ثم إدماجهم في عمليات إنتاجية أكثر تطوراً، لذلك لا تعد البطالة التكنولوجية أحد هموم المجتمعات المتقدمة، لأن هناك أشياء أخرى تتصدر قائمة الهموم وهي إستراتيجية إعادة التأهيل المهني وإستراتيجية التعليم[1].

المطلب الخامس: من حيث طبيعة العاطل

المبحث الأول: بطالة المتعلمين

لا تقتصر مشكلة البطالة في دول العالم الثالث على بطالة غير المتعلمين بل تعاني أيضاً من بطالة المتعلمين، رغم قلة نسب المتعلمين فيها إلى مجموع السكان، وإذا كانت بطالة غير المتعلمين تمثل خطراً اجتماعياً فإنّ بطالة المتعلمين تكون أشد خطراً لأسباب كثيرة منها أن غير المتعلم في دول العالم الثالث يكون أقدر على التغلب على بطالته من المتعلم الذي يبدو أن تعليمه يشكل بالنسبة له عاملاً معوقاً لا عاملاً مساعداً، وقد يرجع ذلك إلى أنّ نوعية التعليم في هذه الدول بصفة عامة أقرب إلى الطابع النظري حتى التعليم الفني والمهني وأبعد عن واقع المجتمع وحياته وعمله، وأن التعليم في هذه البلاد يجعل المتعلم – في كثير من الحالات – عالة على المجتمع والإنتاج وليس عضواً فعالاً أو مساعداً في عملية الإنتاج كما أن العاطل المتعلم قد يمثل خطراً اجتماعياً أشد من خطر غير المتعلم وهو ما تخشاه الحكومات بصفة خاصة[2].

ويلاحظ أن دول العالم الثالث مع حاجتها الشديدة إلى المتعلمين والقوى العاملة المؤهلة في تخصصات معينة فإنها تعاني أيضاً من فائض كمي وكيفي في تخصصات أخرى، وكان الشائع إلى وقت قريب أن بطالة المتعلمين قاصرة على المتخصصين في الدراسات الإنسانية فقط وأن حاجة هاته الدول إلى المهنيين من الضخامة بحيث لا يمكن أن يحدث فيهم فائض عن حاجة العمالة على الأقل في

1 – شبكة الألوكة للمعلومات تاريخ الاطلاع 2015/06/30 على الساعة : 14:15
http://www.alukah.net/Web/rommany/10462/23269/#ixzz2NjswzrCt

2 - http://www.mohyssin.com/forum/showthread.php?t=502

الوقت الحاضر وفي المستقبل القريب ولكن الوضع في بعض هذه البلاد يكذب هذا التصور ويثبت أن البطالة يمكن أن تحدث بين المتخصصين في العلوم الطبيعية والمهن الفنية، إذا زاد إنتاجها عن قدرة الاقتصاد القومي على استيعاب الخريجين.

و بجانب هذه البطالة السافرة للمتعلمين توجد خسارة كبيرة في استخدام القوى العاملة المدربة تتمثل في استخدام المختصين ذوي التعليم العالي في أعمال لا تتطلب هذا القدر من التعليم، ومن الأمثلة الصارخة على هذا الوضع في الهند حيث يمارس 40% من خريجي الجامعات أعمالاً كتابية بسيطة لا تتطلب تعليماً عالياً 25% منهم يحملون درجة الماجستير، وتنتشر هذه الظاهرة في كثير من البلاد غير المتقدمة مثل باكستان والمكسيك والأرجنتين ومصر، ولا علاقة لهذه الظاهرة برفع المستوى التعليمي والمهني للقوى العاملة فهي تمثل فائضاً تعليمياً أو تضخماً تعليمياً، ولا يمكن اعتبارها أبداً تحسيناً لمستوى أداء العمل وارتفاع مستوى المهارة والتدريب المطلوب لأدائه بل تحدث في كثير من الأحيان أثراً عكسياً في كفاءة أداء العمل.

ولا ترجع بطالة المتعلمين إلى عدم التطابق بين هيكل التعليم وهيكل الاقتصاد فقط بل ترجع إلى الاختلاف في سرعة النمو في كلا القطاعين، فالتعليم ينتج خريجين أكثر من قدرة الاقتصاد على استيعابهم، ومن الملاحظ في كثير من الدول النامية أن التعليم ينمو بسرعة تزيد مرتين أو ثلاث مرات عن معدلات النمو في العمالة في قطاعات الاقتصاد الحديثة وبالتالي فإن العيب ليس في التعليم في حد ذاته منعزلاً عن غيره من العوامل.

يمكن اعتبار البطالة بين خرجي الجامعات مشكلة نابعة عن المبالغة في التعليم في الدول النامية ولكن المبالغة في التعليم بلا شك ليست هي السبب الرئيسي فقد يعود ذلك إلى سوء التخطيط للقوى العاملة المتوافقة مع سوق العمل وعدم كفاءة النظام التعليمي الداخلية وقصور الأساليب والعمليات الناجحة المتبعة للمواءمة بين المدخلات والمخرجات والاهتمام بالتحديات الحديثة كتقنية المعلومات وضرورة الاهتمام بالتعليم المهني والتقني.

ويلاحظ ما يلي:

1 – تعاني الدول النامية عموماً من مشاكل نوعية وكمية في التعليم العالي تؤثر على جودة التعليم وتوافقه مع سوق العمل بالرغم من ازدياد الالتحاق بالتعليم الجامعي في تلك الدول.

2 – تتركز أغلب التخصصات في تلك الدول على التخصصات النظرية ذات التكلفة المنخفضة مقارنة بالتخصصات العملية والتي لا تتمكن أغلب الدول النامية ذات الموارد المحدودة من التوسع فيها، مما يعمق من مشكلة المبالغة في التعليم للتخصصات غير المرغوبة وندرة التعليم في التخصصات المطلوبة حالياً.

3 –كما أنه مما يزيد من حجم هذه المشكلة افتقاد معظم الجامعات في الدول النامية إلى الجودة في نوعية التعليم مقارنة مما يزيد من تفاقم مشكلة المبالغة في التعليم.

4 – نظراً إلى أن أغلب الوظائف في الدول النامية أقل من مهارات خريج الجامعة فيزيد العرض عن الطلب مما يزيد من حدة البطالة ويعمق مشكلة المبالغة في التعليم بعكس الدول المتقدمة التي يتكيف فيها سوق العمل مع التعليم المبالغ فيه نتيجة للمستويات المهارية العالية التي تتطلبها معظم الوظائف التقنية في تلك الدول.

5 – كما أن تمويل التعليم في أغلب تلك الدول يتم عن طريق الدولة فإن غياب السياسات السليمة وزيادة البطالة لدى خريجي الجامعات يمثل هدراً عظيماً في موارد تلك الدول الضعيفة والمحدودة أصلاً.

المبحث الثاني: بطالة المهاجرين

وهي تصف بطالة الشخص العاطل النازح أو المغترب، وتظهر في بطالة القرويين المهاجرين من الأرياف إلى المدينة وأشارت بعض الدراسات إلى أن المهاجرين هم أول من فقدوا وظائفهم خلال الأزمات الاقتصادية حيث بلغ مستوى البطالة بينهم الضعف تقريبا في اسبانيا وايرلندا والمملكة المتحدة منذ بداية الأزمة.وتقول الدراسة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المكونة من 30 دولة متقدمة إنه في الربع الأول من 2009 بلغت نسبة بطالة العمال المهاجرين في إسبانيا 27% مقابل 15% للعمال المحليين، وفي فرنسا 14% خلال نفس الفترة مقارنة ب . 8% للأشخاص المنحدرين من فرنسا[1].

وتشير توقعات إلى صورة قاتمة تنتظر دول هذه المنظمة من ذلك وجود مؤشرات جدية على تضخم عدد العاطلين في دولها الثلاثين عندما سيتخطى عددهم بنهاية 2014 نحو 57 مليون شخص، فيما تقارب البطالة 10% كمعدل وسطي، وهو أعلى مستوى تسجله منذ سبعينات القرن

1 – زكي رمزي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مرجع سبق ذكره، ص 52.

الماضي.وتنجم عن بطالة المهاجرين في بلدان المهجر خسارة مزدوجة للمهاجر ولبلده الأم، ففضلا عن أن المهاجر يستطيع بما يوفره من عملة صعبة ودخول عالية من تحريك العجلة الاقتصادية في وطنه الأصلي، كما أن عطالته تتجاوز انعكاساتها شخصه لتطول مجتمع نشأته.وليست الأزمة الاقتصادية وموجة البطالة هي العامل الوحيد الذي يجعل المهاجرين يختارون العودة ولكنها النقطة التي قصمت ظهر الجمل إذ أن سوء المعاملة التي يعاني منها المهاجر هي أيضا من الأسباب التي كان يكتمها المهاجر على نفسه بحجة أن هذا الأمر وقتي سينتهي بالعودة إلى الوطن. ويقول مهاجرون عائدون من دول الاتحاد الأوروبي، أن الوضع الاقتصادي مقلق للغاية خصوصاً في دول مثل اسبانيا وإيطاليا التي ارتفعت فيها البطالة إلى معدلات قياسية، وزادت سلوك العنصرية والقلق الاجتماعي والنقمة على المهاجرين[1].

المبحث الثالث: بطالة المشرّدين

وتسمى بطالة المتسولين وهي إن كانت أصلا من آثار المدينة، حيث يقبل الناس على الإقامة بالعواصم والمدن الكبرى، إلا أنها تصف حالة الهاربين من أهلهم رجالا نساء، ومن هم بلا مأوى، كمن تهدم منازلهم في الكوارث الطبيعية أو الذين يتعرضون للطرد من البيوت التي تكون قد شيدت خارج القانون في الأحياء الفوضوية.

وعامة ما تتركز هذه الظاهرة في العاصمة نظرا لما تتوفر عليه من عوامل للجذب والأمن، وهذا يسبب بدوره إلى ازدياد في عدد الأيدي عن حاجة العمل، ويؤدي إلى شدة التنافس والتناحر على وسائل كسب العيش.

1 – المرجع نفسه، ص53.

تعدّ البطالة من القضايا التي تركز عليها الكثير من الدول بالنظر لما لها من آثار على أصعدة عدة، ولا تختلف الأمور بالنسبة للمجتمعات في البلدان النامية أو المتقدمة على السواء، وبالنسبة للجزائر فإن هذه المسألة تمتد جذورها إلى سنوات طويلة مضت، فلم يكن مصطلح البطالة شائعا ومنتشرا خلال سنوات الرخاء الاقتصادي في فترة الستينات والسبعينات إلى غاية منتصف الثمانينات بحكم الموارد البترولية التي كانت كافية نتيجة لارتفاع أسعار البترول آنذاك، غير أن الأزمة البترولية التي كانت سنة 1986 أثرت كثيرا في الجانب الاقتصادي وأدت إلى بداية ظهور البطالة، بل وفي مدة قصيرة أصبحت تشكل إحدى أهم الانشغالات والتحديات التي تواجه الدولة الجزائرية، ولم يكن ذلك السبب هو الوحيد الذي أدى إلى تفاقمها، بل يعود لأسباب متعددة، منها ما كان متعلقا بالاقتصاد الجزائري وتطوره منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ومنها ما تعلق بالجانب السياسي والاجتماعي والأمني الذي مرت به البلاد، ومنها ما كان متعلقا بوتيرة النمو السكاني التي اختلفت من فترة إلى أخرى، ومنها ما كان تقني وتنظيمي وإداري.

سنحاول دراسة مسألة البطالة وتطورها في الجزائر على مر هذه المراحل من خلال ما تيسر من إحصائيات ومعطيات، وذلك من خلال التطرق إلى أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم هذه الظاهرة، خاصة لدى فئة الشباب وخرجي الجامعات، وكذا المراحل التي مرت بها، بالإضافة إلى الإجراءات والحلول التي اتخذتها الدولة الجزائرية للحد من انتشارها، وما مدى نجاعة ذلك.

المطلب الأول: أشكال البطالة في الجزائر.

لا تختلف أشكال البطالة في الجزائر عن غيرها من أشكال البطالة المتواجدة عند مختلف الدول والمتمثلة في[1]:

المبحث الأول: بطالة ظرفية (دورية): والتي تتعلق بانخفاض النشاط الاقتصادي في فترة ما، بحيث يتم معالجتها بتعافي الاقتصاد، وهي تتعلق خاصة بالأزمات في حالة الجزائر، من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي حصلت خلال الانتقال إلى اقتصاد السوق.

1– ايمانويل كومب، التدقيق الاقتصادي، الطبعة الثامنة (8)، مجمع ماجور، باريس، 2004، ص184.

المبحث الثاني: بطالة هيكلية (تقنية): تتعلق بتغير المسار التقني للإنتاج، كما تعرف على أنها التعطل في القوة العاملة نتيجة تغير الهيكل الاقتصادي، أو بمعنى أدق تغير الهيكل الإنتاجي، كالتغير في هيكل الطلب على المنتجات أو تغير تقنيات الإنتاج بسبب استعمال تكنولوجيا جديدة.

المبحث الثالث: بطالة موسمية: تتعلق ببعض النشاطات التي تتميز بارتباطها بتغيرات زمنية معينة، مثل القطاع الزراعي.

المبحث الرابع: بطالة غير إرادية: تنتج عن تسريح العمال رغم رغبتهم في العمل ومقدرتهم عليه وقبولهم له عند مستوى الأجر السائد، كما حدث في الجزائر في سنوات التسعينات حيث اضطرت بعض المؤسسات العمومية إلى تسريح جزئي ثم كلي لمعظم عمالها، ما أحدث اختلالات واضحة على مستوى السياسة الاقتصادية.

المبحث الخامس: بطالة غير منسقة: ناتجة عن عدم توافق متطلبات عارضي العمل ومؤهلات طالبيه وهذا راجع لنقص الكفاءات، حيث نجد نقصا كبيرا في تأهيل اليد العاملة، مما يصعب من إمكانية إدماج هؤلاء الشباب في التخصصات والمراكز التي تناسبهم

المطلب الثاني: أسباب مشكلة البطالة في الجزائر

تتعدد الأسباب التي أدت وتؤدي إلى ظهور البطالة التي لها الأثر الكبير في نقص التشغيل في أوساط الفئة النشيطة، خاصة عنصر الشباب بغض النظر عن مؤهلاتهم ومستوياتهم التعليمية والتكوينية، ويمكن أن نجمع هذه الأسباب في نقطتين:

1. مجموعة الأسباب والعوامل الخارجة عن سيطرة الدولة.
2. مجموعة الأسباب المتعلقة بالسياسات المنتهجة من طرف الدولة بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

المبحث الأول: مجموعة الأسباب والعوامل الخارجة عن سيطرة الدولة:

وهي تلك الأسباب التي أضعفت معدلات الاستثمار المحلي ومنها عدم توفر فرص العمل، والتي كانت خارج نطاق الدولة، ومن أهمها نجد:

1 -اعتماد الاقتصاد الجزائري على الجباية البترولية:

يعتمد عدد كبير من الدول النامية في صادراتها الخارجية على المحروقات التي تشكل الجزء الأكبر منها، وبالتالي فإن إيراداتها من العملة الصعبة مرتبطة بشكل أساسي بعائداتها، والجزائر باعتبارها إحدى هذه الدول فإنه لا يختلف اثنان أن اقتصادها اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على مداخيل البترول كمصدر أساسي لتمويل إرادات الدولة، وهو ما يعني أنه معرض للتقلبات التي تمس هذه السوق، خاصة في حالات الانخفاض وهو ما عاشته الجزائر سنة 1986، حيث انخفضت أسعار البترول من 35 دولار للبرميل سنة 1980 إلى 15 دولار سنة 1986، ما أدى إلى انكماش اقتصادي أثر على النمو الاقتصادي وأدى إلى تراجع معدلاته، كما أدى إلى تراجع حجم الاستثمارات المحلية الذي أوصل إلى انخفاض الدخل والعمالة، كما عرف المتوسط العام لأسعار النفط الخام انخفاضا في المستوى، حيث بلغ سنة 2008 حوالي 140 دولار للبرميل ليصل شهر جانفي 2009 إلى 43.3 دولار للبرميل نتيجة نقص الطلب العالمي على هذه المادة الاستراتيجية.

لذا فإن اعتماد الدولة بنسبة كبيرة جدا على الريع البترولي يجعل اقتصادها هشا ومعرضا للأزمات أكثر فأكثر، مما يفقدها الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي والأمني.

2 -انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى:

شهدت الدول الصناعية بداية سنوات الثمانينات انخفاضا في نمو الناتج المحلي الإجمالي من 94% سنة 1980 إلى 5.3% سنة 1983، ثم إلى 3.3% سنة 1986[1]، مما أدى إلى تناقص واردات هذه الدول، وأثر وأدى إلى تناقص المبادلات التجارية بينها وبين البلدان النامية ومنها الجزائر، الشيء الذي أدى إلى الركود الاقتصادي العالمي الذي كان له الأثر البالغ على مستويات الدخل،

1- علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، 2005، ص144.

ومن ثم على قطاعات أخرى التي منها التشغيل، وقد تكرر نفس الوضع سنة 2009 خلال الأزمة الاقتصادية العالمية التي مست دولا كثيرة نتيجة هبوط أسعار النفط تحت تأثير ركود اقتصاديات الدول المتقدمة الناتج عن التداعيات السلبية للأزمة المالية المعاصرة، حيث انخفضت أسعار النفط وتراجعت معها صادرات الجزائر من العملة الصعبة بما نسبته 42.64%.[1]

3 تدهور شروط التبادل التجاري الدولي:

إن أي انخفاض في التبادل التجاري الدولي يؤثر على مستوى الدخل الوطني وبالتالي قدرة الجزائر على إيجاد فرص عمل جديدة، حيث أن انخفاض سعر الدولار خلال الموسم 1985/1984م من 124.3% إلى 101.9% في الموسم 1987/1986م باعتبار سنة 1980 سنة الأساس، أدى إلى إضعاف الجزائر لقوتها الشرائية، لأن الجزائر تتعامل في بيع محروقاتها بالدولار الأمريكي، وبالتالي تأثر وارداتها من السلع التامة الصنع، حيث انخفض سعر صرف الدولار بنحو30% و20% أمام كلا من الين الياباني والمارك الألماني على التوالي في بداية الثمانينات، كل ذلك أثر على حجم المبادلات التجارية.[2]

وبالنظر إلى قياس مرونة الواردات بالنسبة لسعر صرف الدولار، نجد أنها كانت غامضة نوعا ما، فتدهور سعر صرف الدينار الجزائري يمكن أن يتبعه ارتفاع أو انخفاض في قيمة الواردات، حيث تحقق هذا التخفيض سنة 1991، الشيء الذي أدى إلى انخفاض قيمة الواردات، ونفس الشيء حصل بين سنوات 1996-1999 وكذلك سنتي 2003-2004.

4 النمو الديمغرافي:

يؤثر النمو الديمغرافي تأثيراً مباشراً في زيادة حدة البطالة، خصوصاً إذا كانت الزيادة في عدد الوظائف لا تتناسب ومعدلات النمو السكاني التي تميل إلى الارتفاع، فقد أدت الزيادة السكانية إلى تزايد عروض طالبي العمل في سوق العمل الجزائرية، حيث عرفت الجزائر في الفترة 1962-1985م تضاعفا لعدد سكانها مع معدل نمو سكاني تجاوز 03%، والذي كان يعرف من بين أكبر المعدلات

1- التغيرات الحاصلة في الميزان التجاري خلال الفترة (2008-2009)، الموقع: www.afdb.org، التعريف بالجزائر، تاريخ التصفح 2011/06/05.

2- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص254.

آنذاك، ومع نهاية الثمانينات ومن خلال برامج التخطيط العائلي التي انتهجتها الجزائر، بدأ تراجع هذا المعدل حيث بلغ سنة 1998م 1.52%، أي أنه شهدا انخفاضا بالنصف خلال عقد واحد، وهكذا أصبحت المسألة السكانية من خلال تزايد عدد السكان مع عدم وجود سياسة واضحة لامتصاص نسبة التزايد، تشكل عقبة في استقرار وتوازن سوق العمل بالجزائر، حيث سيتم التفصيل في هذه المسألة لاحقا من خلال عرض مراحل النمو السكاني وعلاقتها بمعدلات البطالة والتشغيل.

5 -أزمة المدفوعات الخارجية:

حيث عرفت الجزائر هذه المشكلة التي تمتد جذورها إلى بداية الثمانينات، رغم تأخر تأثيرها على الاقتصاد الوطني، وبدأت تظهر جليا مع انخفاض أسعار البترول سنة 1986، إضافة إلى تأثير خدمات الديون والشروط القاسية التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية بموجب الإصلاح والإنعاش الاقتصادي، والتي تميزت بارتفاع التكلفة الاجتماعية وما صاحبها من تسريح جزئي وجماعي للعمال نتيجة إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وإتباع سياسات الخوصصة، مما أدى إلى تراجع معدلات التشغيل وارتفاع كبير في معدلات البطالة.

6 -نقص مصادر التمويل لإنعاش وتمويل المشاريع الاقتصادية:

يمكن إرجاع ذلك إلى ضعف أداء الجهاز الإنتاجي وضآلة الادخار لمختلف الأعوان الاقتصاديين بسبب انخفاض القدرة الشرائية للعائلات، وكذلك بسبب نظام الفوائد المطبقة في البنوك والذي لا يشجع على الادخار نظرا لنسب الفوائد المطبقة، بالإضافة إلى عدم مرونة التعاملات البنكية في بعض الأحيان.

المبحث الثاني: مجموعة الأسباب المتعلقة بالسياسات المنتهجة من طرف الدولة بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

وتشمل العوامل التي يمكن للدولة أن تتدخل فيها وتؤثر بشكل أو بآخر، وتتعلق في مجملها بالاختلالات الهيكلية للوحدات الاقتصادية وللتوزيع السكاني الذي يرتكز في المناطق الشمالية، مما

أحدث اختلالا في التوازنات الجهوية، وما ينتج عنه من ضرورة توفير مناصب شغل بهذه المناطق، ومن بين هذه العوامل تلك المتعلقة بدرجة تأهيل اليد العاملة.

1 عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات السوق:

حيث يلاحظ أن هناك زيادة كبيرة في عرض خريجي المدارس والمعاهد ومراكز التكوين والجامعات دون أن يقابلها طلب على هذه الفئة، مما يعني فقدان همزة الوصل بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات التعليمية في جل الدول النامية، وهكذا ابتعدت عن عدم الملائمة، مما يحول دون توافق العرض مع الطلب، ويرجع ذلك إلى عدم مواكبة السياسة التعليمية لمتطلبات السوق، خاصة التخصصات النادرة، حيث سعت الجزائر خلال السنوات الأخيرة إلى تطبيق استراتيجية جديدة من خلال البرامج الوطنية للبحث العلمي وإصلاح الجامعة باعتمادها نظام الليسانس– ماستر– دكتوراه (LMD) في التكوين بجانبيه الأكاديمي والتطبيقي، وهو ما سيساعد على توفير ارتباط وانسجام أكثر مع النشاط الاقتصادي الوطني ومتطلباته من جهة، ومع التطورات على المستوى الدولي والجهوي من جهة أخرى، وذلك قصد إحداث تكامل أكبر بين المؤسسات التعليمية والاقتصادية للوصول إلى أداء أفضل من حيث المردودية خاصة المرتبطة بالعنصر البشري.[1]

إن مدة التعليم ومن ثم مدة التكوين أو التدريب تتطلب تكاليف كثيرة يتحملها الفرد والمجتمع معا، وهذه التكاليف يبررها العائد الخاص من وجهة نظر الفرد للحصول على أفضل الوظائف وأحسن أجر، وكذلك العائد الاجتماعي من وجهة نظر المجتمع، كما أن عدم التناسق بين التعليم والتوظيف قد أدى إلى تراجع عائد التعليم وهذا نتيجة الحصول على مناصب عمل دون مراعاة التخصصات التعليمية، حيث أن هذه الأخيرة نمطية وغير متطورة، مما أدى إلى تزايد أعداد الخريجين وخاصة من ذوي المؤهلات المتوسطة، فنتج عن ذلك زيادة المعروض من الخريجين عن حاجة سوق العمل وعدم تجانس في هيكله.

وعليه فإن السياسة التعليمية المطبقة في الجزائر عاجزة عن تلبية حاجات سوق العمل، ويظهر ذلك في نقص المهارات وأيضا في الزيادات غير العادية التي تدفع بها الجامعات والمعاهد والمدارس من

1– ناصر دادي عدون، العايب عبد الرحمان، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد (من خلال حالة الجزائر)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 254،255.

الخريجين دون أن يكون هناك طلب حقيقي لسوق العمل، ويرجع ذلك إلى غياب التخطيط والتنسيق السليم بين الوزارات المعنية والتقييد في النظم المتبعة، وأيضا إلى عناصر أخرى نذكرها كما يلي:

- افتقار عناصر التكامل والترابط والتناسق في سياسة التعليم، حيث تتم دراسة كل مرحلة من تلك المراحل على حدى (أساسي، إكمالي، ثانوي، جامعي).
- عدم الربط بين مدخلات والمخرجات التعليم ومعدلات النمو السكاني.
- غياب المهارات للمكونين بحكم ضعف المنظومة التربوية بمختلف مكوناتها.
- تطبيق أنماط تعليم مختلفة (عام، مهني، حرفي) دون دراسة سوق العمل.
- غياب المنهج المتطور وذلك راجع إلى عدم توفر متخصصين في تخطيط المناهج المتطورة بالإضافة إلى ضعف الإدارة التعليمية.

حيث أدى هذا إلى تضاعف العدد عند الانتقال من الثانوية إلى الجامعة ومن الجامعة إلى سوق العمل، وبالتالي زيادة نسبة البطالة عما هي عليه، وأصبح المتعلم اليوم غائبا على المجتمع نظرا لأنه لا يشارك بعمل مثمر لا لنفسه ولا لمجتمعه، وعليه لابد من تخطيط سليم للقوى العاملة، حيث يتم من خلاله تحديد الأعداد المقبولة بالمدارس والجامعات، والتي يمكن لسوق العمل استيعابها بعد ذلك، وإلا فإن المشكلة سوف تزداد.[1]

2 -التوقف عن تعيين خريجي الشهادات في مناصب شغل:

إن سياسة التعيين المباشر لحاملي الشهادات العليا والجامعية وكذلك خريجي المعاهد والمدارس المتخصصة كانت من أهم مهام الحكومة الجزائرية، حيث كانت تتكفل بتعيينهم في القطاعات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية العمومية ضمن سياسة اجتماعية متكاملة، وهذا ما أدى إلى ظهور البطالة المقنعة بهذه الأجهزة، لأن السياسة المتعلقة بإنشاء عدد هائل من مناصب العمل في القطاع العمومي نجم عنه ارتفاع في نسبة العمال الأجراء الدائمون في مجمل الوظائف، حيث كانت نسبة الأجراء تمثل نسبة 66.5% من مناصب الشغل سنة 1982، بينما لم تكن هذه النسبة تتجاوز 35% سنة 1966، أما خلال النصف الثاني من الثمانينات والموافق للمخطط الخماسي

1- مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 256-257.

الثاني(1985-1989)، تميز تطور الشغل بسلسلة من العوامل منها الصدمة النفطية لسنة 1986 والإجراءات الاقتصادية الأخرى التي صاحبتها مما أدى إلى تغيير دور الدولة في تعيين الخريجين، وتغير شكل البطالة لتظهر بطالة المتعلمين في الثمانينات بدلا من بطالة الأميين في سنوات السبعينات.[1]

3 -البعد المكاني للسياسات السكانية:

مما لا شك فيه أن البعد المكاني للسياسة السكانية يؤثر على مستوى استخدام الموارد البشرية، إذ أن تمركز السكان في المناطق الشمالية يؤدي إلى ارتفاع الكثافة السكانية على المساحات المأهولة بسبب النزوح من الريف إلى المدينة [2]، كما أن الهجرة الداخلية ساهمت هي أيضا في النزوح من الولايات الأقل جاذبية لفرص العمل إلى الولايات الكبرى الأكثر جاذبية لفرص العمل، وذلك بسبب غياب سياسة توزيعية واضحة للإنفاق العام، وتمركز المؤسسات الإنتاجية في المدن الشمالية، بالإضافة إلى الأزمة الأمنية التي مست الجزائر سنوات التسعينات، والتي أجبرت الكثيرين على التخلي عن مساكنهم وأعمالهم الحرة والالتحاق بالمدن، حيث أدت هذه الوضعية إلى وجود ضغط على المؤسسات، بحيث يصعب عليها امتصاص العمالة المتاحة، وهو ما كان يستوجب ضرورة إنشاء مشاريع اقتصادية، كالمجمعات الصناعية والزراعية القادرة على خلق القيمة المضافة من جهة، وعلى توفير مناصب شغل جديدة تستوعب فائض العمالة من جهة أخرى، وهكذا ساهم قصور التوازن في التنمية الإقليمية والتوازنات الجهوية في إيجاد المزيد من الاختلال في سوق العمل وسوء استخدام الموارد البشرية المتاحة.

4 -الاختلالات الهيكلية:

تعود مشكلة البطالة إلى تشابك الاختلالات الهيكلية في فترة الثمانينات من القرن الماضي وما قبلها، وخاصة التشابك غير المتوازن بين القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى تراجع معدلات نمو الناتج مقارنة بالزيادة السكانية، الشيء الذي حال دون توفير فرص التوظيف القادرة

1- مدني بن شهرة، المرجع نفسه، ص255.

2- ناصر دادي عدون، العايب عبد الرحمان(2010)، مرجع سبق ذكره، ص 254.

على احتواء اليد العاملة، فالأسباب الهيكلية للبطالة في الجزائر يمكن تصنيفها إلى ثلاثة عناصر أساسية هي[1]:

1. نقص ديناميكية القطاع الإنتاجي الصناعي أو الزراعي، إذ لم يستطع القطاعان إظهار المرونة الواجب توفرها في سوق العمل من خلال الجهاز الإنتاجي الذي لم يتمكن من تحقيق التمويل الذاتي الموجه للاستثمار ولتوسيع طاقاته الإنتاجية المحلية من جهة، ولم يتمكن حتى من ضمان نشاطات الصيانة وخدمات ما بعد البيع والتي كان بإمكانها أن تمتص جزءا من البطالة الحالية من جهة أخرى.
2. انخفاض دعم الاستثمارات الإنتاجية وتوقفها في بعض الحالات، خصوصا وأن حجم الإعانات يشكل إحدى السبل الناجعة لضمان استمراريتها لما يعنيه ذلك من مناصب عمل جديدة، فقد ظلت الجزائر تعاني من أزمة التمويل، إذ كانت رؤوس الأموال إحدى العقبات التي حالت دون توجيه بعض النشاطات الاقتصادية إلى مسارها الصحيح.
3. عدم وجود تكامل بين التكوين والتشغيل باعتبار أن الأول أصبح مجرد مصنع بشري يقوم بالتكوين الكمي أكثر منه النوعي، وبدون التكفل بمصير المتخرجين في إطار التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية والمؤسسات المكونة.

5 -قوانين العمل وتشريعاته:

إن محتوى التشريعات الخاصة بقانون العمل قد أسهمت بطريقة مباشرة في ارتفاع معدلات البطالة في التشريع الصادر في سنة 1990، بحيث أن محتواه له علاقة بالتزامات الجزائر اتجاه الهيئات والمنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية، وكان الأمر كذلك بالنسبة إلى المبادئ الأساسية المتعلقة بالمفاوضات الجماعية (اتفاقية 1998) والحرية النقابية للعمال وأرباب العمل (اتفاقية 1987) وحق الإضراب (اتفاقية 1987) ودور مفتشية العمل وإدارة الشغل (اتفاقية 1981)، فمن المسلم به أن الانتقال من نظام القانون الأساسي والتنظيمي إلى قانون اتفاقية العقود الجماعية لتسيير علاقات العمل أمر يدل على تغيير سياسة التوظيف، بحث صار انتقال العامل من درجة إلى أخرى يرتبط بعوامل شكلية بعيدة عن حسابات المهارة والكفاءة، يضاف إلى ذلك أن الأجور تتحدد وفقا لهذه

1- المرجع نفسه، ص 255.

التشريعات بصرف النظر عن حسابات الكفاءة الإنتاجية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض إنتاجية العامل في القطاع الحكومي وقطاع المؤسسات الاقتصادية العمومية، كما أن نظام الأجور في القطاع الخاص اتسم بالجمود، مما جعله مسؤولاً عن تزايد البطالة، وبروز ظاهرة البحث عن أعمال إضافية خاصة في القطاع الخاص والقطاع غير الرسمي، وبالتالي حجب ذلك فرص عمل إضافية عن الداخلين الجدد لسوق العمل، مما أدى إلى تزايد معدلات البطالة.

6 قلة المؤسسات البحثية والاستشرافية:

إن تطور أساليب الإنتاج والاختراعات والابتكارات التي تتمتع بها المؤسسة من شأنها أن تحدث ثورة تكنولوجية باستحداث وضع سلع تتلائم مع المنتجات الموجودة في الأسواق الدولية، أما الطرق التقليدية في الإنتاج فقد أدت إلى ضعف القدرة التصديرية للاقتصاد الوطني وأثرت على مستوى الدخل والعمالة معا، بالإضافة إلى عدم وجود مخابر البحث لدى هذه المؤسسات، وعدم تخصيص مبالغ مالية من أجل تطوير البحث، وعدم التناسق بين مراكز الدراسات والبحوث التطبيقية وبين المؤسسات الاقتصادية أدى إلى ضآلة في التدفقات الاستثمارية الخارجية في الاقتصاد الجزائري، وعليه كان انتقال التكنولوجيا الحديثة إلى الجزائر بمثابة أحد أسباب زيادة البطالة، بحيث يرى البعض أن ثبات حجم الإنتاج وارتفاع مستوى التكنولوجيا يؤديان إلى خفض العاملين المباشرين في مجال الأنشطة الاقتصادية، ويرفع عدد العاملين غير المباشرين في هذه الأنشطة، وبالتالي فإن التكنولوجية الحديثة تؤدي إلى زيادة البطالة إذا لم يواكبها زيادة في الإنتاج.

7 برامج خوصصة المؤسسات:

انطلقت فكرة الخوصصة في الجزائر في أواخر الثمانينات، وذلك بالموازاة مع التحول في السياسة الاقتصادية للجزائر نحو اقتصاد السوق، والتي كانت تعتبر بمثابة الحل الوحيد آنذاك بسبب الوضعية المتدنية التي وصل إليها الاقتصاد الجزائري في مختلف الميادين [1]، وتندرج فكرة الخوصصة ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة، خاصة برنامجي الاستقرار (أفريل 1994 – مارس 1995)، وبرنامج التصحيح الهيكلي (ماي 1995 – أفريل 1998)، والذي يؤكد على ضرورة

1- ي.س. سافس، التخاصية مفتاح لحكومة أفضل، ترجمة سارة أبو الرب، مركز الكتب الأردني، عمان، 1989، ص11.

الخوصصة كوصفة مقدمة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية على أنها أداة حتمية لإصلاح الاقتصاد الوطني وعصرنته، حيث كان يجب الأخذ بعين الاعتبار رغبة الجزائر في إرساء علاقات تعاون دولية، كذلك استراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات في إطار عولمة الاقتصاد.

هنا كعامل مهم وهو تسريح عدد كبير من العمال الأجراء على إثر عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات، حيث أنه عند بدأ تطبيق برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر، وجد أن المؤسسات الاقتصادية العمومية تعاني من فائض العمالة، حيث قدرت النسبة التي كان يجب تصفيتها بـ 05% من عدد العمال سنة 1997، وقد انخفض بالفعل عدد العاملين في القطاع العمومي ليصل إلى 881 519 عاملا في نهاية سنة 1997 كما يوضحه الجدول رقم(01).

الجدول رقم(01): عدد العمال المسرّحين من المؤسسات التي تم حلها خلال الفترة (1994 – 1997)[1].

السنة	عدد العمال المسرحين	عدد المؤسسات
1994	20 908	200
1995	236 300	300
1996	100 498	162
1997	162 175	503
المجموع	**519 881**	***985**

(*) يوزع هذا العدد (985) إلى: 633 مؤسسة محلية، 268 مؤسسة عمومية، 85 مؤسسة خاصة.

أظهرت الدراسات التي أعدها مجموعة من الخبراء على أن نتائج الخوصصة التي مست المؤسسات المحلية غير المستقلة قد تم حلها بين 1994 و1996 تكاد تكون منعدمة، حيث وصلت نسبة النجاح إلى غاية 08 ماي 1998 إلى أقل من 05%، وحسب حصيلة نشرها مجلس

1- معتوق بالعاطف، بعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، ملتقى توقعات الاقتصاد الجزائري، كرياد-أندرو، الجزائر ،1998، ص47.

مساهمات الدولة فإن عمليات الخوصصة المنجزة بين سنة 2003 وديسمبر 2007 شملت 417 مؤسسة كما يبينه الجدول رقم(02).

الجدول رقم(02): حصيلة برنامج الخوصصة في الجزائر خلال الفترة(2003 – 2007)

	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع
عدد عمليات الخوصصة الاجمالية	05	07	50	62	68	192
الخوصصة الجزئية أكثر من 50% أغلبية	01	02	11	12	07	33
الخوصصة الجزئية أقل من 50% أقلية	00	03	01	01	06	11
الاستعانة من طرف الأجراء	08	23	29	09	00	69
الشراكة المضافة	04	10	04	02	09	29
التخلي عن الأصول للخواص الذين يشترونها من جديد	02	13	18	30	20	83
المجموع	**20**	**58**	**113**	**116**	**110**	**417**

حسب الجدول رقم(02) نجد أن حصيلة الخوصصة قد مست 20 مؤسسة سنة 2003، ليرتفع هذا العدد إلى 58 مؤسسة في السنة الموالية، ثم إلى 113 مؤسسة سنة 2005 و 110 مؤسسة سنة 2007، هذه السنة الأخيرة التي بدأ فيها تراجع نسبي ضعيف لعدد المؤسسات التي مستها هذه العملية مقارنة بسنة 2006 حيث بلغ عدد المؤسسات المعنية 116 مؤسسة، كما بلغ عدد المؤسسات التي تم خوصصتها كليا أي 100% العدد 192 مؤسسة أي بنسبة 40.04% من اجمالي عدد المؤسسات المخوصصة، في حين بلغ عدد المؤسسات التي تم استعادتها من طرف الأجراء 69 مؤسسة فقط من إجمالي عدد المؤسسات أي بنسبة تقدر 16.5% وهي نسبة قليلة، فإذا كانت عملية التصحيح قد مكنت من استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية، فإن الأوضاع الخاصة بالتشغيل قد تدهورت بانتظام نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة التي تعمل على إيجاد مناصب عمل جديدة، والتي لها شأن من جانب المؤسسات العمومية أو الخاصة، إلى جانب عملية تسريح العمال الأجراء على إثر عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات، كلها كانت عوامل ساعدت على تفاقم مشكلة البطالة في أوساط المجتمع الجزائر.

8 تخطيط القوى العاملة:

يعد سوء تخطيط القوى العاملة من أهم الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع حدة البطالة، حيث أن الهدف من تخطيط القوى العاملة هو إيجاد الوظائف والأعمال التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية التي تؤدي إلى فرص عمل جديدة، كما أن أهمية هذه العملية تكمن في معرفة وتقدير متطلبات سوق العمل من اليد العاملة في مختلف المجالات، وتوجيه العمالة إلى القطاعات الأكثر حاجة إليها، وبالتالي إمكانية العمل لتغيير بعض الأساليب الإنتاجية وتحديد الحجم الأمثل اللازم من العمالة فيما يخص الكم والنوع.

يرجع قصور القوى العاملة في الجزائر إلى عدة عوامل منها[1]:

- نقص وعدم توفر البيانات والدراسات الإحصائية والتي غالبا ما تكون متناقضة.
- عدم وجود أجهزة تقوم بالربط والتنسيق بين السياسة العامة للشغل وسياسات التعليم والتكوين.
- عدم وجود أجهزة خاصة تقوم بقياس الكفاءات الإنتاجية ومعدلات العمل التي يمكن من خلالها تحديد حجم العمالة الزائدة، أي البطالة المقنعة والبطالة الجزئية التي يمكن تحويلها إلى مجالات أخرى ذات إنتاجية عالية.

9 عدم كفاية فرص العمل في القطاع الخاص[2]:

لقد دخل سوق العمل في الفترة (1991 – 1995) قرابة المليون باحث عن فرص العمل، بالرغم من أن الاقتصاد لم يوفر إلا 400 ألف منصب عمل جديد وكلها كان في القطاع العام تقريبا، 100 ألف في قطاع التجارة، و 300 ألف في قطاع الخدمات، بينما أصاب الركود العمالة في قطاعات الزراعة والصناعة والتشييد والبناء.

وقد لوحظت اتجاهات مماثلة في الفترة (1985 – 1991) حيث يمكن أيضا ملاحظة اختلافات مهمة في مجال التوظيف بين القطاع العام والخاص، فمعدلات النمو السنوي للعمالة خلال

1- مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 259 – 260.

2- صندوق النقد الدولي، دراسة خاصة بالجزائر، واشنطن، 1998، ص 80-81.

تلك الفترة (1985 – 1989) في شركات الصناعة والتشييد والبناء التابعة للقطاع الخاص بلغت في المتوسط نسبة 06% و 10% على التوالي ولو أن قاعدتها كانت محدودة، ومن المرجح أن هذه الاتجاهات قد تسارعت منذ ذلك الحين.

10 ضخامة القطاع غير الرسمي:

يشمل القطاع الرسمي في سوق العمل الجزائرية شركات القطاع العام والقطاع الخاص التي يعمل فيها 10 أشخاص أو أكثر، بينما يتكون القطاع غير الرسمي من شركات صغيرة بالإضافة إلى أصحاب الأعمال الحرة ومن يعملون في المنازل.

لقد أسهم قانون العمل والحد الأدنى للأجور في تنمية القطاع غير الرسمي، حيث أنه في سنة 1991 مثلا شمل نسبة 27% من بين جميع العاملين في القطاع الخاص من العاملين بأجر ومشمولين بتشريعات الحد الأدنى للأجور، ومن المرجح أن تكون تشريعات سوق العمل وتسويات الأجور الرسمية مهمة أيضا في القطاع غير الرسمي، حيث أن معظم الأنشطة غير الرسمية تتم داخل قطاعات ذات إنتاجية منخفضة نسبيا مثل الخدمات، كما أن توفر عدد قليل من الوظائف المضمونة ذات الأجر المرتفع في القطاع الرسمي قد يرفع من البطالة لأنه سيشجع العاملين على السعي لحصول على هذه الوظائف، وعلى سبيل المثال فإن خريجي الجامعات يفضلون الانتظار حتى يتمكنوا من الحصول على العمل الدائم في القطاع العام في أغلب الأحيان بدل توجههم إلى القطاع الخاص الذي لا يضمن لهم الاستقرار في عملهم.

المطلب الثالث: خصائص البطالة في الجزائر.

إن تحاليل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES) في كل تقاريره حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد قد شدد على الانشغالات النابعة عن الخصائص التي تتميز بها البطالة في الجزائر أكثر مما هي نابعة من مستواها الذي يشهد تضاربا في الأرقام، حيث أن عدم تحسن البيئة

الديمغرافية للبطالة يعد مصدر قلق أكثر من حجمه، وهذا ما يستدعي أعمالا مستهدفة خاصة فئة الشباب الذين يقل عمرهم عن 20 سنة، خاصة منهم الذين لا يتمتعون بمؤهلات.[1]

وقد أظهر تحقيق أنجز في سنة 2001 في إطار اليوم العالمي للسكان أن الانشغال الرئيسي لقرابة 90% من الشباب هو إيجاد منصب عمل، حيث يمتد هذا الانشغال إلى الشباب الذي لم ينه دراسته وتكوينه بعد.

يشير تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أن ظاهرة البطالة في الجزائر تتميز بثمانية (08) خصائص[2]:

01 - أغلبية البطالين هم من فئة الشباب، حيث أن أكثر من 80% لا يتجاوز سنهم 30 سنة، وأغلبيتهم لم يسبق لهم العمل من قبل وهم من طالبي العمل الجدد، حيث أن بطالة الشباب ساهمت بشكل كبير في تضخيم معدل البطالة.

02 - ثلثا (⅔) عدد البطالين هم طالبوا العمل لأول مرة أي هم بدون خبرة مهنية، وهذا ما يشكل عائقا في إدماجهم في مناصب شغل دائمة.

03 - تمس البطالة أساسا الأشخاص غير المؤهلين، حيث تم إحصاء سنة 2003 قرابة مليون بطال من ذوي مستوى دراسي متوسط، وقرابة 73% منهم ليس لهم أي تأهيل.

04 - ارتفاع عدد البطالين من ذوي الشهادات الجامعية، حيث فاق عددهم 80 ألف بطال سنة 1996 المتزامنة مع إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

05 - الاتجاه شيئا فشيئا نحو بطالة طويلة المدى، حيث انتقلت مدة البحث عن مناصب الشغل من 23 شهرا سنة 1989 إلى 27 شهرا سنة 1996، وبلغت نسبة البطالين الذين استغرقت مدة بحثهم عن منصب عمل أكثر من سنة 55%، وبلغت النسبة للذين استغرق بحثهم عن منصب عمل أكثر من سنتين نسبة 35.4%.

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، مشروع التقرير الوطني حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الأول من سنة 2003، الجزائر، 2003، ص16.

2- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، رأي حول مشروع المخطط الوطني لمكافحة البطالة، الدورة 11، الجزائر، 19998، ص23.

06 - يعرف ثلث عدد البطالين حالة بطالة تستوجب إعادة الإدماج، وهو معدل مرشح للزيادة في ظل فقدان مناصب العمل بالتسريح ونهاية عقد العمل.

07 - الارتفاع في معدل البطالة لدى النساء، حيث بلغ معدلها قرابة 38%.

08 - تمس البطالة أكثر الفئات الاجتماعية المحرومة، حيث يقدر معدلها لدى هذه الفئات بـ 44%.

المطلب الرابع: تطور ظاهرة البطالة في الجزائر.

شهدت الجزائر على غرار العديد من البلدان الأخرى تزايدا لعدد البطالين كان راجعا لعدة أسباب تم التطرق لها في النقاط السابقة، والتي تمس بالأساس الاقتصاد الوطني الذي عجز عن امتصاص الوافدين الجدد إلى سوق العمل.

01 – مراحل تطور معدلات البطالة في الجزائر:

سوف نستعرض تطور معدلات البطالة في الجزائر وفق الإحصائيات الرسمية المتوفرة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات كما يوضحه الجدول رقم(03).

الجدول رقم(03): تطور معدل البطالة في الجزائر(1966-2015).

السنة	معدل البطالة(%)
1966	32.9
1977	22.0
1982	16.3
1983	13.1
1984	8.7
1985	9.7
1987	21.4

السنة	معدل البطالة(%)
2000	28.89
2001	27.3
2003	23.7
2004	17.7
2005	15.3
2006	12.3
2007	13.8

11.3	2008
10.2	2009
10.0	2010
10.0	2011
9.8	2013
10.6	2014
11.5	2015

18.1	1989
19.7	1990
21.2	1991
23.8	1992
28.1	1995
25.9	1996
26.41	1997

الشكل رقم(01): تطور معدل البطالة في الجزائر(1966-2015)[1].

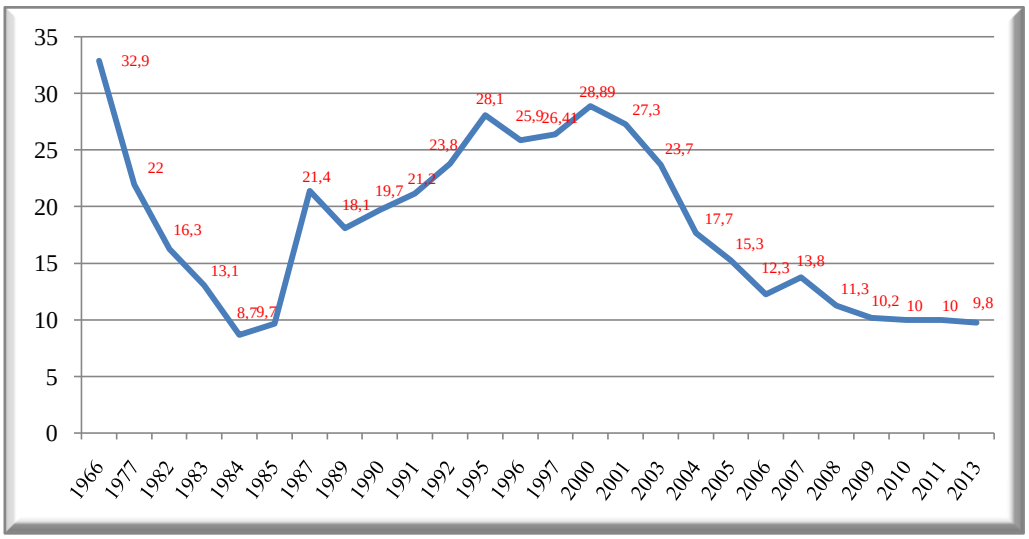

من خلال الجدول رقم(03) والشكل رقم(01) نلاحظ على العموم أن معدل البطالة كان مرتفعا غداة الاستقلال، ليشهد بعدها انخفاضا، ثم عاود الارتفاع من جديد، لينخفض مع بداية الألفية الثالثة إلى يومنا هذا، كل هذه المراحل كان لها مسبباتها التي اختلفت من مرحلة إلى أخرى، وعليه فإنه يمكن تقسيم مراحل تطور معدل البطالة حسب المعطيات السابقة إلى ثلاثة مراحل هي كما يلي:

1- الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، الحوصلة الإحصائية (1962-2011)، ص72

- **المرحلة الأولى (1962 – 1985):**

خلال هذه المرحلة كانت قضية بناء الدولة والنهوض باقتصادها وبنيتها التحية من القضايا الأساسية، ومنها قضايا التشغيل والبطالة، وذلك بهدف توزيع ثمار التنمية وترقية المجتمع، وكانت الاستراتيجية المتبعة خلال هذه الفترة تهدف إلى تأمين مستويات المعيشة للأفراد من خلال توفير فرص العمل من طرف الدولة عن طريق التوظيف في المؤسسات العمومية التابعة لها، والتي استوعبت أعداد كبيرة من العمال، حيث بلغت نسبة العاملين في القطاع العمومي 70% من مجموع العمال خلال هذه الفترة.

كما عملت الدولة خلال هذه الفترة على توسيع نظام الضمان الاجتماعي، وقد أدت جهودها المبذولة خلال الستينات والسبعينات إلى إنشاء فرص عديدة للعمل بسبب ارتفاع معدل الاستثمار العمومي، حيث بلغت نسب الاستثمار بين 40% و 45% خلال فترة السبعينات، الشيء الذي سمح بخفض معدل البطالة، حيث نلاحظ أن معدل البطالة بلغ 32.9% سنة 1966، لينخفض إلى 22% بعد 10 سنوات، وواصل المعدل انخفاضه التدريجي ليصل سنة 1985 إلى 9.7%.

كل العوامل السابقة الذكر عملت على انخفاض معدل البطالة، وبالتالي ارتفاع نسبة الأجراء في مجمل الوظائف والتي بلغت 65% سنة 1982 مقابل 35% سنة 1966، كما أدت إلى ارتفاع الأجور الحقيقية خلال تلك الفترة، مما سمح بتحسن القدرة الشرائية وتوسع السوق الداخلي للعمل.

كانت مساهمات القطاعات الرئيسية في توفير فرص العمل على النحو التالية[1]:

- ✓ 30% في قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 328 ألف فرصة عمل.
- ✓ 28% في قطاع الصناعة بـ 306 ألف فرصة عمل.
- ✓ 23% في الإدارة.
- ✓ 19% في قطاع الخدمات.

1- حاكمي بوحفص، السياسات الاقتصادية في الجزائر من منظور الإصلاحات الهيكلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة وهران، الجزائر، 1999، ص101.

يمكن ملاحظة أنه كان هناك نوع من التوازن بين القطاعات في توزيع اليد العاملة، عكس ما هو عليه الحال حاليا، بالرغم كما ذكرنا سابقا أن معظم فرص العمل كانت في القطاع العمومي الذي كان المحرك الرئيسي لفرص العمل والاقتصاد، مع ضعف كبير في مساهمة القطاع الخاص.

يمكن القول مما سبق أن الوضع الاقتصادي للجزائر خلال هذه الفترة التي تعتبر فترة ذهبية، حيث شهدت توفير فرص العمل وتقليص معدلات البطالة نتيجة ارتفاع الاستثمار العمومي، وبالتالي لم تكن البطالة متغيرا رئيسيا ومشكلا مطروحا بحدة خلال تلك الفترة، وكانت قابلة للتحكم فيها وتسييرها في الحدود الممكنة مقارنة مع تزايد حجم السكان النشطين آنذاك.

- **المرحلة الثانية (1986 – 2000):**

أهم ما ميز هذه المرحلة هو الانتكاسة الكبيرة لأسعار البترول سنة 1986، والذي يعتبر مصدر الدخل الرئيسي للاقتصاد الجزائري، كما أن الاستثمار قد شهد انخفاضا محسوسا أدى إلى ركود في القطاع الزراعي الذي انخفضت مساهمته في توفير فرص العمل، وبالتالي تم تحويل مناصب العمل اتجاه القطاعات الاقتصادية الحديثة، وتحول العمال من القطاع الريفي إلى القطاع الحضري، أي من الزراعة والصناعة التقليدية إلى الإدارة والخدمات، كل ذلك كان له انعكاس على معدلات البطالة، حيث ارتفعت في ظرف وجيز من 9.7% سنة 1985 إلى 21.4% سنة 1987، أي بفارق 11.7 نقطة خلال فترة سنتين فقط، وهو ارتفاع نسبي كبير تواصل فيما بعد وبلغ نسب أكبر من ذلك، حيث ارتفع من سنة 1990 إلى سنة 1997 بنحو8.6 نقطة، وقد كانت سنة 2000 هي السنة التي عرفت أكبر معدل للبطالة وصل إلى 28.89% وهي نسبة مرتفعة وكبيرة.

ويمكن كذلك إرجاع التدهور في معدل البطالة خلال بداية هذه الفترة إلى التحولات الهيكلية والإصلاحات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الجزائر بداية من سنة 1989، والتي بدأ تطبيقها الفعلي سنة 1990، مما أدى إلى تسريح عدد معتبر من العمال، يضاف إليها أيضا ضعف التسيير وفشل السياسات الاقتصادية السابقة.

وخلال هذه الفترة كان قطاع البناء والأشغال العمومية أكبر القطاعات المنشأة لفرص العمل، وقد بدأ يتأثر بسبب نقص التمويل الراجع إلى نقص مداخيل الدولة الجزائرية من المحروقات، ولأول

مرة كان الحديث في ظل التجربة مع نظام التخطيط عن فائض في العمالة كنتيجة حتمية للأوضاع الاقتصادية التي عرفتها بالبلاد.

وخلال النصف الأول من سنوات التسعينات التي شهدت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، تم توفير 50 ألف منصب عمل جديد سنويا، أي بنسبة نمو قدرها 1.2%، وكان نصيب القطاعات فيها على النحو التالي[1]:

- ✓ 01% في القطاع الصناعي.
- ✓ 03% في الإدارة.
- ✓ 02% في قطاع الخدمات.
- ✓ 06% في القطاع الزراعي.

مما يبين التراجع الواضح لمجمل القطاعات في توفير فرص العمل، حيث فقد القطاع الصناعي ما نسبته 01% من مناصب العمل، والذي كان من أكبر القطاعات تضررا بفعل إجراءات الإصلاحات، مما سمح بظهور القطاع غير الرسمي المتمثل في السوق الموازية كمستوعب لهذه الأعداد التي لم يتمكن سوق العمل الرسمي من استيعابها، وبالتالي أدى كل ذلك إلى سير الجوانب الاجتماعية بعكس اتجاه الإصلاحات الاقتصادية، وذلك بسبب ضعف النمو الاقتصادي خارج المحروقات الذي لم يتجاوز 03% ونقص الاستثمارات الداخلية والخارجية التي لم تتجاوز 220 مليون دولار مع نهاية الإصلاحات سنة 1998، بالإضافة إلى تراجع القطاعات الرئيسية في توفير فرص العمل نظرا لتزايد عدد الوافدين الجدد إلى سوق العمل، والذي بلغ 250 ألف عامل سنويا، في حين شهدت تلك الفترة فقدان أكثر من 500 ألف عامل لمناصب عملهم نتيجة تسريح العمال في ظل الإصلاحات، كما شهدت الفترة بين 1997 و2000 زيادة في عدد العاطلين عن العمل قدرت بـ 116 ألف عاطل، أي بمعدل زيادة سنوية يقدر بـ 3.25%، ونجم عن ذلك ارتفاع معدل البطالة الذي بلغ 28.89 سنة 2000.

1- حاكمي بوحفص، مرجع سبق ذكره، ص222.

يضاف إلى ما تم ذكره بخصوص الوضع المتردي للبطالة، ظاهرة التسرب المدرسي التي قدرت بنحو600 ألف تلميذ سنويا خلال هذه الفترة [1]، والتي تشكل عبئا إضافيا يمس الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ويؤدي إلى وفود أعداد جديدة لسوق العمل بدون مؤهل علمي أو تكويني.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال إهمال الجانب الديم وغرافي الذي لعبا دورا مهما بخصوص مسألة البطالة وارتفاع معدلاتها، حيث أن المسألة السكانية التي لم تكن محل اهتمام كبير من قبل المسؤولين في سنوات السبعينات، أدت إلى توافد كبير لعدد الداخلين الجدد لسوق العمل، في حين لم يتم إتباع سياسات اقتصادية موازية لهذا النمو قصد إيجاد توازن في سوق العمل، وذلك راجع إلى عدم التخطيط المسبق لمثل هذه المسائل قبل حلولها.

كما أن الوضع الأمني وعدم الاستقرار السياسي الذي شهدته الجزائر مع بداية التسعينات، وما نتج عنه من عنف وتخريب للمنشئات الاقتصادية والمرافق العمومية، والهجرات الجماعية من الأرياف إلى المدن خوفا من الموت، كان له بالغ الأثر في ارتفاع معدل البطالة خلال تلك الفترة.

تميزت البطالة خلال هذه الفترة بجملة من الخصائص لم تكن في الفترة السابقة، نذكر منها:

- ✓ انتقال البطالة إلى الوسط الحضري بدلا من الوسط الريفي في السابق.
- ✓ أصبح طالبي العمل لأول مرة يمثلون ثلثي (⅔) عدد البطالين.
- ✓ أصبحت البطالة طويلة الأجل بفترة متوسطة قدرت بـ 30 شهراً بدلاً من 24 شهرا في السابق.
- ✓ كان انتشار البطالة بين النساء أكثر منه بين الرجال.
- ✓ ظهور البطالة في أوساط الفئات المحرومة أكثر من غيرها من الفئات الأخرى.

- **المرحلة الثالثة من 2000 إلى يومنا هذا:**

بعد انتهاء برامج الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الفترة السابقة وما كان لها من انعكاسات ونتائج مست عدة جوانب، ومع بداية عودة الاستقرار في الجانب الأمني، عمدت السلطات إلى

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير حول علاقات العمل في سياق الإصلاح الهيكلي، الجزائر، أفريل 1998، ص57.

انتهاج برامج لدعم التنمية الاقتصادية وذلك من خلال مواصلة عملية خوصصة القطاع العام، وتدعيم الاستثمار الأجنبي من خلال توفير الشروط الملائمة له بتكييف القوانين الخاصة به استعدادا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة (OMC)، بالإضافة إلى تنفيذ برامج تنموية طموحة، والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2005)، وبرنامج دعم النمو الاقتصادي(2005-2009) والتي كانت تهدف في مجملها إلى إعادة تنشيط الطلب الكلي ودعم القطاعات والنشاطات المنتجة للثروة والموفرة لمناصب العمل، إضافة إلى تأهيل الهياكل والمنشآت القاعدية بمناطق الهضاب والجنوب، وتحقيق التنمية المحلية وترقية مستويات المعيشة، وتحقيق توازن في العرض والطلب المتعلقة بسوق العمل.

تميز الوضع الاقتصادي على العموم خلال هذه المرحلة بما يلي:

- ✓ تحسن معدل النمو الاقتصادي بعدما كان منعدما خلال المرحلة السابقة.
- ✓ تسجيل أرقام معتبرة في مجال احتياطات الصرف لم يسبق للجزائر وأن حققتها.
- ✓ التسديد المسبق للديون الخارجية التي كانت تشكل عائقا في سبيل تطور الاقتصاد الوطني.
- ✓ ارتفاع أسعار النفط الذي أدى إلى زيادة صادرات الجزائر من هذه المادة، وبالتالي زادت المداخيل التي دفعت إلى خلق فرص عمل جديدة.

لقد عرفت الاستثمارات الإنتاجية نموا كبيرا مقارنة بالفترة السابقة، حيث تم تسجيل 456 51 مشروع مسجل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أدت إلى خلق 843 ألف منصب شغل خلال الفترة 2000 إلى 2009، كما ارتفعت الفئة النشيطة من 6.2 مليون سنة 2001 إلى 9.1 مليون سنة 2008، بنسبة ارتفاع سنوية بلغت 47%، الأمر الذي ساهم كثيرا في انخفاض معدلات البطالة.

كل هذه العوامل والظروف أدت إلى تحسن في معدلات البطالة نحو الانخفاض خلال هذه المرحلة التي عرفت بداية التراجع المتواصل من سنة إلى أخرى، حيث أنه بعدما كانت في بداية المرحلة تقدر بـ28.89% سنة 2000، انخفضت إلى 15.3% سنة 2005، لتواصل انخفاضها المستمر

من سنة إلى أخرى وتصل إلى معدل 9.8% سنة 2013 حسب الإحصائيات الرسمية المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات(ONS).

يمكن القول أن الجزائر استفادت من عدة أوضاع متعلقة بالجانب الاجتماعي والاقتصادي، خاصة الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط الذي يعتبر المورد الرئيسي لمداخيل الدولة من العملة الصعبة على المستوى الخارجي، مما أعطى نوعا من الارتياح المالي سمح بتحقيق بعض أهداف التنمية وتقليص مستويات البطالة التي أصبح بالإمكان تسييرها.

02 – توزيع البطالة حسب الفئات العمرية:

من أجل معرفة الفئات الأكثر تضررا من مشكلة البطالة، يجب توزيع الأشخاص الذين يعانون منها حسب الفئات العمرية، وذلك وفق معطيات الجدول رقم(4.4).

نلاحظ من خلال الجدول السابق الذكر والشكل رقم(2.4) أن البطالة تمس بدرجة كبيرة فئة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة بنسبة قدرت سنة 2000 بـ 77.94% لتنخفض سنة 2013 إلى 69.12%، وفي هذه الفئة التي تضم ثلاث فئات عمرية خماسية، نلاحظ أنه بالنسبة للفئة العمرية الأولى (15-19) شهدت انخفاضا كبيرا في نسبتها، حيث انخفضت من 25.49% سنة 2000 إلى 8.95% سنة 2011 ثم ارتفعت قليلا لتبلغ نسبة 10.98% سنة 2013 وهو انخفاض نسبي ملحوظ، وفيما يخص الفئة العمرية الثانية (20-24) فلم تشهد نسبتها تغيرات كبيرة، حيث تراوحت نسبتها في مختلف السنوات بين 29% و 33%، وهي تعتبر الأكبر نسبة مقارنة بالفئتين العمريتين الأولى والثالثة، وذلك راجع إلى ظاهرة التسرب المدرسي التي تشهدها المؤسسات التربوية، بالإضافة إلى الطلبة المتخرجين من الجامعات والمدارس ومعاهد التكوين المهني، أما بالنسبة للفئة العمرية الثالثة (25-29) فشهدت ارتفاعا من 22.1% سنة 2000 لتصل إلى 31.23% سنة 2010، ثم انخفضت قليلا سنة 2013 لتصل إلى نسبة 26.04%، والتي يمكن إرجاع سبب ارتفاعها إلى طول مدة البحث عن العمل التي ارتفعت مقارنة بما كانت عليه سابقا.

الجدول رقم(04): توزيع البطالين حسب الفئات العمرية في الجزائر(2000-2013)[1].

السنة	البطالين	الفئات العمرية									المجموع
		15-19	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49	50-54	55-59	
2000	عدد البطالين	136 640	933 761	975 554	264 254	245 112	818 70	976 47	512 49	004 19	510 863 2
	(%)	**25.49**	**30.35**	**22.10**	**10.13**	**4.47**	**2.82**	**1.91**	**1.97**	**0.76**	**100**
2001	عدد البطالين	441 393	958 687	984 578	890 280	896 155	287 93	662 72	163 58	169 18	339 449 2
	(%)	**16.82**	**29.41**	**24.75**	**12.01**	**6.6**	**3.99**	**3.11**	**2.49**	**0.78**	**100**
2003	عدد البطالين	136 329	872 666	289 509	568 245	532 133	108 75	516 62	295 40	954 15	078 270 2
	(%)	**15.84**	**32.09**	**24.51**	**11.82**	**6.43**	**3.61**	**3.01**	**1.94**	**0.77**	**100**
2004	عدد البطالين	907 256	378 505	633 462	447 206	297 104	291 58	583 41	577 24	422 11	671 534 1
	(%)	**15.37**	**30.23**	**27.68**	**12.35**	**6.24**	**3.49**	**2.49**	**1.47**	**0.68**	**100**
2005	عدد البطالين	417 205	169 481	779 398	666 176	257 84	096 43	613 31	498 19	791 7	448 288 1
	(%)	**14.18**	**33.22**	**27.53**	**12.20**	**5.82**	**2.98**	**2.18**	**1.35**	**0.54**	**100**
2006	عدد البطالين	414 166	982 369	483 333	394 170	115 91	942 48	415 28	544 25	553 6	240 841 1
	(%)	**13.41**	**29.82**	**26.88**	**13.73**	**7.34**	**3.94**	**2.29**	**2.06**	**0.53**	**100**
2007	عدد البطالين	245 175	404 421	024 393	488 187	151 93	364 48	192 22	182 24	613 9	374 663 1
	(%)	**12.75**	**30.6**	**28.59**	**13.64**	**6.78**	**3.52**	**1.61**	**1.76**	**0.70**	**100**
2008	عدد	000	000	000	000	000	000	000	000	000	169 000

1- الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، الحوصلة الإحصائية (1962-2011)، ص61-71.

1	7	15	19	34	69	149	348	388	140	البطالين	
100	**0.6**	**1.28**	**1.63**	**2.91**	**5.9**	**12.75**	**29.77**	**33.19**	**11.98**	(%)	
072 000	000	000	000	000	000	000	000	000	000	عدد	
1	10	17	19	32	65	142	320	342	125	البطالين	**2009**
100	**0.94**	**1.59**	**1.77**	**2.98**	**6.06**	**13.25**	**29.85**	**31.90**	**11.66**	(%)	
076 000	000	000	000	000	000	000	000	000	000	عدد	
1	10	13	22	32	58	140	336	349	116	البطالين	**2010**
100	**0.93**	**1.21**	**2.04**	**2.97**	**5.39**	**13.01**	**31.23**	**32.43**	**10.79**	(%)	
062 000	000	000	000	000	000	000	000	000	000	عدد	
1	12	14	32	36	74	134	323	342	95	البطالين	**2011**
100	**1.13**	**1.32**	**3.01**	**3.39**	**6.97**	**12.62**	**30.41**	**32.20**	**8.95**	(%)	
175 000	000	000	000	000	000	000	000	000	000	عدد	
1	13	23	31	50	87	163	306	373	129	البطالين	***2013**
100	**1.11**	**1.96**	**2.64**	**4.26**	**7.40**	**13.87**	**26.04**	**31.74**	**10.98**	(%)	

الشكل رقم(02): توزيع البطالين حسب الفئات العمرية في الجزائر(2000-2013)[1].

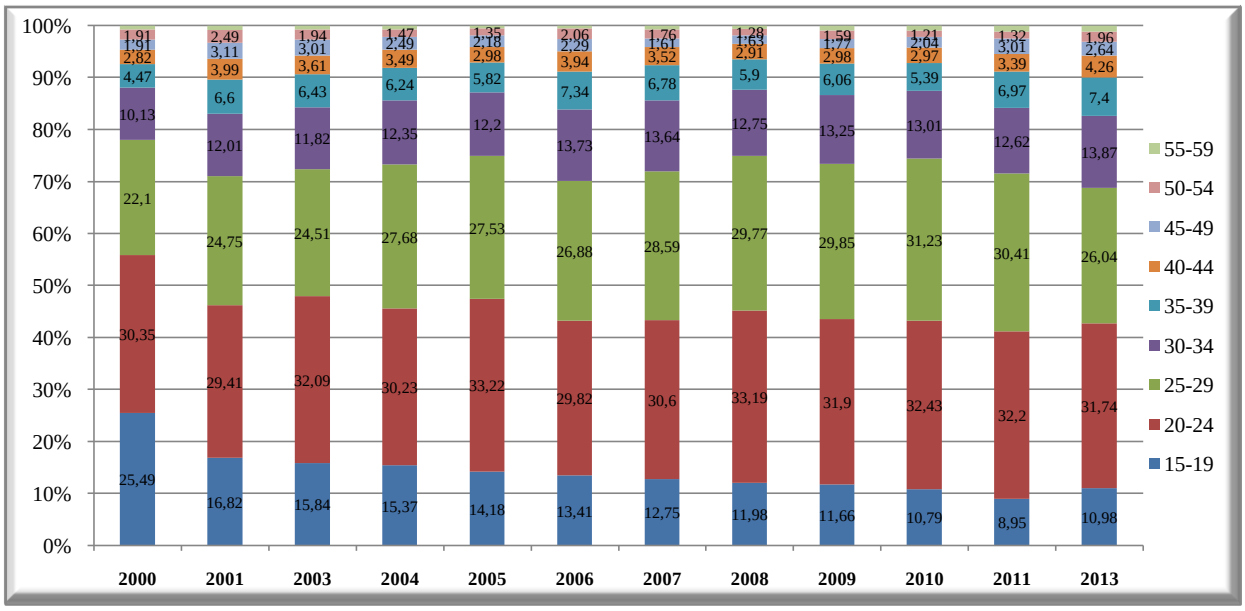

1- الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، النشاط والشغل والبطالة للسداسي الرابع لسنة 2013، العدد 653، ص6.

أما بالنسبة للذين تتجاوز أعمارهم 30 سنة، نلاحظ أن نسبة العاطلين عن العمل تمس أكثر الفئة العمرية (30-34) سنة بنسب تراوحت بين 10% و13%، لتبدأ هذه النسب في التناقص بالنسبة للفئات العمرية الأخرى.

03 - توزيع البطالة حسب الجنس:

فيما يتعلق بتوزيع البطالة حسب الجنس الذي توضحه المعطيات الموجودة في الجدول(05) والذي يظهر تطور نسبة عمل المرأة خلال الفترة (2000-2013).

الجدول رقم(05): توزيع البطالة حسب الجنس في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)[1].

السنة	الجنس				المجموع
	الذكور	**النسبة (%)**	**الإناث**	**النسبة (%)**	
2000	225 145 2	88.62	185 718	11.38	2 510 863
2001	934 910 1	82.7	404 539	17.3	2 339 449
2003	759 933 1	84.68	318 337	15.32	2 078 270

1- الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، الحوصلة الإحصائية (1962-2011)، ص61-71.

1 671 534	18.02	301 119	81.98	370 415 1	**2004**
1 448 288	17.20	249 213	82.80	199 075 1	**2005**
1 240 841	20.35	252 553	79.65	988 288	**2006**
1 374 634	22.00	302 659	78.00	071 975 1	**2007**
1 169 000	25.80	301 000	74.20	868 000	**2008**
1 072 000	25.75	301 000	74.25	868 000	**2009**
1 076 000	32.35	348 000	67.65	728 000	**2010**
1 062 000	30.51	324 000	69.49	738 000	**2011**
1 175 000	31.58	371 000	68.42	804 000	***2013**

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم(05) والشكل رقم(03) أن البطالة تمس بدرجة كبيرة فئة الذكور، حيث بلغت نسبة الذين مستهم البطالة من الذكور سنة 2000 معدل 88.62% لتنخفض هذه النسبة تدريجيا وتصل إلى 68.42% سنة 2013، يقابل ذلك ارتفاع في نسبة فئة الإناث الذين مستهم البطالة، حيث ارتفعت النسبة من 11.38% سنة 2000 إلى 31.58% سنة 2013، ويمكن إرجاع ذلك إلى الارتفاع الكبير الذي شهدته نسبة الإناث في الفئات العمرية السكانية على العموم، والذي انعكس على المتمدرسين والمتخرجين من الجامعات، وبالتالي ارتفاع نسبة الإناث بالنسبة للداخلين الجدد لسوق العمل لأول مرة، إضافة إلى اللواتي تم تسريحهن من العمل خلال فترة الإصلاح الاقتصادي، مما رفع من نسبة البطالة في أوساط هذه الفئة.

الشكل رقم(03): توزيع البطالة حسب الجنس في الجزائر خلال الفترة(2000-2013)[1].

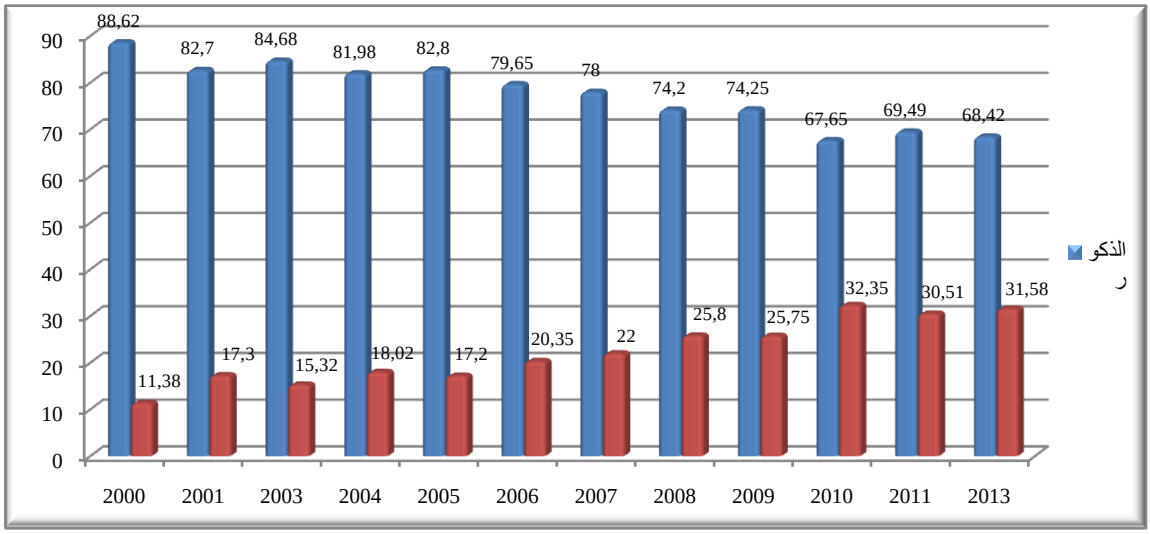

04 - توزيع البطالة حسب المنطقة الجغرافية (مكان الإقامة):

أما توزيع نسب البطالة حسب مكان الإقامة الذي توضحه المعطيات الموجودة في الجدول(06) والذي يركز على الحضر والريف خلال الفترة (2000-2011).

الجدول رقم(06):توزيع البطالة حسب مكان الإقامة في الجزائر خلال الفترة(2000-2011)[2]

السنة	مكان الإقامة				المجموع
	الحضر	(%)	الريف	(%)	
2000	577 231 1	62.81	933 632	37.19	2 510 863
2001	455 341 1	62.21	884 108	37.79	2 339 449
2003	223 119 1	58.85	855 151	41.15	2 078 270
2004	994 371	59.49	677 163	40.51	1 671 534
2005	835 056	57.66	613 232	42.34	1 448 288

1- الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، النشاط والشغل والبطالة للسداسي الرابع لسنة 2013، العدد 653، ص6.

2- الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، الحوصلة الإحصائية (1962-2011)، ص61-71.

1 240 841	37.35	463 475	62.65	777 366	**2006**
1 374 663	36.11	496 354	63.89	878 309	**2007**
1 169 000	13.43	157 000	86.57	012 000 1	**2008**
1 072 000	26.03	279 000	73.97	793 000	**2009**
1 076 000	29.93	322 000	70.07	754 000	**2010**
1 062 000	29.76	316 000	70.24	746 000	**2011**

الشكل رقم(04):توزيع البطالة حسب مكان الإقامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)

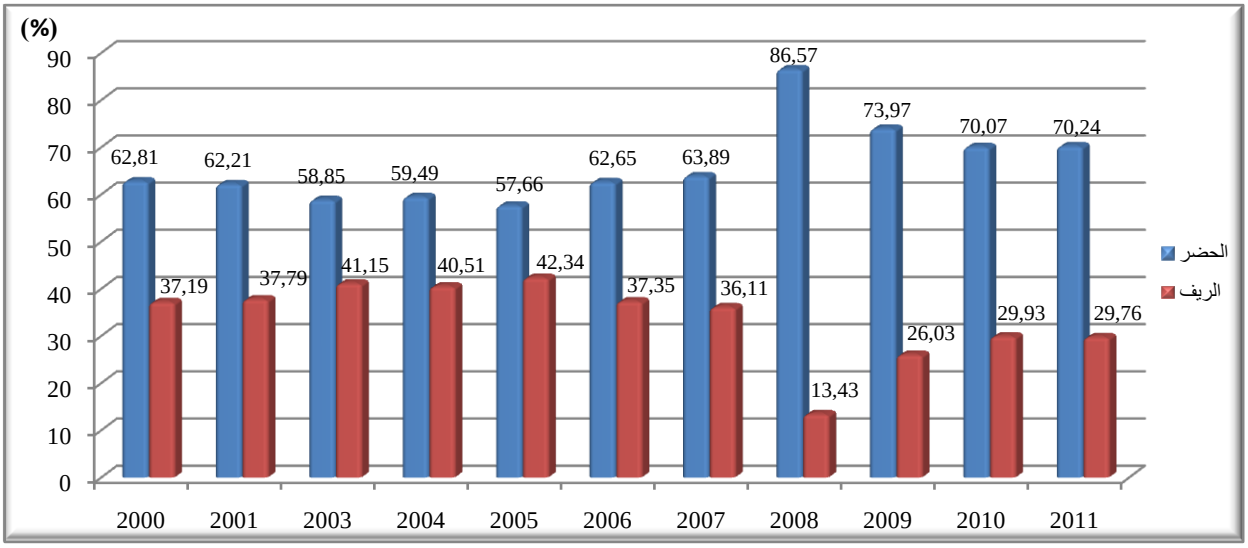

نلاحظ من خلال الجدول رقم(06) والشكل رقم(04) أن نسبة البطالة دائما هي أكبر في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية، حيث بلغت سنة 2000 نسبة 62.81% في الحضر مقابل 37.19% في الريف، لتصبح 70.24% في المناطق الحضرية و 29.76% في المناطق الريفية سنة 2013، يمكن إرجاع هذا الفارق إلى طبيعة وخصائص كل منطقة، بالإضافة إلى تمركز السكان في المناطق الحضرية التي جعلها مكتظة، وبالتالي أصبحت تعاني من البطالة بسبب الوافدين الجدد، خاصة في العشرية السوداء وما خلفته من تراكمات غيرت من وضع الكثيرين وجعلتهم يلتحقون بالمدن والمناطق الحضرية الأكثر أمنا هروبا من الموت، كما يمكن أن نلاحظ بأن الفرق ازداد في

السنوات الأخيرة بين الوسطين مقارنة بما كان عليه سابقا، حيث نلاحظ أن الفرق قد بلغ 25.62% سنة 2000 ليرتفع إلى 40.48% سنة 2013.

05 – توزيع البطالة حسب المستوى التعليمي:

الجدول رقم(07): توزيع نسبة البطالين حسب المستوى التعليمي في الجزائر[1]

المستوى التعليمي	النسبة (%)				
	1995(*)	**2008**	**2009**	**2010**	**2013**
بدون مستوى	7.9	22.8	15.8	1.9	2.7
ابتدائي	25.8	27.6	25	7.6	6.7
متوسط	29.9	26.7	25.1	10.7	11.1
ثانوي	20.3	26.1	24.9	8.9	9.7
جامعي	4.4	22.8	21.3	20.3	14

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم(07) أن معدلات البطالة شهدت تناقصا ملفتا للانتباه مست مختلف المستويات التعليمية، باستثناء فئة البطالين من مستوى التعليم العالي التي بقيت نسبتها مرتفعة مقارنة مع بقية المستويات، وذلك راجع إلى العدد المتزايد للطلبة المتخرجين الجدد من المختلف الجامعات الجزائرية وفي مختلف التخصصات، بالإضافة إلى التشبع الذي شهده القطاع العام والخاص في توظيف ذوي الشهادات، حيث أن هذه النسبة كانت تقدر بـ 20.3% سنة 2010، وانخفضت إلى 14% أواخر سنة 2013، وبالحديث عن هذه النقطة المهمة يمكن أن نذكر أهم الأسباب التي ساهمت في انتشار البطالة في أوساط الشباب الجامعي مختصرة كما يلي:

- توجه الطلبة نحو التخصصات الأكاديمية في مقابل العزوف عن التوجه نحو التخصصات المهنية.
- سوء التخطيط في توزيع أعداد الطلبة على مختلف التخصصات.
- الأمية المهنية أو الميدانية التي يعاني منها عدد معتبر من خريجي الجامعات، بسبب صعوبة التوفيق في إسقاط ما تم تعلمه نظريا إلى الواقع الميداني.

[1]- الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، النشاط والشغل والبطالة في الجزائر، بحيث ميداني حول المستوى المعيشي سنة 1995، ص4.

- عدم تحفيز بعض المناهج الدراسة على إنشاء المؤسسات الخاصة وضعف تأطيرهم من هذا الجانب.

06 – توزيع البطالة حسب المدة الزمنية:

إن تحليل مدة البطالة يساعد في التعرف على وضع فئة البطالين وعلاقتهم بسوق العمل بشكل عام، حيث أن مدة البطالة التي كانت في السابق تعد بالأشهر أصبحت اليوم تعد بالسنوات وهذا راجع إلى عدة أسباب تم التطرق لبعضها سابقا.

الجدول رقم(08): توزيع البطالين حسب المدة الزمنية في الجزائر[1]

مدة البحث عن عمل	2003 (%)	2013 (%)
أقل من سنة	33.87	30.5
سنتين	20.48	21.7
أكثر من 03 سنوات	40.65	43.4
لم يصرح	05	4.4
المجموع	100	100

يتبين من خلال معطيات الجدول رقم (08) والذي يبين المدة الزمنية التي يقضيها البطال في البحث عن العمل خلال سنة 2003 وسنة 2013، يمكننا أن نقول عموما أنه لا يوجد فرق كبير بين السنين المذكورتين سابقا بالرغم من الفرق بينهما في المدة الذي يقدر بـ 10 سنوات، نلاحظ بالنسبة لمدة البحث عن العمل أن قرابة ثلث(⅓) البطالين قضوا أقل من سنة في البحث عن العمل، في حين أن قرابة خمسهم قضى سنتين في البحث عن العمل، إلا أن النسبة الأكبر من البطالين الذين تجاوزت مدة بحثهم عن العمل أكثر من ثلاث سنوات قد قدرت سنة 2003 بـ 40.65% وسنة 2013 بـ 43.4%، وهي نسبة كبيرة، كما أن مدة أكثر من ثلاث سنوات تعتبر مدة طويلة

1- انظر كل من: الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، النشاط والشغل والبطالة في الجزائر،العدد 386،2003، ص4.
الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، النشاط والشغل والبطالة للسداسي الرابع لسنة 2013،العدد 653، ص6.

يقضيها الشاب في البحث عن العمل، والتي يكون لها تأثير سلبي على نفسيته وقدراته العلمية المكتسبة خلال مساره الدراسي، مما يدل على صعوبة الحصول على منصب عمل لدى البطالين.

وعلى العموم يمكننا القول بأن تطور ظاهرة البطالة قد شهدت تغيرات كثيرة راجعة إلى تعدد المسببات التي لها علاقة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وبالأحوال العامة التي شهدتها الجزائر منذ استقلالها والتي عرفت بدورها عدة أشكال وتحولات هي الأخرى أثرت عليها.

خاتمة:

عرفت البطالة التي تمثل إحدى التحديات الكبيرة التي تواجه الجزائر تغيرات عديدة في تطور معدلاتها، حيث ارتفعت إلى مستويات كبيرة مع نهاية القرن الماضي إثر عوامل متعددة، منها ما هو اقتصادي كتفاقم الثورة العلمية والتكنولوجية على العمالة، وانتقال عدد من الصناعات الموجودة في البلدان الرأسمالية الصناعية إلى البلدان النامية من خلال انتشار الشركات الدولية، ولجوء الكثير من الحكومات الرأسمالية إلى سياسات الانكماش وكنز المال بدل استثماره في الإنتاج، كما أن سوء التخطيط على المستوى القومي لعب دورا هاما في تفاقم الظاهرة وأدى إلى فشل البرامج التنموية التي كانت تهدف للحد من انتشارها، إضافة إلى الأزمة البترولية العالمية لسنة 1986 التي كان لها الأثر المباشر في ارتفاعها، وما تبع ذلك من إصلاحات هيكلية باشرتها الجزائر سنوات التسعينات فاقمت من حدة الظاهرة أكثر، كما أن الجوانب الاجتماعية كان لها دورا مهما في انتشار الظاهرة من خلال الممارسات والسلوكات الاجتماعية السيئة، إضافة لارتفاع معدلات النمو السكاني التي لم تسايرها وتيرة مناسبة للتنمية، كما أن الأوضاع الأمنية التي عاشها البلد قد كان لها الأثر البالغ في تعثر مسار الاستثمار، ومع تبني الجزائر برنامج الإنعاش الاقتصادي مع بداية الألفية الثالثة مدعما ببرنامج تكملي، عرفت معدلات البطالة تراجعا ملحوظا في معدلاتها العامة نتيجة التدابير التي تم اتخاذها بإنشاء أجهزة وبرامج تمويلية لفائدة الشباب وكذلك أجهزة لدعم العمال الذين فقدوا مناصب عملهم لأسباب اقتصادية، وتم تجنيد إمكانيات كبيرة سواء عن طريق الاستثمار المباشر للدولة أو بمساهمة الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، ساهمت في التخفيف من حدة الظاهرة وإعادة التوازن بين العرض والطلب في سوق الشغل إلى مستويات مقبولة.

ورغم الجهود المبذولة والتدابير المتخذة للحد من هذه المشكلة، إلا أنها لا تزال تشكل تهديدا للاقتصاد الوطني قد يمتد إلى الجانب الاجتماعي، لذلك على الدولة بذل المزيد من الجهد من خلال تدعيم مختلف الأجهزة الموجودة للتشغيل، وإقامة منشآت وقواعد اقتصادية قادرة على امتصاص طالبي العمل من خلال القيام بتعديلات هيكلية للاقتصاد قصد الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، كما يلزم إعطاء اهتمام أكبر لتحسين مناخ الاستثمار المنتج لمناصب العمل الجديدة من خلال نظام معلومات متعلق بسوق العمل، لتمكين طالب العمل من الاطلاع على العروض المقدمة التي تناسبه،

بالإضافة إلى الرفع من كفاءة التكوين والتأهيل من خلال إعطاء أهمية كبيرة لمخرجات الجامعة ومراكز التكوين المهني وربطها بواقع سوق العمل بإيجاد توافق بين تلك المخرجات واحتياجات السوق، ويمكن ذلك من خلال تشكيل لجان وطنية استشارية للتشغيل تقوم باختيار وتحديد البدائل والأولويات الضرورية للرفع من معدلات التشغيل، كما يجب استيعاب القطاع غير الرسمي من خلال وضع استراتيجيات فعالة تعمل على التحكم فيه وذلك عن طريق دعم الوظائف الموسمية والمؤقتة التي الأشخاص الذين يبحثون عن الشغل.

المبحث الأول: انعكاسات تفشي ظاهرة البطالة على تزايد معدلات الفقر.

الفقر هو الجوع العام الذي لا يجد معه الفرد إشباعاً لحاجاته الجسمية أو النفسية أو الاجتماعية [1]، وهو حالة من مستوى المعيشة المنخفض الذي إذا طال أمده أثّر على صحة الفرد وأخلاقه واحترامه لذاته[2]، كما أنه جريمة لأنه يجرّد الإنسان من إنسانيته [3]. والفقر لا يعني مجرد نقص الدخل بل إنه يعني قصور القدرة الإنسانية التي يمكن أن تكون مهد للصراع الاجتماعي وبيئة خصبة لتنامي أشكال الاحتجاجات والمظاهرات التي غالباً ما يعبّر من خلالها الفقراء والمحرومين عن إحباطاتهم وتوقعاتهم الضائعة[4].

المطلب الأول: تطوّر ظاهرة الفقر في الجزائر:

ارتبطت معدّلات الفقر في الجزائر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مرّت بها البلاد. وبوجهٍ عام ظلّت معدّلات الفقر حتى منتصف الثمانينات في حدود المعدّلات الطبيعية ولا تشكّل خطراً على المجتمع. ولكن الموقف اختلف منذ النصف الثاني من عقد الثمانينات، إذ أخذت معدلات الفقر بالارتفاع، وذلك بسبب تراجع معدلات النموّ الاقتصادي في أعقاب انهيار أسعار البترول عام 1986 وما نجم عن ذلك من تزايد في حجم المديونية وارتفاع في مستويات التضخم وغيرها من

1- عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية: مدخل إسلامي، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1984م، ص 197 - 198.

2- Theodorson.G & A.Theodorson, Modern dictionary of sociology, Op cit, p 307.

3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 1997م، مرجع سابق، ص 16.

4- مكافحة وإزالة الفقر" العناصر الأساسية لاستراتيجية القضاء على الفقر في البلدان العربية"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية بالأمم المتحدة، 1998، ص 5، 10.

الانعكاسات السلبية التي سبق وأن ذكرناها، وكانت زيادة نسبة الفقراء واحدة من أهم النتائج المترتّبة على ما تقدّم ذكره من تراجعات وانخفاضات.

لكن في أعقاب بدء الجزائر في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، أخذت مشكلة الفقر منحىً جديداً بعدما كشفت جيوبه واتسعت رقعته لتشمل فئات كثيرة من المجتمع الجزائري كانت في منأى عنه وظلّت تُصنّف إلى وقت ليس بالبعيد في خانة الطبقة الوسطى، ولا يخفى الدور المحوري الذي تؤدّيه الطبقات الوسطى في كل المجتمعات باعتبارها الممر الضروري لكل عمليات الحراك الاجتماعي الصاعد، وبذلك فإنه كلما كانت قاعدة الطبقة الوسطى واسعة كلما رفع ذلك من حظوظ الاستقرار السياسي والتوازن الاجتماعي[1].

فالجزائر اليوم أصبحت تضّم مساحات فقر كبيرة، كما أن عدد الأفراد الذين باتوا يعيشون في فقر مدقع ويقبعون تحت خط الفقر أصبح عدداً مخيفاً [2]، حيث تشير البيانات المتاحة – رغم شُحّها للغاية– أنه خلال الفترة الممتدّة بين عامي 1988 و1995، شهدت الجزائر زيادة في حجم فجوة الفقر[3] رغم أنه سُجِّل انخفاضاً في التباين في حجم هذه الفجوة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، ففي عام 1988 كانت فجوة الفقر في المناطق الريفية تشكل 3.5 مرة مقدارها في المناطق الحضرية (1.3% مقابل 0.4%)، وفي عام 1995 ازداد حجم الفجوة في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، إلاّ أن التفاوت في حجمها قد انخفض إلى مرتين ونصف فقط[4].

6– العياشي عنصر، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر، دار الأمين للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999، ص 19.

7– الموقع الإلكتروني الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على شبكة الإنترنت :

http://www.dz.undp.org/pauvrete/carte de la pauvreté en Algérie .pdf

1– يحدد باقر مُحَّد حسين خط الفقر بشكل عام بإجمالي تكلفة السلع والخدمات المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية، والأسلوب الشائع الذي تعتمده المؤسسات الدولية عادة في تحديد خط الفقر هو تحديد مستوى أدنى من الحاجات الأساسية وتقدير مستوى الدخل أو الإنفاق الكافي للحصول عليه وعلى الرغم من اختلاف قابلية العملات للتحويل أو اختلاف المسوحات الأسرية إلاّ أنه عادة ما يحدّدخط الفقر بإنفاق الفرد لما يعادل قيمة دولارين في اليوم.

أمّا فجوة الفقر فهو مؤشر يحاول قياس حجم الفجوة بين دخل الفقير وخط الفقر، أي المبلغ الذي يتعين على الشخص الفقير أن ينفقه لكي يصل إلى خط الفقر، وعادة ما يترجم هذا المقياس على المستوى الكلي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي، ويعبر مقياس فجوة الفقر عن عمق الفقر في المجتمع، للمزيد من التوضيح، انظر: باقر مُحَّد حسين، قياس الفقر في أقطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، (سلسلة دراسات مكافحة الفقر، 3)، 1996، ص 6، 8.

2– عبد الرزاق فارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2001، ص 125.

أما عن تطوّر نسبة السكان الذين يعيشون في منطقة تحت خط الفقر ، فتذكر إحصائيات البنك الدولي أن نسبة الفقر لم تكن تتجاوز في عام 1988 حدود 8%[1]، إلاّ أنّ هذه النسبة وصلت في عام 1995 – وفق تقرير الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان حول الجزائر– إلى 23%، أي أن حوالي ربع الشّعب الجزائري بات يعيش تحت خط الفق ر، ويتضاعف العدد ليصل إلى 14مليون أو ما يمثل نسبة 43% لشريحة السكّان الذين لا يتجاوز دخلهم دولارين يوميّاً [2]. وأفاد تقرير كشف عنه وزير العمل والحماية الاجتماعية في نهاية العام 2000، أنّ 12 مليون جزائري أي حوالي 38% من إجمالي سكان الجزائر أصبحوا يعيشون على أقل من 180 دينار جزائري في اليوم* (أي أقل من دولارين)[3]، وأنّ مليوني جزائري يسكنون في 200 ألف بيت قصديري (بيوت الصفيح) تفتقر لأدنى شروط الحياة الكريمة، إضافة إلى 18% من الجزائريين لا يستفيدون من أي رعاية صحية[4].

ووفقاً لأرقام مستقّلة صادرة عن صندوق النقد الدولي ومؤسسات دولية أخرى في عام 2002؛ فإن حوالي نصف سكّان الشّعب الجزائري أصبحوا يعيشون بأقلّ من دولار ين فقط في اليوم، لكّن الإحصائيات الرسمية تؤكّد أنّ من يعيشون تحت خط الفقر يصلون إلى 9 ملايين شخص فقط [5].

و بإجراء مقارنة بسيطة بين هذه الأرقام نخلص إلى أنه في غضون أقل من سبع سنوات على بداية تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي تدحرج خمسة ملايين شخص كانوا يمثلون الطبقة الوسطى إلى صفّ الطبقة الفقيرة.

المطلب الثاني: خريطة الفقر في الجزائر:

3– الموقع الإلكتروني الخاص ببالبنك الدولي: http://www.albankaldawli.org/mna/ArabicWeb.nsf/0

4- جريدة الخبر، تقرير الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان حول الجزائر، مرجع سابق، ص 2.

* لتحديد خط الفقر في الجزائر،تقرر اعتماد سقف دولارين يومياً للفصل بين ولنا أن نتخيل أسرة مكونة من أربع أفراد تعيش بأقل من دولارين يوميا، وتريد تلبية متطلباتها الأساسية من مأكل ومشرب ومسكن مع ارتفاعات الأسعار المشار إليهاأسلف

5- إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2002، ص 134.

6- جريدة الصحافة، جريدة جزائرية يومية، 23 بلديّة فقط لا تعاني من الفقر في الجزائر، عبد الوهاب بوكروح، العدد 463، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2000، ص 4.

1– http://www.pogar.org/arabic/countries/algeria/finances.html

تؤكّد الدراسات الجغرافية والسكانية في الجزائر أنّ أزيَد من 65% من الجزائريين يقيمون المناطق الشمالية للبلاد، فيما يتركّز أزيد من 19 مليون ساكن في نحو 4.3% من إجمالي عدد البلديات المقدر بـ1541 بلديّة موزّعة على حوالي 2.4 مليون كيلومتر مربّع. ويستقرّ نحو 44% من السكّان في المناطق الساحلية من البلاد، ومقابل ذلك لا تتجاوز نسبة الجزائريين الذين يقيمون في 83% من التراب الوطني 9% من إجمالي عدد السكان البالغ حوالي 31 مليون نسمة[1].

ومثل هذه المفارقة في التوزّع الجغرافي للسكان، حدّدت بوضوح معالم خريطة الفقر في الجزائر وساهمت في توسيع دائرة الحرمان التي لم تُراعِها الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال سنة 1962، وجاءت برامج الإصلاح الاقتصادي بالانعكاسات السلبية المترتبة عليها لتعمّق وترسّخ من هذه الاختلالات البنيوية، فقد كشف تقرير عن خريطة الفقر أعدّه خبراء جزائريون وأجانب صيف العام 2000، أن من بين 1541 بلديّة تعدّها الجزائر لا توجد هناك إلاّ 23 بلديّة فقط لا تعاني من الفقر في الجزائر.

ويضيف التقرير أنّه من بين 1541 بلديّة المشار إليها توجد 1145 بلديّة تعاني الفاقة لا يتجاوز دخل الفرد السنوي فيها 200 دينار جزائري، 64% منها تتركّز في مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية. كما أنّ نسبة الفقراء تزيد في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية، حيث زادت نسبة عدد سكان الأرياف الذين يعيشون تحت خط الفقر – أو على حدوده – عن 72%[2]:

المطلب الثالث: توزيع الفقر حسب القطاعات الاجتماعية:

أولاً– الفقر والصحّة: يشير التقرير إلى أنّ 105 بلديّة لا تعرف معنى للتغطية الصحيّة تشكّل البلديات التي تقع في المناطق الجنوبية 85% منها، كما أنّ 47% فقط من البلديات تعرف أوضاعاً صحية مُرْضية من بينها 724 بلدية تقع في الشمال (72%)، أمّا بلديات الجنوب فلا تمثّل إلاّ نسبة 2% فقط. وتوجد نحو 168 بلدية تعرف أوضاعاً صحيّة مزريّة تشكّل ولايات الجنوب

2– أنيس رحماني، جيوب الفقر وأحزمة الحرمان في الجزائر، مرجع سابق.

3– معظم الأرقام والإحصائيات الواردة في هذا العنصر مستقاة من نتائج الملتقى الوطني حول الفقر المنعقد شهر أيلول من العام 2000 والذي شارك فيه خبراء جزائريون وأجانب والمنشورة نتائجه في:

أ– جريدة الصحافة، 23 بلديّة فقط لا تعاني من الفقر في الجزائر، مرجع سابق، ص 4.

ب– أنيس رحماني، جيوب الفقر وأحزمة الحرمان في الجزائر، مرجع سابق .

والهضاب العليا 89% من هذا العدد، ويضيف التقرير أنّ معظم البلديات التي تقع في منطقة الهضاب العليا تعرف نسباً عالية من الوفيات لدى الأطفال تصل في بعض منها إلى حدود 90 وفاة في الألف. ونظراً للارتفاع الكبير لنسبة الخصوبة ونقص التغطية الصحيّة وانعدامها في بعض من هذه البلديات تنتشر فيها الكثير من الأوبئة وأمراض الفقر.

ثانياً– الفقر والتعليم: أفاد التقرير أنّ 95 بلديّة وضعية التعليم فيها متدهورة للغاية وتحتضن هذه البلديات حوالي 975 ألف ساكن وتعرف هذه المناطق نسبة تمدرس ضعيفة لا تتجاوز نسبتها 50%، فيما تنخفض في بلديات أخرى لتصل إلى حدود 20% فقط، وترتفع هذه النسبة في صفوف الإناث لتصل في الكثير من البلديات إلى 10% فقط، كما أنّ نسبة الأميّة ترتفع في بعض البلديات الواقعة في هذا الحزام الجغرافي وتصل في بعض الأحيان إلى حدود 95% عند الرجال و97% عند النساء، ويُلاحظ وجود تقارب كبير بين نسبة عدم التمدرس ونسبة الأميّة.

ثالثاً–الفقر والسكن: يشير التقرير إلى وجود نحو 229 بلدية تعرف ظروف معيشيّة صعبة للغاية، ويصل إجمالي سكان هذه البلديات إلى حوالي مليونين و 250 ألف نسمة يعاني أغلبهم من من حالة فقر الإمكانيات الأساسية للإقامة في ظروف سكنية مقبولة، مثل ارتفاع نسبة استغلال الشقق إلى أزيد من 3 إلى 4 أفراد في الغرفة الواحدة وقلّة التموين بالمياه الصالحة للشرب وانعدام قنوات الصرف الصحّي.

رابعاً–الفقر وتوزيع الثروة: إن افتقاد معظم البلديات التي تقع في مناطق الهضاب العليا إلى الإمكانيات المالية والمادية التي تساعدها على مواجهة مشاكل الفقر والبطالة المتزايدة عمّق من الظروف المأساوية التي تشهدها، حيث يشير التقرير ذاته إلى أنّ 96% من البلديات التي تقع في هذه المناطق تقلّ فيها نسبة المداخيل والإيرادات المالية عن 5000 دينار جزائري للفرد شهرياً، بينما تصل في بعض المدن الساحلية والمناطق الحدودية إلى 10 آلاف دينار جزائري.

بعد هذا كله، أيحقّ للجزائر أن تتحدث عن نجاح برنامج الإصلاحات الاقتصادية في ظلّ تأكيد الخبراء على أنه إذا لم يتم تحقيق نموّاً سنويّاً في حدود7% فإن أيّ حديث عن الخروج من الأزمة يعدّ أمراً شبه مستحيل؟

المبحث الثاني: انعكاسات تفشي البطالة على القطاعات الاجتماعية.

إن خفض الإنفاق العام الموجه للتعليم والصحّة هو أحد مكونات سياسيات التثبيت والتصحيح الهيكلي، وصولاً إلى الحد من دور الدولة وإعطاء السوق دوراً أكبر في تخصيص المواد. ولكن هذا الخفض في الإنفاق العام يختلف مداه من دولة لأخرى (في إطار الدول التي تطبق سياسات الإصلاح الاقتصادي)، تبعاً للظروف السياسية المحيطة بالدولة.

بالنسبة إلى الحالة الجزائرية فقد بدأ التخفيض في النفقات الاجتماعية منذ فترة مبكرة وقبل أن يبدأ أول برنامج متكامل للتثبيت والتكيّف الهيكلي في 1994، وأن يكن بصورة متدرّجة وغير متناسقة مع بقية عناصر الحزمة، ولعل هذا هو إحدى خصوصيات الحالة الجزائرية في تعاملها مع البرنامج المذكور.

المطلب الأول: على قطاع الصحّة:

يمارس برنامج التكيّف الهيكلي تأثيره على الصحّة عبر الآليات التالية:

1 – ارتفاع معدل نموّ المستشفيات والعيادات الخاصة بالمقارنة بنموّ المستشفيات والمستوصفات الحكومية، وفي هذا الصدد فقد كان معدل نموّ الطاقة الاستيعابية لأسرّة المستشفيات (خلال الفترة 1990 – 2002) مرتفعاً نسبيّاً في القطاع الخاص (35%) بالقياس إلى القطاع الحكومي (21%). هذا في الوقت الذي انخفضت فيه الطاقة الاستيعابية للمستشفيات الحكومية الجامعية من 15368سرير عام 1997 إلى 13087 عام 2000 أي بنسبة 85%، أضف إلى أن معدل زيادة البنية الأساسية للرعاية الصحية الأولية بقي منخفضاً (9%) لكل من المناطق الحضرية والريفية [1].

2 – تطبيق مبدأ استعادة التكلفة في المستشفيات العامة وصولاً إلى تخفيض نسبة الإنفاق العام على قطاع الصحّة، والذي انخفض بالفعل خلال فترة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي من 5% في عام 1992، إلى 4،1 من إجمالي الإنفاق العام في 2001، وهو الأمر الذي أدّى إلى انخفاض نصيب الفرد من الإنفاق الصحي العام بالأسعار الثابتة من 112 دولار في 1992 إلى 73

1– معظم الإحصائيات الخاصة بالقطاع الصحيّ مأخوذة من الموقعين الإلكترونيين التاليين:

أ– الديوان الوطني للإحصائيات : http//www.ons.dz//them_sta.htm

ب– الوكالة الوطنية للوثائق حول الصحة : http://www.ands.dz

دولار عام 2001[1]. وقد أدّى هذا التخفيض في الإنفاق العام إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الرعاية الصحية عموماً من رقم قياسي قدره 100 في عام 1987/86 إلى 251.9% في عام 1994، بمعدل نموّ سنوي في أسعار الرعاية الصحية يبلغ 11.1 خلال الفترة 1999/1990 مسجّلاً بذلك أعلى معدل نموّ سنوي للأسعار بين مختلف السلع الضرورية. وقد لعب تحرير أسعار قطاع صناعة الأدوية تطبيقاً لبرنامج تحرير القطاع العام، دوراً بالغ الأهمية في هذا الارتفاع في أسعار الرعاية الصحية.

وتبرز أهمية خطورة هذه الآليات في ضوء وجود عدد من الاختلالات الأخرى التي كانت موجودة قبل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، والتي لا يبدو أن عناصر البرنامج ستقدّم بذاتها علاجاً لها، بل يمكن لها أن تعمقها، ولعلّ أبرز هذه الاختلالات:

أ – غلبة الصحّة العلاجيّة على الصحّة الأوليّة:

فقد استوعبت المستشفيات نصيباً مرتفعاً من الميزانية الإجمالية لوزارة الصحّة (61%) أما نصيب الرعاية الصحية الأولية فكان 22% فقط أما الخدمات الوقائية وبرامج مكافحة الأمراض فقد بلغ نصيبها 15%[2]. إن هذا الاتجاه للتركيز على الخدمات العلاجية على حساب الخدمات الوقائية تعاظم – ولا يزال – مع الاتجاه لنظام السوق، الذي ينحاز بطبيعته لإشباع الاحتياجات العلاجية، وخاصة الموجه منها لمجموعات الدخل الأعلى (وهو ما انعكس في الفترة السابقة في نموّ إعداد ما يسمى بالمستشفيات الاستشارية الكثيفة الاستخدام للتكنولوجيا الطبية المتطوّرة عالية التكلفة، وانعكس حتى على زيادة الإنفاق على المستشفيات الحكومية المتخصصة – المستشفيات الجامعية أساساً – لشراء معدّات باهضة التكلفة) على حساب الخدمات الصحية الوقائية ومكافحة الأمراض المتوطنة، والتي ينحاز نظام اقتصاد السوق ضدها بحكم طبيعته.

ونتيجة لذلك، فقد عاد إلى الظهور في الجزائر عدد من الأمراض المعدية التي كان من المعتقد أنها أصبحت تحت السيطرة، كالكوليرا، والسل، والحمّى الصفراء والملاريا، ومع أنه لا تتوفر إحصائيات رسمية تثبت ذلك، إلاّ أنّ الصحف والجرائد اليومية ما فتئت تنشر أخباراً عن تنامي نسبة هذه

2– الموقع الإلكتروني الخاص بالمنظمة العالمية للصحة على شبكة الإنترنت: http://www.who.int/whosis/contact_info/contact_info.cfm

1– الموقع الإلكتروني الخاص بالديوان الوطني للإحصائيات: http//www.ons.dz//them_sta.htm

الأمراض والتي عادة ما تكون نتيجة منطقية لتفشّي ظاهرة الفقر[1]، وخاصة تزايد أعداد من يعيشون فقراً مدقعاً.

ب – التوزيع المناطقي غير العادل:

تستأثر الولايات الحضرية بجزء كبير من الخدمات الصحية؛ فالولايات غير الصحراوية على سبيل المثال تستأثر وحدها بـ84% من إجمالي عدد الأسرة، بينما لا يشكل نصيب ولايات الجنوب إلاّ 16%، ممّا يشير إلى عدم وجود ارتباط في الخطة الصحية بين عدد الأسرة المستهدف إضافتها وعدد السكان المتوقّع[2].

وقد انعكس ذلك الاختلال على فجوة في المؤشرات الصحية بين الريف والمدينة، حيث يصل مستوى وفيات الرضّع في ريف المناطق الداخلية إلى أكثر من ضعف مستواه في المناطق الساحلية.

إن علاج هذا الاختلال لن يحله زيادة دور السوق في تخصيص الموارد، فالنسبة القائمة على تعظيم دور السوق تساهم بدور أساسي في هذا الاختلال، الأمر الذي يعني أن علاج الاختلالات الإقليمية في توزيع الموارد، يمكن أن يساهم فيها زيادة توزيع الإنفاق العام بشرط أن يتسم توزيع الإنفاق بعدالة أكثر بين المناطق المختلفة.

ج – اختلالات الموارد البشرية المخصّصة لقطاع الصحّة:

فبينما أصبح في عام 2004 يوجد حوالي 1.9 سرير مستشفى لكل ألف مواطن وهي نسبة تعتبر مقبولة بالنظر إلى المقاييس العالمية، إلاّ أنه عدد الأطباء بالنسبة لعدد السكان ظلّ بعيداً عن المستوى المطلوب، حيث سجّل في تقرير التنمية البشرية للعام 2004 طبيباً واحداً لكل 1176 نسمة وهي نسبة تعتبر ضعيفة جداً إذا ما قارنّاها مع النسب الموجودة في الدول الغربية بل وحتى الدول العربية، وهو ما يمثل هدراً في الموارد البشرية الموجودة في المجتمع، ذلك الهدر الذي عبر عن نفسه في بدء ظهور بطالة الأطباء[3].

2– انظر:

أ– جريدة الخبر اليومية، الأعداد الصادرة: 2003/8/16، ص 12و 2003/7/23، ص13و2003/7/28، ص 8.

ب– جريدة الرأي اليومية: الأعداد الصادرة: 2003/9/5، ص 7 و2002/6/6، ص 8.

3– الموقع الإلكتروني الخاص بالديوان الوطني للإحصائيات: http//www.ons.dz//them_sta.htm

1– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2004، الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع، النسخة العربية الصادرة ببيروت، ص 158.

أما بالنسبة للعاملين في الحقل الصحي، فيوجد بعض النقص في الكوادر الطبية وخاصة الممرضين (حيث لازالت نسبة هيئة التمريض إلى الأطباء منخفضة عن النسبة المأمولة وهي 4 إلى 1 ويتماشى هذا الاختلال مع الاختلال الأول المتمثّل في غلبة الصحّة العلاجية على الصحّة الوقائية التي تتوجّه إلى لمجتمع المحلي بما يحتاجه ذلك من مختلف التخصصات الصحية بخلاف الأطباء، وخاصة المرشدين الصحيين).

المطلب الثاني: على قطاع التعليم:

يقصد بالتعلّم اكتساب المعارف والمهارات والقدرات ومناهج التفكير. وهي عملية يمكن أن تتم بشكل منظم عن طريق المدارس والمعاهد العلمية. ويمكن أن تتم أيضاً عن طريق صور التعليم غير النظامي والممثلة في أي ممارسات ثقافية تصدر عن المؤسسات المهتمة بالفنون والآداب والدراما والموسيقى...إلخ.

وبطبيعة الحال، يمثل التعليم محوراً رئيسيّاً في دعم قدرة البشر على التواصل مع الحداثة وظروف العصر وتحدياته. ومن المفترض أن تعلّم البشر المستمر يمثل ضرورة لا مفر منها. وأنه بمقدار التوسّع الأفقي والعمودي في عملية التعلم تنمو الثروة وترتقي، ذلك أن استمرار التعلم وتطوير أدواته يساهمان في دعم قدرة البشر في مواجهة التحديات وتمكينهم من التفاعل الحر والخلاق مع الثقافة الكونية الحديثة. ولن يحدث ذلك دون توسيع فرص التعلم أمام كل الفئات الاجتماعية دون تمييز أو استبعاد، ولن ترتقي قدرة البشر على التواصل مع الثقافة الحديثة ما لم يتم إكسابهم المهارات والمعارف ومناهج التفكير بحرية ودون إكراه. ولا يعني ذلك أن توسيع فرص التعلم وتطوير أدواته يقعان على عاتق المؤسسات الثقافية وحدها، بل إن مسؤولية تعزيز القدرات البشرية من الناحية الثقافية عموماً تعد نتاجاً لتفاعل دور الفرد ودور الأسرة ودور الدولة[1].

في الجزائر، وعلى الرّغم من الإنجازات الكبيرة التي حققتها التجربة التنموية في الجزائر في قطاع التعليم، إلاّ أن المؤشرات والأرقام المسجّلة في السنوات الأخيرة تُشير أن هذا القطاع بدأت تَظهر عليه بعض مظاهر التداعي في الالتزام بالمهام التي تصدى لها منذ فجر الاستقلال. ولقد زادت حدّة مظاهر هذا

2– محمد أبو مندور، الإفقار في بر مصر، كتاب الأهالي رقم 63: سلسلة كتب فصلية تصدرها مؤسسة الأهالي، القاهرة: شركة الأمل للطباعة والنشر، تشرين الثاني/نوفمبر 1998، ص 128، 129.

التداعي في السنوات التي أعقب التزام الجزائر بتطبيق سياسيات الإصلاح الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين.

ويمكن أن نوجز الانعكاسات السلبية التي نجمت عن تطبيق إجراءات الإصلاح الاقتصادي من خلال ما يلي:

– إن السياسات الانكماشية التي تنطوي عليها برامج الإصلاح الاقتصادي تؤثّر (على الأقل في المدى القصير) على معدل النموّ وعلى خلق فرص العمالة، بالإضافة إلى تخفيض الإنفاق العام بوجهيه الاستثماري والجاري على المستوى العام لنفقات المعيشة وخاصة الغذاء مع انخفاض الأجور الحقيقية سيؤثر على قرار الفقراء بتعليم أبناءهم[1].

– إن العلاقة بين الفقر والتعليم مؤكدة حيث تشير البيانات المتعلقة بالتسرب من التعليم (وهو أحد التحديات الرئيسية في الوضع التعليمي الحالي، حيث تبلغ نسبة الأطفال خارج التعليم الأساسي 10% من مجمل الأطفال في سن التعليم الأساسي) إن أعلى نسبة للتسرب سجّلت بالمناطق الريفية ووصلت إلى 45.6% من إجمالي المتسربين يليها أبناء العمال 32.6% ثم أبناء الموظفين 6.7% (وهي الفئات التي ينتشر الفقر في أوساطها بصورة كبيرة)[2].

أما الأثر المباشر على التعليم فيتمثّل في مجموعة السياسات المصاغة وفقاً لتوجهات برنامج التكيّف الهيكلي والخاصة بتخفيض الإنفاق العام. من أجل علاج الاختلالات الاقتصادية الكلية.وقد استمرت سياسات خفض الإنفاق العام على التعليم من 7،8% العام 1970 إلى 4،5% من مجموع الإنفاق الحكومي في عام 1982[3]. ثم عادت وارتفعت إلى 6،1 عام 1995 ويعود هذا الارتفاع إلى محاولة مواجهة حملات التخريب التي استهدفت الأبنية التعليمية من طرف الجماعات الإرهابية حيث تمّ ترميم وصيانة 2434 مدرسة خلال الفترة من عام 1992 حتى حزيران/يونيو 1998، وقد أدّى هذا التخفيض إلى تبنّي الاتجاهات التالية[4]:

1– رمزي زكي، الليبرالية المستبدة، مرجع سابق، ص 129.

2– الموقع الإلكتروني الخاص بالديوان الوطني للإحصائيات: http//www.ons.dz//them_sta.htm

3– منظمة العمل الدولية، مكتب العمل الدولي(جنيف)، تقرير الاستخدام في العالم، بيروت: النسخة العربية، 2000، ص254.

4– الموقع الإلكتروني الخاص بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة : http://www.uis.unesco.org

– تمخّضت سياسات الإصلاح الاقتصادي عن ارتفاع نسبة إنفاق الأسرة على التعليم بعد إدخال نظام فرض الرسوم في المدارس والجامعات المجانية مقابل الحصول على الخدمة التعليمية الحكومية. فبالنسبة إلى المدارس فقد وصلت رسوم التعليم الابتدائي إلى 80 ديناراً للطفل، وهو مبلغ ضخم إذا علمنا أن الدخل السنوي لأسرة ذات 5 أفراد (بالنسبة إلى الـ10% الأفقر من السكان) لا يتجاوز 24210 ديناراً جزائرياً [1]، وإذا افترضنا وجود معدل طفلين في مرحلة التعليم فذلك يعني أن الرسوم الدراسية وحدها تستهلك حوالي 20% من الدخل السنوي لأفقر 10% من السكان، وهي نسبة مرتفعة بلا شك [2].

– إلى جانب الرسوم الدراسية فقد أدّى تخفيض الإنفاق على الخدمات التعليمية إلى انتقال جزء كبير من أعباء العملية التعليمية إلى المنزل، وتحميل الأسر نفقات إضافية تتمثّل في الكتب والأدوات المدرسية (القرطاسية) التي تضاعفت أسعار بعضها أكثر من خمسة مرات، هذا بالإضافة إلى الدروس الخصوصية التي أصبحت تشكل حوالي 25% من دخول بعض الأسر[3].

وقد انعكس ذلك التخفيض في سوء حالة كثير من المدارس نتيجة عدم القيام بأعمال الصيانة اللازمة وعدم مراعاة الشروط المثلى في تصميمات المباني ومساحات الخدمات للأنشطة التعليمية والتربوية المتكاملة، فدورات المياه متدهورة أو معطلة، ويندر توافر المساحات الكافية لممارسة الأنشطة الرياضية والفنية والهوايات، هذا بالإضافة إلى ارتفاع كثافة الفصول التي قد تصل في بعض الأحيان إلى 44 تلميذاً في الفصل الواحد[4].

وقد أدّى هذا التدنّي في مستويات الخدمات التعليمية إلى تدنّي مستوى اكتساب المهارات الأساسية بين من سبق لهم الالتحاق بالتعليم الابتدائي (الأساسي) في الفئة العمرية (10- 17 عاماً) إذ لم يتعدّ متوسط مجمل الدرجات في الرياضيات ثلث حدّ الإتقان، وفي القراءة والكتابة نقص المتوسط مجمل الدرجات عن نصف حد الإتقان.

5– رسالة الأطلس، مجلة شهرية جزائرية، العدد 296، جوان 2000، ص 21.

1– Arezki Ighemat, le marche du travail en Algérie, ibid, p 52.

2– الديوان الوطني للإحصائيات: http//www.ons.dz//them_sta.htm

3– جريدة الخبر، تقرير الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان حول الجزائر، مرجع سابق، ص 2.

إن ما عرضنا له سابقاً بالنسبة للتعليم، يشكل أحد عناصر خطة سياسات التكيّف الهيكلي المنضوية تحت لواء برامج الإصلاح الاقتصادي، ولكن لهذه السياسات وجهاً آخر قد يكون له آثار مغايرة على عملية التعليم، هذا الوجه الآخر يتمثّل بصفة أساسية في محاولة إعادة هيكلة النظام التعليمي الجزائري بحيث يقضي إلى انحيازه للتعليم العالي على حساب التعليم الأساسي.

فوفقاً لتقرير البنك الدولي حول الفقر في الجزائر. قد كانت الفئات الوسطى والعليا، هي المستفيد الرئيسي من مجانية التعليم العالي. فهؤلاء الذين تلقوا تعليماً عالياً قد تلقَّوْا دعماً من بقية السكان، حيث إن 70% من السكان (وهم هؤلاء الذين لم يذهب أطفالهم إلى المدارس إطلاقاً أو لم يتلقوا تعليماً يتجاوز التعليم الابتدائي قد حصلوا على 20% من إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم، على الوجه الآخر، فإن طلاب التعليم الجامعي (ويفترض التقرير أن غالبيتهم من الطبقة الوسطى والأغنياء) والذين لا يشكلون سوى 10% من السكان قد استفادوا من 50% من حجم الإنفاق الإجمالي على التعليم[1].

ومن هنا يفترض التقرير ضمنيّاً أنه يمكن تخفيض أو على الأقل تثبيت حجم الإنفاق الحالي على التعليم ككل، مع إعادة توجيهه باتجاه التعليم الأساسي ومساهمة القطاع الخاص في التعليم العالي مع تطبيق مبدإ استعادة التكلفة بشكل كامل في التعليم العالي، ممّا سيؤدّي إلى تخفيض أعداد الملتحقين به.

وتنطلق رؤية البنك الدولي في هذه الحالة من ضرورة الربط بين احتياجات سوق العمل (الاحتياجات الآنية كما يعكسها الهيكل الاقتصادي الراهن) وأعداد طالبي العمل، وبناء على ذلك يستنتجون من واقع البطالة بين خرّيجي الجامعات، ضرورة تخفيض أعدادهم عبر خوصصة التعليم الجامعي أو تطبيق مبدإ استعادة التكلفة.

إن مشكلة هذه المقابلة بين المعروض من العمال وخصائص احتياجات سوق العمل، لا تنظر بعين الاعتبار الواجب للتحديات التكنولوجية طويل المدى. فنسبة الملتحقين بالتعليم الجامعي بالنسبة للسكان في الفئة العمرية المقابلة ليست مرتفعة ففي الجزائر تبلغ النسبة 18.4% بالمقارنة ببلدان مثل

1- تقرير البنك الدولي حول الفقر في الجزائر : http://www.worldbank.org/dz

كوريا الجنوبية 37.7% والأرجنتين 39.9% وكندا 66% واليابان 39% والولايات المتحدة 166%[1].

إن التحديات المتعلقة بالقدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري بالمعايير الدولية وخاصة كفاءة عنصر العمل من خلال خلق اقتصاد مندمج في السوق الرأسمالي العالمين، وفقاً لوصفة برنامج التكيّف الهيكلي، يتناقض معها – على الأقل في المدى القصير – تخفيض النفقات الاجتماعية المخصّصة لقطاع التعليم ومحاولة تقييد التوسّع في التعليم العالي.

المبحث الثالث: تداعيات تفشي البطالة على مستوى المعيشة.

في ضوء الطابع الانكماشي الصارخ الذي تتسم به برامج الإصلاح الاقتصادي، وما تؤدّي إليه من ارتفاع في معدلات البطالة التي تقود إلى انخفاض الدخل، والذي يقود بدوره إلى اتساع رقعة الفقر والحرمان، اللذان يقودان بدورهما إلى تدني جودة الحياة[2].

وجودة الحياة، أو الحياة الجيّدة، لها مؤشرات كثيرة، ويمكن أن تجمل في توفر البيئات الطبيعية (المادية) والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الطيبة، بما تحتوي كل من هذه البيئات على العديد من الأبعاد. ولما كان المجال هنا ليس مجال التعامل معها جميعاً، فإن الاكتفاء بعدد منها يمكن أن يكون محققاً لهدف هذه الدراسة.

فالفقر على سبيل المثال يؤدّي إلى تدني المستوى الغذائي (مقاساً بالسعرات الحرارية) التي يحصل عليها الفرد في اليوم الواح د*، ويقلل – مع انخفاض المستوى المعيشي ومستوى الخدمات– من عدد السنوات التي يعيشها الفرد (مقاسة بالعمر المتوقّع عند الولادة).

وبالتعامل مع هذين المؤشرين بالجزائر نجد أنه –كالعادة في الأغلبية العظمى من المؤشرات– يقع موقعاً وسطاً بين الدول الأقل نموّاً والدول الأكثر نموّاً في المؤشرين كليهما (الممثلين لجودة الحياة). فالمواطن الجزائري عامة قد حصل على متوسط قدره 2100 سعرة حرارية في اليوم الواحد سنة 1995، في الوقت الذي زاد فيه نصيب الفرد من هذه السعرات الحرارية في الدول الأكثر نموّاً ووصل

2– الموقع الإلكتروني الخاص بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة : http://www.uis.unesco.org

3– محمّد عابد الجابري وآخرون، التنمية البشرية في الوطن العربي؛ مرجع سابق، ص233.

* يحتاج الفرد في المتوسط إلى 2500 – 3000 سعراً حرارياً في اليوم الواحد كما تجمع الكثير من الهيئات العالمية المختصة. وبطبيعة الحال، فإن ما يحتاجه الفرد يختلف باختلاف بنيانه الجسمي وعمره وجنسه والعمل أو النشاط الذي يقوم به والبيئة التي يعيش فيها.

في متوسطه إلى 3787 سعرة حرارية. يتضح من ذلك أن المواطن الجزائري يحصل على سعرات حرارية أقل ممّا يحصل عليه مواطن الدول الأكثر نموّاً بمقدار 55%[1].

أما فيما يتعلّق بالعمر المتوقّع عند الولادة، أو متوسط السنوات التي عاشها المواطن الجزائري، سنة 2004، فقد وصل إلى 69.7 عاماً، في الوقت الذي بلغ فيه متوسط هذه السنوات بالنسبة إلى مواطن الدول الأقل نموّاً إلى 48.09 عاماً فقط في العام نفسه، وفي الدول الأكثر نموّاً 79.2 عاماً، ويتضح ذلك أن المواطن الجزائري يعيش سنوات عمر تزيد بمقدار 38% عمّا يعيشه مواطن الدول الأقل نموّاً، فيما يعيش سنوات عمر أقل ممّا يعيش مواطن الدول الأكثر نموّاً بمقدار 14%[2]، بينما يكاد مواطن الدول الأكثر نموّاً يعيش ضعف سنوات عمر مواطن الدول الأقل نموّاً.

إن التراجع الذي عرفته سياسات دعم الغذاء ابتداءً من نيسان/أبريل 1992 والذي جعل أكثر من 14 مليون جزائري أصبحوا بحاجة إلى مساعدة اجتماعية كان له آثاره الخطيرة على مستوى التغذية خاصة بالنسبة لأكثر الناس تعرّضاً لمشكلات التغذية ونقصد بذلك المرأة والطفل ، حيث أنّ صورة الوضع الغذائي للأسر الفقيرة عموماً (خاصة في الريف) تنذر بمخاطر شديدة على مستقبل التنمية البشرية، خاصة أنّ المرأة والطفل هما محورا ارتكاز أي خطط مستقبلية لتطوير أوضاع التنمية البشرية[3].

المطلب الأول: انخفاض مستوى جودة الحياة:

تشير المعلومات المنقولة عن اليونيسيف والجهاز المركزي إلى وضع بالغ الخطورة من زاوية مدى كفاية الوجبة الغذائية، حيث أن 5.8%، 1.5% من الأطفال وأسرهم لا يحصلون على الكمية الموصى بها يوميّاً من الطاقة والبروتين على التوالي[4].

وتعدّ النساء والأطفال هم أكثر الفئات تعرّضاً لسوء التغذية بمعايير انتشار الأنيميا بينهم، فبالنسبة إلى لأطفال، فمن بين الفئة العمرية 3-11 شهراً أصبح 11.3% يعانون من قصر القامة والنحافة بينما بلغت النسبة للأطفال البالغين من العمر 12-23 شهراً 6.8% وللأطفال من

1- أنيس رحماني، جيوب الفقر وأحزمة الحرمان في الجزائر، مرجع سابق.

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2003.

3- إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر ، مرجع سابق، ص 133.

1- الموقع الإلكتروني الخاص بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة: http://www.unicef.org

24-35 شهراً 29.8%، وتنتج مشاكل قصر القامة والنحافة بشكل أساسي عن سوء التغذية الناتج عن نقص البروتين وأنيميا نقص الحديد. فبالنسبة لأنيميا نقص الحديد، فإن 8% من الأطفال في سن ما قبل المدرسة كانوا مصابين بالأنيميا، وترتفع هذه النسبة في الأحياء القصديرية التي باتت تشكل مدناً كاملة إلى 44%، وكانت أعلى معدلات انتشار الأنيميا وأدنى نسبة تركّز الهيموغلوبين تتواجد في الفئة العمرية من 12 إلى 23 شهراً وبلغت 19.1%، وتجدر الإشارة إلى أن عدد الأطفال الذين أصبحوا يعانون من سوء التغدية ارتفع إلى في سنة 2002 إلى 334 ألف أي بارتفاع بلغ 3.8% نسبة إلى سنة 1989[1]. أمّا بالنسبة إلى حالة الأمهات، فقد كانت نسبة 19% من النساء المرضعات تحصل على كمية من الطاقة تقل عن الكمية الموصى بها عالمياً فقد حصلن على 60% من الكمية الموصى بها من العينة يوميّاً من الحديد[2].

المطلب الثاني: آثار سياسة تحرير أسعار الغذاء:

ظلّ نظام دعم الغذاء في الجزائر يعد واحداً من أكثر النظم توسّعاً في العالم لدعم أسعار الغذاء، حيث كان هناك مجموعة كبيرة من السلع الغذائية المدعمة أهمها الحليب والسكر، والزيوت، وعجين الطماطم، والخضر الجافة، والخميرة، والخبز وجميع مشتقات الدقيق[3].

وقد عملت سياسات خفض الإنفاق الحكومي على تخفيف نسبة الدعم إلى الإنفاق العام بحيث انخفضت من 31% عام 1982 إلى 2% فقط 1996. كما انخفضت نسبة الدعم من الدقيق والقمح إلى إجمالي دعم الغذاء من 73% سنة 1975 إلى 6% سنة 1996[4].

وقد ترتّب على إلغاء الدعم ارتفاع أسعار المواد الغذائية من رقم قياسي قدره: 10 في 1986 إلى 269.6 في 1996[5]. ومن المعروف أن دعم أسعار الغذاء قد ساهم في تحقيق معدلات مرتفعة من متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية، والذي ارتفع من 2307 في 1971 إلى

2– الموقع الإلكتروني الخاص بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة : http://www.unicef.org

3– الموقع الإلكتروني الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: http://www.undp.org

4 – حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة السياسية والأزمة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 209.

5– المرجع نفسه، ص 64.

1– البنك المركزي الجزائري: النشرة الاقتصادية، ديسمبر 1995.

3313 في 1986، وهو رقم قريب من الحد الأدنى الذي توصي به منظمة الأغدية والزراعة والذي يبلغ 3700 سعراً حراريّاً[1].

ونتيجة رفع أسعار المنتجات الأساسية من الغذاء سيكون له آثاراً سلبية على التغذية حيث تشير أرقام الديوان الوطني للإحصائيات إلى أن الفرد الجزائري المتوسط الدخل أضحى ينفق 59% من دخله على الغذاء[2]، هذا يعني أن الفئات المحدودة الدخل قد أصبحت تنفق ثلاثة أرباع دخلها على الغذاء على أقلّ تقدير.

المطلب الثالث: اتساع فجوة الفوارق الاجتماعية:

على الرّغم من غياب معطيات تساعد على إبراز مستوى اتساع فجوة التفاوت الاجتماعي في السنوات الأخيرة، إلاّ أن بعض المؤشرات الخارجية للثراء والفقر القابلة للملاحظة المباشرة (المباني الفخمة الذي بدأت تنتشر كالفطر، إلى جانب انتشار مدن كاملة من أحياء البيوت القصديرية، وكذلك السيارات الفخمة من آخر طراز في مواجهة حافلات النقل العمومي المكتظة بركّابها...إلخ)، وتزايد مظاهر الثراء الفاحش والسريع بين أقلية من السكان يكوّنون في مجموعهم شبكة من المجموعات الزبونية المغلقة تحتكر الثروة والسلطة في آن واحد، تعطينا صورة واضحة وجليّة عن تزايد حدّة التفاوت الاجتماعي وخاصة في بداية التسعينات مع البدء في تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد[3].

كما أن زيادة التفاوت في الدخول قد انعكست بوضوح في زياد التفاوت بين مستويات الاستهلاك حتى فيما يتعلق بسلع وخدمات أساسية كالغذاء والصحّة والتعليم، وبذلك بدأت تظهر بوضوح دلائل على تزايد انقسام الأُمّة الواحدة إلى أُمّتين، حيث لا يسع المرء إلاّ أن يلاحظ الانقسام

2– جلال أمين، العولمة والتنمية العربية (من حملة نابوليون إلى جولة الأوروغواي 1789-1998)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1999، ص 110.

3– الخبر الأسبوعي، جريدة أسبوعية جزائرية، الجزائري لا ينفق بعقلانية، تصريح لمدير الإحصائيات الاجتماعية والمداخيل بالديوان الوطني للإحصائيات، العدد 116، من 22 إلى 28 أيار/ مايو 2001، ص 8.

4– العياشي عنصر، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر، مرجع سابق، ص 16.

الواضح بين غالبية السكان من ناحية وهم الذين لا يزالون يعتمدون على المواد الغذائية التقليدية المنتجة محليّاً- إن استطاعوا توفيرها بسبب غلائها- وبين نسبة صغيرة من السكان تعتمد على المواد الغذائية ذات النوعية الفاخرة المستوردة من الخارج. وتؤكّد الإحصائيات المتوفرة أن المجتمع الجزائري بات يشهد فروقاً اقتصادية واجتماعية رهيبة، تتراوح بين 1 و12 من حيث مقاييس الاستهلاك الفردي الذي يقدر (سنويّاً/ الفرد) بالنسبة إلى أفقر الفئات ذات المدخول بـ 2421 ديناراً جزائرياً، في حين يصل عند أغنى 10% من الجزائريين إلى 29000 دينار جزائري، وفضلاً عن ذلك فإن الإحصائيات الرسمية نفسها تؤكّد أن 10% الأكثر غنى يستهلكون 32% من الدخل الوطني، في حين أن 40% الآخرين لم يستهلكوا من الدخل إلاّ 6%[1].

وهكذا أصبحت ظاهرة التفاوت الاجتماعي التي كانت خلال مراحل سابقة من تطوّر المجتمع مرفوضة حتى على مستوى الخطاب السياسي، أصبحت حقيقة ماثلة في الواقع الاجتماعي[2].

المطلب الرابع: تآكل الطبقة الوسطى:

نظراً إلى أن سياسات الإصلاح الاقتصادي تمس بدرجة بدرج ة أكبر مستويات المعيشة في المناطق الحضرية منها في المناطق الريفية، فإن نتائج تلك السياسات غالباً ما تكون حادة وقاسية على الفئات الوسطى في المدن، وما تجربة تشيلي إلاّ خير دليل على ذلك، حيث حدث إفقار نسبي متزايد للفئات الوسطى في المدن، نتيجة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي[3]. ونحن إذ لا ننكر أن الطبقة الوسطى كانت قد بدأت في التآكل حتى قبل البدء في تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي نتيجة للأزمة المتعددة الأوجه التي عصفت بالجزائر، إلاّ أنه من الواجب أن ننوّه بأنّ سرعة عملية هذا التآكل قد أخذت منحىً جديداً مع البدء في تطبيق هذه السياسات، حيث تضاعفت معاناة المراتب والفئات الدنيا من تلك الطبقة بعد أن طالتها شظايا الأزمة وتقهقرت هذه الفئات في السلّم الاجتماعي من الطبقة الوسطى المتوسطة الدخل إلى الطبقة الفقيرة المحدودة الدخل، فتحرير أسعار السلع الغذائية وموارد الطاقة من خلال رفع الدعم الذي كانت تتميّز به وتزايد معدلات الإنفاق على الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحّة بعد تخلي الدولة عن الكثير من الالتزامات التي كانت تعهدت بها سابقاً

1- رسالة الأطلس ، مرجع سابق، ص 25.

2- عمرو عبد الكريم سعداوي، الأزمة السياسية في الجزائر، مرجع سابق، ص 40.

3- زينب عبد العظيم، صندوق النقد الدولي والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، مرجع سابق، ص 38.

تجاه هذين القطاعين من جهة، وانخفاض مستوى الدخل نتيجة انخفاض مستوى الأجور الحقيقي وتفشّي البطالة من جهة ثانية، أدّى إلى تآكل أوضاع بعض الفئات والمراتب الدنيا من الطبقة المتوسطة، وانحدارها إلى مراتب المسحوقين اقتصادياً واجتماعيّاً ولعلّ الشكل التالي يمكن أن يصوّر الموقف بوضوح أكثر[1]:

20 في المئة من قيمة التوزيع		20 في المئة من قيمة التوزيع
50 في المئة من السكان يشكلون "الطبقة الوسطى"		30 في المئة من السكان يمثلون "الطبقة الوسطى"
30 في المئة من السكان الأكثر فقراً	درجة الإفقار النسبي 20%	50 في المئة من السكان الأكثر فقراً

(أ) قبل تطبيق البرنامج **(ب) بعد تطبيق البرنامج**

ولم يقف الوضع عند هذا الحد، حيث أنه وفي السنوات الأخيرة انضّمت مجمل فئات الطبقة المتوسطة إلى مجتمع التهميش، وأصبحت بالتالي في حاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد التدهور الكبير الذي عرفته وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية. ففئات مثل المعلمّين والأساتذة والأغلبية الساحقة من الموظفين، يمكننا أن نقول عنها إنّها أصبحت الآن – إذا ما راعينا وضعها الاقتصادي– بحاجة إلى مساعدة اجتماعية، وذلك اعتماداً على المقاييس الرسمية (على رأس هذه المقاييس الدخل الشهري، فكل من لا يتجاوز دخله 15 ألف دينار جزائري شهريّاً ، هو في حاجة إلى مساعدة اجتماعية[2].

المبحث الرابع: تداعياتها على زيادة حدّة التوتّر في النسيج الاجتماعي.

بإشارتنا في الجزئيات السابقة إلى الا نعكاسات الاجتماعية السلبية التي تنجم عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، نكون قد وصلنا إلى مقولة التأكيد على الارتباط التكاملي بين هذه

4– محمود عبد الفضيل، برامج الإصلا ح الهيكلي في مصر والمغرب بين المأمول والمتوقّع، مرجع سابق، ص 103.

1– علي الكنز وعبد الناصر جابي، الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة في سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مرجع سابق، ص 223.

الانعكاسات، كما نكون منتقلين بتدرج منطقي من أكثر المشكلات وضوحاً بين أوساط المجتمع الجزائري إلى أقلّها انتشاراً وشيوعاً.

وانطلاقاً من هذا الترابط، يكون من المفيد إعادة تأكيد أنّه نتيجة للبطالة، والفقر، وقلة الدخل أو انعدامه، وتدني جودة الحياة ومستوى المعيشة والمستويات الصحية والتعليمية والترويحية وغيرها، تنشأ مشكلات كثيرة متشابكة تؤثر بشكل أو آخر في زيادة حدّة التوتر في النسيج الاجتماعي، ويأتي في مقدّمتها تفشّي مظاهر اليأس وخيبة الأمل وعدم الرضا والإحباط وضعف الانتماء وقلّة الولاء واختلال النسق القيمي وغياب المعايير وتزايد معدلات الجريمة وانتشار ظاهرة الانتحار والدخول في دائرة الاغتراب، والتي قد ينتج عنها – مجتمعةً – الهجرة، التي ينتج عنها بدورها مشكلات كثيرة مثل التفكك الأسري والانحراف الأخلاقي والطلاق وغيرها من المشكلات المتشابكة والتي لا يس ع المجال لتناولها جميعاً[1].

المطلب الأول: ارتفاع معدلات الهجرة الرسمية والسرية:

وسط كل المظاهر الاغترابية التي أصبح الشباب الجزائري المحروم يعيشها اليوم، وشعورهم بأنهم غرباء في وطنهم الذي لم يوَفِّهم حقَّهم، ولم يوف بالعهد والعقد الاجتماعي وسط كل هذا، ووسط القلق والتوتر، وأيضاً لعدم توفر الأمن اللازم لقيامه بأدواره المختلفة في المجتمع، فقد يشعر الفرد أنه في المكان الخطإ، ولا بدّ له من البحث عن مخرج للوصول إلى مكانالصواب، فيكون التفكير في الهجرة واتخاذ قرارها، على الرّغم من عدم سهولته اجتماعيّاً ونفسيّاً.

وإذا كانت هجرة اليد العاملة غير المتخصصة تجاه أوروبا وخاصة فرنسا ظاهرة تاريخية قديمة –كما تمّ التوضيح في الفصل الأول– شهدت مراوحةً أو تراجعاً بفعل احتياطات أوروبا التقليصية، فإن هجرة الإطارات كانت على عكس ذلك، حيث تضاعفت نتيجة هجرة المهندسين والباحثين والإطارات الجزائريين تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وكندا خاصة خلال عشريّة التسعينات[2].

2– أحمد حويتي وآخرون، علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 1998، ص145.

1– عبد الحميد إبراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق، مرجع سابق، ص 307.

إن ارتفاع نسبة هجرة الكفاءات البشرية من أجل العمل في الخارج نتيجةً لتدهور الدخول الحقيقية لمثل هذه الفئات التي تنتمي عموماً إلى الطبقة الوسطى، ويأتي في صدارة المتسرّبين إلى الخارج خرّيجو الجامعات من حمَلة الشهادات العليا.

إلا أن مشكلات لا حصر لها تنجم عن هذا الهروب من الواقع الذي كان مفروضاً، وزادت من مرارته الانعكاسات السلبية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية –كما سبق وذكرنا– ويمكن إيجاز هذه المشكلات في ما يلي[1]:

1 – حرمان البلاد من نخبة من خِيرة شبابها وصفوة رجالها النشيطين بقوة والأكثر طموحاً ووعياً وخبرة وكفاءة، باعتبار أن الهجرة عملية انتقائية يتم بمقتضاها نزوح أفضل العناصر من جهة، كما أن الدول المستقبِلة بدورها تبحث عن أفضل العناصر وتجتذبها، وفي هذا الصدد أصبحت الجزائر في السنوات الأخيرة تخسر أموالاً كثيرة من جرّاء هجرة الكفاءات لا سيما إذا علمنا مثلاً أن متوسط الكلفة السنوية لتدريب واحد من ذوي الكفاءات العالية في أيّة مؤسسة وطنية يبلغ 161 ألف دينار جزائري بالنسبة إلى الموظّف من الدرجة الثالثة[2].

2 – حرمانه من استثمار جهد هؤلاء المهاجرين ونشاطهم وقدرتهم على البناء، وما قد يكون لهذا من تعطيل لقدرات التنمية والتطوير.

3 – خسارة ما أُنفق على تنشئة وتربية وتعليم وتدريب هؤلاء من مال ووقت وجهد، وإضافة كل هذا إلى المجتمع المنتقل إليه.

المطلب الثاني: اختلال النسق القِيَمي:

لا يمكننا إغفال القِيَم الاجتماعية التي تسيطر على الأفراد في علاقاتهم بالمجتمع حيث لا تكون جزءاً من تركيبهم الغريزي، وإنّما هي نتاج لوضع اجتماعي معيّن، فمن الطبيعي أن نتوقع تغيّر هذه القيم بتغيّر الظروف المادية التي يتعرّض إليها المجتمع في أثناء تطوّره. وهذا في حد ذاته صحيح ولكن هذا التغير في القيم لا يتم بالسرعة نفسها التي يتم بها التغير المادي في المجتمع بحيث يسير معه جنباً إلى

2– أحمد حويتي وآخرون، علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 159.

3– إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مرجع سابق، ص 235.

جنب، إذ من الصعب أن ينبذ الناس بين عشية وضحاه ا القيم والمعايير التي كادت بحكم الزمن والتقاليد أن تصبح جزءاً من كيانهم[1].

لكن وعلى الرّغم من ذلك، فإن المجتمع الجزائري يعيش انقلاباً حقيقيّاً في مفهوم قيمة كل من العلم والعمل، فقيمة العلم مقابل قيمة المال تدهورت إلى الحد الذي أصبح صاحب المال يتصوّر أنّه باستطاعته شراء من يحمل علماً، فكما سبق وذكرنا أن برامج الإصلاح الاقتصادي تؤثر بشكل كبير على تزايد معدلات البطالة وخاصّة بطالة المتعلمين في ضوء تخلّي الدولة عن سياسة الالتزام بتعيين الخرّيجين في القطاع العام كما كان سائداً قبل الشروع في تطبيق هذه السياسات، الأمر الذي دفع بالكثيرين من الخرّيجين إلى البحث عن عمل آخر في قطاع آخر، أو امتهان مهن في القطاع الهامشي، وهكذا وبعد أن أصبحت النظرة الدونية للعلم سيّدة الموقف، أصبح من حقّ الجيل الصاعد أن يتساءل عن حقيقة قيم العلم والعمل المنتج مقابل قيم المال والمهارة وحسن التصرف[2].

والأمر الذي يزيد من خطورة الوضع، هو انتشار كثير من العادات السلبية التي كانت نتاجاً لفقدان قيمة العمل، حيث بدأ الشباب يفقد حبّه للعمل ويسعى إلى الكسب السريع ولو بالطرق الملتوية غير القانونية بعد أن ساد الاعتقاد أنّ أهمية الشخص تأتي من ماله أو مركزه، وليس من عِلْمه وعمله.

وأمام هذا الفهم المشوّه والمرتبط باختلالات النسق القِيَمي، يلاحَظ إقبال كبير للمعلمين على الدروس الخصوصية أو على الأعمال التجارية الحرة، وذلك على حساب مهمتهم الحقيقية والنبيلة. ونتيجة لهذا التوجّه سادت القيم الاستهلاكية على حساب الإنتاج وترشيد الاستهلاك[3].

إن غياب المعايير، أو ضعفها واهتزازها، تخلخِل النظرة إلى العمل كقيمة اجتماعية واقتصادية. فالشخص يثابر ويكدح، وتثابر معه أسرته وتكافح، ويتخرج ولكن لا يجد عملاً، ولا يجد فرصة لتحقيق ذاته وإثبات كيانه – وهو حق من حقوقه وشرف يود أن يناله– فلمّا لا يجد مردوداً للتعليم، ولا يجني من العلم الذي تعلمه ثماراً، يهتز أيضاً التعليم كقيمة اجتماعية. في هذه الحالة يسود الطلاّبَ شعُورُ بحالة من

1– سمير عبده، البطالة المقنعة في الوطن العربي، دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 1984، ص216.

2– رمزي زكي، التضخم المستورد: دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية الصناعية على البلاد العربية، القاهرة: الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، 1986، ص 226.

3– إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مرجع سابق، ص 237.

الإحباط الشديد بعد أن يكتشفوا أن الخرّيجين الذين سبقوهم في إتمام دراستهم معروضون في سوق العمل بثمن بخسٍ، وبالرّغم من ذلك فإنهم لا يجدونه[1]. وعلى هذا الأساس فإن الارتفاع النسبي في معدلات التسرب من الدراسة قد يكون أحد النتائج المنطقية لهذا، ليخسر الفرد ويخسر المجتمع الاستثمار في التعليم.

المطلب الثالث: اغتراب الشباب:

يعاني معظم الشباب الجزائري خاصة وأنهم يمثلون 75% من المجتمع الجزائري من تراكم العديد من المشكلات الاجتماعية المتمثّلة في البطالة والفقر وتدني مستويات المعيشة والشعور بحالة من اللاأمن ..، فلا يستطيع إشباع حاجاته الأساسية فضلاً عن الكمالية بطبيعة الحال، فيعيش الشعور بالحرمان والذل، ويصاب بالإحباط، ويضعف انتماؤه لمجتمعه ويقل ولاؤه له، ويغترب في وطنه[2].

والاغتراب وإن كان يستخدم بأكثر من معنى، إلاّ أننا نقصد به في دراستنا هذه نقص وضعف القوة الاجتماعية، بمعنى شعور الشخص بالعجز وإحساسه بأن مقدراته في مجملها ليس ملكاً له، وإنما تتحكم فيها وتسيرها كيانات أخرى خارجة عن ذاته، غير مقدرة له وغير منصفة، أي انفصال الشخص عن مجتمعه وتراثه والعيش في شبه عزلة، لأنه يرى المعايير المتفق عليها اجتماعيّاً نظريّاً تتهاوى، فهي في جانب وما يحدث على أرض الواقع في جانب آخر. وهنا يصبح الشخص يعاني من الانفصام الاجتماعي[3].

يشكّل الاغتراب أساساً لكل أنواع الصراع والمقاومة المنظمة وغير المنظمة، التي قد تستهدف رموز الدولة ذاتها من خلال استخدام إحباطات الشباب كذخيرة في صراعات القوة بين مختلف الأطراف السياسية [4]، وما الأحداث التي انطلقت في منطقة القبائل ربيع العام 2001 ثم اجتاحت مناطق مختلفة من التراب الجزائري إلاّ خير تعبير على ذلك، فالملاحظ أنه غلب على المشاركين في هذه

1– أنور العدل، البطالة خطر يهدد التقدم الاقتصادي لبعض الدول الإسلامية، تحقيق صحفي نشر بمجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 157، الإمارات العربية المتحدة، ذو الحجة، 1414هـ، ص 53.

2– إسماعيل قيرة وآخرون، المرجع السابق، ص 235.

3– عبد المنعم بدر، الاغتراب وانحراف الشباب العربي، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد الثامن، العدد السادس عشر، الرياض : المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1993، ص81.

4– مكافحة وإزالة الفقر" العناصر الأساسية لاستراتيجية القضاء على الفقر في البلدان العربية"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية بالأمم المتحدة، 1998، ص 5، 10.

الأحداث، الشباب من طلاب الجامعات، وطلاب المعاهد الثانوية، وحتى طلاب المدارس الابتدائية. وتحمل المشاركة الكثيفة للشباب في هذه الاحتجاجات دلالات بليغة، تعبّر بقوة عن حالة فقدان الأمل لدى الأجيال الجديدة في دولة الاستقلال وفي حكامها من سياسيين وعسكريين؛ وذلك بسبب حالة الانسداد السياسي والاجتماعي، واستفحال البطالة، وانتشار الفقر المدقع، وتفاقم الفساد والجريمة، وتوسّع ظواهر الانتحار في أوساط الجزائريين، وإن كان التهميش والفقر والحرمان والبطالة لا تطال شباب مناطق الشمال وحدهم، فربما يكون هؤلاء أسعد حظًّا من كثير من سواهم من الشبان الجزائريين الآخرين في مناطق أكثر حرمانًا وتهميشًا وفقرًا وبطالة[1].

وعلى وجه العموم، فيمكن القول أنه نتيجة لكل هذه المظاهر الاغترابية تبرز كثير من المشكلات، ويأتي في مقدمتها سوء التكيّف والتعرّض للأمراض النفسية والنفسجسمية، كفقد الحس المجتمعي، واهتزاز الهويّة، وضعف الانتماء الوطني، والإصابة بأمراض التبلّد والسلبية واللامبالاة... وغيرها من الأمراض الاجتماعية والنفسية المدمرة التي قد تقود بدورها إلى مشكلات أكبر منها متمثّلة في الانحرافات بشتى اتجاهاتها ومختلف صورها[2].

المطلب الرابع: ارتفاع معدلات الانحراف والجريمة وانتشار ظاهرة الانتحار:

أكدت دراسات ميدانية عديدة أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين السلوك الانحرافي والظروف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وضمنها البطالة والفقر وتردّي إشباع الحاجات الأساسية، ويمكن لهذا أن يكون مبرراً كافياً لأن يجعل الشخص عنيفاً، فحينما تحتدم مشاعره ويشعر بالضغوط الخارجية الكثيرة والصراع الداخلي المحتدم، ولا يجد هناك من قناة لتصريف غضبه وحنقه على المجتمع سوى يده أو لسانه فإنه يستسهل التعبير بهما، ففي الكثير من الأحيان حينما يكون الشباب –بشكل خاص– واقعاً تحت تأثير عامل أو أكثر من العوامل التي تطرقنا لها في الجزئيات السالفة الذكر (البطالة، الفقر، عدم تلبية الحاجات الأساسية من غذاء وصحة وتعليم، الاغتراب، الشعور بالذل والحرمان...) فإنه يلغي أسلوب الحوار والتفاهم والتعامل بحكمة، إنه يصبح ذا حساسية مفرطة ويجد من حوله يعادونه، فيحاول الانتقام منهم، وهو نادراً ما يجيد فض النزاع بالطرائق السلمية[3].

1– http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/05/article1.shtml

2– عبد المنعم بدر، المرجع السابق، ص 81، 101.

3– مؤسسة البلاغ، حذار يا شباب، طهران: مؤسسة البلاغ، الطبعة الأولى، 2002، ص 62،63.

كما أن العجز على التكيّف والانسجام مع الظروف المحيطة، والتعرّض إلى أزمات وصدمات نفسية، اجتماعية، واقتصادية قاسية، والهروب من مصاعب الحياة، وعدم الوصول إلى هدف معين، تفاعل هذه العوامل مع بعضها قد تؤدّي بالإنسان إلى الشعور بعدم الجدوى من البقاء، أو التصور بأن قيمة الحياة تافهة[1].

على أية حال، يشكل تراكم وتفاعل الانعكاسات السلبية الناتجة عن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي سبباً رئيسيّاً لمعظم الأمراض الاجتماعية في أي مجتمع، كما أنها تمثّل تهديداً واضحاً للاستقرار الاجتماعي والسياسي. فالبطالة مثلاً – بمعناها الواسع – لا تعني فقط حرمان الشخص من مصدر معيشته، وإنما تعني أيضاً حرمانه من الشعور بجدوى وجوده. وإذا كان العمل حق وواجب وشرف وحياة وكيان، فإن العاطل يكون من هذا المنطلق مجرّداً من هذا الحق وذاك الشرف، لا تتاح له الفرصة لأداء واجبه الإنساني الاجتماعي الوطني والأخلاقي، ليكون على هامش الحياة، فاقد الكيان[2]، حيث أنه إذا لم يجد الشباب خاصة فرصاً مناسبة للعمل، تدرّ دخولاً كافية، فقد يلجأ البعض منهم إلى السلوكيات الانحرافية والإجرامية [3].

في ضوء ما عرضنا له من مؤشرات اجتماعية سلبية ألقت بظلالها على التحسّن النسبي الذي تشهده بعض المؤشرات الاقتصادية البحتة، واستناداً إلى حصاد التجارب في دول أمريكا اللاتينية التي سبقت الجزائر في تطبيق هذه البرامج نفسها، بحذافيرها تماماً، منذ عقدين من الزمان، ومع ذلك زادت صورتها قتامةً ومشكلاتها تعقيداً، فلا هي استطاعت أن تتخلص من أزمة ديونها الخارجية، ولا استطاعت أن تواجه عبء مشكلاتها الاجتماعية، وإن كانت قد استطاعت أن تخفّض من عجز موازناتها العامة، وتزيد من حجم احتياطاتها النقدية، وتقلّل من عجز موازينها التجارية وأن يزيد انفتاحها على العالم الخارجي، وهي عناصر التقييم الرئيسية التي يقيس بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مدى نجاح برامجهما

وبالموازاة مع كل ذلك يجب أن لا نتجاهل البعد الاجتماعي التي عادت هذه المؤسسات المالية العالمية وأقرّته ضمن حزمة السياسات التي توصي بها من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي، في

4- المرجع نفسه، ص 72.

1– محمّد محمود غنيمي، فائض العمالة في الدول النامية، القاهرة: عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1983، ص 3.

2– عبد المنعم بدر، مقدمة في علم الاجتماع الحضري، القاهرة: دار السعيد للطباعة، الطبعة الأولى، 1992، ص 138-159.

محاولة منها عقلنة وإضفاء الطابع الإنساني على هذه البرامج بما يراعي عدداً من الاعتبارات التي تؤمن فعالية أكبر في تنفيذ استراتيجيات التنمية وتخفيض الفقر والبطالة ممّا يستلزم توافر مقاربة شمولية لتحديات التنمية وبلورة إطار كلي يتكامل فيه الجانب الاقتصادي والمالي الكلي مع الجانب الهيكلي والاجتماعي البشري.

وعليه؛ فلم يكن أمام السلطات الجزائرية – بمفردات الرشاد الاقتصادي – بعد تقيدها بالتنفيذ الصارم لبرامج الإصلاح في شقيها الاقتصادي والمالي، إلاّ الالتزام بتنفيذ الشق الاجتماعي الذي ألحق بهذه البرامج بعد أن بلغ تردّي الأوضاع الاجتماعية لفئات كثيرة من المجتمع الجزائري درجة مأساوية عادت بها إلى السنوات التي أعقبت الاستقلال مباشرة، بل أنّ وضع بعض هذه الفئات بات في تردّيه وتفاقمه شبيها بالوضع الذي كانت تعيشه على عهد الاستعمار.

القسم الثاني

ماهية المجتمع المدني؛ واقعه وتحدياته في الجزائر

الفصل الأول

المجتمع المدني؛ مفاهيمه وجوانبه الفكرية

الفصل الأول: المجتمع المدني؛ مفاهيمه وجوانبه الفكرية.

المبحث الأول: خلفية تاريخية.

المبحث الثاني: التيارات النظرية المؤسسة للمجتمع المدني.

المطلب الأول: نظريات العقد الاجتماعي.

أ – توماس هوبز.

ب –جون لوك.

ج –جان جاك روسو.

المطلب الثاني: المجتمع المدني عند هيغل .

المطلب الثالث: المجتمع المدني عند كارل ماركس.

المطلب الرابع: أنطونيو غرامشي.

المطلب الخامس: المجتمع المدني في الفكر العربي والإسلامي.

المبحث الثالث: خصائص المجتمع المدني الحديث وأدواره.

المطلب الأول: مقومات المجتمع المدني الحديث.

أ– الحرية أو الطوعية.

ب– المؤسسية أو التنظيم الجماعي.

ج– الغاية والدور.

د– المنظومة الأخلاقية.

المطلب الثاني: مؤسسات المجتمع المدني.

أ– مؤسسات تقليدية.

ب– مؤسسات حديثة.

المطلب الثالث: أدوار المجتمع المدني.

أ– التنشئة.

ب– التمثيل.

ج– الضبط.

المبحث الرابع: واقع المجتمع المدني.

المطلب الأول: المجتمع المدني في المجتمعات الغربية.

المطلب الثاني: المجتمع المدني في المجتمعات العربية.

المبحث الخامس: المعوقات التي تواجه تطور المجتمع المدني في العالم العربي.

المطلب الأول: المعوقات الخارجية.

المطلب الثاني: المعوقات الذاتية.

الفصل الثاني

المجتمع المدني في الجزائر؛ تشكّله، تطوّره، وواقعه

الفصل الثاني: المجتمع المدني في الجزائر؛ تشكّله، تطوّره، وواقعه

تمهيد.

المبحث الأول: المراحل التاريخية لتشكّل المجتمع المدني في الجزائر قبل الاستقلال.

المطلب الأول: الملامح السوسيولوجية للمجتمع المدني قبل الاحتلال الفرنسي.

المطلب الثاني: الأبعاد السوسيولوجية للمجتمع المدني الجزائري خلال فترة الاحتلال الفرنسي.

المبحث الثاني: تطور المجتمع المدني في الجزائر المستقلة.

المطلب الأول: الدولة الجزائرية المستقلة وعوامل تشكل المجتمع المدني في عهد الحزب الواحد.

المطلب الثاني: الأبعاد السوسيولوجية للمجتمع المدني في مرحلة التحول الديمقراطي والتعددية الحزبية.

المبحث الثالث: بنية المجتمع المدني في الجزائر.

المطلب الأول: المؤسسات المشكلة للمجتمع المدني الجزائري.

المطلب الثاني: عوائق تطور المجتمع المدني في الجزائر.

تمهيد:

عرفت المجتمعات الإنسانية ظاهرة المجتمع المدني منذ قرون عديدة قبل أن يظهر المصطلح في سياق فلسفات التنوير التي عرفتها أوربا منذ القرن السابع عشر في خضم حركة اجتماعية تغييرية واسعة شملت الثقافة والسياسة والاقتصاد وأنماط العلاقات الاجتماعية جسدت في النهاية النهضة الأوربية الحديثة. ومنذ ظهوره شهد المفهوم سلسلة من التغييرات المرتبطة باختلاف المفكرين والفلاسفة من جهة، وباختلاف المجتمعات وتغير ظروفها من جهة أخر ى. وقد انتقل هذا المفهوم إلى الثقافة العربية من خلال التأثر بالفلسفات الغربية والاحتكاك بالمجتمعات الأوربية، ولهذا لم يستخدم الخطاب العربي هذا المصطلح حتى وقت متأخر من القرن العشرين. وقد انعكس ضعف التأصيل النظري للمجتمع المدني على مستوى الفكر العربي على المجتمع وبناءاته وتنظيماته المدنية على مستوى الممارسة، وهذا كله ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذا الفصل.

المبحث الأول: خلفية تاريخية

إذا كان الرجوع إلى الموسوعات والمعاجم المتخصصة قد أسهم في إزالة جانب كبير من الالتباس وخلط المفاهيم الذي أحاط بمفهوم البرلمان، فإن الرجوع إلى ذات الموسوعات والمعاجم المتخصصة للوقوف على تأصيل مفهوم المجتمع المدني لم يزد الأمر إلا حيرة واضطرابًا حيث لم يجد الباحث توضيحًا حقيقيًا للمفهوم يحدد أبعاده ويعبر عن فهم حقيقي لمضمونه في أي من هذه الموسوعات والمعاجم المتخصصة، فيما عدا معجم المصطلحات السياسية الصادر عام 1994 وموسوعة الديمقراطية الصادرة عام 1995[1]. ولكن وجد الباحث في ذات الوقت كمًا هائلاً من الدراسات والمقالات المؤلفة والمترجمة فضلاً عن العديد من الندوات والمؤتمرات والتي نشر معظمها بدءً من الأعوام الأولى من عقد التسعينات التي تبحث وتؤصل للمفهوم من مختلف الزوايا بحثًا عن تطوره التاريخي في سياقه الغربي ودلالاته ومؤشراته في ذلك الإطار ومدى صلاحيته للنقل إلى الإطار العربي وما إذا كان هناك مفهوم بديل يمكن الاستعانة به أم لا [2].حتى وصل الأمر بأحد الكتاب الذين ينتمون إلى التيار الليبرالي أن يدعو –في خضم الجدل الدائر بشأن مفهوم المجتمع المدني– إلى نبذ المفهوم مطالبًا بأن تستبدل به مفاهيم أخرى أكثر وضوحًا وأقل التباسًا مثل المجتمع السياسي أو

1– الموسوعات والمعاجم المتخصصة المعنية هنا هي ذات الموسوعات والمعاجم المذكورة في الهوامش السابقة عند البحث في مفهوم البرلمان. وهو الأمر الذي يؤكد أن عودة المفهوم للظهور من جديد ترتبط بوجوه كبيرة بما أسماه صمويل هـ نتنغتون الموجة الثالثة للديمقراطية التي تفسر ظاهرة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين كما ذكر مصطفى كامل السيد، أنظر في ذلك: مصطفى كامل السيد، **مفهوم المجتمع المدني والتحولات العالمية ودراسات العلوم السياسية** ، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، سلسلة بحوث سياسية، العدد95، أبريل 1995)، ص 2. لمزيد من التفاصيل حول الموجة الثالثة للديمقراطية يمكن الرجوع إلى: صمويل هنتنغتون، **الموجة الثالثة للديمقراطية: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين** ، ترجمة: عبد الوهاب علوب، مقدمة تحليلية بقلم : سعد الدين إبراهيم، (القاهرة: دار سعاد الصباح بالاشتراك مع مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، الطبعة الأولى، 1993). ومما يثير الدهشة في هذا الأمر أنه على الرغم م ن كثرة ما نُشر عن مفهوم المجتمع المدني ودلالاته في السياق العربي خلال الخمسة عشر عامًا الماضية، فما زال كثير من الباحثين ينظر إلى المفهوم باعتباره أحد المفاهيم المستحدثة والجديدة على أسماع القارئ العربي، وما زلنا نجد دراسات تصدر عام 2004 مستهلة دراستها للموضوع بتعريف مفهوم المجتمع المدني وبيان تطوره في الخبرة الغربية ودلالاته في الواقع العربي الإسلامي.

2– من أهم الأعمال وأولها التي نشرت في هذا الإطار أعمال ندوتين نُشرتا في كتابين عام 1992، هما: سعيد بن سعيد العلوي (وآخرون)، **المجتمع المدني ومستقبل الديمقراطية في العالم العربي** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992) والذي ضم مجموعة من الأوراق لباحثين عرب من شتى الاتجاهات والتخصصات عن المجتمع المدني غطت كثيراً من جوانبه وسوف تكثر الإحالة إلى عدد من الأوراق البحثية التي نُوقشت في هذا المؤتمر عند التأصيل لمفهوم المجتمع المدني. أما الكتاب الثاني فصدر عن مركز البحوث العربية بعنوان: **قضايا المجتمع المدني العربي في ضوء أطروحات غرامشي**، (القاهرة: مؤسسة عيبال للداراسات والنشر ومركز البحوث العربية، 1992). وغرامشي مفكر يساري إيطالي كان من أ وائل المفكرين الذين أعادوا الاهتمام إلى مفهوم المجتمع المدني وبلورته بشكل تفصيلي في عشرينات وثلاثينات القرن العشرين قبل الصحوة الأخيرة للمفهوم أواخر هذا القرن، ومن أهم أعماله التي نُشرت في هذا الصدد كراسات السجن. لمزيد من التفاصيل أنظر: أنطونيو غرامشي، **كراسات السجن**، ترجمة: عادل غنيم، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1994) والتي تناولت في القسم الثاني منها العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.

الجماعة السياسية، متعللاً في ذلك بسيولة المفهوم إلى حد عدم الاتفاق على حدود المجال الذي ينصرف إليه، معتبرًا إياه مفهومًا غامضًا أُستخدم تاريخيًا للتعبير عن معاني كثيرة ومتعارضة، وهو أخيرًا – حسب قوله– مفهوم قابل للتطويع من قبل اتجاهات سياسية متباينة[1].

ولذا سوف تحاول الدراسة بيان مفهوم المجتمع المدني بين ميراثه التاريخي كما تطور في الخبرة الغربية والصحوة المعاصرة له، ثم تعرض للآراء التي تناولت المفهوم من منظور عربي–إسلامي في محاولة لتتبع جذوره في الخبرة العربية–الإسلامية وبيان المفاهيم البديلة التي عبرت عن ذات المفهوم في الخبرة العربية–الإسلامية والتكوينات المماثلة التي كانت بديلاً عن التكوينات التي تطورت في الخبرة الغربية لكي تمثل المجتمع المدني المعاصر فيها. ثم تعرض الدراسة لمجموعة من التعريفات الاسمية والإجرائية للمفهوم، وفي ختام هذه الجزئية سوف تتناول الدراسة مفاهيم أخرى ترتبط بمفهوم المجتمع المدني ارتباطًا وثيقًا مثل المنظمات غير الحكومية والمنظمات (الجمعيات) الأهلية.

يحيل مفهوم المجتمع المدني على كينونة اجتماعية متعيِّنة في العالم وفي التاريخ. وهي كينونة لا تُستنفَد في صفتي الاجتماع والمدنية اللتين يمكن أن تغدوا علامتين، بعد استحضار جميع الخصائص والتعيينات المعروفة، ولا سيما تلك المتعلقة بالشغل البشري، والإنتاج الاجتماعي، وأشكال الملكية، ونمط تقسيم العمل وتوزيع الثروة وعوامل الإنتاج بين الفئات الاجتماعية، فضلاً عن التحديدات الذاتية، الثقافية منها والسياسية. فلا يمكن فصل مفهوم المجتمع المدني، بصفته مفهوماً مركزياً في النسق الذي نقترحه، عن حزمة من المفاهيم الحافة والمحيطية التي من دونها يبدو خارج بيته وبيئته، كالأنسية والعقلانية والعلمانية والديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة والحقوق المدنية وأفرادية الواقع ومشروعية الاختلاف والمواطنة وحرية الفرد وحقوق الإنسان وسيادة القانون وسيادة الشعب والدولة القومية ومنظومة الحريات الأساسية وغيرها.

1– صاحب هذا الرأي وحيد عبد المجيد، الذي أشار إلى أن أدبيات التحول الديمقراطي تركز على المجتمع المدني كمدخل لفهم وتحليل ديناميات التحول الديمقراطي، ومع شيوع اعتقاد بعدم إمكان تطور مستقل في البلدان العربية لأسباب خاصة بالهيكل الاجتماعي والثقافة السياسية، يمكن الوصول إلى استنتاج مفاده أن المنطقة العربية تمثل استثناءً من عملية التحول الديمقراطي التي تتخذ طابعًا عالميًا الآن، طالما أن المجتمع المدني هو المدخل الرئيسي لهذا التحول. ثم يستنكر الكاتب فكرة الربط الشرطي بين التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، والمكانة الكبيرة التي اكتسبها المفهوم على الرغم من أنه ما زال أحد أكثر المفاهيم غموضًا في العلم الاجتماعي، فضلاً =عن قابليته للتطويع السياسي والأيديولوجي. لمزيد من التفاصيل حول هذا الرأي راجع: وحيد عبد المجيد، المجتمع المدني: مفهوم فقير واستخدام أفقر، **النداء الجديد**، عدد مارس 1995، ص 4–5. وفي قابلية المفهوم للتطويع أنظر أيضًا: إلين ميكسنز وود، توظيف وإساءة توظيف مفهوم المجتمع المدني، ترجمة: صلاح العمروسي، في: إلين ميكسنزوود وآخرون، **المجتمع المدني والصراع الاجتماعي**، (القاهرة: مركز المعلومات والدراسات القانونية لحقوق الإنسان، 1997)، ص ص 13–55. حيث تعرض الكاتبة في هذه الورقة كيف أصبح مفهوم المجتمع المدني بالنسبة لليسار شعارًا متعدد الأغراض، يحتضن سلسة واسعة من الطموحات التحريرية، بالإضافة إلى قائمة كاملة من التبريرات للتراجع السياسي [لليسار]، تصل إلى خطر أن يصبح المفهوم [حسب قولها] ذريعة لتبرير الرأسمالية.

كما أن المجتمع الذي يقبع الشغل البشري في أساسه عاملاً رئيساً من عوامل نشوئه وارتقائه لا يستنفد في ما هو عليه، بل ينفتح على ما يمكن أن يكونه، وما يعمل هو نفسه على أن يكونه، بفضل "المعرفة والمراكمة والنموذج الثقافي"، بحسب ما يرى ألان تورين [1]. وما دام الشغل، أو العمل الاجتماعي هو أساس المجتمع، فلا يجوز رد الاجتماع البشري إلى مبدأ غير اجتماعي، ولا يجوز من ثم فصل العمل عن المعرفة والأخلاق عن السياسة. المجتمع ينتج ذاته ويعيد إنتاجها، وبوسعه أن يحول علاقاته مع بيئته وأن يشكِّل وسطه، في ضوء علاقاته الداخلية، الضرورية منها والإرادية، وفي ضوء ما ينتجه من رموز وما يشكله من قيم ومعان ومعايير وأعراف وعادات وتقاليد ومؤسسات وتنظيمات وانتظامات ومنظومات حرة ومتغيرة وشرائع وقوانين وأنماط سلوك توصِّف الأفراد وتوجه سلوكهم بصفتها أناهم الأعلى. فلا يقوم المجتمع على شيء فيما عدا العمل الاجتماعي؛ ولا ضمانة للنظام الاجتماعي خارج النطاق الاجتماعي، أي إن ضمانة النظام الاجتماعي تكمن في المجتمع ذاته، في شغله ووجهته التي هي محصلة اتجاهات فئاته وطبقاته المختلفة والمتباينة والمتعارضة، بالمعنى الذي حدده كارل ماركس.[2].

وكل مجتمع هو نتيجة قراراته التي تحيل على المصالح والنقاشات والصراعات والمساومات التي تنجم عنها تغيرات متتالية، على نحو مؤقت وغير مستقر؛ وهذه التغيرات تفضي إلى تنوع أكبر ومرونة متزايدة وتراخ في المعايير والمنظومات الرمزية وصنوف القيود الاجتماعية. وليس المجتمع جملة علاقات ومبادلات داخلية فحسب، بل هو قبل ذلك عامل إنتاج لذاته وخلق لاتجاهات ال فعل الاجتماعي انطلاقاً من الممارسة ومن وعي إنتاج الشغل.[3]

1– راجع ألان تورين، إنتاج المجتمع، ترجمة الياس بديوي، من منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1976؛ إذ يبني رؤيته للمجتمع المدني على أساس أن المجتمعات هي إنتاج شغلها وعلاقاتها، ويذكر بمقولة فريدريك إنغلز "دور الشغل في تحول القرد إلى إنسان". يقول تورين: "ليس المجتمع ما هو عليه، بل ما يعمل على أن يكونه؛ بفضل المعرفة التي تخلق حالة من العلاقات بين المجتمع وبيئته، وبالمراكمة التي ترفع من الدارة التي تفضي إلى الاستهلاك جزءاً من المنتج الجاهز، وبالنموذج الثقافي الذي يدرك القدرة على الخلق تحت صيغ تخضع لسيطرة المجتمع العملية على سيره الخاص؛ فهو يخلق مجمل اتجاهاته الاجتماعية والثقافية بعمل تاريخي هو شغل ووجهة في آن واحد". (ص8)

2– راجع كارل ماركس وفريدريك إنغلز، الأيديولوجية الألمانية، ترجمة فؤاد أيوب، دار دمشق، دمشق، 1968. يقول ماركس في الطبقات والفئات الاجتماعية:" إن مختلف الأفراد لا يشكلون طبقة إلا بقدر ما يتوجب عليهم أن يخوضوا معركة مشتركة ضد طبقة أخرى؛ وفيما عدا ذلك فهم في حالة عداء متبادل في المزاحمة. ومن جهة أخرى، فإن الطبقة بدورها تحقق وجوداً مستقلاً إزاء الأفراد، بحيث يجد هؤلاء الأفراد أن شروط وجودهم مقررة سلفاً، وبالتالي فإن مركزهم في الحياة وتطورهم الشخصي معينان لهم من قبل طبقتهم، فيصنفون في عدادها. وتلك هي نفس ظاهرة خضوع الأفراد المنعزلين لتقسيم العمل، ولا يمكن الخلاص منها إلا بإلغاء الملكية الخاصة والعمل نفسه ... " (ص65) وخضوع الأفراد لطبقة اجتماعية يعني خضوعهم لأفكارها وتصوراتها ورؤيتها لذاتها وللعالم.

3– ألان تورين، مرجع سبق ذكره، الصفحات 6- 8.

إن مبدأ الشغل هو ذاته مبدأ المعرفة والعمل بوصفهما وجهين لحقيقة واحدة هي الإنسان أو الروح الإنساني؛ وإذا كانت المعرفة ميدان عمل العقل، فإن العمل الاجتماعي هو ميدان الأخلاق، الذاتية منها والموضوعية. والسياسة هي مركب المعرفة والعمل، العقل والأخلاق، لذلك يرتبط المجتمع المدني بالمجتمع السياسي ارتباط المضمون بالشكل والحرية بالقانون [1]. فليس بوسعنا الحديث عن السياسة بمعزل عن العلاقات الاجتماعية بوجه عام وعلاقات الإنتاج بوجه خاص، أو بمعزل عن شكل الملكية وتقسيم العمل وتوزيع عوامل الإنتاج بين مختلف الفئات الاجتماعية، فهذه مجتمعة هي التي تعيِّن مدى عقلانية السياسة، ونمط العلاقة بين المنتجين ومنتجات عملهم في سائر الميادين. وإذا استعملنا مصطلح المنظومات يمكن القول: إن المجتمع المدني هو منظومة ذاتية الاشتغال.

المبحث الثاني: التيارات النظرية المؤسسة للمجتمع المدني

يحيل مفهوم المجتمع المدني إذاً على حالة اجتماعية سياسية وثقافية اصطناعية أي من صنع البشر أنفسهم، من شغلهم وإنتاجهم؛ فشغل البشر كله صناعة واصطناع، بدءاً بصناعة الأدوات والآلات واصطناعها؛ حالة مؤسسة على الإرادة البشرية التي قوامها العقل، أي مؤسسة على العقل، أو على قوانين الطبيعة التي هي قوانين العقل، وقائمة على التعاقد والتوافق والتواثق والتعاون والاعتماد المتبادل، وكلها من صور العقل والمعقولية، بقدر ما تضمر من الاختلاف والتعارض، أو تنطوي عليهما؛ ولنقل إنها قائمة على الاحتياج المتبادل بين أفراد كل منهم محتاج إلى "الآخر"، الشريك والمواطن والمنافس والمنازع، ويعي هذا الاحتياج. ذلكم هو المبدأ والأساس. وجميع أشكال الاجتماع البشري التي عرفها التاريخ تنويعات على المبدأ الأساس.

الرؤية التاريخية، الواقعية أو الجدلية، وهي ثلاثة أسماء لمسمى واحد، تكشف، كما أرى، عن التلازم الضروري، المنطقي والتاريخي، بين المجتمع المدني والدولة الوطنية/القومية، دولة الحق والقانون؛ وعن العلاقة الضرورية، المنطقية والتاريخية، بين المجتمع المدني والديمقراطية بوصفها حقيقة أي نظام من أنظمة الحكم، لا يبلغ درجة الاستبداد، أي لا يبلغ درجة الاستلاب الناجز للشعب. وفي اعتقادي أن مفهوم المجتمع المدني يندرج اليوم في الخطاب المناهض للعولمة الاقتصادية المتوحشة، ودكتاتورية السوق، وفي الخطاب المناهض للاستبداد، كما تجلى في الأنظمة الشمولية والتسلُّطية، على السواء. وليس

1 – القانون هو الشكل الذي تتعيَّن فيه الحرية في المجتمع المعني، في زمان ومكان محددين. لذلك فإن نمو القوانين وتطورها ينجمان عن نمو الحرية.

ذلك من قبيل المصادفة أو تواقت الظروف. فهو من ثم من أهم مفاهيم علم الاجتماع السياسي الحديث والمعاصر. ولعل الفارق بين مناهضة دكتاتورية السوق ومناهضة الاستبداد المقرون بالتأخر التاريخي هو ما يعيّن طابعه غير السياسي ظاهراً، في الحالة الأولى، وطابعه السياسي الذي يكاد يكون صريحاً ومباشراً، في الحالة الثانية؛ إذ يندرج في مشروع استنارة وتحديث وإصلاح وفي عمل تاريخي، أو مشروع نهضوي. وأظن أن مفهوم المجتمع المدني والمفاهيم الحافَّة به التي تربطها به علاقات ضرورية لم تندرج بعدُ، ولا بد لها أن تندرج، في نسق مقاومة الاستبداد ومقاومة الاحتلال، في التجربة العربية؛ ولذلك لم يقدر كثير من المفكرين قيمة هذا المفهوم وضرورته وراهنيته، فتوهم عزمي بشارة، مثلاً، أن المجتمع المدني يلعب خارج أور وبا "دوراً مشبوهاً، دور القابلة المتسترة على عملية إجهاض سياسية، عملية لا تسييس؛ أو دور العميل المزدوج الذي يعادي السياسة باسم الديمقراطية، ثم يدير ظهره للديمقراطية باسم كونها معركة سياسية،" [1]. ولعل السيد عزمي بشارة يضع السجال الأيديولوجي في منزلة الفكر النظري. فهو يعمم حالة فلسطينية مخصوصة وجزئية جداً، في فلسطين المحتلة نفسها، على "المجتمع المدني خارج أوروبا"، كأن مفهوم المجتمع المدني مفهوم تاريخي في أور وبا، وسكوني "خارج أوروبا"، وكأن أور وبا و"خارج أوروبا" لا ينتميان إلى عالم مشترك وإلى تاريخ مشترك. وأدعى إلى العجب ألا يميز الفكر النظري عندنا مفهوم المجتمع المدني من شبكات الجمعيات غير الحكومية التي تعنى بحماية البيئة أو بحقوق الإنسان أو بغيرها، أو مما يسميه بعضهم "العولمة الاجتماعية، لا سيما أن هذا النوع من الجمعيات لا يعنى بالسياسة المباشرة، كما يفهمها بعضنا، فلا تنحاز الجمعيات غير الحكومية إلى أي من الأيديولوجيات المعروفة التي ي قبع في قاع كل منها ملمح اجتماعي (قومي أو طبقي) ما؛ وذلك على الأرجح بحكم كلية موضوعها وعالميته (الإنسان والبيئة وما في منزلتهما). فليس ثمة من وجهة نظر الفكر أو من وجهة نظر الوعي التاريخي أي التباس بين المجتمع المدني و"الجمعيات غير الحكومية" ذات الطابع العالمي. وقد غدا من الشائع عندنا للأسف أن يتصدى المنافحون عن الاستبداد من مثقفي الدولة الشمولية والأحزاب الشمولية للمجتمع المدني على أنه ذلك "العميل المزدوج"، فيختزلونه، بل يمسخونه إلى مجرد "جمعيات غير حكومية" مشبوهة وممولة من "الخارج". وما هذه الحرب الكلامية التي لا ترقى إلى مستوى علم الكلام سوى مظهر من مظاهر الحرب التي ما فتئت السلطات الشمولية تشنها على مجتمعاتها وشعوبها. وهي حرب يتبادل فيها

1– عزمي بشارة، المجتمع المدني، دراسة نقدية، مع إشارة للمجتمع المدني العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 10.

مثقف السلطة أو مثقف الحزب، والجلاد الأدوار والمواقع، فيغدو مثقف السلطة أو مثقف الحزب الثوري جلاداً والجلاد مشرعاً للثقافة يفتي في ما يجوز وما لا يجوز.

تبلور مفهوم المجتمع المدني في أوربا خلال نهاية النصف الأول من القرن السابع عشر، لينتقل بعد ذلك إلى أمريكا الشمالية. وبعد احتلاله مركز الصدارة في نظريات التغير الاجتماعي لما يقرب قرنا من الزمن سجل المفهوم تراجعا وانسحابا لما يقرب من نصف القرن، ليشهد عودة متدرجة خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين تكثفت في بداية التسعينيات إثر تحولات دول أوربا الشرقية. وكما كان بروزه لأول مرة مصاحبا لحركة اجتماعية تغييرية واسعة شملت الثقافة والسياسة والاقتصاد ومختلف أنماط العلاقات الاجتماعية، فإن فترات المد والجزر التي عرفها هذا المفهوم على امتداد تاريخه تمكن أن تنبئ عن طبيعة واتجاه التحولات التي تعرفها المجتمعات التي يتموقع فيها هذا المفهوم.

المطلب الأول: نظريات العقد الاجتماعي

تبلور مفهوم المجتمع المدني في سياق نظريات العقد الاجتماعي؛ حيث كان مرادفا لمفهوم المجتمع السياسي أو المجتمع المؤسس بناءا على العقد الاجتماعي.

ومن أبرز مفكري هذه النظريات: توماس هوبز، جون لوك، وجان جاك روسو.

ت - **توماس هوبز***:

لقد افترض هوبز أن حالة الطبيعة التي كان يعيشها الإنسان هي حالة حرب مطلقة حيث يعد الإنسان ذئبا لأخيه الإنسان، ولهذا فقد تم تخلي الناس عن بعض حقوقهم لصالح حاكم يتمتع بالسلطة المطلقة، وذلك بدافع الحاجة إلى الأمن والطمأنينة، والمحافظة على حقوقهم وحرياتهم. يقول هوبز في تعريف للمجتمع المدني: الطبيعة لم تغرس في الإنسان غريزة الاجتماع، والإنسان لا يبحث عن أصحاب إلا بدافع المنفعة والحاجة. إن المجتمع المدني (السياسي) هو ثمرة مصطنعة لميثاق اختياري لحساب قائم على المنفعة...فنقل الحق الطبيعي المطلق - الذي يملكه كل واحد في كل شيء- إلى شخص ثالث بعقد يتم بين «كل واحد وكل واحد» هو الاصطناع الذي يكوّن من الناس الطبيعيين مجتمعاً مدنياً (سياسياً)[1] . فالمجتمع المدني عند هوبز هو المجتمع السياسي المنظم في دولة.

ث -**جون لوك***:

* توماس هوبز Thomas Hobbes (1588-1679)

1- أحمد توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1997، ص53.

* جون لوك: John Locke (1630-1704)

أما جون لوك فينطلق في فلسفته من اعتبار حالة الطبيعة حالة سلم وحسن نية، ومعرفة متبادلة ومحافظة متبادلة؛ فهي حالة تقوم على الحرية الكاملة والمساواة، ولكن تنقصها الضمانات اللازمة لعدم حدوث استثناءات (حالة الحرب، مخالفة القانون الطبيعي، الجريمة...الخ). والمجتمع المدني هو الرد على هذه الحاجات؛ وذلك بإيجاد سلطة تسن القوانين وتفسرها وتنفذها بشكل محايد ومعترف به اجتماعيا، وبانسجام مع قانون الطبيعة. إن الدولة إذن قد ولدت محدودة نتيجة لاستنباطها من حالة طبيعية تتدبر ذاتها دون دولة، وهذه الأخيرة إنما تتدخل لمنع الاستثناءات (الجريمة، الحرب...الخ) وليس لتنظيم القاعدة(السلم الاجتماعي). إنها تعكس الحاجة إلى صلاحية الإكراه حتى يقوم حكم القانون[1]. لذلك فقد تخلى أفراد المجتمع الطبيعي عن حقهم في إدارة شؤونهم العامة لسلطة جديدة قامت برضاهم، والتزمت بصيانة حقوقهم الأساسية، والتزم الأفراد كذلك بطاعة تلك السلطة في الحياة والحرية والتملك طالما التزمت بعناصر ذلك الاتفاق معهم، أما إذا خرجت عليه فإنها تفقد كل أسس طاعتهم لها، ويصبح من حقهم أن يثوروا عليها، ويحلّوا محلها سلطة لأخرى أكثر اتساقا في احترامها لحقوقهم[2]، وقد فضّل لوك العزل المنظم للسلطة عن طريق الانتخابات الدورية.

ج -**جان جاك روسو***:

إن حالة الطبيعة عند روسو ليست حالة انفصام مع قوانين العقل السليم، وإنما هي حالة محايدة أخلاقيا؛ تتميز بالانسجام مع الذات والاكتفاء الذاتي. ويتم الابتعاد عنها نتيجة لنشوء مؤسسة الملكية أو مع نشوء الحيازة التي تحتاج إلى مؤسسة الملكية الاجتماعية لحمايتها ومشروعية اللامساواة التي تصاحبها[3]. يقول روسو: «إن أول من سيج أرضا وقال: "هذا ملك لي"، ووجد أناسا سذجا بما فيه الكفاية ليصدقوا قوله هو المؤسس الحقيقي للمجتمع المدني...لم تتكون فكرة الملكية هذه دفعة واحدة في العقل البشري، فقد احتاج الإنسان إلى الكثير من التقدم وإلى اكتساب قدر لا بأس به من المهارات العلمية والمعار ف...حتى يصل إلى هذه النهاية الأخيرة للحالة الطبيعية[4].

والدولة عند روسو تكون عقدا يتخلى فيه كل فرد عن حريته للجميع؛ فالعقد عنده يؤسس شعبا قائما سواء برؤسائه أو من دونهم، وإرادة عامة لا تتجزأ ولا تنتقل، ولا يمكن التنازل عنها إلا إذا تنازل

1– أحمد توفيق المديني، المرجع السابق، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، ص– ص 83-84.

2– محمّد زاهي بشير المغيربي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا 1977– 1994، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995.

* جان جاك روسو J. J. Rousseau(1712-1778)

3– أحمد توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 114.

4– أحمد توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 57.

الشعب عن كونه شعبا. وبهذا فإن الصلاحية المطلقة للحاكم تنقلب عند روسو لتصبح سيادة مطلقة للشعب[1]. إن التعاقد هو عملية تحول الإنسان الطبيعي إلى إنسان مدني(أو مواطن). يتضح من خلال هذا الطرح أن مفهوم المجتمع المدني ظهر في القرن السابع عشر في إطار منظومة فلسفية سياسية معادية لنظرية الحق الإلهي للملوك، ومن هنا كان اقترانه بالمجال الدنيوي؛ حيث فصل بين الدين (السلطة الكنسية) والدولة، لتصبح الدولة والقوانين والمؤسسات نتاج العقل والتجربة التاريخية المستقلة من هيمنة المقدس. ولهذا كان المجتمع المدني يرادف مفهوم الدولة أو المجتمع المنظم تنظيما سياسيا، أو المجتمع والدولة معا، وذلك في سياق يتوازى فيه التنظير والفلسفة مع التحولات التاريخية في أوربا.

المطلب الثاني: المجتمع المدني عند هيغل*

انطلق الفيلسوف الألماني جورج وليام هيغل من فكرة العام والخاص؛ إذ يرى أن العام يجب أن يتطور من الخاص لا أن يفرض عليه من الخارج، وهذه الحاجة إلى تطوير العام من الخاص هي التي تضمن عدم الانتقال التعاقدي المفاجئ من الفرد إلى الدولة، بل تجعله انتقالا متوسطا من العائلة إلى الدولة، وهذا التوسط هو الذي أوجد مؤسسات المجتمع المدني. فالعقد عند هيغل إذن لا ينشئ دولة وإنما مجتمعاً مدنياً[2]. وقد أعطى هيغل صورة مخالفة للمجتمع المدني؛ إذ أنه مجتمع تسوده الفرقة والصراع والتمزق في غياب الدولة، فهو متكون من أفراد لا يرون غير مصالحهم الخاصة، ويتعاملون فيما بينهم لتحقيق مصالحهم المادية. فالمجتمع المدني هو مجتمع الحاجة، والأنانية، ولهذا فهو في حاجة إلى المراقبة المستمرة من طرف الدولة[3]، فالاستقرار والوحدة لا يتحققان لهذا المجتمع إلا في وجود الدولة التي تضفي عليه طابعا أخلاقيا وتوجهه نحو غاية محددة.

إن مفهوم المجتمع المدني عند هيغل لا يتطابق مع مفهوم الدولة أو المجتمع السياسي كما هو الحال عند فلاسفة العقد الاجتماعي، بل يستخدمه ليشير إلى المجال المتوسط بين الأسرة والدولة، مجال إنتاج وتبادل الخبرات المادية، مجال المبادرة الخاصة والمصلحة الخاصة، مجال تنافس المصالح الخاصة والمتعارضة. وينكر هيغل الانسجام الذي تفرضه نظريات العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع المدني،

1– أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2000، ص 20.

* هيغل G.W.Hegel (1770-183)

2– عزمي بشاره، المجتمع المدني: دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2000، ص 130.

3– أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 22.

مؤكدا عجز هذا الأخير عن تحقيق العقل والحرية من تلقاء ذاته، ويرى أن الدولة هي الإطار القوي القادر على تحقيق ذلك[1]، فالدولة من الناحية الأخلاقية أسمى من المجتمع المدني، بل هي في نظره «الإرادة المقدسة»، بمعنى أنها عقل كائن على الأرض، وهي بذلك تمتلك السلطة المطلقة التي تجعل من تسلط الدولة السياسي – وحتى دكتاتوريتها– على المجتمع المدني أمراً محتوماً[2].

و يعتمد المجتمع المدني على الدولة حتى في القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعي والتعليمية التي لا يستقيم أداؤها من دون التنظيمات التي تضعها الدولة، ومن جهة أخرى فوسيلة الدولة في توجيه أفراد المجتمع نحو غايتها الأخلاقية هي العمل من خلال الطوائف والاتحادات المهنية، ومن خلال الطبقات والمجتمعات المحلية، والتي من دونها يتحول المواطنون إلى مجرد تجمع من دون هوية[3].

ويتضمن المجتمع المدني حسب هيغل اللحظات الثلاثة التالية[4]:

- منظومة الحاجات.
- تنظيم العدالة (القضاء والشرطة).
- التعاونيات الأهلية والهيئات الحرفية.

إن المتأمل لفلسفة هيغل يلاحظ أن رؤيته الخاصة للمجتمع المدني عكست تقييمه لأحوال المجتمع الألماني في بداية القرن التاسع عشر قبل أن تتحقق وحدته، وقد اعتبر هيغل أن خروج المجتمع الألماني من أزمته يرتبط بظهور الدولة الواحدة التي ترشد تطوره وتقوده على سلم التطور[5].

المطلب الثالث: المجتمع المدني عند كارل ماركس*:

رغم أن فلسفة المفكر الألماني كارل ماركس قد تأثرت بشكل كبير بفلسفة هيغل إلا أن تصورها للعلاقة بين المجتمع المدني والدولة كان مغايراً لتصور هيغل، مثلما كان تصورها لطبيعة العملية الجدلية

1– محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق، ص 22.

2– أحمد توفيق المديني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 62.

3– محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق، ص 22.

4– كريم أبو حلاوة، إشكالية مفهوم المجتمع المدني "النشأة – التطور – التجليات"، القاهرة: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1998، ص 65.

5– عبد الإله بلقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني: مراثي الواقع، مدائح الأسطورة، بيروت: أفريقيا الشرق، الطبعة الأولى، 2001.

* كارل هانريك ماركس، Karl Marx فيلسوف ألماني، واقتصادي، وعالم اجتماع، ومؤرخ، وصحفي واشتراكي ثوري 5 مايو 1818م - 14 مارس 1883م). لعبت أفكاره دورًا هامًا في تأسيس علم الاجتماع وفي تطوير الحركات الاشتراكية. واعتبر ماركس أحد أعظم الاقتصاديين في التاريخ .نشر العديد من الكتب خلال حياته، أهمُها بيان الحزب الشيوعي (1848) ، و رأس المال (1867–1894)

ونوع القوى المحركة للتطور التاريخي؛ ففي سياق نقده لمثالية هيغل نظر ماركس إلى المجتمع المدني باعتباره الأساس الواقعي للدولة، وقد شخصه في مجموع العلاقات المادية للأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور قوى الإنتاج، أو القاعدة التي تحدد طبيعة البنى الفوقية بما فيها من دولة ونظم وحضارة ومعتقدات.

بعبارة أخرى إن المجتمع المدني عند ماركس هو مجال للصراع الطبقي، وهو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة[1]. لقد كتب ماركس حول أهمية المجتمع المدني في الإيديولوجيا الألمانية يقول:

« إن شكل التعامل المحدد بالقوى الإنتاجية الموجودة في جميع المراحل التاريخية السابقة، والمحدد بدوره لهذه المراحل، هو المجتمع المدني، وإن لهذا المجتمع المدني مقدماته وأسسه في الأسرة البسيطة والمركبة..وإنه لمن الواضح سلفا أن المجتمع المدني يشكل البؤرة الحقيقية والمسرح الحقيقي للتاريخ كله[2].

إن مفهوم المجتمع المدني عند ماركس في المعالم العريضة مع البنية التحتية، غير أن هذا المفهوم لم يعد كافيا كأداة تحليلية بالنسبة لماركس، ولذلك فقد توقف عن استعمال هذا المفهوم مفضلا الانتقال إلى مستوى آخر من التحليل من خلال استخدامه لمفهومي البنية التحتية والبنية الفوقية، محاولا بذلك تحديد الأسس المادية والإيديولوجية المؤطرة للوجود المجتمعي.

المطلب الرابع: أنطونيو غرامشي*

لقد عاد المفهوم للظهور بعد الحرب العالمية الأولى مع المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي الذي حاول أن يطرح موضوع المجتمع المدني في إطار نظرية السيطرة والهيمنة الطبقية، ويستخدمه في إعادة بناء استراتيجية الثورة الشيوعية. إن الجديد في التصور الغرامشي هو أن المجتمع المدني ليس مجالا للمنافسة الاقتصادية كما أبرز هيغل وماركس، وإنما هو مجال للتنافس الإيديولوجي.

1- محمد الغيلاني، المجتمع المدني حججه، مفارقاته، ومصائره، هل سيتم الاحتفاظ به؟ دار الهدى، بيروت، ط1، 2004، ص 219.

2 - مريم لمام، « هرنبرغ جون، المجتمع المدني، التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة: علي حاكم صالح و حسن ناظم. مراجعة: د. فالح عبد الجبار »، مجلة إنسانيات، العدد 51، 2011، ص ص65-70.

* أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci (1891-1937م)، فيلسوف إيطالي ماركسي لينيني، من مؤسسي الحزب الشيوعي في إيطاليا، من مؤلفاته "المثقفون وتنظيم الثقافة"، و" ملاحظات حول ميكافيلي والسياسة والدولة الحديثة"، و"المادية التاريخية وفلسفة بنديتو كروتشه"، و"دفاتر السجن"؛ حيث كان قد صدر عليه حكم بالسجن عشرين سنة عام 1928م، لثوريته ومناهضته للفاشية.

يقول غرامشي أن المجتمع المدني هو الهيمنة الثقافية والسياسية، حيث تمارس الطبقة الاجتماعية هيمنتها على كامل المجتمع كاحتواء أخلاقي للدولة[1]. وبهذا اعتبر غرامشي المجتمع المدني فضاء للتنافس الإيديولوجي؛ فإذا كان المجتمع السياسي حيزا للسيطرة بواسطة القوة أو السلطة، فالمجتمع المدني هو فضاء للهيمنة الثقافية الإيديولوجية. ووظيفة الهيمنة هي وظيفة توجيهية للسلطة الرمزية التي تمارس بواسطة التنظيمات التي تدعي بأنها خاصة مثل النقابات والمدارس ودور العبادة والهيئات الثقافية المختلفة[2].

وإذا كان المجتمع المدني لدى ماركس يتفق مع البنية التحتية فإنه لدى غرامشي جزء من البنى الفوقية، إذ يقول في أحد نصوصه: «إن ما نستطيع فعله حتى هذه اللحظة هو تثبيت مستويين فوقيين أساسيين: الأول هو المجتمع السياسي أو الدولة، والثاني يمكن أن يدعى المجتمع المدني الذي هو مجموعة من التنظيمات»[3].

إذن فبالنسبة لغرامشي هناك مجالان رئيسيان يضمنان استقرار أو سيطرة البرجوازية ونظامها: المجال الأول هو مجال الدولة وما تملكه من أجهزة، وفيه تتحقق السيطرة المباشرة (أي السياسية)، والمجال الثاني هو مجال المجتمع المدني وما يمثله من أحزاب ونقابات ووسائل إعلام ومدارس وكنائس...الخ، وفيه تتحقق وظيفة ثانية لابد منها لبقاء أي نظام، هي الهيمنة الإيديولوجية والثقافية؛ ويعتبر المثقفون أداة هذه الهيمنة، ومن هنا اهتم غرامشي بإعادة تعريف المثقف وتحليل دوره والرهان الكبير الذي ألقي عليه في التحويل الاجتماعي، ومن ثم زج فكرة المثقف العضوي؛ إذ لا قيمة للمثقف عند غرامشي ولاضمان لفاعليته إلا إذا كان عضويا، أي إذا ارتبط بمشروع طبقة سياسي، كما أن الهيمنة لا قيمة لها إلا كجزء أو مستوى من مستويات العمل لتحقيق السيطرة الاجتماعية؛ إنها ليست منافية للسياسة ولكن مكملة لها، ومتمايزة عنها، فالمجتمع المدني والمجتمع السياسي(الدولة) يسيران جنبا إلى جنب، ويجمع بينهما في كل نظام وحدة ديناميكية السيطرة الاجتماعية[4].

1- جاك مارك بيوتي، فكر غرامشي السياسي، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1975، ص63.

2- Roger Gerard schwartzenberg: Sociologie politique, 5 éd, Montchrestien, Paris cedex15,1998, p73.

3– جاك مارك بيوتي، مرجع سبق ذكره، ص65.

4– أحمد حسين حسن، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني، (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000)، ص ص 117-120. ولمزيد من التفصيلات حول آراء غرامشي بشأن المجتمع المدني يمكن الرجوع بشكل تفصيلي إلى: مركز البحوث العربية، مرجع سابق. كما يمكن الرجوع أيضًا إلى برهان غليون، مرجع سابق، والذي اعتبر في مقالته تلك أن غرامشي هو الذي ترك أكبر الأثر على المفهوم كما يُستخدم اليوم، بعد استبعاد عناصر فلسفية وعقائدية [يقصد الكاتب ما يتصل منه بفكر غرامشي الماركسي]. كما يمكن الرجوع أيضًا إلى أرشيف الماركسيين على شبكة الإنترنت والذي يورد مقتطفات مطولة من كتابات جرامشي ونبذة عن حياته وتحليلاً لآرائه:

لقد أدخل غرامشي قطيعة جديدة في المضمون الدلالي للمفهوم باعتباره فضاء للتنافس الإيديولوجي، وذلك من خلال زجه المثقف العضوي في عملية تشكيل الرأي ورفع المستوى الثقافي، وفي ذلك كانت دعوته ملحة إلى ضرورة تكوين منظمات اجتماعية، ومهنية نقابية، وتعددية حزبية،لهدف اجتماعي صريح يضع البناء الفوقي في حالة غي متنافرة مع البناء التحتي، وإيجاد طريقة للتفاعل الحيوي المستمر بينهما. وهو بذلك للحزب الشيوعي الطامع للسيطرة استراتيجية جديدة لمعركة التغيير الاجتماعي (الشيوعي) من خلال العمل على مستوى المجتمع المدني وتعبئة المثقفين لكسب معركة الهيمنة الإيديولوجية ومن خلالها السيطرة على جهاز الدولة، خلافا لإستراتيجية لينين التي تعتمد التنظيم الاحترافي للثورة أو الانقلاب العسكري[1].

إن مصطلح المجتمع المدني الذي انطلق مع أرسطو وراج عند المنظرين السياسيين الغربيين حتى القرن الثامن عشر بمعنى مجتمع المواطنين الذين لا تربطهم علاقات استلزام بعائلات أو عشائر سياسية، فالمجتمع المدني كان إبان الثورة الفرنسية عام 1789 تعني مجموع المواطنين في البلاد، والدولة كانت الإطار المواطنين المؤسسي[2]، وبعدها فصل هيغل مفهوم المجتمع المدني عن مفهوم الدولة، ليمثل وضعية متوسطة بين الأسرة والعلاقات السياسية في الدولة، أما عند ماركس فإنه نادرا ما ارتبط هذا المصطلح بالمجتمع، لكن هناك علاقة ثنائية بين المجتمع المدني (مجموعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وقوى الإنتاج) مع الدولة (البنية الفوقية لظاهرة العلاقات الطبقية ضمن المجتمع المدني.

أما في العقيدة الألمانية فإنها تناقش المجتمع المدني على أنه مصدر حقيقي لمسرح التاريخ بكامله، وذلك هو الذي يفسر الأحداث السياسية وتغيراتها، والقانونية، والنمو الثقافي الذي يحصل نمو بناء المجتمع المدني، وهكذا فإن مفهوم ماركس فد تم تبنيه من قبل غرامشي الذي يناقش العلاقة القسرية بين الدولة والوجه الاقتصادية للإنتاج الموجودة في المجتمع المدني، وهذه المساحة من الحياة الاجتماعية بدأت بالظهور على أنها تمثل محيط المواطن العادي ومواقفه الفردية، وقد طرح هذا الشكل من العلاقة بين المجتمع والدولة ووضعهما في صيغة مفردة تتضمن تعارض حياتين إحداهما حياة خاصة والثانية حياة عامة، لعبا دوراً مهماً في التحليل الماركسي المعاصر للعقيدة والنفوذ[3].

المطلب الخامس: المجتمع المدني في الفكر العربي الإسلامي:

---

http://www.marxists.org/archive/gramsci/index.htm

1– حاتم النقاطي، مفهوم المدينة في كتاب السياسة لأرسطو، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، دط، 1995، ص 73.

2– المرجع نفسه، ص77.

3– الحبيب الجنحاني وسيف الدين عبد الفتاح إسماعيل؛ المجتمع المدني وأبعاده الفكرية، دمشق، دار الفكر ، 2003 م، ص 22.

يعتبر مصطلح «المجتمع المدني» من المفاهيم الغربية التي حاول الفكر العربي نقلها وتبيئتها في الثقافة العربية، ويشير البعض من المفكرين إلى أن المفهوم غير جديد على الفكر العربي رغم أنه لم يرد باسم المجتمع المدني، حيث ظهر بمسميات مختلفة، ومقياس ذلك -كما يؤكد بوعلي ياسين- أن يوضع بتسمية أي كيان أو مجموعة كيانات في مقابل أو مواجهة الدولة وسلطتها[1]، وهو ما يتجلى مثلا في فكر «ابن خلدون» في سياق حديثه عن الفصل بين العمران البشري والسياسة المدنية والسياسة الشرعية، وكذلك في طروحات وقضايا فكر النهضة العربية الحديثة عند رفاعة الطهطاوي، وخير الدين التونسي، وبدرجة أقل في كتابات جمال الدين الأفغاني ومُحَمَّد عبده وعبد الرحمن الكواكبي،... وغيرهم ممن اهتم بقضايا التحديث والتقدم والنهضة والحكم، إضافة إلى الاهتمام ببنى المؤسسات والهيئات الاجتماعية التي تتمتع باستقلالية نسبية عن الدولة، من دون ذكر صريح لمصطلح المجتمع المدني[2]، مما يعني أن المفهوم كان ماثلا في الذهن، أما المصطلح فهو جديد لم يتم استخدامه قبل السبعينات من القرن الماضي.

وفي مقابل هذا الرأي يجزم البعض الآخر أن الفكر العربي لم يتوصل بنفسه إلى التعرف على مفهوم المجتمع المدني، بل جاء هذا التعرف نتيجة الاهتمام الكبير بمؤلفات المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي خصوصا، والفكر اللبيرالي عموما، مما يعني أن الفكر العربي لم يتعامل مع المفهوم -قبل تلك الفترة- باعتباره ظاهرة مستقلة بحد ذاتها، لا على المستوى الفلسفي النظري ولا على مستوى الاستخدام الأداتي الإيديولوجي[3].

الأكيد بين هذه الآراء أن «المجتمع المدني» أصبح منذ السبعينيات وبدرجة أكبر منذ الثمانينيات صرعة من صرعات الخطاب العربي، متأثرا بعودته في المجتمعات الأوربية، وقد عرف تداولا كبيرا خاصة في البلدان التي تبنت مشروع التحول الديمقراطي (مثل الجزائر، تونس، مصر،...الخ)،غير أن الاستخدام الواسع لهذا المفهوم من قبل تيارات مختلفة كرس الغموض والتشتت وصعوبة التأصيل النظري لهذا المفهوم وذلك بسبب الانتقائية والتحيز في استخدامه كلّ حسب حاجته، يقول الدكتور بن عيسى الدمني: «تنافست كل التيارات تقريبا في ادعاء الوصل بهذا المفهوم وإدراجه ضمن تصورها للمجتمع والدولة، مما جعله يبدو في الظاهر موضوع إجماع بين الفرقاء— على الصعيد النظري على

1– منتدى الفكر العربي؛ دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي: أوروبا والأقطار العربية، الأردن، عمّان، 2000، ص19.

2– المرجع نفسه، ص 21.

3– بدوي، عبد الرحمن، "فلسفة القانون والسياسة عند هيغل، دار الشروق، ط 1، 1996، ص 16.

أقل تقدير-لكن سياق السجال الذي اندرج فيه تداول هذا المفهوم جعله يفقد كثيرا من الدقة نظرا لتعدد منطلقات مستعمليه، وتباين مقاصدهم وأهدافهم»[1]، فالباحث في أدبيات هذا المصطلح يجد أنه قد استخدم بمعان مختلفة متنافرة؛ فهو أحيانا مرادف للديمقراطية، وأحيانا لحرية السوق، أو للحرية، أو حقوق الإنسان، وأحيانا يستخدم كمرادف لمجتمع المدينة، ويخلط أحيانا أخرى بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، أو المجتمع السياسي، وتقصى الأحزاب لدى البعض من حدود هذا المفهوم، بينما تقصى الأحزاب الإسلامية فقط لدى البعض الآخر،... إلى غير ذلك من الاستخدامات الوظيفية أو الانتقائية المنحازة، والتي لا ترقى إلى صياغة وتأصيل فكر اجتماعي وسياسي رصين، بل تكرس الاضطراب والفوضى التي لا تنحصر في مستوى فهم المصطلح ومدلولاته، بل تمتد لتشمل المواقف العربية المختلفة إزاء هذا المفهوم في حد ذاته، والتي تتراوح بين التقبل والرفض والتحفظ؛ ففي حين يتجه فريق من المفكرين العرب إلى التبني التام– أو شبه التام- لكل ما هو غربي، يقينا منهم بكون الطريق العربي إلى المجتمع المدني طريق حتمية لا رجعة عنها، ركونا إلى إيمانهم بكونية حركة العولمة وبترابط مساراتها وواحدية اتجاهاتها[2]. تتجه بعض التيارات إلى رفض المفهوم، وتنكر إمكانية قيام مجتمع مدني عربي على الإطلاق، نظرا لتناقض قيم المجتمع المدني مع القيم الإسلامية حسب ما تدعيه[3]. بينما يعترض البعض الآخر على هذا المفهوم باعتبار أنه وليد تجربة وظروف مغايرة لتلك التي مرت بها المجتمعات العربية، في حين يقتصر رفض زمرة من المفكرين على المصطلح أو التسمية ذاتها ويدعون للبحث عن بدائل تتناسب مع الخصوصية التاريخية والثقافية لمجتمعاتنا العربية الإسلامية[4].

غير أن هذه الاتجاهات مهما اختلفت وتعارضت فإن الحقيقة التي لا يمكن تجاوزها هي أن المجتمع المدني أصبح من مفردات اللغة السياسية والاجتماعية اليومية التي لا يكاد يخلو منها كتاب أو مجلة

1– بن عيسى الدمني، ماذا نقتبس من التراث الفكري حول المجتمع المدني، مجلة أقلام، العدد 05، جويلية 2002 www.aqulamonline.com/archive/no5/demni.html

2– أماني قنديل، المجتمع المدني في مصر، في: نازلي معوض (تقديم وتحرير)، الخبرة السياسية المصرية في مائة عام: أعمال المؤتمر السنوي الثالث عشر للبحوث السياسية 4-6 ديسمبر 1999، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2001)، ص 263.

3– سعد الدين إبراهيم، المثقفون العرب والتخريب الحالي لمصطلح المجتمع المدني، جريدة الحياة اللندنية، العدد 13894، 2001/3/31، ص 10، وفي هذا المقال ينسب الكاتب إلى نفسه أنه كان أول من عَرَّفَ القارئ العربي بالمفهوم بقوله: "شعرتُ كذلك بمس بوليّة شخصية عن تقديم هذا المصطلح إلي القارئ العربي العام العربية في مدينة ليماسول في قبرص". وهذا المقال هو الأول ضمن خمس 1983 في ندوة أزمة الديموقراطية في الوطن العربي، التي نظمها مركز دراسات الوحدة مقالات نُشرت تباعًا في جريدة الحياة عرض فيها الكاتب للمفهوم وتداعياته بالنسبة للعالم العربي، والمقالات الخمس التي سيرجع إليها الباحث هنا منشورة على موقع الدكتور سعد الدين إبراهيم على شبكة الإنترنت على العنوان التالي:

http://www.democracy-egypt.org/saadweb/articles.htm

4– سعد الدين إبراهيم (مشرف عام) ؛ دور وسائل الإعلام العربية في دعم ثقافة المجتمع المدني، سلسلة حلقات نقاشية، القاهرة، مركز ابن خلدون، دار الأمين، 1997، ص 15.

أو جريدة حتى أن البعض علق عن كثرة انتشاره وتداوله ساخرا بالقول: «إن المرء يخشى أن يطالعه مفهوم المجتمع المدني، اليوم، لا حين يفتح كتابا أو مجلة، بل حين يفتح الباب أو يطلع من النافذة»[1]. ولعل هذا الاختلاف في المعنى والعجز عن التحديد الدقيق للمصطلحات التي نستخدمها راجع إلى جدة استخدامها واقتباسها من ثقافات أخرى، ومن ثم افتقار مستخدميها أنفسهم إلى معرفة جميع المعاني والسياقات التي ارتبطت بها، واختزالها عادة إلى معنى ضيق يستجيب للحاجة الطارئة لاستخدامها، وإلى التبدل السريع في المضمون النظري للمصطلح والناجم عن تبدل التجربة العملية السريع لمجتمعاتنا، ثم إلى السياق الذي تستخدم فيه والذي يرتبط ارتباطا كبيرا في مجتمعاتنا الراهنة بالسجال السياسي والعملي.

إن ما يجدر ذكره حول المجتمع المدني في الفكر العربي هو أنه رغم شيوع استخدام هذا المصطلح في الخطاب الفكري والسياسي العربي إلا أنه يعاني من الاختلاط والاختلاف وضعف التأصيل النظري، رغم كونه موضوع العديد من الندوات والملتقيات الفكرية مثل: ندوة حمامات الأنف بتونس، ندوة القاهرة 1990، ندوة بيروت 1992، ندوة جامعة قطر 2001 ...إلخ، كما كان محور اهتمام العديد من المفكرين أمثال: سعد الدين إبراهيم ، أماني قنديل، سعيد بن سعيد العلوي، أحمد شكر الصبيحي، برهان غليون...وغيرهم ممن تناولوا المجتمع المدني بالاهتمام والبحث. غير أن هذه الجهود لم ترق إلى مستوى وضع معالم نظرية علمية عربية، أو خلق تيارات أو مدارس تؤطر الاختلاف والتنوع ضمن اتجاهات علمية واضحة، وإنما بقيت جهودا فردية متشتتة تجعل من الصعوبة بمكان العثور على نماذج ممثلة لمواقف الفكر العربي المعاصر إزاء مفهوم المجتمع المدني على عكس الحال بالنسبة للفكر الغربي.

المبحث الثالث: خصائص المجتمع المدني الحديث

اختلفت الرؤى النظرية حول ماهية المجتمع المدني، غير أنه من الممكن استخلاص بعض الركائز التي يتميز بها ويقوم عليها، والتي يكاد يتفق عليها جميع مفكري وكتاب المجتمع المدني. كما أنه من الضرورة بمكان تحديد مؤسسات المجتمع المدني، ومختلف الأدوار المنوطة بها؛ وهي جميعا النقاط التي يدور حولها هذا الجزء من الفصل الأول.

1– مركز دراسات الوحدة العربية؛ نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص56.

المطلب الأول: مقومات المجتمع المدني

من الممكن أن نجد تعاريف وتصورات مختلفة للمجتمع المدني إلا أنها لا تخرج عن توافر أربعة عناصر أساسية يقوم عليها المجتمع المدني هي:

أ- الحرية أو الطوعية:

إن المجتمع المدني يتكون من خلال الإرادة الحرة للأفراد، والمبادرة الطوعية لهم، في تشكيل البنى الاجتماعية المختلفة، وبهذه الطريقة تتميز تكوينات وبنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي اعتبار؛ كالجماعات القرابية مثلا (الأسرة، العشيرة والقبيلة) والتي لا يتحكم الفرد ولا يختار الانتماء إليها، فهي مفروضة عليه بحكم المولد والإرث، أو كالدولة التي تفرض قوانينها وسيادتها وجنسيتها على من يولدون أو يعيشون ضمن إقليمها الجغرافي دون قبول مسبق منهم[1]. إن الأفراد يشكلون أو ينتمون إلى تنظيمات المجتمع المدني بمطلق حريتهم واختيارهم، وذلك بغية تحقيق مصالحهم الخاصة أو المصلحة العامة، مادية كانت أو معنوية.

ب- المؤسسية أو التنظيم الجماعي:

يختلف المجتمع المدني بهذا العنصر عن المجتمع التقليدي، حيث يشير إلى فكرة المؤسسية التي تطال مجمل الحياة الحضرية تقريبا، والتي تشمل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ إذ يتشكل المجتمع المدني من مجموعة من المنظمات أو التنظيمات، يضم كل تنظيم أفرادا أو أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة، ولكن وفق شروط يتم الاتفاق حولها من طرف المؤسسين للتنظيم أو مجمل أعضائه، هذه الشروط قابلة للتغير – وكذا مختلف قوانين المنظمة- حسب الظروف والمستجدات غير أن الثابت هو التنظيم (الرسمي أو شبه الرسمي)، وهو ما يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموما؛ فالمجتمع المدني -كما يقول الدكتور سعد الدين إبراهيم – هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام، إنه مجتمع «عضويات»، فبقدر ما يحمل المواطن من بطاقات عضوية بقدر ما يكون عنصرا نشطا في مجتمعه المدني، والذين لا بطاقات عضوية لهم (في أحزاب أو أندية أو نقابات، أو

1- محمد كامل الخطيب؛ المجتمع المدني والعلمنة، الدار البيضاء، منشورات تانسيفت، ط 2، 1994، ص 31.

اتحادات، أو غرف تجارية أو صناعية، أو تعاونيات أو جمعيات أو روابط فإنه يصدق عليهم وصف المهمشين أو المستضعفين في أي مجتمع معاصر[1].

ج- الغاية والدور:

إن هذه التكوينات ينبغي أن تتسم بالاستقلال عن السلطة السياسية وهيمنة الدولة، إلى جانب الجمعية، فالعمل الجماعي يعد أقوى تأثيرا وأكثر فاعلية من العمل الفردي، فهذه التنظيمات تعمل في مجالاتها المختلفة وبطرق متنوعة لأهداف معنوية أو مادية خدمة لمصالح الفرد أو الجماعة أو المجتمع ككل، غير أنها لا تسعى إلى الربح المادي، وهو ما يميزها عن المؤسسات ذات الطابع التجاري الاقتصادي مثلا.

د- المنظومة الأخلاقية:

يعتبر المجتمع المدني جزءا من منظومة مفاهيمية أوسع تشتمل على مفاهيم مثل: الفردية، المواطنة، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، الشرعية الدستورية...الخ[2]، ويقوم المجتمع المدني على ركن أخلاقي وسلوكي ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في تكوين منظمات تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، والالتزام بالإدارة

السلمية للخلاف وذلك بالوسائل السلمية المتحضرة، المتمثلة في قيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية، وهي قيم التسامح والاحترام والتعاون والتنافس والصراع السلمي[3].

1- حيدر إبراهيم علي؛ المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين، 1996، ص41.

2- زينب عبد العظيم، الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، في: نجوى سمك والسيد صدقي عابدين (محرران)، دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة: الخبرتان المصرية واليابانية،(القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002)، 46-47.

3- حيدر إبراهيم علي؛ المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان، مرجع سبق ذكره، ص 48.

المطلب الثالث: مؤسسات المجتمع المدني:

تعكس إشكالية تحديد مؤسسات المجتمع المدني– خاصة في المجتمع العربي– نفس إشكالية تحديد مفهومه؛ فنظرا للاستخدام الانتقائي للمفهوم حسب الغرض الموجه له فإن المؤسسات الممثلة له أخذ بدورها بعدا مرنا ومطاطا يتغير حسب المفهوم المستخدم، فنجد البعض (ومنهم الصبيحي مثلا) يستخدم مفهوما واسعا لمؤسسات المجتمع المدني بحيث تشمل المؤسسات التقليدية (بما فيها المؤسسات الأهلية الإرثية) والمؤسسات الحديثة، وذلك انطلاقاً من كون المجتمع المدني يمثل مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشط التي تحتل مركزا وسيطا بين الأسرة والدولة. ويحصر البعض الآخر المجتمع المدني في المؤسسات الحديثة: البرلمان، القضاء المستقل، الأحزاب، النقابات، الجمعيات...الخ[1]، وذلك باعتبار أن المجتمع المدني هو المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات (بالمعنى الحديث للمؤسسة). بينما ينكر البعض إدراج الأحزاب والبرلمان والمجالس المنتخبة ضمن المجتمع المدني باعتبار أنها تتعاطى السلطة وتشكل جزءا من الدولة والمجتمع السياسي، في حين يعتبر البعض الآخر (ومنهم سعد الدين إبراهيم مثلا) الأحزاب داخل نطاق المجتمع المدني عدا الأحزاب الإسلامية باعتبار أن فلسفة المجتمع المدني تقوم على الفصل بين الدين والدولة. يعتبر الخلاف في تحديد مؤسسات المجتمع المدني نتيجة آلية للاستخدام الاعتباطي غير العلمي للمصطلحات خاصة في الخطاب الفكري والسياسي العربي وتأثير الإيديولوجية والاتجاهات الفكرية والمواقف السياسية على موضوعية المفكرين العرب. وحتى تتضح الرؤية العلمية لهذه المؤسسات فإن تحديدها سيكون منهجيا، وفقا لإيفائها شروط أو مقومات المجتمع المدني التي سبق ذكرها، وبذلك فإنه يمكننا تقسيم مؤسسات المجتمع المدني إلى:

أ– مؤسسات تقليدية:

وهي المؤسسات التي عرفتها المجتمعات منذ القديم والتي تختلف عن المؤسسات الإرثية التي ينتمي إليها الإنسان بشكل تلقائي دونما اختيار منه كالأسرة والقبيلة والعشيرة، ومنها مثلا نقابات الحرف والصنائع، نقابات التجار، الأوقاف، الزوايا... وغيرها، والتي كانت عبارة عن تنظيمات مستقاة إلى حد كبير عن سلطة الدولة، وكان الانضمام إليها طوعيا بالإرادة الحرة للأفراد، وقد مارست أدوارا هامة في المجتمعات التقليدية، وتعتبر العديد من تنظيمات المجتمع المدني الحديثة أشكال متطورة من

1 – أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي(سلسلة أطروحات الدكتوراه)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008، ص27.

هذه المؤسسات التقليدية، ورغم تقلص حجم هذه المؤسسات في المجتمعات الحديثة غير أنها لا تزال موجودة إلى جانب المؤسسات الحديثة وتمارس وظائف متعددة وخاصة في المجتمعات الريفية.

ب- مؤسسات حديثة:

وهي ما يميز المجتمعات الحضرية عموما، غير أنها لا تقتصر عليها، ومنها الجمعيات والنقابات والنوادي والاتحادات ومختلف المنظمات الطوعية الحرة التي تشتغل في ميادينها المختلفة لأغراض غير الربح المادي ويدخل في هذا الإطار أيضا كل الأحزاب والمنظمات السياسية مادامت تحقق الشروط التي يقوم عليها المجتمع المدني، وقد أقرها العديد من المفكرين. ولا تتضمن مؤسسات المجتمع المدني المجالس المنتخبة لأنها ليست مستقلة عن الدولة بل هي جزء من نظامها، وأعضاؤها موظفون لدى الدولة، كما أنها ليست طوعية تتشكل بمبادرة من المواطنين.

هذه المؤسسات تميزت بها المجتمعات الحديثة، وتختلف عن المؤسسات التقليدية عموما في امتلاكها نظاما بيروقراطيا متطورا، وكذا في استخدام أساليب وأدوات حديثة تتماشى ومستوى التطور الثقافي والتكنولوجي في المجتمع في حين يغلب على المؤسسات التقليدية استخدام الطرق والأساليب الكلاسيكية والعرفية في ممارسة وظائفها المختلفة.

و يمكن تقسيم مؤسسات المجتمع المدني وفقا لتصنيفات مختلفة، فمثلا يميز الباحث سالم ساري بين نوعين من هذه المؤسسات:

ح الأول يخص التنظيمات المدنية الكبرى (Macro): وهي تلك التي تمارس عملها على مستوى وطني واسع وتجد مرجعيتها في الشعب/الأمة، مثل النقابات (نقابات العمال، المهندسين، الأطباء...الخ)، الاتحادات (كالاتحادات النسائية، اتحادات الطلاب، الفنانين، الصحفيين...الخ)، الأحزاب، المنظمات الدفاعية (عن الحقوق والحريات، المرأة، البيئة...الخ)، الروابط العلمية (للاجتماعيين، المؤرخين، الجغرافيين...الخ).

خ الثاني متعلق بالتنظيمات المدنية الصغرى(Micro): وهي تلك التي تباشر عملها على نطاق محلي يضيق ويصغر، ويتشتت ويتعدد بتعدد المصالح والجماعات والمجالات والاهتمامات ، وتجدد الخطط والبرامج. وتمثلها المنظمات غير الحكومية كالمؤسسات التنموية، والجمعيات الخيرية، والمنتديات الثقافية، ونوادي أصحاب المال والأعمال[1].

1- جون إه.رنبرغ؛ المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص25.

وهو واحد من بيت تقسيمات عديدة يمكن أن تنطبق على المؤسسات المدنية وذلك وفقا لمعايير مختلفة (الحجم، مجال التخصص، أساليب العمل، الأهداف، وغيرها).

المطلب الثالث: أدوار المجتمع المدني:

تقدم مؤسسات المجتمع المدني إسهامات في كافة المجالات بالمجتمع كالتعليم، الصحة، الرعاية الاجتماعية، البيئة... إلى غير ذلك، حيث أن المواطنين ينشئون هذه المنظمات في مجتمعاتهم انطلاقا من وعيهم بكونها الوسيلة المناسبة لمواجهة مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم بضم جهودهم إلى الجهود الحكومية. فهذه التنظيمات تشكل حلقة وصل بين المواطنين والحكومة، وهذا الموقع الوسيط الذي تحتله يخولها ممارسة عدد من الأدوار الهامة في المجتمع والتي يمكن إجمالها في ثلاث نقاط رئيسية:

أ- التنشئة:

تعتبر منظمات المجتمع المدني مدارس للتنشئة السياسية على الديمقراطية؛ فهي تزود أعضاءها بقدر لا بأس به من المهارات والفنون التنظيمية والسياسية الديمقراطية، فبحكم ما تنطوي عليه من حرية نسبية في تنظيم الاجتماعات والحوار والمنافسة لاختيار القيادات فإن أعضاء هذه التنظيمات يتلقون ويمارسون قدرا من الثقافة السياسية التي لا تتاح عادة في نطاق الأسرة أو المدرسة أو العمل.

لذلك ففي الحالات التي يتاح فيها قدر من الحرية السياسية في المجتمع الأكبر فإن أعضاء هذه التنظيمات يكونون الأكثر تهيؤا للاستفادة من هذه الحرية مقارنة بغيرهم من المواطنين الذين لا ينتمون إلى أي نوع من المؤسسات المدنية، وحتى حينما لا يتاح هذا القدر من الحرية فإن أعضاء هذه التنظيمات يطالبون به ويحرصون على توسيعه[1]. وإلى جانب ذلك فإن المجتمع المدني يساهم في التنشئة الاجتماعية من خلال رفع مستوى وعي المجتمع بذاته، وترسيخ مبادئ المبادرة التطوعية والمشاركة في تنمية المجتمع ورعاية شؤونه، وبث روح الانتماء والمسؤولية لدى المواطن تجاه مجتمعه، وتقويض روح الاتكالية واللامبالاة لديه.

ب- التمثيل:

تقوم منظمات المجتمع المدني باختلاف أنواعها بتوسط العلاقة بين الفرد والدولة، فالفرد لا يستطيع وحده مواجهة الدولة وتحقيق مصالحه والتعبير عن آرائه وهواجسه على نحو فردي، ولكنه يستطيع من

1- جون إهرنبرغ؛ المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، مرجع سبق ذكره، ص 33.

خلال عضويته في تنظيمات سياسية كالأحزاب، ومهنية كالنقابات، واجتماعية كالجمعيات، وثقافية كالأندية والروابط الفكرية أن يعبر عن رأيه وأن تصان مصالحه وأن يتحقق الصالح الخاص من خلال تحقيق الصالح العام[1]. إذن يفترض في كل مؤسسة مدنية تمثيل فئة من المواطنين حسب طبيعة أهدافها، إذ تنوب عنهم في تبليغ انشغالاتهم إلى السلطات المعنية أو إلى الرأي العام، وتنوب عنهم في المساهمة صناعة واتخاذ القرار، كما تمثلهم إذ تمارس أدوار الرقابة والضبط. وتعتبر الصفة التمثيلية مؤشرا أساسيا لقياس مدى قوة المنظمة ونجاعة أية منظمة، وهناك عدة مؤشرات لقياس التمثيل[2].

ج- الضبط:

إن تنظيمات المجتمع المدني هي تحصّن الفرد ضد تغوّل الدولة وسطوتها من جهة، وتحصّن الدولة ضد الاضطرابات الاجتماعية العنيفة من جهة أخرى، فعضوية المواطن لأحد هذه التنظيمات تتيح له قدرا أكبر من الحماية في حالة

انتهاك أجهزة الدولة لحقوقه الإنسانية المدنية أو السياسية، كما أن هذه التنظيمات تقنن السلوك الاحتجاجي لأعضائها في مواجهة الدولة، أي أنها تدير الصراع الاجتماعي الذي يكون أعضاؤها طرفا فيه بشكل سلمي منظم، حتى لو أخذ الإضراب أو الاعتصام والتظاهر والمقاطعة، وهذا بعكس الفئات الأخرى للمجتمع غير المنخرطة في تنظيمات المجتمع المدني والتي تعبر عن سخطها أو إحباطها بشكل عشوائي عنيف قد يأخذ شكل الشغب والنهب والتدمير؛ أي أنه بقدر ما تمثل تنظيمات المجتمع المدني قيدا على تعسف الدولة أو الحاكم ضد أعضائها فإنها بنفس القدر تضبط وتقنن سلوك هؤلاء الأعضاء، ومن ثم تجنب الدولة مغبة الاحتجاجات العشوائية العنيفة، وبنفس المعنى فإن عضوية المواطنين في تنظيمات المجتمع المدني العلنية هي أحد صمامات الأمان المضادة لسلبيات التطرف الفكري والسلوكي[3].

من خلال هذه الأدوار تتجلى أهمية وضرورة المؤسسات المدنية لكل المجتمعات النامية منها والمتطورة، ويعبر استمرار المواطنين في تكوين هذه المؤسسات يعبر عن مرحلة صحية في تطور حياة المجتمع، فهو إلى جانب دلالته على وعي المواطنين، تأكيد لمسؤولية المواطنين تجاه مجتمعهم الذي يعيشون فيه.

1- مُحَمَّد كامل الخطيب؛ المجتمع المدني والعلمنة، مرجع سبق ذكره، **ص** 102.

2- المرجع نفسه، ص 103.

3- عزمي بشارة؛ المجتمع المدني دراسة نقدية، بيروت . مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2000، ص37

المبحث الرابع: واقع المجتمع المدني

لقد شهدت المجتمعات البشرية ظاهرة المجتمع المدني وخبرتها كممارسة تاريخية بأشكال وخصائص مختلفة حسب خصوصيات المكان والزمان، والظروف الناتجة عنهما، ورغم أنه ازدهر وتطور في المجتمعات الغربية، غير أن نشأته المبكرة كانت في المجتمعات العربية الإسلامية، والتي سبقت حتى ظهوره على المستوى الفلسفي النظري، وهو ما سنحاول إبرازه لاحقا.

المطلب الأول: المجتمع المدني في المجتمعات الغربية:

لقد عرف المجتمع المدني بمعناه الحديث في أوربا منذ عقود طويلة فقد تحدث هيغل عن التعاونيات الأهلية والهيئات الحرفية وغيرها من المنظمات التي صنفها ضمن المجتمع المدني الأوربي آنذاك، أما في أمريكا فقد شجع النظام البريدي الذي طورته الجمهورية الأولى ظهور ونشاط آلاف المنظمات التطوعية المحلية والخارجية؛ فقد نشأ في البدايات الأولى للدولة القومية الأمريكية مجتمع مدني ديمقراطي، فقد بدأ تكوين الجمعيات التطوعية في أمريكا في طفرات رئيسية جاء أحدها قبل الحرب المدنية فيما بين العشرينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر، وظهرت طفرات أخرى بعد الحرب المدنية فيما بين السبعينيات حتى بداية القرن العشرين، وفي أثناء الثلاثينيات؛ وظهرت موجات تكوين الجماعات التطوعية خلال فترات التعبئة الحزبية السياسية المكثفة، والانتخابات القومية التي تميزت بالمنافسة الشديدة، وصاحبت هذه الموجات أيضا فترات تميزت بالمجادلات الثقافية والسياسية القومية التي تركزت قبل الحرب الأهلية على قضايا المثل الأخلاقية العليا وقضية العبيد، وتركزت تعد الحرب الأهلية على ردود الفعل للأزمات الاقتصادية الناتجة عن التحول إلى مجتمع صناعي[1].

لقد بدأ التفكير منذ السبعينات في العديد من البلدان الغربية بالمجتمع المدني والاهتمام به، وكانت أول بادرة في هذا المجال هي تطعيم الطاقم الوزاري بشخصيات من المجتمع المدني، أي من الهيئات والمنظمات غير الحكومية والعاملة في الميادين الاجتماعية، وفي هذا الإطار وظف أساتذة جامعيون في مناصب سياسية كبيرة، وأطباء نشطون في منظمة «أطباء بلا حدود»، ثم جاء دور الفنانين والكتاب ليحتلوا بعض المراكز الحكومية أيضا، ولم تلبث أن أصبحت المنظمات غير الحكومية فاعلا رئيسيا إلى جانب الحكومات في تسيير الشؤون الوطنية وحتى العالمية أيضا[2].

1– كاستوري سين؛ المجتمع المدني والحرب على الإرهاب، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 111.

2– أماني قنديل، تطوير مؤسسات المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، 2004، ص 20.

لقد عمل مناخ الحريات والاستثمار في الفرد وتشجيع مبادرته الفردية، في إطار الازدهار الاقتصادي وارتفاع مستويات المعيشة واستقرار القيم والمعايير الاجتماعية، على تحرير المجتمع شيئا فشيئا من التسليم والاستسلام للدولة، وشجع قيام جماعات وهيئات منظمات تعمل من أجل المجتمع وتجسد إراداته المختلفة بعيدا عن وصاية الدولة، وأحيانا بمساعدتها. وقد نمت بالتدريج فكرة العمل بموازاة الدولة، وكان الدفاع عن الأقليات والجماعات الهامشية والفقيرة القاعدة التي نشأت عليها هذه المنظمات[1].

لقد أصبحت الساحة السياسية والاجتماعية في أوربا وأمريكا منذ العقود الثلاثة الأخيرة تعج بالعديد من المنظمات الشعبية المختلفة، سواء من حيث التنظيم أو الأهداف أو الوسائل أو الأعضاء، ومن أكثر هذه المنظمات تأثيرا وتنظيما نقابات العمال التي لها ثقلها السياسي في عمليات التصويت، وتأثيرها الفاعل على صناع القرار، ولهذا تسعى كل التيارات السياسية إلى كسبها وتلبية مطالبها. ومن المنظمات المهمة أيضا هناك الاتحاديات الطلابية، الاتحادات الفلاحية، المنظمات النسوية...الخ، وهي منظمات تستمد قوتها من قدرتها على إيصال أعضائها إلى البرلمان، وكذلك قدرتها على التأثير في السلطة وقراراتها من خلال تعبئة الجماهير، كما أن قسما من هذه المنظمات تعد العمود الفقري للحياة الاقتصادية[2]، وقد أصبحت تقف إلى جانب الدولة عشرات الألوف من المنظمات غير الحكومية التي تملك من الموارد المادية والإطارات الفنية والخبرات البشرية ومن المشاعر الإنسانية ومن المشاريع والمخططات ما يوازي ما تملكه الدولة أو يتجاوزه في العديد من المجالات. والمهم في هذه المنضمات هو تفوقها على الدولة من حيث قدرتها على التفكير والعمل بين المواطنين أنفسهم، وبالتالي فإنها ترك الحاجات الحقيقية لهم، وتعمل بالمشاركة معهم وتراهن على الأعمال التطوعية التي توفر الكثير من الموارد المادية وتشحن المجتمع بروح التضامن؛ وبذلك فإن هذه المنظمات تشكل دعما كبيرا للدولة وتخفيفا لأعبائها، حتى يمكنها الانشغال بالمسائل الاستراتيجية الكبرى والخطط الطويلة المدى[3]، كما تعد بمثابة خزانات للمعلومات يلجأ إليها صانعوا القرارات الحكومية، فأعضاء الحكومة

1– أماني قنديل، القطاع الثالث في العالم العربي، في سيفكس (التحالف العالمي لمشاركة المواطنين)، مواطنون (دعم المجتمع المدني في العالم)، (القاهرة: سيفكس بالاشتراك مع دار المستقبل العربي، 1994)، ص 149.

2– أماني قنديل، تطوير مؤسسات المجتمع المدني ، مرجع سبق ذكره، 22.

3– أماني قنديل، الجمعيات الأهلية والثقافة والتنشئة السياسية في مصر: قراءة في التاريخ الاجتماعي والسياسي، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية: الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 4-7 ديسمبر 1993، ص ص 3-4.

والبرلمان بحاجة دائمة لهذه الجماعات لكي تمدهم بالمعلومات والخدمات الإرشادية، حتى يتسنى لهم تشريع القوانين والقرارات[1].

إن الاهتمام المتزايد بالمجتمع المدني في الدول الغربية دليل على مستوى من النضج الديمقراطي؛ سواء على مستوى الدولة التي شجعت على المبادرة واحتلال مواقع بقيت تحتكرها منذ فترة طويلة وقدمت لها التسهيلات القانونية والتنظيمية وحتى الدعم المالي لتقوم بالدور المنوط بها، أو على مستوى المجتمع الذي لم يعد يحتاج للدولة في تنظيم جميع أموره، بل صار قادرا على المبادرة بنفسه لإيجاد العديد من الحلول التي يحتاجها، والتي يستطيع أن يقدمها لمختلف الفئات الاجتماعية حسب حاجاتها وخصوصياتها، بدل الحلول القياسية الموحدة التي كانت الدولة تقدمها دون مراعاة المشاكل الخاصة والخصوصيات والظروف المحلية[2].

إن المجتمع المدني في الدول الغربية من القوة والفعالية بحيث أصبح يشكل العمود الفقري للنظام الاجتماعي في حين تشكل الدولة النخاع الشوكي منه[3]، وذلك لاكتفائها بمهمة الترشيد والتنسيق العام، حتى قيل إن المجتمع المدني من حسنات الدول الغربية؛ فأنت تستطيع التعبير عن كل أفكارك وما يجول في ذهنك دون أن تنتظر متى يطرق رجال الشرطة بابك، وإذا تعرضت للتمييز العنصري أو للاعتداء على حقوقك فإنك ستجد العديد من المنظمات التي تدافع عنك وتحميك مجاناً.

المطلب الثاني: المجتمع المدني في المجتمعات العربية:

يعتبر المجتمع المدني كفكرة أو كمصطلح جديدا على المجتمعات العربية، غير أنه كظاهرة واقعية قديم يضرب بجذورها إلى بدايات التاريخ الإسلامي، حيث يعتبر الدين الإسلامي إطارا تجسدت من خلاله قيم ومبادئ المجتمع المدني على أرض الواقع قبل أن يتناولها الفكر الغربي والفلسفة والتنظير، إذ ألقى مسؤولية رعاية المصالح العامة على المجتمع ككل بأفراده ومؤسساته، كما حمله واجب الرقابة العامة (السياسية والاجتماعية) تطبيقا لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولم يكتف الإسلام بمنح حرية التعبير بل جعلها واجبا بحيث يأثم المجتمع إذا تخذ موقفا سلبيا من التجاوزات التي تحصل فيه من قبل السلطات المختلفة، هذا بالإضافة إلى المنظومة الأخلاقية التي يقوم عليها الإسلام ومنها: العدالة،

1– أماني قنديل، الجمعيات الأهلية والثقافة والتنشئة السياسية في مصر ، مرجع سبق ذكره، ص5.

2– علي الدين هلال ونيفين مسعد، مرجع سابق، ص ص 179–180، نقلاً عن شهيدة الباز، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين: محددات الواقع وآفاق المستقبل (القاهرة: لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، 1997).

3– أماني قنديل، القطاع الثالث في العالم العربي ، مرجع سبق ذكره، ص150.

الحرية، المساواة، التشاور، حق الاختلاف، التسامح، التعاون، التكافل...الخ، وهي القيم التي يقوم عليها المجتمع المدني[1].

أما على مستوى الممارسة فقد قامت «دولة المدينة» على أساس من تعاقد اجتماعي حقيقي وبإرادة طوعية حرة (بيعة العقبة الثانية) ودستور نظم حقوقا وواجبات بين جماعات حرة متعددة الديانات والأعراق، وفي إطار من قيم العدالة، التكافل، التسامح، الحرية والتشاور، وهو ما يتوافق مع المفهوم الكلاسيكي للمجتمع المدني[2]. هذا وقد عرف المجتمع الإسلامي العديد من التنظيمات والمؤسسات المستقلة عن الدولة ومنها على سبيل المثال: المساجد ودور العبادة، الأوقاف، نقابات الحرف والصنائع والتجار، جماعات العلماء والقضاة وأهل الإفتاء، جماعات الشطار والعيارين، الطرق الصوفية، الزوايا والمستشفيات، وغيرها من التنظيمات التي وردت في كتب التاريخ الإسلامي والتي كانت تحمل على عاتقها شؤون التربية والتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية وغيرها، مجسدة بذلك مجتمعا مدنيا فاعلا يعتمد على نفسه في حل مشاكله ويتدبر أموره دونما حاجة إلى عون من الحكومة.

على الرغم من وجود بعض التنظيمات المدنية التي جسدت المجتمع المدني العربي الإسلامي في صورته التقليدية– إلى حد بعيد– منذ بداية التاريخ الإسلامي، غير أن هذه البنى كانت متمازجة ومندمجة مع المجتمع الأهلي والمجتمع السياسي والدولة في شكل كبير مما أخر تفري ق الفكر العربي الإسلامي بين المجتمع والدولة حتى منتصف القرن التاسع عشر أين ظهرت ملامح جنينية لبعض التنظيمات المستقلة عن الدولة مثل الدوريات والجمعيات والصالونات الفكرية السياسية، واشتد عودها في العقود الأولى من القرن الماضي، وهي كلها متأثرة بالأنموذج الغربي، ومن هنا بدأ المجتمع التقليدي العربي يتلاشى لتحل محله حالة من الفوضى والتخبط وذلك لأن المجتمعات العربية –كما يصفها وليد قزيها– فقدت بنيتها التقليدية ولم تكتسب بنية حديثة[3].

لقد تعددت الجمعيات والتنظيمات العربية وتعددت أهدافها ومساراتها بين الأدب والثقافة أو السياسة، وقد عرفت معظم الأقطار العربية تعددية سياسية منذ مطلع القرن العشرين وذلك نتيجة

1– برهان غليون، بناء المجتمع المدني العربي:دور العوامل الداخلية والخارجية، في كتاب المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص96.

2– برهان غليون، بناء المجتمع المدني العربي:دور العوامل الداخلية والخارجية ، مرجع سبق ذكره، 99.

3– وليد قزيها وآخرون، القومية العربية فى الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1984، ط1، ص 223.

للسياسات التي مارستها الدولة العثمانية ومن أبرزها المركزية الشديدة وسياسة التتريك التي استفزت أبناء القوميات المتعددة داخل الدولة لتشكيل تنظيمات علنية وسرية.

وقد ازدهرت تنظيمات المجتمع المدني مابين الحربين العالميتين أين خضعت المجتمعات العربية لسيطرة الاستعمار، حيث لعبت هذه القوى المدنية دورا هاما في مواجهة الاستعمار وتحرير البلاد، يقول الطاهر لبيب أن الحركات السياسية والنقابية والفكرية كانت في عهد الاستعمار أكثر تنوعا ونشاطا مما أصبحت عليه بعد الاستقلال في كل الدول المستعمرة سابقا، على الأقل في المغرب العربي، كما كانت هناك مؤسسات أهلية لها طابع خيري إجمالا، لكن مساهمة هذه الحركات في العمل التحرري لم تكن- بحكم مرحلتها- قائمة على مطلب تطوير المجتمع المدني كفضاء للحريات إلاّ في حدود ما يساعد عليه من مهمة التحرير الوطني[1]؛ فقد كانت الجهود مركزة على المطالبة بالاستقلال والدفاع عن الحرية والهوية الثقافية، وأجلت حركات التحرر الحديث عن سمات مجتمع الاستقلال المنشود، وهو ما أوقف نمو المجتمع المدني بعد بضع سنوات من الاستقلال إثر سلسلة من الانقلابات العسكرية التي شهدتها جل الدول العربية، والتي صاحبتها سياسات راديكالية، وصار نمط حكم الحزب الواحد هو السائد، مستغلا الإيديولوجيات القومية والاشتراكية والوحدوية[2]، هذا من جهة واستحواذ العقلية العشائرية والطائفية على السلطة من جهة أخرى، وأمام صمت الشعوب وإذعانها فقدت مؤسسات المجتمع المدني كل أو معظم استقلاليتها، حيث أن سعي الفئات الحاكمة لاحتكار السلطة ومصادر القوة في المجتمع أدى إلى القضاء على المعارضة واستقلالية المؤسسات وبالتالي قمع المجتمع المدني الذي أتاح المجال لعودة المجتمع القبلي والقرابي والطائفي....

وقد أدت الانتكاسات المتوالية للنظم العربية بدءا بهزيمة عام 1967 على يد إسرائيل وصولا إلى أزمة الخليج، إضافة إلى الأزمات الداخلية التي تعانيها هذه الدول، أدى كل ذلك إلى فقدان هذه الأنظمة لشرعيتها وانهيار الثقة بين الشعوب والأنظمة الحاكمة، ولم يكن أمام الدول المتقهقرة الانسحاب من بعض وظائفها التي ادعتها في الخمسينات والستينات وحتى السبعينات، هذا الانسحاب غير المنظم أتاح الفرصة إما للحركات الإسلامية المتطرفة(كما حدث في مصر والجزائر) أو للحركات الانفصالية (كما هو الحال في السودان والصومال والعراق) لتملأ هذه الحركات المجال العام الذي انسحبت منه

1– الطاهر لبيب: هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟ علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي، في: سعيد بنسعيد العلوي وآخرون: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص.ص354، 357.

2– الطاهر لبيب: هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟ المرجع السابق، 356.

الدولة[1]. ومع تراجع الدولة في السبعينات والثمانينات انتعشت المؤسسات المدنية وظهرت مئات التنظيمات التطوعية وهيئات تنمية المجتمعات المحلية، حيث تشير بعض الأرقام إلى وجود أقل من 20 ألف منظمة في منتصف الستينات لتصل إلى أكثر من 70 ألف منظمة في أواخر الثمانينات، وكان ذلك انعكاسا لعدة عوامل ساهمت في هذا النمو والتزايد السريع للمنظمات غير الحكومية عموما في المجتمعات العربية منها[2]:

- ضعف الدولة وتراجعها عن عدة ميادين لصالح قوى المجتمع المدني.
- ازدياد وعي قوى المجتمع المدني بدورها القطري والقومي.
- تنامي قيم الديمقراطية وتطور نشاط منظمات حقوق الإنسان.
- تزايد احتياجات الأفراد والجماعات المحلية التي لم تعد تلبيها الدول العربية (السكن، التعليم، الصحة، الشغل...)
- اتساع نطاق التعليم بين السكان العرب.
- زيادة الموارد المالية بارتفاع عائدات النفط، ومن ثم بداية ظهور المؤسسات الخاصة.
- نمو هامش الحرية إثر عجز الدولة عن السيطرة على المجتمع، وتطور أساليب المراوغة والتحايل على الدولة لدى المواطنين.

إن هذه الظروف اضطرت الدولة إلى الدخول في حلول وسط منها التسامح مع نشاط المؤسسات غير الحكومية ولكن في حدود تضعها الدولة من خلال الدساتير والقوانين المختلفة؛ ففي دراسة للباحث فاتح سميح عزام حول الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية[3]، يشير إلى أن أربعة دساتير فقط تقدم ضمانات لإطلاق حرية الفكر أو الرأي دون قيود واضحة في نصوصها(الجزائر، البحرين، مصر، موريتانيا) أما بقية الدساتير فإنها تخضعه لشروط التنظيم وفق القانون الذي لم تحدد معاييره، كما تضمن كل الدساتير العربية حرية تكوين الجمعيات دون تحفظات كثيرة، ولكن توضع القيود وتزداد كلما اقتربت هذه الجمعيات من النشاط في المجال السياسي بمفهومه الواسع، فاللغة المستخدمة في صياغة هذا القانون هي لغة يسهل تأويلها إذ تفتقر إلى الدقة والوضوح. إذن فرغم

1– حيدر إبراهيم علي؛ المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان، مرجع سبق ذكره ، ص66.

2– أماني قنديل، القطاع الثالث في العالم العربي ، مرجع سبق ذكره، ص74.

3– فاتح سميح عزام، الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية، مجلة المستقبل العربي، المجلد 24/العدد 277، بيروت، ص 59.

اعتراف البلدان العربية بهذه الحقوق لكن هذا الاعتراف فقد معناه عبر سلسلة من القيود المفروضة في القوانين المحلية والإدارة المحلية الاعتباطية للحكام، وكما يقول الباحث باقر النجار:

«...فالسلطات نفسها لا تحترم هذه الدساتير، كما أن المجتمعات لا تصر كثيرا ولا تناضل في سبيل احترامها، فلقد ظلت هذه الدساتير حبرا على ورق؛ فحرية الأفراد أو حقهم في التعبير غائب أو شبه غائب، وهو في أكثر الأحيان مسألة فيها نظر، وهذا النظر يعود للحاكم وحده. أما التعددية الحزبية التي تنصّ عليها الدساتير، كتشكيل الأحزاب والجمعيات فهي لا تصمد أمام هجوم الأحزاب الحاكمة، فهي الحزب الأكبر، وتحظى مؤسساتها ومنظماتها المدنية والسياسية بكل الدعم المتوجب على الدولة نحو مؤسسات المجتمع المختلفة»[1].

وهو أيضا ما تؤكده الباحثة أماني قنديل في دراستها للمجتمع المدني المصري إذ تقول:

«يشير الواقع المصري إلى دولة لا تثق في المجتمع المدني، وأيضا مجتمع مدني لا يثق في الدولة، ويشير هذا الواقع أيضا إلى غياب مرجعية قانونية مقبولة من الأطراف المعنية تنظم حركة المجتمع المدني، والقانون 32 لسنة 1964 بخصوص الجمعيات الأهلية يصلح كنموذج سافر في هذا الإطار، كذلك فإن الواقع يشهد تجاوزات للدستور والقانون متتالية وكثيرة، ويكفي الإشارة هنا إلى أن الأحكام القضائية التي صدرت لبطلان عضوية ما يقرب من خمسين في المائة من أعضاء مجلس الشعب بعد الانتخابات الأخيرة لم يكن لها أي اعتبار»[2].

وقد استغلت السلطات القائمة في كثير من البلدان العربية طغيان القضايا الأمنية في الأعوام الأخيرة لتهميش المجتمع المدني وإلجام الأصوات المنادية بالحريات والديمقراطية، وذلك في ظل قوانين الطوارئ والقوانين المؤقتة المعدة لزمن الحرب والتي تستمر في زمن السلم وتدوم بدوام السلطات وقد تمتد بعد تغيير النظام السياسي نفسه وممثليه.

إن الخطأ الذي وقعت فيه النخبة والأحزاب السياسية في الوطن العربي هو انشغالها بالصراع على السلطة وإهمالها لدعم تنظيمات المجتمع المدني وتعزيز قيمها على مستوى القاعدة الاجتماعية وهو الأمر الذي جعل الأحزاب العربية – كما يقول الدكتور وليد قزيها- أحزاب نخب تتعاطى السلطة

1– باقر سلمان النجار، الديمقراطية العصيّة في الخليج العربي، دار الهادي للنشر، المنامة، 2008، ص36.

2– أماني قنديل، الجمعيات الأهلية والثقافة والتنشئة السياسية في مصر، مرجع سبق ذكره، ص 11.

ولا تتعاطى سياسة المجتمع، ولا توجد غير الحركات الإسلامية تمثل المجتمع المدني الحقيقي[1]؛ فهي مستقلة عن الدولة ولا تلعب اللعبة السياسية عن طريق النخب، بل وتمارس السياسة عبر جذور المجتمع، وهو-طبعا- رأي لا يمكن تعميمه فيما يتعلق بالحركات الإسلامية؛ فقد أثبتت الحركات الإسلامية المتبقية في الجزائر مثلا على أنها أحزاب تتعاطى السلطة – على حد تعبير الدكتور قزيها- موازية في ذلك الأحزاب العلمانية أو شبه العلمانية.

إن من أهم عوائق المجتمع المدني العربي في الواقع هي تأقلم المواطن العربي مع هضم حقوقه كإنسان وكمواطن، وهي حالة أفرزتها من جهة الشخصية أو الوضعية الاتكالية التي تميز بها المواطنون العرب لسنوات طويلة في ظل دولة ريعية تتدخل في كل صغيرة وكبيرة في حياة مواطنيها[2]، ومن جهة أخرى الشعور العميق بالخوف والانهزامية أمام الدولة التسلطية التي لا يقيدها قانون.

يقول أحد الباحثين:

«إذا كانت هناك خصائص كبرى يمكن أن نصف بها النمط الجديد للمجتمع المدني العربي، هذا المنبثق عن مرحلة التحول الحديثة، فهي عدم الثبات والتقلب السريع والمتواصل وغياب المقومات الذاتية والاتساق الداخلي وانعدام فرص وآليات تحقيق التوازنات الكبرى، المادية منها بين الإنتاج والاستهلاك، والطلب والعرض، أو المعنوية الروحية التي تعبر عن الآمال والمطالب والحاجات المتباينة والمتعارضة لمختلف تجمعات السكان...» [3]

المطلب الأول: المعوقات التي تواجه تطور المجتمع المدني في العالم العربي:

هناك عدد من المعيقات التي تحد من تطور المجتمع المدني في العالم العربي، وتقسم هذه المعيقات إلى معيقات خارجية ومعيقات داخلية ذاتية.

أولا: المعوقات الخارجية:

وفيما يلي أبرز العوامل الخارجية التي تعتبر من معوقات تطور وتقدم المجتمع المدني في العالم العربي:

1- سياسات بعض الدول الكبرى في العالم العربي : وتحديداً تجاه بعض القضايا المحورية مثل القضية الفلسطينية؛ حيث ساد انطباع عام عربي سلبي بسبب هذه المواقف والسياسات الرسمية الغربية، الأمر الذي خلق حالة من النفور لدى المواطن العربي تجاه الغرب بشكل عام، وساهمت

1- محمد كامل الخطيب؛ المجتمع المدني والعلمنة، مرجع سبق ذكره، **ص** 69.

2- وليد قزيها وآخرون، القومية العربية فى الفكر والممارسة ، مرجع سبق ذكره، ص231.

3- المرجع نفسه ص38.

أحداث ما بعد 11 سبتمبر2011 في زيادة حالة عدم الثقة، نتج عنها تقويض للعديد من المفاهيم الدولية كمفهوم السلم الدولي وحقوق الإنسان وكذلك مفاهيم كمفهوم المجتمع المدني نظراً لارتباطه بالغرب بشكل أو بآخر[1].

2- الواقع السياسي للأنظمة العربية : حيث تعتبر أغلب الأنظمة العربية نظماً غير ديمقراطية، وتتسم بالعديد من الصفات المشتركة للنظم الشمولية والاستبدادية، الأمر الذي ينعكس سلباً على القوانين الناظمة لعمل مؤسسات المجتمع المدني، حيث تسعى الأنظمة العربية إلى تقنين مساحة الحركة الممنوحة لهذه المؤسسات والتضييق عليها على اعتبار أنها قد تشكل فرصة للمعارضة للعمل من خلالها، ومن الممكن أيضاً أن تساهم في زيادة وعي المواطنين بحقوقهم وحرياتهم.

3- ضعف الهيئات والمؤسسات التشريعية والقضائية في العالم العربي: ويمكن أن نرجع ذلك نتيجة للسيطرة المطلقة للسلطة التنفيذية في هذه الدول الأمر الذي يحدد وضع مؤسسات المجتمع المدني وفقا لمزاجية ومصالح السلطة التنفيذية في الدول العربية.

4- إشكالية التمويل: حيث تعاني مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي من أزمة مزدوجة في قضية التمويل، فمن جهة هناك نقص في الموارد المالية المتاحة لهذه المؤسسات الأمر الذي يحد من قدرتها ويجعلها غير قادرة على القيام بالدور المناط بها، وفي نفس الوقت هناك حساسية بالغة تجاه تمويل مؤسسات المجتمع المدني من قبل دول أو مؤسسات غربية، حيث يعتبر هذا الشكل من الدعم تدخلاً في الشؤون الداخلية ناهيك عن البعد الأمني والنفسي الذي يتدخل بقوة في هذا الجانب[2].

5- العامل الاجتماعي والاقتصادي: يربط بعض المفكرين بين مستوى التنمية في الدول ومستوى النشاط الذي تتمتع به مؤسسات المجتمع المدني، حيث تهدف مؤسسات المجتمع المدني إلى خلق اقتصاد متوازن نوعاً ما بين طبقات المجتمع، وذلك من خلال دعمها للطبقات الوسطى والأكثر استهلاكا من خلال برامج التمكين الاقتصادي وغيرها من البرامج، إلا أن حقيقة الحال أن مؤسسات المجتمع المدني تستهدف شرائح بعينها، غالباً ما تكون النخب، وكذلك تستهدف مناطق بعينها دون غيرها.

1- الحبيب الجنحاني، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، مجلة عالم الفكر ، مجلة دورية محكمة تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت يناير 1999، المجلد رقم 28 العدد رقم 03، صفحة 34.

2- الحبيب بلكوش، مداخل أولية حول إشكاليات الإدارة، أعمال الندوة الإقليمية المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح، الإسكندرية 22/21 جوان 2004، ص161.

6- الثقافة: تتخذ المجتمعات في الدول ذات الطابع غير المستقر نمطاً اجتماعياً خاصاً يجعلها ترتبط بشكل أكبر بالأبنية الاجتماعية الأولى كالقبيلة والطائفة الدينية لأنها توفر لهم الأمن المفقود – حسب اعتقادهم أو لأن النظام السياسي يجعلهم يعتقدون ذلك – والذي هو بالأصل من الوظائف الرئيسية للدولة، وينتج عن هذا التحول في الوظائف ظهور حالة من التشدد في الانتماء القبلي أو الديني على حساب الانتماء للمفهوم الأكبر ألا وهو الدولة أو الأمة، ويتخذ الطابع القبلي في الكثير من الدول العربية سلطة كبرى قد تشكل منازعاً لسلطة الدولة في بعض الأحيان وتجدها تلعب دورا مباشرا في تحديد شكل وطبيعة السلطة الحاكمة[1].

7- الطبيعة القبلية والطائفية للمجتمع العربي: حيث يتسم المجتمع العربي بطبيعة التركيب القبلي والطائفي، الأمر الذي ينعكس سلبا على مكانة مؤسسات المجتمع المدني وكذلك المؤسسات والأبنية السياسية الأخرى.

8- السيطرة المطلقة للأنظمة الحاكمة على كافة المؤسسات المجتمعية: الأمر الذي أدى إلى إحلال مصلحة النظام السياسي بدلا من الثقافة والممارسة السياسية والاقتصاد والتنمية المجتمعية.

9- التباين في فهم وتوصيف دور مؤسسات المجتمع المدني: ولعل أبرز أشكال هذا التباين تظهر في بعض المقاربات التي يذهب البعض إلى إجرائها بين مؤسسات المجتمع المدني في الوقت الراهن والمؤسسات الدينية التي عرفتها الدولة الإسلامية سابقا، الأمر الذي أدى إلى ظهور بعض القيادات الدينية (الطائفية) التي دعت إلى محاربة مؤسسات المجتمع المدني كونها وجدت في ظروف وطبيعة غربية مختلفة كليا عن الظروف التي يشهدها العالم العربي بالإضافة إلى أنها جاءت لتشكل بديلاً لمؤسسات المجتمع الدينية[2].

11- غياب الثقافة والسلوك الديمقراطي في العالم العربي: ويعود ذلك نتيجة لدور الأنظمة العربية الشمولية ونتيجة لممارسة سياسة الحزب الواحد والفرد الحاكم، وغياب أي شكل من أشكال الممارسة السياسية والتي من المفترض أن تشكل مؤسسات المجتمع المدني فضائها العام. فمن منظور هيغل، فإن

1- مُحَمَّد أمين فرشوخ، المجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة التسامح: مجلة تصدر عن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في سلطنة عمان ، مسقط، العدد 18، ربيع 2007 ص ص 1-11.

2- عبد الله تركماني، المجتمع المدني في العالم العربي، الواقع والمعوقات والآفاق، موقع الحوار المتمدن تاريخ الاطلاع: 2013/12/22 على الساعة 20:46 http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=169901&r=0

المجتمع المدني هو حلقة الوصل بين الفرد والدولة، بمعنى آخر فإن علاقة الفرد بالدولة تمر من خلال مؤسسات المجتمع المدني وتتأثر بطبيعة هذه المؤسسات[1].

ارتفاع معدلات الأمية والفقر والبطالة في المجتمع العربي، حيث تشير الإحصائيات إلى وجود قرابة 61 مليون أمّي في العالم العربي الأمر الذي يحد من قدرة مؤسسات المجتمع المدني على نشر أفكارها ومبادئها، وكذلك يحد من قدرتها على التنمية والتطوير في داخل المجتمع العربي[2].

12- التحولات في طبيعة النظام الطبقي للمجتمع العربي: حيث شهدت الآونة الأخيرة غيابا للطبقة الوسطى في المجتمع العربي لصالح الطبقة الدنيا، ويرجع البعض هذا التحول إلى الأزمات الاقتصادية التي شهدتها المنطقة، وكذلك الارتفاع الحاد في أسعار السلع والمحروقات، الأمر الذي تسبب في تآكل الطبقة الوسطى في المجتمع العربي والتي غالبا ما كانت تشكل المرتكز الرئيسي لمؤسسات المجتمع المدني.

13- الضعف العام في بنية المجتمع العربي كنتيجة للانقسامات القبلية والطائفية: حيث يعاني المجتمع العربي من حالة من التشرذم الطائفي في الدرجة الأولى، الأمر الذي ينعكس على حالة التجانس والجو العام في داخل المجتمع العربي بشكل عام.

ثانيا- المعوقات الذاتية:

بالإضافة إلى المعيقات الخارجية التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني، هناك أيضا مجموعة من المعيقات الذاتية والتي تتعلق بمؤسسات المجتمع المدني نفسها، وتتلخص أبرز المعيقات الذاتية فيما يلي:

1 -الضعف في عنصر الإسناد الجماهيري لمؤسسات المجتمع المدني داخل المجتمع العربي، ويعود السبب في ذلك إلى الطبيعة الاستبدادية للأنظمة السياسية العربية والتي انعكست على سلوك وثقافة المواطن العربي، ولم تنجح مؤسسات المجتمع المدني في إحداث اختراق في شخصية المواطن العربي، ولم تكن قادرة على خلق مناخ عام لنفسها يسمح لها باستيعاب عدد أكبر من الأفراد الداعمين والمؤيدين لها نتيجة لسياساتها الانتقائية.

2 -الفساد الإداري والمالي في داخل مؤسسات المجتمع المدني نفسها؛ حيث شكل الفساد عنصراً رئيسياً في محدودية قدرة مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي على القيام بدورها التنموي في داخل المجتمع، إذ أن العدد الكبير من هذه المؤسسات يشوبها الكثير من الممارسات الفاسدة

1- جورج فريدريش هيغل، أصول فلسفة الحق، ترجمة إمام عبد الحق إمام، بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر، ط 3، 2007، ص ص 411-413.

2- تركمان، المجتمع المدني في العالم العربي، مرجع سبق ذكره.

سواء كان ذلك على صعيد اختيار الكوادر المهنية، أو على صعيد تنفيذ البرامج، الأمر الذي جعل منها نسخة مكررة للمؤسسات الحكومية والرسمية في العالم العربي، ونتج عن ذلك افتقار مؤسسات المجتمع المدني للكوادر ذات الكفاءة نتيجة لإحلال عنصر الواسطة والمحسوبية والطائفية وأحياناً الانتماءات الأيديولوجية.

3 -الصلة الوثيقة والمباشرة لمؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي بالمؤسسات الأجنبية، الأمر الذي أدى إلى جعل الفرد العربي يقف من هذه المؤسسات موقف الشك، مما أعطى الفرصة للمناوئين لمفهوم المجتمع المدني باتهام هذه المؤسسات بالتبعية لدول ذات خلفية استعمارية في العالم العربي.

4 إهمال مؤسسات المجتمع المدني للجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وتركيزها على قضايا حقوق الإنسان والحقوق المدنية..الخ.

5 التناقض في الموقف تجاه بعض القضايا بحجة خصوصية بعض الدول العربية، من أمثلة ذلك التباين حول حقوق المرأة والمساواة والأقليات.

6 غياب استراتيجية موحدة لمؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل دولة على حدة.

خاتمة:

أخذ المجتمع المدني على المستوى الفكري بعدا مرنا ومطاطا؛ فهو منذ ظهوره في القرن السابع عشر إلى يومنا هذا جسد مفاهيم مختلفة باختلاف الزمان والمكان وحتى الأشخاص، غير أن الثابت فيه هو جملة من المقومات التي تتضمن الحرية والاستقلالية والتنظيم الجمعي وتجسيد التسامح والاختلاف والحل السلمي للصراع، إلى جانب السعي نحو تحقيق أهداف مختلفة تخدم المجتمع ومختلف جماعاته في شتى المجالات.

إن الأهمية التي يحتلها المجتمع المدني بمؤسساته التي تمارس أدوارا هامة في المجتمع كالتمثيل والتنشئة والضبط، جعلت منه العمود الفقري للنظام الاجتماعي في البلدان الغربية المتقدمة، والتي يملك فيها

المجتمع المدني من الفعالية والتأثير على مستويات اتخاذ القرار، وكذا على التعبئة والتنظيم والتوجيه للجهود الشعبية التطوعية بما بجعله يوازي قوة الدولة ويشاركها في اتخاذ القرار، ويحد من تسلطها، ويكمل جهودها في المسار التنموي. غير أنه في البلدان العربية يعاني التذبذب والضعف وتسل ط الدولة، ورغم الحجم الكبير لتنظيمات المجتمع المدني إلا أن دورها يتناقض مع حجمها، فهي لا تكاد تحدث تأثيرات معتبرة في الساحة الاجتماعية أو السياسية وهو ضعف يرجع إلى الظروف السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية التي تتمي بها المجتمعات العربية عموماً بما فيها الجزائر، على عكس الدور البناء والهام الذي مارسته المؤسسات المدنية التقليدية في المجتمع العربي الإسلامي منذ القديم، والذي تقلص وجوده وتلاشى دوره بظهور المؤسسات الحديثة وخاصة في المناطق الحضرية، إن قوة وفعالية مؤسسات المجتمع المدني التي خبرتها التجربة العربية القديمة والممارسة الغربية الحديثة، تنعكس على مستوى التطور والتنمية السياسية

الديمقراطية والتنمية الاجتماعية من خلال تجسيدها للمشاركة الشعبية وترسيخ روح المسؤولية والاعتماد على النفس في حل مشكلات المجتمعات. ومن خلال الفصل الموالي سنحاول التطرق إلى التنمية المحلية وكذا المشاركة الشعبية – والتي ترتبط إلى حد كبير بالمجتمع المدني -وأهميتها في التنمية المحلية للمجتمع.

القسم الثالث

آليات التشغيل والحد من ظاهرة البطالة من خلال السياسات الحكومية وجهود المجتمع المدني

الفصل الأول

سياسات التشغيل المعتمدة من الدولة الجزائرية أبعادها، أشكالها، وتحدياتها

الفصل الأول: سياسات التشغيل المعتمدة من الدولة الجزائرية؛ أبعادها، أشكالها، وتحدياتها

المطلب الأول: أبعاد وتحديات ومعوقات نجاح سياسات التشغيل.

المبحث الأول: أبعاد سياسات التشغيل.

1 -البعد الاجتماعي.

2 -البعد الاقتصادي.

3 -البعد التنظيمي والهيكلي.

المبحث الثاني: تحديات ومعوقات نجاح سياسات التشغيل.

1 -العمل غير المنظم.

2 -التحكم في استمرار ارتفاع نسبة البطالة.

3 -عدم تكيف أنظمة وبرامج التعليم والتكوين العالي والمتوسط بما يتناسب والاحتياجات التي يتطلبها سوق العمل.

4 - الارتفاع المستمر لظاهرة الانحراف.

المطلب الثاني: عوامل تفعيل ونجاح سياسات التشغيل.

المبحث الأول: بالنسبة للسياسات العامة للتشغيل.

المبحث الثاني: بالنسبة لأنماط التشغيل.

المبحث الثالث: بالنسبة للمشاريع والبرامج الهادفة لخلق مناصب العمل.

المطلب الثالث: مصالح وهيئات التشغيل في الجزائر.

المبحث الأول: الديوان الوطني لليد العاملة (ONAMO).

المبحث الثاني: الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM).

المبحث الثالث: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).

المبحث الرابع: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

المبحث الخامس: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).

المبحث السادس: وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار (APSI).

المبحث السابع: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

المبحث الثامن: وكالة التنمية الاجتماعية (ADS).

الفصل الثاني

دراسة ميدانية لعينة من مؤسسات المجتمع المدني للحدّ من ظاهرة البطالة

تمهيد:

لقد كانت سياسات التشغيل دوما جزءاً لا يتجزأ من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، حيث لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية وإغفال الجوانب البشرية التي تعد مكملة لها، وذلك أن الهدف الذي نسعى لتحقيقه في النهاية هو تحسين المستوى المعيشي والعيش الكريم للفرد، ولن يكون ذلك إلا بتوفير العمل لكل العاطلين والقادرين والباحثين عنه، وكل ذلك يتأتى من خلال

وضع برامج وسياسات ناجعة للتكفل بالوافدين إلى سوق العمل خاصة من فئة الشباب، والمتخرجين الجدد من معاهد التكوين والجامعات عبر الوطن.

أمام كل تلك الأوضاع التي كان يعيشها المجتمع الجزائري، وواقع الشغل على وجه الخصوص، قامت السلطات العمومية في الجزائر بخطوات كبيرة ومعتبرة من أجل إيجاد ديناميكية في سوق العمل لتحسين أدائه قدر المستطاع، فقامت بإنشاء العديد من الأجهزة والهياكل التي تهدف كلها إلى تشجيع ودعم الأشخاص القادرين على العامل والباحثين عنه قصد الوصول إلى إيجاد مناصب شغل لأنفسهم ولغيرهم، لذلك سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم البرامج التي تم اعتمادها وتطبيقها ضمن سياسات التشغيل للحد من انتشار ظاهرة البطالة، وعرض ما تم تحقيقه في مجال إيجاد مناصب شغل.

المطلب الأول: أبعاد وتحديات ومعوقات نجاح سياسات التشغيل.

لقد كان الهدف من سياسات التشغيل في مختلف المخططات التي تم تطبيقها والبرامج التي تم وضعها هو علاج مشكلة البطالة والحد من تفاقمها، خاصة لدى فئة الشباب التي تعد الأكثر تضررا منها.، وقد واجهت تلك السياسات عدة تحديات ومعوقات بالنظر إلى التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي مرّ بها المجتمع الجزائر.

01 – أبعاد سياسات التشغيل:

كان لسياسات التشغيل أبعادا متعددة الجوانب، منها ما هو اجتماعي، ومنها ما هو اقتصادي، ومنها ما يتعلق بالجانب التنظيمي والهيكلي، وما إلى غير ذلك من الجوانب.

- **البعد الاجتماعي**: يهدف هذا البعد إلى الحد من الانتشار المستفحل لظاهرة البطالة، خاصة لدى فئة الشباب، وبالأخص من ذوي المؤهلات والكفاءات العلمية، وذلك بتمكينهم من الحصول على مناصب عمل لأجل إدماجهم في المجتمع، وإبعادهم عن كل ما يؤدي بهم إلى الانحراف الاجتماعي الذي يشعرهم باليأس والتهميش والإقصاء، وبالتالي جهلهم إيجابيين اجتماعيا واقتصاديا، مما يعود بالفائدة على المجتمع والبلاد ككل، وذلك بالحد من ظاهرة الهجرة السرية التي

تسارع انتشارها بين الشباب في السنوات الأخيرة وأدت إلى فقدان الكثيرين لأرواحهم في عرض البحر، كذلك الإدمان على المخدرات ومختلف أنواع المسكرات التي أصبحت أمورا عادية بالنسبة للشباب الذي يعاني من البطالة والفراغ، وما نتج عنها من انتشار الجريمة والسرقات، والاعتداءات، والانتحار، والتمرد على القيم والأعراف والقوانين وغيرها من السلوكيات المشينة التي انتشرت في أوساط فئة الشباب وخاصة الذين يعانون من البطالة.

- **البعد الاقتصادي:** يركز هذا البعد على استثمار القدرات والطاقات البشرية، لاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طرق توظيفها في مختلف المجالات والقطاعات النشطة، مما يسمح بإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية في البلاد، وبالتالي تطوير الإنتاج ودعمه، وتحسين نوعية المنتجات ومردوديتها ومنافستها الاقتصادية، مما يسهل الاندماج في التحول الاقتصادي السريع والتمكن من المنافسة في مختلف المجالات.
- **البعد التنظيمي والهيكلي** [1]: يرمي هذا البعد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن استخلاصها من المخططات الوطنية لترقية التشغيل ومحاربة البطالة، والهادفة إلى:

✓ الوصول إلى تنظيم أكثر لسوق العمل، وبالتالي رفع عروض العمل وتحسين المؤهلات المهنية بغرض إيجاد توازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل.

✓ تكييف الطلب على التشغيل والعمل على تصحيح الاختلالات الواقعة في سوق العمل، أي إيجاد توازن بين المخرجات التكوينية والتعليمية وحاجيات سوق العمل.

✓ ترقية التكوين المؤهل لاسيما في موقع العمل وفي الوسط المهني لتسيير الإدماج في عالم الشغل.

✓ ترقية سياسة تحفيزية اتجاه المؤسسات لتشجيعهم على إيجاد مناصب شغل جديدة.

✓ محاربة البطالة عن طريق المقاربة الاقتصادية، والعمل على تخفيضها إلى أدنى مستوى ممكن.

✓ تنمية روح المقاولة لدى الشباب.

✓ ترقية اليد العاملة المؤهلة على المديين القصير والمتوسط، وتكييف فروع وتخصصات التكوين حسب حاجيات سوق العمل، ودعم النسق بين المتدخلين في هذا السوق.

1– سرير عبد الله رابح، سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة، الملتقى الوطني: سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 14/13 أفريل 2011، ص13.

- ✓ دعم الاستثمار الخلاق لفرص ومناصب الشغل، ودعم ترقية تشغيل الشباب وتحسين نسبة التوظيف الدائم.
- ✓ مراعاة الطلب الإضافي للتشغيل وعصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم، وإنشاء هيئات قطاعية لتنسيق جهود مختلف المتدخلين في سوق العمل.
- ✓ العمل على التحكم في مختلف العناصر الأساسية التي تتحكم في تسيير سوق العمل، ومعرفته أحسن عن طريق نظام المعلومات والإحصائيات وبنوك المعلومات ومختلف الأدوات الضرورية لإدخال التصحيحات والتعديلات اللازمة على مخطط العمل.

يمكن القول أن سياسة التشغيل في الجزائر قد أصبحت تقوم على مجموعة من الأبعاد المتعددة الجوانب في السنوات الأخيرة، والتي ترمي كلها إلى تحقيق مجموع من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية والهيكلية، الأمر الذي يجعلها تعتمد في تحقيق هذه الأهداف على مجموعة من الآليات القانونية والتنظيمية والبرامج والمخططات العملية.

02 – تحديات ومعوقات نجاح سياسات التشغيل[1]:

- ✓ إن حجم التحديات والمعوقات التي تواجهها سياسات التشغيل في الجزائر، لاسيما في مجال تشغيل الشباب كبيرة ومعقدة، باعتبار أن الجزائر من المجتمعات التي تشكل فيها هذه الشريحة أكثر من ثلثي المجتمع، الأمر الذي يصعب من مهمة الهيئات المكلفة بمعالجة هذه الإشكالية، لاسيما أمام تراجع القطاع العمومي عن تمويل الاستثمارات، وإنجاز المشاريع المنشأة لمناصب العمل المستقرة والدائمة، واستمرار التوجه نحو المزيد من تحويل المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص، والتقليص من عدد العمال إما بسبب الغلق، أو بسبب مواجهة الأزمات التجارية والمالية، نتيجة المنافسة الحادة للشركات والمنتجات الأجنبية، كل هذا أمام استمرار تزايد حجم طلبات العمل الجديدة من طرف الشباب الذي أنهى تكوينه أو الذي لفضته المدرسة مبكراً، حيث تنمو وتيرة السكان النشطين بنسبة مرتفعة تقدر بـ 3,2% سنوياً، أي ما يفوق 300.000 طالب عمل جديد سنوياً، مقارنة بضعف النمو الاقتصادي.

1– أحمد قايد نور الدين، السياسات العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، الملتقى الدولي حول " إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011، ص36.

ومن بين التحديات التي تواجهها الدولة في هذا المجال:

- ✓**العمل غير المنظم:** أو ما يعرف بـ " l'économie Informel " الذي يعتبر البديل الحتمي للعديد من الشباب القادم إلى سوق العمل، أمام ضعف بل ندرة فرص العمل في المؤسسات المنظمة، هذا النوع من العمل الذي يشكل بؤر استغلال فاحش للعديد من الشباب الذي عادة ما يكون الأكثر عرضة لهذا الاستغلال، سواء في مجال ظروف العمل، أوفي الأجور، أو مختلف الحقوق الفردية والجماعية للعامل، في غياب أو ضعف الهيئات الرقابية من جهة، وفي ظل التوسع في تطبيق فكرة مرونة العمل والعمل المؤقت من جهة أخرى، حيث ارتفعت ممارسات العقود المحددة المدة في الجزائر على سبيل المثال من 10.8% سنة 1987 إلى 32 % سنة 1997، ولا زال مستمراً في الارتفاع إلى الآن، لاسيما أمام غياب الرقابة أحياناً وضعفها أحياناً أخرى.
- ✓**التحكم في استمرار ارتفاع نسبة البطالة:** والذي يصعب من مهمة الهيئات والمؤسسات المكلفة بتوفير فرص العمل، ما يتعلق بعدم التحكم في الآليات القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي شرعت الدولة في تنصيبها قصد معالجة هذه الظاهرة، ولاسيما تلك التي كلفت بتنظيم وتأطير سوق العمل، (مثل الوكالة الوطنية للتشغيل التي لم تتمكن من تحقيق سوى 25% من الحجم الذي كان يستوجب عليها تحقيقه من التوظيف سنة 1996، بعدما كانت هذه النسبة سنة 1987 تفوق 87%، كما أنها تفتقر لوسائل التقويم والقياس لإحصائي الكافية حول حقيقة البطالة في أوساط الشباب، إلى جانب عدم الانسجام والتناسق بين الأجهزة القائمة على مكافحة البطالة والتشغيل، مما يعرقل نجاح التجارب العديدة والجهود المعتبرة التي تم القيام بها للحد من تزايد حدة هذه الظاهرة.

- عدم تكيف أنظمة وبرامج التعليم والتكوين العالي والمتوسط بما يتناسب والاحتياجات التي يتطلبها سوق العمل: الشيء الذي يعيق نجاح التجارب والبرامج العديدة التي تقوم البلاد للحد من بطالة الشباب، والتي تشكل في نفس الوقت إحدى معوقات عمل هيئات التشغيل والتحكم في سوق العمل، مما يعني تكوين المزيد من الإطارات والعمال الذين سوف لن يجدوا مناصب عمل تناسب تكوينهم مما يجعلهم عرضة للبطالة الحتمية عند تخرجهم، وذلك لعدم

التنسيق والتعاون بين هذه المكاتب والمؤسسات الهادفة إلى توفير مناصب الشغل للشرائح البطالة من جهة، ومؤسسات التكوين العليا والمتوسطة المتخصصة منها والعامة من جهة ثانية، والمؤسسات المستخدمة من جهة ثالثة، حيث لا تتوفر معظم هذه البلدان على مجالس تنسيق مشتركة بين جميع هذه المؤسسات للعمل على ضمان فاعلية الجهود المالية والإدارية لضمان توفير مناصب عمل لجل المتخرجين من المعاهد والجامعات ومؤسسات التكوين المهني، وإن وجدت فهي لا تؤدي دورها بالفاعلية المطلوبة.

- الارتفاع المستمر لظاهرة الانحراف: خاصة نحو الأعمال الإجرامية وتعاطي المخدرات والعنف ضد المجتمع والهجرة غير المشروعة نحو البلدان الأوروبية عبر وسائل وطرق غير مضمونة العواقب، هذه الظاهرة الأخيرة التي أصبحت تشكل الشغل الشاغل للبلدان العربية المغاربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، في علاقاتها مع الدول الأوروبية المتوسطية على وجه الخصوص، نتيجة للمشاكل والصعوبات التي أصبح يعيشها الشباب العربي، والجزائري بصفة خاصة في تلك البلدان.

03 – عوامل تفعيل ونجاح سياسات التشغيل[1]:

من بين العوامل التي تساعد على نجاح ورفع فاعلية السياسية العامة في مجال التشغيل، نذكر مجموعة من العوامل يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ **–بالنسبة للسياسات العامة للتشغيل:** يتحكم في نجاح هذه السياسات عدة اعتبارات وعوامل يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1. ضرورة بناء هذه السياسة على دراسات ومعطيات حقيقية بمشاركة الهيئات والمؤسسات المعنية بعالم الشغل في مختلف المستويات والمؤسسات المعنية بذلك من بعد أومن قريب، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أراء واقتراحات هذه الهيئات والمؤسسات قدر الإمكان، والابتعاد قدر الإمكان عن القرارات العشوائية التي لا تقوم على مثل هذه الدراسات.

[1] – أحمد قايد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص42.

2. الاستمرارية في تطبيق السياسات المرسومة، وعدم تغييرها من أجل التغيير، قبل تقييم مدى نجاعتها من عدمه.
3. العمل على تكييف وتعديل محاور وعناصر هذه السياسة بما يتلاءم والمستجدات التي تفرضها المتغيرات الداخلية والخارجية والعراقيل الميدانية، وذلك بجعلها أكثر مرونة وقابلية للتكيف مع المستجدات والمتغيرات التي يقتضيها الواقع العملي، حيث أنه كثيراً ما تتميز القرارات المتخذة على مستوى الإدارات المركزية بطابع الأوامر التي لا تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذها العراقيل الميدانية.

ب –**بالنسبة لأنماط التشغيل**: يجب أن تتميز هذه الأنماط والأشكال بطابع الديمومة والاستمرارية، والابتعاد قدر الإمكان عن أنماط التشغيل الهشة التي لا تعالج مشكل البطالة بصفة نهائية، بقدر ما تكون مجرد مسكنات مؤقتة لا تلبث أن تفقد مفعولها مع الوقت، الأمر الذي يطرح مشاكل البطالة من جديد، كما يجب السهر على تطبيق التدابير القانونية والتنظيمية المتعلقة بتنفيذ سياسات التشغيل من خلال هذه الأنماط بالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق الأهداف المرسومة لها، ووضع الآليات العملية لتقييم مدى تقدم تطبيق هذه التدابير، وتقييم المعوقات والإشكالات التي واجهت تطبيقها، بهدف تصحيح مسارها وكيفياتها بشكل مستمر.

ت –**بالنسبة للمشاريع والبرامج الهادفة لخلق مناصب العمل**: إن دور هذه المشاريع في خلق فرص العمل للفئات الباحثة عنه يتوقف بالدرجة الأولى على:

1. تشجيع الدولة والسلطات العمومية المركزية منها والمحلية لإنشاء هذه المؤسسات، وذلك بوضع قوانين تضمن تسهيل الإجراءات وإزالة العقبات الإدارية وتسهيل حصولها على الأراضي والمحلات المناسبة لها ومدها بالإرشاد والاستشارة التكنولوجية وتمكينها من الإعلام الاقتصادي المطلوب، وفتح الأسواق الوطنية أمام منتجاتها ومساعدتها على دخول الأسواق الدولية.
2. تشجيع البنوك على التعامل بجدية ومسؤولية في مجال القروض والمساعدات والتسهيلات المالية في المراحل الأولى للإنشاء، قصد تمكين المؤسسين والمستثمرين والمبادرين بهذه المؤسسات من تجاوز الصعوبات التي عادة ما تطرح في بداية الطريق، ذلك أن قلة

الموارد المالية أو انعدام التسهيلات البنكية، كثيراً ما تكون أهم الصعوبات والعراقيل، بل والتحديات التي تواجه المبادرة بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3. خلق شبكة ربط بينها وبين المؤسسات الكبيرة لإقامة سوق محلية للمقاولة الثانوية، وتسهيل العلاقات بين هذه المؤسسات والمؤسسات الكبرى بما يضمن قيام تعاون وثيق بينهما.

4. تمكينها من الحصول على اليد العاملة ذات التكوين المناسب وذلك بربطها بشبكة التكوين المهني والجامعي، وخلق حوافز وتشجيعات تمكنها من استيعاب الفئات المتخرجة من هذه المؤسسات التكوينية والالتحاق بها، مثل تخفيض الضرائب عليها مقابل توظيفها لهذه الفئات أو إعفائها منها، أو من أعباء الضمان الاجتماعي، أو بعض رسوم الاستيراد أو التصدير، أومن الرسوم المفروضة على المواد الأولية...الخ. وذلك كله من أجل تمكينها من القدرة على التوسع والازدهار، وبالتالي القدرة على خلق المزيد من مناصب العمل، مما يؤدي لاستيعاب أكبر قدر ممكن من العمال.

5. إدماجها ضمن مخططات التنمية الوطنية وتمكينها من الاستفادة من كافة التدابير القانونية والمالية التي تقرها الدولة لصالح المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وإشراكها في مجهود التنمية كقوة فاعلة ومساهمة في تنفيذ مشاريع التنمية، وذلك بمنحها المكانة والدور الفعال في إنجاز المشاريع كشريك اقتصادي كامل الحقوق.

6. توفير التكفل بدراسات تقييم الجدوى الاقتصادية عند تقديم المشاريع الجديدة، أو توسيع أو تطوير المشروعات القائمة، عن طريق تسهيل الخدمات الاستشارية وخدمات الخبراء، ذلك أن الكثير من المشاريع تفشل من بدايتها بسبب نقص الجدوى الاقتصادية أو الجدوى الاجتماعية.

7. تمكينها من الحصول على المعلومات والبيانات والإحصائيات المتعلقة بالعرض والطلب، والمعطيات الخاصة بتطور ونمو، أو تراجع السوق المحلي والدولي، وتلك المتعلقة بالتصدير والاستيراد، وغير ذلك من المعلومات التي تساعد أصحاب هذه المؤسسات على التخطيط السليم والتسيير الواعي.

8. تمكينها من الحصول على الخبرة الاستشارية في مجال التغلب على مشاكل الإنتاج والتوزيع، وتقنيات تسيير الموارد الاقتصادية، والبشرية، وغير ذلك من خبرات الدعم التكنولوجي والإداري والتنظيمي الضروري لكل فرع من فروع النشاط المختلفة.
9. إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاتفاقات والبرتوكولات الثنائية والمتعددة الأطراف مع الدول أو التجمعات الاقتصادية، وكذا ربطها ببنوك المعلومات قصد دعم هذه المؤسسات الوطنية فيما يتعلق بالتصدير والاستيراد والمبادلات التجارية، ومدها بالمعلومات والبيانات والإحصائيات المتعلقة بالعرض والطلب على المستوى الوطني والدولي، وكذا إدماجها في النشاطات الترويجية التي يتم تقديمها بهدف تسهيل تسويق المنتوجات والسلع محلياً ودولياً عن طريق وسائل الإعلام والاتصال والمعارض وغيرها.
10. توفير الخدمات الموجهة لبعض الفئات المهنية أو الاجتماعية كالشباب أو النساء أو ذوي الاحتياجات الخاصة، بهدف مساعدتها على إنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة متكيفة مع خصوصياتها، ومساعدتها على الاندماج في المنظومة المؤسساتية الوطنية.
11. تشجيع وتعميم التسهيلات والخدمات الداعمة للإبداع والتطوير بما فيها تقديم الحوافز والجوائز عن الأعمال والإنتاج وإدارة المؤسسات الناجحة، وكذا تلك المتعلقة ببراءة الاختراعات والاكتشافات الصناعية والعلمية.

المطلب الثاني: مصالح وهيئات التشغيل في الجزائر.

على مر تطور الاقتصاد الجزائري، كان هناك مصالح ومؤسسات تعمل على تسيير سوق العمل من خلال وساطتها ودورها بين عارضي العمل وطالبيه، وقد اختلفت بين مصالح عمومية للتشغيل، ومكاتب عمل، والتي كان هدفها محاولة تسيير سوق العمل من خلال تبني سياسة تشغيلية فعالة تصل إلى إيجاد مناصب عمل جديدة، أو توجيه الطالبين للعمل إلى المؤسسات التي تلائم تخصصاتهم وطلباتهم.

✓ انطلاقا من اتفاقية المعاهدة الدولية رقم 88، فإنّ تعريف هذه المؤسسات: "يتمثل في مجموع مكاتب اليد العاملة الموزعة على التراب الوطني، والمكونة لنظام عام يخضع إلى مراقبة هيئة

وطنية لهذا النظام الذي يحتاج إلى شبكة من المكاتب والمصالح عمومية كانت أو خاصة على المستوى المحلي أو الجهوي، والتي تضمن التنظيم الفعال لسوق العمل".[1]

01 الديوان الوطني لليد العاملة(ONAMO):

- ✓ظهر هذا الديوان مباشرة بعد الاستقلال بموجب المرسوم رقم: 99/62 المؤرخ في 29 نوفمبر 1962، غير أنه لم يمارس مهامه إلا بعد سنة 1972، ويعتبر تابعا كليا للدولة، يتكون من 140 مكتبا لليد العاملة (BMO) موزعة عبر كامل التراب الوطني، وتمثلت الوظيفة الأساسية لهذه الهيئة في تنظيم ومراقبة اليد العاملة الجزائرية المهاجرة نحو أوروبا، ومع بداية سنة 1973 وبعد تحسن الإيرادات والمداخيل من المحروقات، وقصد الحد من هذه الهجرة وتوقيفها، قامت السلطات الجزائرية بتسطير برامج استثمارية امتصت من خلالها كل اليد العاملة الوافدة إلى سوق العمل خاصة خلال الفترة الممتدة من 1974 إلى 1984.
- ✓يتمثل الدور الأساسي لهذا الديوان في جمع طلبات الشغل من الفئة النشيطة والاستجابة إلى طلبات المؤسسات فيما يتعلق بسبب باليد العاملة، خاصة في القطاع الصناعي إلى جانب قطاع البناء آنذاك، وكذا قطاع الخدمات، لكن هذه العملية توقفت بعد سنة 1985، وهي السنة التي شهدت فيها الجزائر تحولات في إيراداتها بسبب الأزمة البترولية، فانخفاض أسعار هذه الأخيرة غير من مهام الديوان الوطني لليد العاملة، لأنه لم يعد يستجيب لطلبات اليد العاملة بسبب قدوم العديد من طالبي الشغل في سوق العمل الجزائرية، وعجز المؤسسات الاقتصادية على الاستمرار في إيجاد مناصب الشغل ابتداء من تلك السنة، لذا فقد عملت السلطات العمومية على تغيير هذه الهيئة فيما بعد إلى الوكالة الوطنية للتشغيل.[2]

02 الوكالة الوطنية للتشغيل(ANEM):

تعتبر هذه التسمية الجديدة للديوان الوطني لليد العاملة قديما، ويكمن دورها في ربط الصلة بين أرباب العمل والباحثين عن العمل، وتعد حاليا الوكالة الوطنية الأولى للتشغيل في الجزائر على الرغم من قلة الموارد وضعف نظام المعالجة والمعلومات.

1– الاتفاقية الدولية رقم 88 بشأن تنظيم خدمات العمل في عام 1948 التي صادقت عليها الجزائر عام 1962.

2– قصاب سعدية، اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر(1990–2004)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005–2006، ص 180–181.

✓تعد هذه الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 259/60 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 المعدل والمكمل للأمر رقم: 42/71 المؤرخ في 17 جوان 1971 المتضمن تنظيم الديوان الوطني لليد العاملة، ولذلك نلاحظ أن الوكالة وبعد تغيير التسمية تعتبر من أقدم الهيئات العمومية للتشغيل في الجزائر، وتعد المعبر الإجباري لأي شخص يبحث عن العمل لأول مرة (أي شخص لم يعمل أبدا في حياته) ولأي شخص موجود في بطالة وفي فترة بحث عن العمل، حيث أصبحت تفرض على المؤسسات العمومية والخاصة المرور على مصالحها لأي توظيف أو التصريح بأي موظف جديد، كما أنها مكلفة مع مديريات التشغيل الولائية بتوجيه طالبي العمل نحو مختلف البرامج الموجودة، سواء من جانب البحث عن عمل(مساعدة للإدماج المهني)، أومن جانب خلق نشاط أو مؤسسة(أونجام، أونساج،...الخ).

لكننا نجد أنها إجراءات شكلية في الواقع، بحيث أن المؤسسات لا تقوم عادة بتسجيل أجرائها الجدد دون المرور حتما بقائمة المرشحين للعمل في الوكالة، كما ينبغي على المترشحين أن يسجلوا أنفسهم لدى الوكالة الوطنية للتشغيل لكل حوار توظيف أو توقيع عقد، ولكن حتى هذه أيضا تعتبر إجراء شكليا يتحايل عليها أرباب العمل وطالبوه على حد سواء.

❖ مهام الوكالة:

من المهام الموكلة لهذه الوكالة نجد ما يلي:

- تسجيل حاملي شهادة التعليم العالي الذين تتوفر فيهم شروط الاستفادة من برنامج الإدماج.
- تسجيل العمال الذين فقدوا مناصبهم(في إطار تسريح العمال أو الفصل من العمل، ...) وإصدار شهادات شهرية تضمن لهم حق التعويض عن البطالة.
- تسجيل طالبي العمل الذين تتوفر فيهم شروط الاستفادة من برامج القرض المصغر.

- تلقي عروض العمل وربطها بالطلبات ضمن بطاقة موزعة حسب المهن والقدرات، وفي هذا المجال فإنها تبادر إلى برمجة زيارات إلى أصحاب العمل من أجل تفعيل سوق الشغل.

وقد أصبحت الوكالة مهيكلة بحيث أنها تتواجد في كل مناطق الوطن، وتتوفر على 200 وكالة محلية، 48 وكالة ولائية و11 وكالة جهوية منتشرة عبر كامل التراب الوطني، حيث تقوم هذه المكاتب التابعة للوكالة الوطنية للتشغيل بإصدار بطاقة طالب العمل، والتي تعرف أكثر باسم "البطاقة الزرقاء"، وهي المرحلة الأولى قبل البحث عن منصب شغل، لتقوم فيما بعد بإصدار بيان تقديم يرسل إلى المؤسسات بدون هذه الورقة، ويتم منح مناصب عمل في إطار عقود ما قبل التشغيل (التي أصبحت اليوم تسمى بالإدماج المهني) وفق الأولوية التي تمنح بالأقدمية في الطلب على منصب العمل.

- ✓ وهكذا نجد بأن عقد إدماج حاملي الشهادات وعقد الإدماج المهني وعقد التكوين للإدماج حلت محل ما كان يسمى عقود ما قبل التشغيل، وعقود التشغيل المأجورة على المبادرة المحلية والتشغيل الموسمي، كما أجريت تعديلات على البرامج، بحيث أن عقد الإدماج الذي حل محل عقد ما قبل التشغيل أصبح قابلا للتجديد على ثلاث سنوات بدل سنتين، والأجرة ارتفعت من 000 8 ديناراً جزائرياً إلى 300 12 ديناراً جزائرياً شهريا.
- ✓ تعمل الدولة على تشجيع كل الهيئات من مؤسسات عمومية وخاصة وإدارات وجماعات محلية على التوظيف في إطار هذه العقود، من خلال منح امتيازات مهمة، مثل الأجرة والتغطية الاجتماعية ونفقات التكوين (في حدود 60%) أثناء فترة العقد، وفي حالة ما إذا تم توظيف المشتغل بعقد لمدة غير محددة، فإن الدولة تعمل على دعم رب العمل في إطار ما يسمى بعقد العمل المساعد بمنح مزايا مغرية، كالمساهمة في الأجرة على مدى ثلاث سنوات (في حدود 45%، 40% و30%) بالنسبة لعقود إدماج حاملي الشهادات، وعلى مدى سنتين بالنسبة لعقود الإدماج المهني، وسنة واحدة بالنسبة للعقود الخاصة بالتكوين للإدماج مع التكفل بالتغطية الاجتماعية وتخفيض الضريبة الإجمالية على الدخل.

تتولى الوكالة تسيير البرنامج ومراقبته ومتابعته بالتنسيق مع مديريات التشغيل الولائية وأحياناً مع الشؤون الاجتماعية في بعض الولايات وحسب أهمية كل ولاية، ويوجد لكل حالة مسؤول محدد يتولى دراسة الملفات بالتنسيق مع الوكالة الوطنية للتشغيل.

ومن العقود التي تشرف عليها الوكالة وتعمل على منحها وفق المهام المسندة إليها وفي حدود صلاحياتها، نجد ما يلي:

✓ **عقد إدماج الشباب المتخرج:**

يوجه هذا النوع من العقود للشباب الباحثين لأول مرة عن العمل والمتخرجين من الجامعات، وكذا التقنيين السامين المتخرجين من مراكز التكوين المهني، يسمح للمؤسسات بتوظيف موظفين تتكفل الدولة بأجورهم ومشاركتهم في الضمان الاجتماعي، حيث يكتفي صاحب العمل بضمان تأطير الشاب المتخرج وبضمان وتقييم تكوينه.

- ✓ **بالنسبة لخريجي الجامعات:** يتم منحهم عقد إدماج لمدة ثلاث سنوات مع مساهمة شهرية من الدولة قد تصل إلى 300 12 ديناراً جزائرياً في السنة الأولى، وتنخفض تدريجيا لتصل إلى 000 10 ديناراً جزائرياً في السنة الثانية، ثم 800 7 في السنة الثالثة.
- ✓ **التقنيون السامون:** تقدم الدولة مساهمة شهرية تقدر بـ 200 10 ديناراً جزائرياً في السنة الأولى، 200 8 ديناراً جزائرياً في السنة الثانية ثم 100 6 في السنة الثالثة.

✓ **عقد الإدماج الاجتماعي:**

- ✓ يوجه هذا العقد للشباب المتخرج من التعليم الثانوي أو من مراكز التكوين المهني والحائزين على شهادة الكفاءة المهنية، تمنح عقود الإدماج المهني لمدة سنتين مع مساهمة شهرية في حدود 8000 ديناراً جزائرياً في السنة الأولى و6000 ديناراً جزائرياً في السنة الثانية.

✓ **عقد التكوين والإدماج:**

- ✓ يوجه هذا العقد للشباب العاطلين عن العمل الذين لا يملكون أي تكوين ولا أي تأهيل، حيث تمنح لهم عقود التكوين والإدماج لمدة سنة مع مساهمة شهرية في حدود 6000 ديناراً جزائرياً في الورشات مثلا، أو لدى الحرفيين، ويتعلق الأمر عادة بأشغال المنفعة العامة،

مثل الاعتناء بالحدائق والطرقات والمباني والأشجار والتكليس بالنسبة للحرفيين، حيث تتكفل الدولة بأجور المتربص.

- ✓تجدر الإشارة إلى أنه يجب أن تتوفر شروط محددة في المستفيدين من هذه العقود، حيث يجب أن يكون أول طلب عمل بالنسبة للمستفيد، وأن يكون سنه يتراوح بين 18 و35 سنة (هناك حالات استثنائية بالنسبة لوكالة أونساج)، كما يجب أن يكون التسجيل على مستوى الوكالات المحلية المنتشرة التي يتبع لها المستفيد، وأن يحوز على شهادة، أو يقدم إثبات للمستوى الدراسي أو أي تأهيل أو تجربة أو خبرة مهنية.

لم يتم الحصول على معطيات أو بيانات تخص ما تم التوصل إليه في إطار التشغيل على المستوى الوطني لهذه الوكالة من خلال الاطلاع على الموقع الالكتروني لها والذي لا يزال في طور الإنجاز، وبه القليل من المعطيات فقط، كعدد البيانات الشخصية الموضوعة، بعض العروض التي تدعمها هذه الوكالة، ومعلومات أخرى.

03 الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC):

- ✓يعتبر هذا الصندوق مؤسسة للضمان الاجتماعي، حيث تم إنشاؤه بتاريخ 1994/05/26 بموجب مرسومين تشريعيين منشورين في الجريدة الرسمية رقم 34، ولم يشرع في ممارسة نشاطه إلا سنة 1997، أنشأ نظام التأمين عن البطالة لفائدة أجراء القطاع الاقتصادي الذين فقدوا مناصب عملهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية إما بالتسريح الإجباري أو بتوقف نشاط المستخدم، لذلك فإن الغرض الأساسي لهذه المؤسسة هو التكفل بالعمال المسرحين من مناصب عملهم وتعويضهم في مرحلة البطالة، ومحاولة رسكلتهم، وتسعى هذه المؤسسة أحيانا إلى تأهيل هؤلاء العمال في مناصب عمل جديدة بتكوينهم حسب متطلبات الاقتصاد.

يسعى الصندوق في ممارسة نشاطه لدعم العمال للعودة إلى النشاط الاقتصادي من خلال مساعدتهم في إيجاد عمل أو نشاط جديد من خلال الاتصال بـ:

✓**مراكز البحث عن العمل(CRE)**: التي تضم مجموعات من المترشحين تتراوح أعمارهم بين 12 و15 مترشحا، وتجري حصيلة للكفاءات وتوجهها لإنشاء المشاريع والبحث عن الشغل، كل دورة من دورات المركز يشرف عليها منشط خلال ثلاث أسابيع.

- **مراكز المساعدة للعمل المستقل**: وهي فضاءات مخصصة لحاملي المشاريع الراغبين في إرشادات لدعم مشا ريعهم لإنشاء مؤسسة، حيث يوجد فريق استشاري يعمل على توجيههم وتكوينهم.
- **برنامج تكوين خاص**: مخصص للرفع من مستوى التأهيل المهني من أجل إعادة إدماج سريعة في سوق العمل، حيث يشمل التكوين جميع الفروع ويكون مناسبا لمستوى المستفيد، وتشرف عليه مراكز التكوين المهني في دورات تعليمية عن بعد أو عبر تربصات داخل مؤسسات بهدف التشجيع للبحث عن الشغل.

✓يعمل الصندوق الوطني لدعم البطال تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ويضم 13 وكالة جهوية و48 وكالة ولائية، لكلّ وكالة جهوية وكالة ولائية أو فرعية، وللمساعدة على العودة إلى العمل شرع الصندوق في بعث إجراءات احتياطية بإنشاء هيئات تابعة للوكالة الجهوية تضم 22 مركزاً للبحث عن العمل و 48 مركزاً لدعم العمل الحر[1].

من البرامج التي يدعمها الصندوق نجد:

- **المساعدات الخاصة بخلق نشاط وإنشاء مؤسسات:**

✓وهو برنامج موجه للبطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و50 سنة، والراغبين في إنشاء مؤسسة بمفردهم أو جماعيا، ويملكون مؤهلا مهنيا أو خبرة في المجال الذي يريدون أن ينشطوا فيه، بالإضافة إلى بعض الشروط الأخرى نذكرها باختصار:

- ألا يكون قد شغل منصبا مأجورا أثناء إيداع الطلب.

✓أن يكون قد سجل نفسه لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل قبل 06 أشهر على الأقل كطالب عمل أو مستفيد لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

1- الموقع الالكتروني للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: www.cnac.dz، اطلع عليه بتاريخ 2015/02/05.

- أن يتمتع بتأهيل مهني أو أن يملك خبرة في مجال نشاطه.
- أن يشارك في التركيب المالي لنشاطه.

✓أن لا يكون قد مارس أي نشاط لحسابه الخاص قبل 12 شهرا على الأقل.

- أن لا يكون قد استفاد من إجراءات المساعدة على إيجاد نشاط.

تتوقف المساهمة الشخصية للفرد على قيمة الاستثمار، وتمنح معها عدة أنواع من القروض حسب الحالات، نذكر منها: القرض غير المأجور أو القرض بدون فائدة للصندوق، القرض البنكي بفوائد معقولة، وتختلف مدة التسديد ومراحله حسب نوعية القرض والمشروع.

- منحة البطالة:

✓يتم حساب هذا التعويض الخاص بالتأمين عن البطالة حسب أجرة مرجعية تحسب بالطريقة التالية: الأجرة الشهرية الإجمالية لـ12 شهر من العمل الأخيرة، يضاف لها الراتب الوطني الأدنى المضمون، مقسوماً على 2.

✓وتحسب مدة التكفل حسب الأقدمية، شهرين من التعويض في السنة عند آخر مؤسسة عمل بها، لا يمكن أن تكون أقل من 12 شهرا ولا أكثر من 3 سنوات (36 شهرا)، متوسط المدة هو 23 شهرا، العمال الذين عملوا 06 أشهر أو أقل لهم حق في شهر من التعويض، والذين عملوا أكثر من 06 أشهر لهم الحق في شهرين من التعويض[1].

❖ حصيلة استحداث مناصب الشغل:

✓بالنسبة لحصيلة استحداث مناصب الشغل عن طريق الصندوق يمكن توضحيها في الجدول(09) وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى غاية 31 جويلية 2008، بالإضافة إلى تقديم توقعات للفترة الباقية والتي تمتد إلى غاية 2013.

الجدول رقم(09): حصيلة استحداث مناصب الشغل عن طريق الصندوق الوطني للتأمين على البطالة(CNAC)[2]

1– الموقع الالكتروني للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: www.cnac.dz.

2– مصطفى بلمقدم ومصطفى طويطي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص15.

الفترات	2007-2005	2008(السداسي الأول)	توقعات الفترة 2009 – 2013
عدد المشاريع	7569	1786	17834
عدد مناصب الشغل	20757	2398	47800

وما يمكن استنتاجه من خلال ملاحظة حصيلة استحداث مناصب الشغل والإجراءات التي أدخلت على عمل الصندوق في استحداث مناصب شغل وذلك في شهر مارس 2011، يمكن أن تعطي حقيقة التوقعات المبرمجة في استحداث مناصب الشغل المستقبلية إلى غاية 2013.

04 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

✓ تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هيئة عمومية ذات طابع إداري، تم إنشاؤها بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم259/90 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990 المعدل والمتمم للأمر رقم 42/71 المؤرخ في 17 جوان 1971 المتضمن تنظيم الديوان الوطني لليد العاملة، إلا أنها بدأت ممارسة نشاطها سنة 1996، ومن الأهداف الأساسية لهذا الجهاز:

- تشجيع خلق إيجاد نشاطات الشباب أصحاب المبادرات.
- تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.

ونلخص المهام الرئيسية للوكالة كما يلي:

- تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات لإنشاء مؤسسات مصغرة في مختلف مراحل المشروع.
- إعلام المستثمر الشاب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه.
- إبلاغ أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم والامتيازات المقررة في جهاز المؤسسات المصغرة.
- ضمان متابعة ومرافقة المؤسسات المصغرة سواء خلال الانجاز أو بعد الاستغلال وحتى في حالة توسيع النشاط.

الجهاز موجه للشباب البطال من:

- ✓أصحاب المبادرات للاستثمار في مؤسسة مصغرة، والذين يظهرون استعدادا وميولا لذلك، بحيث تتراوح أعمارهم بين 19-35 سنة.
  - يمتلكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية في النشاط الذي يقترحونه.
  - كذلك الاستعداد للمشاركة بمساهمة شخصية في تمويل المشروع.
- ✓توجد صيغتان للتمويل في إطار وكالة ANSEJ هما:
  - **التمويل المثلثي:** هي صيغة تشمل مساهمة مالية من المستثمر، وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة، وقرض بنكي على مستويين حسب القيمة المالية الاستثمار.
  - **التمويل المختلط:** هو تركيب مالي بدون قرض بنكي، تكمن المساهمة الشخصية فيه في الاستثمار الرئيسي، يكمله قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة على مستويين حسب القيمة المالية الاستثمار.
- ✓في فترة إنشاء المشروع يعفى صاحبه من الرسم على القيمة المضافة عند اقتناء التجهيزات الخاصة بالمشروع، وخلال الثلاث سنوات الأولى من انطلاق المشروع تعفى المؤسسة من أهم الرسوم الضريبية: الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الرسوم على النشاط المهني والرسوم العقارية، وقد تمتد هذه الفترة بستة سنوات إذا كانت النشاطات تقام في مناطق الترقية المحددة، وتختلف مدة تسديد القروض بين 05 إلى 07 سنوات وفق جدول زمني سداسي يحدد في دفاتر الأعباء.

إنجازات وكالة ANSEJومساهمتها في سوق العمل:

كان لهذه الوكالة نصيب معتبر في تمويل المشاريع وإيجاد مناصب شغل، سوف نتطرق لها من خلال عرض ما تيسر من معطيات حول ذلك.

الجدول رقم(10): تطور المشاريع الممولة ومناصب الشغل المستحدثة من طرف وكالة ANSEJ.[1]

السنوات	المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل المحققة
إلى غاية 2007/12/31	86 380	243 308
2008	10 634	31 418
2009	20 848	57 812
2010	22 641	60 132
2011	42 832	92 682
2012	65 812	129 203
2013	43 039	96 233
المجموع	292 186	710 788

✓ نلاحظ من خلال الأرقام المقدمة في الجدول (10) أن عدد المشاريع التي تم تمويلها شهدت ارتفاعا من سنة إلى أخرى، حيث وصلت إلى 86308 مشروع مع نهاية سنة 2007، لتصل إلى 65812 مشروع سنة 2012، ثم تنخفض إلى 43039 مشروع سنة 2013، نتج عن هذه المشاريع الاستثمارية عدد معتبر من مناصب الشغل، حيث قدرت مع نهاية سنة 2007 بنحو 243308 منصب عمل لتصل في المجموع مع نهاية سنة 2013 إلى 710788 منصب عمل كلي، وهو رقم معتبر لا شك وأنه ساهم مساهمة كبيرة في خفض نسبة البطالة ودعم التشغيل في أوساط الشباب خاصة.

1– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الموقع الالكتروني: www.ansej.org.dz

✓وقد قدرت إجمالي القروض المقدمة من طرف البنوك بأكثر من 568.47 مليار ديناراً جزائرياً، كما ساهمت الوكالة بمبلغ إجمالي قدر بأكثر من 216.48 مليار ديناراً جزائرياً، وقدرت إجمالي المساهمات الشخصية للمستثمرين بأكثر من 64.79 مليار ديناراً جزائرياً.

الجدول رقم (11): تطور عدد المشاريع الممولة من طرف وكالة ANSEJ حسب نوعية النشاط[1].

القطاع	إلى غاية نهاية سنة 2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع
الفلاحة والصيد البحري	10 668	814	4671	2222	6863	7056	2258	78733
الحرف	13 380	8811	4553	2643	5593	4385	9004	87735
البناء والأشغال العمومية	4 013	933	0782	7942	6723	3754	3474	21222
الصناعة والصيانة	6 333	2471	6851	5421	1182	3013	3333	55919
الخدمات	51 986	759	163	819	797	993	234	751

1– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الموقع الالكتروني: www.ansej.org.dz

180	22	45	29	12	12	5		
186 292	**039 43**	**812 65**	**832 29**	**641 22**	**848 20**	**634 10**	**86 380**	**المجموع**

- ✓نلاحظ أن المشاريع التي تم الاستثمار في دعمها من طرف الوكالة كانت في مختلف القطاعات، وقد سجلت ارتفاعا من سنة إلى أخرى في معظمها، ونجد أن أكبر عدد من المشاريع الممولة موجودة في قطاع الخدمات، حيث وصل تعدادها إلى 180751 مشروع إلى غاية سنة 2013، تليها قطاع الحرف بعدد مشاريع إجمالي يقدر بـ 35877 مشروع، ثم باقي القطاعات بعدد معتبر من المشاريع.
- ✓وفيما يخص توزيع المشاريع حسب الصيغ الممنوحة من طرف الوكالة، فقد تم دعم 278465 مشروعاً وفق الصيغة الثلاثية التي تم الإشارة إليها سابقا، و 13721 مشروع وفق الصيغة المختلطة.
- ✓أما فيما يتعلق بدعم المشاريع فلم يكن هناك تفريق في الجنس كما سنلاحظه في الجدول رقم (12).

الجدول رقم (12):تطور عدد المشاريع الممولة من طرف وكالة ANSEJ حسب الجنس[1].

السنوات	الذكور	الإناث	المجموع
إلى غاية 2007/12/31	74 214	12 166	86 380
2008	9 132	1 502	10 634
2009	18 352	2 496	20 848
2010	20 430	2 211	22 641
2011	39 881	2 951	42 832
2012	61 335	4 477	65 812
2013	39 513	3 526	43 039

1– المرجع نفسه.

المجموع	262 857	29 329	292 186
النسبة(%)	89.96	10.04	100

✓ يظهر لنا جليا أن عدد المشاريع الممولة بالنسبة للذكور أكبر بكثير منه بالنسبة للإناث، حيث وصلت نسبة المشاريع المدعمة للذكور إلى 89.96%، وهو ما يمكن إرجاعه إلى المساهمة الرجالية في إنشاء المشاريع أكثر من النساء، بالرغم من أن عدد النساء اللواتي تم منحهم تمويل لمشاريعهم قد وصل إلى 29329 مشروع نسوي وهو عدد معتبر.

05 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

✓ تمثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 الصادر في 22 جانفي 2004، وسيلة للكفاح ضد البطالة والهشاشة بهدف تنمية القدرات الشخصية للشباب للتكفل بأنفسهم من خلال المساهمة في إنشاء نشاطهم، حيث تملك الوكالة هيئة تحت اسم " صندوق الضمان للقروض المصغرة" الذي يقوم بضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه لفائدة المقاولين الذين تلقوا إشعارا بإعانات الوكالة، لذا ومن أجل ضمان تنفيذ المهام المسندة إليها على أحسن وجه، تبنت الوكالة نموذج تنظيمي لا مركزي وذلك بإنشاء 49 وكالة ولائية و10 وكالات جهوية تغطي كافة أرجاء الوطن مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر.

تتمثل المهام الأساسية لهذه الوكالة فيما يلي:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما.
- تدعيم المستفيدين وتقديم الاستشارة لهم ومرافقتهم أثناء إنجاز نشاطاتهم.
- إبلاغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة بمختلف الإعانات التي تمنح لهم.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم مع الوكالة.
- مساعدة المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

✓ يعتبر جهاز القرض المصغر برنامجا يعتمد على السياسة الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة والأوضاع المتردية للمجتمع، وهو موجه إلى أشخاص بدون عمل ولكنهم قادرين

على القيام بنشاط معيشي مصغر بواسطة دعم مالي قليل وبشروط مرنة ومريحة، وعلى هذا يعتمد هذا الجهاز على منح قروض في آجال سريعة تتكون من مبالغ صغيرة (تصل إلى غاية 01 مليون ديناراً جزائرياً)، يتم تسديدها على المدى القصير أو الطويل وتكون مرفقة بمساعدة الدولة والتي تتمثل في تخفيض نسبة الفوائد مع ضمان يتكفل به صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

ويعتمد جهاز القرض المصغر في تمويل المشاريع على المساهمة الشخصية للمستفيد، وسلفة بدون فائدة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومساهمة البنك في شكل قرض بنكي، ويهدف هذا البرنامج إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين المستفيدين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات، من خلال توسيع الإمكانيات الممنوحة للمواطنين لمباشرة مشاريعهم وإنشاء نشاطات مختلفة من أجل الخروج النهائي من وضعية البطالة والفقر، وبالتالي فهو موجه إلى:

- ✓ البطالين المسجلين في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بما فيهم أولئك الذين انتهت مدة استفادتهم من حقوقهم.
- ✓ المرأة التي ترغب في العمل ببيتها.
- ✓ الأشخاص لا سيما الشباب الذين ينشطون في القطاع غير الرسمي.
- ✓ حاملي شهادات التكوين المهني.
- ✓ الحرفيين.
- ✓ المواطنين القاطنين بالقرى والبوادي.

وبصفة عامة فإن هذا الجهاز موجه إلى الفئات من المواطنين الذين لا يمكنهم الاستفادة من القرض في إطار المؤسسات المصغرة، وذلك بسبب شرط السن أو التأهيل أو بسبب القدرة المالية الشخصية.

ومن شروط التأهيل للحصول على القرض المصغر من الوكالة حسب منشورات الوكالة الداخلية نجد ما يلي:

- ✓ بلوغ سن 18 سنة فما فوق.

- ✓ عدم امتلاك دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة.
- ✓ إثبات مقر الإقامة.
- ✓ امتلاك شهادة تثبت الكفاءة المهنية أو وثيقة معادلة معترف بها أو التمتع بمهارة مهنية مؤكدة تتوافق مع النشاط المرغوب إنجازه.
- ✓ عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات.
- ✓ القدرة على دفع المساهمة الشخصية (حسب الحالة).
- ✓ الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في حالة طلب المقاول لقرض بنكي.
- ✓ الالتزام بتسديد القرض ونسبة الفوائد للبنك حسب الجدول الزمني.
- ✓ الالتزام بتسديد مبلغ السلفية بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب الجدول الزمني.

❖ إنجازات وكالة ANGEMومساهمتها في سوق العمل:

قامت الوكالة بتمويل العديد من المشاريع الاستثمارية في مختلف قطاعات النشاط وللجنسين معا كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (13): القروض الممنوحة من وكالة ANGEM إلى غاية 2015/09/30 حسب الجنس ونمط التمويل وقطاع النشاط[1].

القروض الممنوحة		عدد القروض الممنوحة	النسبة (%)
حسب الجنس	رجال	640 248	38.06
	نساء	404 723	61.94
نط التمويل	عدد السلف بدون فائدة لشراء المادة الأولية	600 642	91.93

1– الموقع الالكتروني لوكالة ANGEM: . www.angem.dz

	عدد السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع	52 721	08.07
حسب قطاع النشاط	الزراعة	98 899	15.14
	الصناعة الصغيرة	247 720	37.91
	البناء والأشغال العمومية	54 928	08.41
	الخدمات	136 312	20.66
	الصناعة التقليدية	113 862	17.43
	التجارة	1 121	0.17
	الصيد البحري	521	0.08
المجموع		653 363	100

نلاحظ من خلال الجدول(13) أن النساء هن الأكبر حصة وطنياً من حيث الاستفادة من القروض الممنوحة بنسبة 61.94%، في حين قدرت هذه النسبة للرجال بـ 38.06%، و هو ما يفسر أن النساء الأكثر اهتماما بقروض شراء المواد الأولية من أجل شراء مواد النسيج والخياطة (صناعات تقليدية)، بالنظر إلى سهولة العمل في هذا الميدان والتي قد تكون في البيوت، وبالتالي تفادي مصاريف زائدة وربح للوقت.

أما فيما يتعلق بالقطاعات التي تم تمويل مشاريعها، فنلاحظ أن قطاع الصناعة يستحوذ على أكبر حصة من القروض بـ 55.34%(582 361 قرض)، والتي تشمل كل من الصناعات الصغيرة والصناعات التقليدية، حيث تعود النسبة الأكبر للصناعات الصغيرة بنسبة قدرت بـ 37.91%، ثم يأتي قطاع الخدمات بنسبة تقدر بـ 20.66%، تم قطاع الزراعة في المرتبة الثالثة بـ 15.14%، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 8.41 % وأخيرا قطاع الصيد البحري بـ 0.08 %(521 قرض).

فيما يخص نمط التمويل فنلاحظ أن النسبة الكبيرة من عدد السلف بدون فائدة كانت لشراء المادة الأولية بنسبة بلغت 91.93%، تليها عدد السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع بنسبة 8.07 %.

الجدول رقم(14): توزيع القروض الممنوحة من طرف وكالة ANGEM إلى غاية 2015/09/30 حسب الفئات العمرية[1].

الفئات العمرية	عدد القروض الممنوحة	النسبة (%)
29 – 18	247 068	37.81
39 – 30	207 285	31.72
49 – 40	113 986	17.45
59 – 50	62 045	09.50
60 فما فوق	22 979	03.52
المجموع	653 363	100

أما فيما تعلق بالفئات العمرية المعنية بالمشاريع الممولة من طرف وكالة ANGEM، نجد أن الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 سنة هم من كان لهم أكبر قدر من القروض الممنوحة بنسبة قدرت بـ 37.81% (247 068 قرض)، تلتها الفئة العمرية الموالية لها (30-39) بنسبة قدرت بـ 31.72% (207 285 قرض)، ثم تتوالى النسب في انخفاض كلما ارتفعت فئات الأعمار، ومما يمكن الإشارة إليه أن النسبة الأكبر من القروض كانت موجهة لفئة الشباب.

الجدول رقم(15): توزيع القروض الممنوحة من طرف وكالة ANGEM إلى غاية 2014/09/30 حسب المستوى التعليمي[2].

الفئات العمرية	عدد القروض الممنوحة	النسبة (%)
بدون مستوى	107 194	17.22

[1]- الموقع الالكتروني لوكالة ANGEM: www.angem.dz

2- الموقع الالكتروني لوكالة ANGEM: www.angem.dz

متعلم	9 891	1.59
ابتدائي	92 477	14.86
متوسط	312 131	50.14
ثانوي	72 147	11.59
جامعي	28 641	4.60
المجموع	622 481	100

بالنظر إلى توزيع المستفيدين من القروض الممنوحة من طرف الوكالة، يمكن القول أن النسبة الأكبر من المستفيدين تعود للأشخاص الذين مستواهم التعليمي "المتوسط" بنسبة قدرت بـ50.14%، مما يدل أن هذه الفئة من الأفراد الذين لم يتمكنوا من مواصلة دراستهم لجئوا إلى هذا النوع من القروض للقيام بنشاطات تعود عليهم بالفائدة، خاصة لدى فئة النساء اللواتي تخدمها أكثر هذه الأنواع من النشاطات كما رأينا سابقا، يليها في المرتبة الثانية الأشخاص الذين ليس لديهم مستوى بنسبة قدرت بـ17.22%، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين لديهم مستوى جامعي لم تعد 4.60%، وهو ما يدلّ على أن الإقبال على هذا النوع من القروض الممنوحة من طرف هذه الفئة ضعيف.

وقد بلغ عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ إنشائها إلى غاية 2014/09/30 حوالي 980045 منصب شغل كما يبينه الشكل الموالي.

الشكل رقم(05): تطور عدد المناصب المستحدثة من طرف وكالة ANGEM من 2005 إلى 2014/09/30.[1]

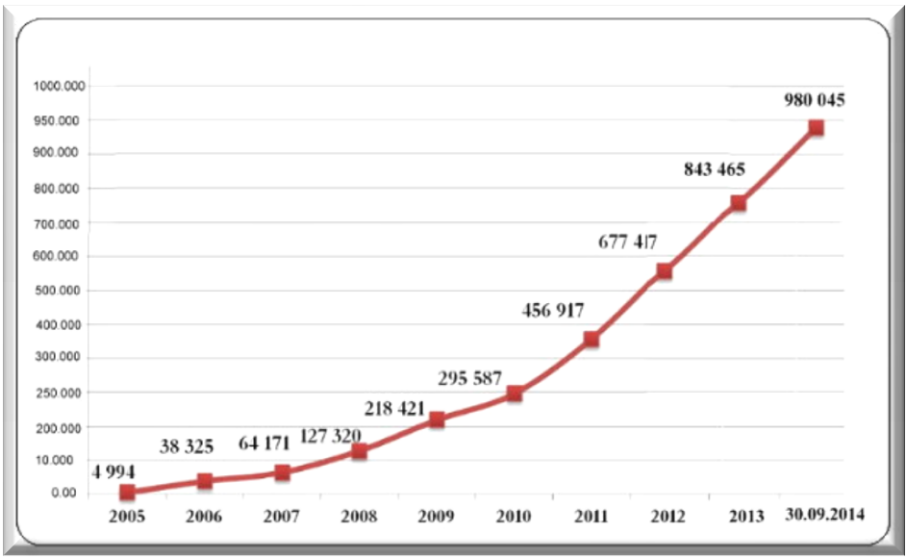

نلاحظ من خلال الشكل رقم(05) أن عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف المشاريع الممولة عن طريق وكالة ANGEM قد شهد تطورا سريعا وملحوظا من سنة إلى أخرى، حيث ارتفع من 4994 منصب شغل سنة 2005 إلى 295 587 منصب شغل سنة 2010، ليصل إلى 980045 منصب شغل مستحدث بتاريخ 2014/09/30، وهو عدد معتبر جدا من مناصب الشغل راجع للإقبال الكبير على هذا النوع من المشاريع التمويلية.

الجدول رقم(16): حصيلة الخدمات غير المالية الممنوحة من طرف وكالة ANGEM إلى غاية 2015/09/30.[2]

الأنشطة المنجزة	عدد المستفيدين
التكوين في مجال تسيير مؤسسة صغيرة GTPE	46 163

1- الموقع الالكتروني لوكالة ANGEM: www.angem.dz

2- الموقع الالكتروني لوكالة ANGEM: www.angem.dz

التكوين في مجال التعليم المالي العام FEFG	37 173
التكوين حسب برنامج GET AHEAD	582
العدد الاجمالي للمقاولين المكونين	736
اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية	84 654
مواضيع عامة متعلقة بإنشاء وتسيير نشاط	42 924
صالونات عرض/بيع	15 645
العدد الاجمالي للمستفيدين من الخدمات غير المالية	**143 223**

يتضح لنا من خلال الجدول رقم(16) أن الوكالة لم تكن تقم بتمويل المشاريع فقط، بل كانت هناك خدمات أخرى غير مالية تقدم على غرار التكوين في مجال تسيير مؤسسة صغيرة والتعليم المالي العام وتكوين المقاولين وغيرها من خدمات الأخرى المقدمة قصد تحفيز المقبلين على استحداث مناصب عمل وتوجيههم قصد إنجاح مشاريعهم الاستثمارية، حيث بلغ إجمالي الأشخاص المستفيدين من الخدمات غير المالية للوكالة بـ223 143 مستفيد وهو عدد معتبر.

06 وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار(APSI):

أنشئت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب قانون الاستثمار الصادر في 1993[1]، ومنذ صدور قانون الاستثمار في أوت 2001، عُوضت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI، بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، حيث ورد إنشاء هذه الوكالة في المادة 07 من القانون الذي ينص على ما يلي: "تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها".

1– الجريدة الرسمية، المرسوم 12/93 الصادر في 1993/10/05، العدد64.

مهام الوكالة: لقد أوكلت العديد من المهام لهذه الوكالة منها:

- ✓ ضمان ترقية الاستثمارات وتنميتها ومتابعتها.
- ✓ استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب.
- ✓ تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يظم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار.
- ✓ منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيبات المعمول بها.
- ✓ تسيير صندوق دعم الاستثمارات.
- ✓ ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار.
- ✓ مراقبة ومتابعة الاستثمارات لتتم في إطار الشروط المحددة.
- ✓ تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة بوسائل الإنتاج والمادة الأولية في المدة المحددة.

ويضم الشباك الموحد للوكالة كافة الأدوات والتنظيمات التي لها علاقة بالاستثمار، ويقوم بتقديم الخدمات الإدارية الضرورية بالتنسيق مع الجهات والهيئات التي لها علاقة بإنشاء المؤسسات، حيث تضم الوكالة ممثلين عن المؤسسات والهيئات المعنية مباشرة بالاستثمار، ومنها المركز الوطني للسجل التجاري، مديريات الضرائب، الوكالات العقارية، ولجان دعم المشاريع المحلية وترقيتها، ومديريات السكن والتعمير، مديرية التشغيل، مديرية الخزينة، البلديات المعنية، والتي تكون ممثلة في هذا الشباك من أجل تخفيف وتسهيل الإجراءات التأسيسية للشركات وضمان اللامركزية في إنجاز المشاريع على مستوى الولايات التابعة.

كما تحتوي الوكالة على صندوق لدعم الاستثمار وهو مكلف بتمويل المساعدات التي تقدمها الدولة للمستثمرين في شكل امتيازات جبائية وجمركية وتغطية تكاليف القاعدة الهيكلية اللازمة لإنجاز الاستثمارات.

وقد بلغ حجم المشاريع الاستثمارية التي تم التصريح بها من طرف الوكالة خلال الفترة (1993-2001) ما مقداره 440 مشروع بقيمة مالية وصلت إلى 283.278 مليون ديناراً جزائرياً، وقد تم خلال ذلك استحداث 51 909 منصب شغل[1].

07 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

تم إنشاء هذه الوكالة بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار، حيث حلت مكان الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار في 2002/08/20، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب على حد سواء، وتعتبر الأداة الرئيسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج بها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، خاصة في ظل نظام اقتصاد السوق.

ترتبط هذه الوكالة إداريا بصفة مباشرة برئاسة الحكومة، وتعتبر شريكا متضامنا مع المستثمر مكلف أساسا بتسهيل قيام الاستثمارات وتحسين المحيط العام والمؤسساتي للاستثمار في الجزائر، حيث تقدم المساعدات الضرورية للمستثمرين بفضل لا مركزية الشباك الوحيد، كما تتكفل بتبسيط إجراءات إنجاز الاستثمار.

تنحصر مهام الوكالة في مجال الاستثمار، في الاتصال بالإدارات والهيئات المعنية وتكلف بـ:

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار.
- تضفي الطابع الرسمي على المزايا التي ينصّ عليها نظام التشجيع، وذلك بإنصاف وفي آجال قصيرة.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

[1]- جمال عمورة، دور تطوير وتشجيع الاستثمار في امتصاص البطالة، منتدى التمويل الإسلامي، جانفي 2010، http://islamfin.go-forum.ent/t2619-topic

- تساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية.[1]

إنجازات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDIومساهمتها في سوق العمل:

قامت الوكالة بتمويل العديد من المشاريع الاستثمارية في مختلف قطاعات النشاط، مما سمح بإنشاء واستحداث العديد من مناصب الشغل المتعلقة باستثمارات محلية أو أجنبية.

الجدول رقم(17): تطور عدد المشاريع ومناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) خلال الفترة (2002-2015)[2].

السنة	عدد المشاريع	النسبة (%)	مناصب الشغل	النسبة (%)
2002	485	0.91	29 372	3.44
2003	1 622	3.05	34 476	4.04
2004	874	1.64	24 719	2.90
2005	843	1.58	43 597	5.11
2006	2 145	4.03	47 748	5.59
2007	4 323	8.12	87 983	10.31
2008	6 687	12.57	92 055	10.78
2009	7 594	14.27	68 774	8.06
2010	6 386	12.00	64 091	7.51
2011	6 434	12.09	128 491	15.06
2012	6 919	13.00	83 210	9.75
2013	8 895	16.72	148 943	17.45

1– المادة 21 من الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، والمادة الثالثة من المرسوم التنفيذي 01-282 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.

2– الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): www.andi.dz

2014	9 095	18.26	151 777	19.91
2015	8 921	17.39	149 542	18.96
المجموع	53 207	100	853 409	100

نلاحظ من خلال أرقام الجدول رقم(17) أن نسبة المشاريع الممولة من طرف وكالة ANDI كانت في تزايد مستمر تقريبا من سنة إلى أخرى، حيث انتقلت من 0.91%(485 مشروع) سنة 2002 إلى 16.72% (8895 مشروع)، وقد وصل عدد المشاريع الممولة من طرف هذه الوكالة 53207 مشروع تم من خلاله استحداث 853409 منصب عمل، حيث وصلت نسبة المناصب المنجزة خلال سنة 2014 لوحدها 19.91% (151 777 منصب شغل)، وهو ما يدل على الدور الذي لعبته هذه الوكالة في تدعيم الاستثمارات وبالتالي المساهمة في تحريك سوق العمل من خلال إيجاد عدد معتبر من مناصب الشغل.

الجدول رقم(18): توزيع المشاريع ومناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002-2015)[1].

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة (%)	مناصب الشغل	النسبة (%)
الزراعة	735	1.38	43 250	5.07
البناء	10 124	19.03	219 795	25.75
الصناعة	6 607	12.42	271 385	31.80
الصحة	620	1.17	14 368	1.68
النقل	29 145	54.78	147 215	17.25
السياحة	489	0.92	43 871	5.14
الخدمات	5 481	10.30	93 995	11.01
التجارة	2	0.00	15 500	1.82
الاتصالات	4	0.01	4 030	0.47

[1]- الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): www.andi.dz

المجموع	53 207	100	853 409	100

فيما يتعلق بتوزيع المشاريع المستحدثة من طرف الوكالة على القطاعات، نلاحظ أن أكبر قطاع حاز على أكبر عدد من المشاريع هو قطاع النقل بنسبة قدرت بـ 54.78% (29145 مشروع دعم)، حيث أسهم ذلك في دعم الخواص لاقتحام هذا القطاع والمساهمة في تطويره وتحسين خدماته، يليه قطاع البناء بنسبة وصلت إلى 19.03% (10 124 مشروع)، ثم قطاع الصناعة في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت 12.42%(6 607 مشروع)، يليه قطاع الخدمات بنسبة قدرت بـ 10.30% (5 481 مشروع)، وتتوزع بقية النسب على القطاعات الأخرى.

الجدول رقم(19): توزيع المشاريع ومناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI) حسب نوع الاستثمار خلال الفترة (2002-2015)[1].

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة (%)	مناصب الشغل	النسبة (%)
إنشاء	31 675	59.53	460 202	53.93
توسيع	20 868	39.22	378 923	44.4
إعادة هيكلة	02	0.00	75	0.01
إعادة تأهيل	576	1.08	8 695	1.02
إعادة تأهيل وتوسيع	86	0.16	5 514	0.65
المجموع	53 207	100	853 409	100

1- الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): www.andi.dz

أما بخصوص نوعية الاستثمارات التي مولتها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فقد كانت أكبر نسبة من التمويل موجهة للمشاريع الجديدة أو المستحدثة بنسبة قدرت بـ 59.53% (31675 مشروع)، تلتها المشاريع التي كانت تحتاج إلى توسعة بنسبة قدرت بـ39.22% (20868 مشروع)، وباقي النسب توزعت بين إعادة الهيكلة، التأهيل أو إعادة التأهيل والتوسيع بنسب ضئيلة ومختلفة.

وعلى العموم يمكن القول بأن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ومنذ نشأتها كان لها دورا بارزا في المساهمة في إيجاد وتمويل ودعم العديد من الاستثمارات التي سمحت بتشغيل العديد من العاطلين عن العمل في مختلف المجالات، وساعدت الكثير في تحقيق مشاريعه أو توسعتها وإعادة هيكلتها.

08 وكالة التنمية الاجتماعية (ADS):

تأسست هذه الوكالة بموجب مرسوم رقم 96-232 بتاريخ 29 جوان 1996 كوسيلة تنفيذية لسياسة دعم الدولة للفئات المتضررة من الإصلاحات الاقتصادية، وهي هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية الإدارية والمعنوية، يتابع نشاطها الوزير المكلَف بالتشغيل والحماية الاجتماعية من المتابعة الميدانية لكافة نشاطات الوكالة، هدفها التخفيف من حدة نتائج مخطط إعادة الهيكلة على الفئات الاجتماعية الضعيفة، وذلك من خلال وضع تدابير وبرامج لمحاربة البطالة والفقر والتهميش، لذلك فإنه من المهام الأساسية للوكالة ما يلي:

- تتولى الوكالة الترقية والانتقاء والاختيار والتمويل الكلي والجزئيَ عن طريق المساعدات أو أية وسيلة أخرى.
- الأعمال والتدخلات لفائدة الفئات المحرومة والتنمية الجماعية.
- تمويل كل مشروع أشغال أو خدمات ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية الأكيدة ويحتوي على كثافة عليا لليد العاملة تقترحها كل جماعة أو مجموعة أو تجمع عمومي أو خاص قصد ترقية تنمية الشغل.
- تنمية المؤسسات الصغرى.

- تتولى الوكالة مهمة البحث والاستطلاع وجمع المساعدات المالية والتبرعات والهبات والإكراميات من أي نوع، سواء أكانت ذات طابع وطني أو أجنبي، أو دولي أو متعدد الجوانب، والضرورية لأداء موضعها الاجتماعي.

ومن أهم المصادر التمويلية للوكالة نجد ما يلي :

- إعانات الصندوق الاجتماعي للتنمية والهبات والوصايا أو القروض التي تمنحها الجماعات الوطنية أو المحلَية العمومية أو الخاصة، الأجنبية، أو الدولية أو المتعددة الأطراف، كما أنه عندما يضع الواهب شرطا أو عدة شروط حول اتجاه المداخيل الممنوحة لصالح عمل ما، تتولى الوكالة ضمان التحكم فيها حتى تصل إلى انجاز هذا العمل إذا ما كانت هذه الشروط تتلاءم مع مهامها.
- نتائج توظيف الخزينة.
- النتائج المختلفة والقيَم المضافة التابعة لنشاطها.

يشمل تنظيم الوكالة مديرية عامة تتفرع عنها عدة مديريات مركزية، بالإضافة إلى مجلس للتوجيه ولجنة مراقبة، كما تعتمد على شبكة تتكون من 07 وكالات جهوية، بالإضافة إلى اعتمادها على مديريات التشغيل ومديريات النشاط الاجتماعي بالولايات وكذا البلديات، كما وصل عدد الخلايا الجوارية للتضامن 286 خلية حتى نهاية سنة 2014، حيث تتكون هذه الخلايا من فريق متعدد التخصصات وتحتوي على طبيب واختصاصي اجتماعي واختصاصي نفساني بالإضافة إلى مرشدة اجتماعية، وتعمل بالتنسيق مع مصالح الشرطة والدرك الوطني والحماية المدنية إلى جانب السلطات المحلية لاسيما عند حالات الكوارث الطبيعية، كما تقوم هذه الهيئات بالعديد من المهام كالمساعدة في الإدماج المهني وخلق مناصب شغل والمرافقة النفسية وتقييم الحاجات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بوضع بعض الفئات السكانية في اتصال مباشر مع السلطات المعنية.

"وقد أوكلت لهذه الوكالة مهمة امتصاص البطالة في المجتمع الجزائري وفقا للسياسة المقترحة من طرف السلطات الوصية، وتتكون هذه البرامج من:

- **الشبكة الاجتماعية:** وتضم المنحة الجزافية للتضامن (AFS)، وتعويضات الأنشطة ذات المنفعة العامة(IAIG)، تقوم هذه الشبكة بتقديم مساعدة شهرية للعائلات التي تثبت أنها بدون دخل، وفي هذا الإطار حدد سقف هذه الشبكة بـ900 ديناراً جزائرياً شهريا إضافة إلى 120 ديناراً جزائرياً للفرد الواحد تحت كفالة (أقصى حد 03 أطفال)، كما خصص هذا الإجراء للأشخاص الذين يعيشون وحدهم وغير قادرين على العمل، أما إجراء (IAIG) فهو موجه لأفراد العائلة بدون دخل مقابل مشاركتهم في أنشطة منظمة من طرف البلديات، حيث يتقاضون تعويضا قدره 3000 ديناراً جزائرياً شهرياً.
- **الأشغال ذات المنفعة العامة والكثيفة من اليد العاملة(TUP/ HIMO)**: والتي تم استحداثها سنة 1997 بتمويل خارجي (قرض BIRD) قدره 50 مليون دولار، ويهدف هذا الإجراء إلى خلق مناصب عمل مؤقتة في مختلف الأنشطة للمناطق المتضررة من البطالة.
- **التنمية التعاونية (DC)**: يخص هذا الإجراء البطالين القاطنين في المناطق المحرومة من ضروريات الحياة حتى يتمكنوا من رفع مستواهم المعيشي، وتحقيق هذه المشاريع يتجسد بمشاركة الأطراف المستفيدة من هذا الإجراء.
- **الخلية الاجتماعية التقاربية:** وتضم اختصاصات متنوعة كالأطباء والمعلمين التربويين، أطباء نفسانيين، المساعدين الاجتماعيين، ....الخ، ويصلح هذا الإجراء في المناطق الكثيفة بالسكان بهدف تقوية النشطة الاجتماعية، توسيع الصحة والاعتناء بالتعليم.
- **عقود ما قبل التشغيل (CPE)**: تم تنظيم هذا الإجراء في إطار المخطط الوطني لمكافحة البطالة والذي يمس البطالين الطالبين للعمل لأول مرة في شكل عقد لمدة سنة قابلة للتجديد مرة واحدة لمدة 06 أشهر بعد موافقة المستخدم، وهو موجه خصيصا لخريجي الجامعات.
- **القروض المصغرة (MC)**: شرع في هذا الإجراء في نهاية سنة 1999 لتشجيع المبادرة الذاتية في خلق الشغل عن طريق الاستثمار في أنشطة اقتصادية حرة، بالاعتماد على قروض بنكية مدعمة من طرف الدولة، ويساهم المترشح بـ02% من معدل الفائدة.

توجه هذه القروض للأنشطة المنتجة (العمل بالبيت)، المهن الصغيرة، الحرف التقليدية المنتجة للسلع والخدمات، ويصل الحد الأعلى للقروض 350 ألف ديناراً جزائرياً، وأدناها 50 ألف ديناراً جزائرياً تسدد على خلال فترة تتراوح بين 12 و60 شهرا".[1]

"أما في مجال التشغيل، فقد أكد المدير العام لوكالة التنمية الاجتماعية أن حوالي 20.000 مستفيد من إجراء منحة إدماج المتحصّلين على شهادات تم ترسيمهم في عالم الشغل منذ إطلاق العملية سنة 1999، حيث أكد أن مجموع 495212 شاب متحصل عل شهادات تم توظيفهم في عالم الشغل في إطار إجراء إدماج المتحصّلين على شهادات خلال الفترة 1999-2013، حيث تم ترسيم 20 ألف منهم، أي أزيد من 5 بالمائة من مجموع المستفيدين، وقد وضع إجراء إدماج المتحصّلين على شهادات الذي تسيره وكالة التنمية الاجتماعية بموجب مرسوم تنفيذي خلفا لعقد ما قبل التشغيل السابق، ويندرج في إطار سياسة نشيطة لإدماج الشباب المتحصّلين على شهادات في عالم الشغل.

ويقرر هذا الإجراء إدماج المستفيدين مدة سنة قابلة للتجديد مرة واحدة من أجل نفس الفترة في جميع القطاعات الإدارية والاقتصادية العمومية والخاصة، ويتعلق الأمر بإدماج الشباب طالبي العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة متحصّلين على شهادات تعليم عالي وتقنيين سامين متحصّلين على تكوين مهني قصد تمكينهم من الحصول على تجربة مهنية وترقية قابلية تشغيلهم.

وفي إطار هذا الإجراء يستفيد الشباب المعنيون من تعويض شهري بقيمة 10.000 دينار شهريا بالنسبة للجامعيين و 8000 ديناراً جزائرياً شهرياً بالنسبة للتقنيين الساميين، ومن جهة أخرى كشفت تحليلات وكالة التنمية الاجتماعية أن أغلبية الشباب المتحصّلين على شهادات تم إدماجهم في القطاع الإداري بنسبة 81 بالمائة، وحسب مزايا هذا الإجراء فإن المستفيدين المدمجين يمكنهم الحصول على تعويض إضافي بقيمة 2500 ديناراً جزائرياً شهريا من خلال التسجيل في تكوين تأهيلي في مؤسسات التكوين المعتمدة خلال مدة أقصاها ستة أشهر، ويحق للمستفيدين الحصول

1- قصاب سعدية(2005)، مرجع سبق ذكره، ص188-189.

على خدمات التامين الاجتماعي فيما يخص العطل المرضية وعطل الأمومة وحوادث العمل والمرض المهني طبقا للتنظيم الساري"[1].

"قامت وكالة التنمية الاجتماعية خلال سنة 2013 بتمويل أكثر من 1232 مشروع في إطار الأشغال ذات المنفعة العامة الجد مكثفة لليد العاملة (TUP/HIMO) والتي تشرف على تسيير أكثر من 4285 منصب شغل مؤقت.

أما في إطار مشروع الجزائر البيضاء الذي ينضوي تحت مشروع (TUP/HIMO)، فقد بلغ عدد المشاريع المنجزة خلال سنة 2013 أكثر من 6241 مشروع، أسفرت عن إنجاز أكثر من 12472 منصب شغل".[2]

لقد تم التطرق إلى أهم مؤسسات سوق العمل مع ذكر بعض البرامج التي تدعمها هذه المؤسسات، والتي تهدف إلى الحد من البطالة ودعم التشغيل قصد دمج ومساعدة أكبر عدد من طالبي العمل والباحثين عنه لولوج سوق العمل والتخلص من البطالة بمختلف أنواعها.

يمكن القول بأن مؤسسات سوق العمل قد ساهمت مساهمة كبيرة منذ نشأتها في دعم التشغيل وترقيته من خلال البرامج التي سعت لتطبيقها، والتي اختلفت من هيئة إلى أخرى وفق خصوصيات ومهام كل منها، حيث أصبحت تقدم الكثير من التسهيلات للسلطات المكلفة بتسطير السياسات، واقتربت أكثر من العاطلين عن العمل خاصة فئة الشباب، كما سهلت للباحثين عن طالبي الشغل من المؤسسات الاقتصادية والمستثمرين المهمة بحصولهم على اليد العاملة المطلوبة، إلا أن هذه المؤسسات لازالت لم تتمكن من التحكم في محددات سوق العمل، وذلك بحكم تسييرها وطبيعة عملها التي لم يطرأ عليها أي تغيرات، لا من حيث نمط التسيير ولا من حيث الهياكل ولا من حيث الجوانب المادية والبشرية رغم الإصلاحات التي شهدتها هذه المصالح، حيث لا زالت نسبة التأطير البشري منخفضة بهذه الهيئات، مما لم يمكنها من تأدية واجبها على أحسن وجه، خاصة في ظل تزايد الطلب على خدمات هذه الهيئات من طرف العاطلين بمختلف فئاتهم وأعمارهم.

1- الموقع الالكتروني: http://www.aps.dz/ar/economie/3622 ، تاريخ الاطلاع عليه: 2017/02/15.

2- الموقع الالكتروني: http://www.ads.dz/crbst_30.html ، تاريخ الاطلاع عليه: 2017/02/15.

بالإضافة إلى ذلك، فإن غياب التنسيق بين مختلف المصالح العمومية للتشغيل قد أثر على نجاح السياسات التشغيلية في ضبط العرض والطلب في سوق العمل، كما أدى نقص المعلومات التي تمكن من تقييم سوق العمل إلى عدم التمكن من إيجاد الحلول المناسبة للخلل الذي يعاني منه هذا السوق، خاصة على مستوى السياسات والإصلاحات التي تبذلها الدولة في ذلك.

لقد كان الهدف من وجود كل الهيئات ومصالح التشغيل هو الحد من انتشار البطالة ضمن البرنامج الوطني لمكافحة البطالة، إلا أنها شهدت تداخلا في مهامها، وكمثال على ذلك برامج التشغيل بمبادرة محلية التي تتبع مباشرة لوزارة العمل ويدخل في إطار برنامج الجماعات المحلية، وبرنامج TUP/HIMO التابع لوكالة التنمية الاجتماعية (ADS)، حيث يؤدي هذا التداخل إلى إيجاد نوع من التفكيك في الجهود، وتبديد الموارد المالية لهذه الهيئات، يضاف لها تضارب المهام وتداخلها مثلا بين الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ENSEJ)، كما يطرح نفس المشكل بين وكالة (ENSEJ) ووكالة التنمية الاجتماعية (ADS) فيما يتعلق بمشاريع القروض المصغرة، وإنشاء المؤسسات المصغرة،.....الخ.

خاتمة:

لقد شهد سوق العمل في الجزائر تغيرات كبيرة خلال المراحل التي شهدها تغير الاقتصاد الوطني، وشهدت معه سياسات التشغيل التي كانت مرتبطة باستراتيجية التنمية ومعتمدة على الدولة هي الأخرى تغيرات عبر مختلف المراحل، خاصة مع ارتفاع معدلات البطالة التي أدت إلى خلل كبير في العرض والطلب بسوق العمل، حيث شهدت هذه السياسات المنتهجة طغيان الجانب الاجتماعي بغض النظر عن الجانب الاقتصادي، واتسمت في ظل النظام الاقتصادي الموجه بالانتعاش، حيث سعى التوجه الاشتراكي إلى توفير مناصب شغل في مختلف المؤسسات العمومية حتى ولو كانت زائدة عن الحاجة، مما أدى إلى تراكم اليد العاملة في المؤسسات وعرضها إلى الإهمال والاتكال، غير أن هذه السياسات سرعان ما أظهرت فشلها وعدم نجاعتها خاصة مع منتصف الثمانينات التي صاحبت الأزمة النفطية وما انجر عنها من مآسي وأزمات اقتصادية، يضاف إلى ذلك الانتقال إلى اقتصاد السوق الذي حتم على الدولة وضع سياسات تخضع لهذا النمط من الاقتصاديات، أي تخضع لقواعد السوق من خلال آليتي العرض والطلب، حيث أن تتبع سياسة التشغيل في الجزائر منذ مرحلة الاقتصاد الموجه إلى مرحلة دخول اقتصاد السوق يمكننا من القول بأنه لم تكن هناك استراتيجية تشغيل واضحة المعالم وقائمة بذاتها في مرحلة المخططات التنموية، حيث كان التشغيل هدفا مشتركا بين جميع القطاعات، وكانت الخطط الاقتصادية تتضمن في جوانبها المختلفة حجم مناصب الشغل المزمع تحقيقها، ولم يكن الباحث عن العمل يجد صعوبة كبيرة في الحصول على منصب شغل، وبالتالي فإن سياسة التشغيل خلال هذه الفترة قد ارتبطت بالخطط التنموية وحجم الاستثمارات التي برمجت وما نتج عنها من تحقيق مناصب شغل دائمة أو مؤقتة، إلا أن تطبيقها لم يكن موفقا مع بداية الانتقال إلى اقتصاد السوق وأدى إلى اختلال كبيرة سوق العمل، وبالتالي غلق الكثير من المؤسسات والتسريح الجماعي للعديد من العاملين، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة.

ألزم هذا الوضع الدولة على جعل قضية التشغيل من أولى اهتماماتها، واستدعى منها ضرورة صياغة الآليات الكفيلة بامتصاص هذه المعدلات بالخلق المباشر للوظائف، وتحسين قابلية التوظيف لدى الباحثين عن العمل، وهو ما قامت به الجزائر مع بداية هذه الألفية خلال برامج التنمية التي تم تسطيرها، بوضع العديد من الصيغ والهيئات والبرامج التي شكل في مجملها الإطار المؤسساتي لسوق

العمل في الجزائر، حيث عملت على دفع عجلة التنمية وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، لاسيما فيما يتعلق بتوسيع التشغيل وخفض معدلات البطالة، وكانت محاولات من طرف الدولة لخلق ديناميكية في سوق الشغل في ظل ظرف تميز بجمود الاستثمارات العمومية.

ولضمان توازن وفعالية أكثر في سوق العمل، يجب إعطاء مسألة العلاقة بين مخرجات التعليم والتكوين وسوق العمل اهتماما كبيرا، حيث أنها تعتبر من الضروريات اللازمة لتحقيق التنمية بالنظر إلى الارتباط التكاملي بينهما، لأن تحقيق ذلك يؤدي إلى تحقيق احتواء هذه المخرجات من طرف سوق العمل، وتشغيل اليد العاملة في مختلف المجالات، حيث أصبح أصحاب الشهادات هم الأكثر عرضة للبطالة، في الوقت الذي يكثر فيه الحديث عن عصرنة أساليب الإدارة والإنتاج ورقمنتها.

يرتبط نظام التكوين في الجزائر بثلاث قطاعات أساسية هي التربية والتعليم العالي والتكوين المهني، حيث استطاعت منظومة التكوين في وقت معين الوفاء باحتياجات سوق العمل، خاصة في مرحلة التنمية المخططة حيث اعتمدت الدولة على سياسة التعيين المباشر لحاملي الشهادات العليا والشهادات الجامعية، وخرجي المعاهد والمدارس الوطنية، بالنظر إلى خصوصية المرحلة وتزايد عرض العمل الذي وفرته المؤسسات العمومية جراء توسع الاستثمارات، ولتحقيق التوازن المنشود، وجب على الدولة تغليب سياسة الكيف على الكم التي أصحبت هي السائدة، كما يجب أن يكون هناك تنسيق بين المؤسسات المختلفة في كل القطاعات والقطاعات المسؤولة عن مخرجات اليد العاملة قصد تحقيق توازن قدر المستطاع، يضاف لكل ما ذكرنا إشكالية الترسب المدرسي التي يجب القضاء عليها من خلال إعادة توجيه الأفراد الذي يغادرون المؤسسات التربوية في مختلف الأطوار، ودمجهم في مؤسسات التكوين قصد تأهيلهم ومنحهم الفرصة لكسب خبرة تمكنهم من دخول عالم الشغل.

ينبغي أن تقوم معالجة استقرار سوق الشغل وبالتالي العرض والطلب على رؤية استراتيجية شاملة، أي أن تكون عميقة وطويلة الأمد ومتعددة الأبعاد، وهو ما تفتقر إليه السياسات الحالية في هذا المجال بالجزائر، وذلك من خلال دعم التشغيل المستقر، وتنويع الاستثمارات في مختلف القطاعات، والتي يجب أن تكون مساهمة ومنتجة لمناصب الشغل، بالإضافة إلى السعي لوضع قواعد

منافسة واضحة ومدعمة بمنظومة قانونية تحمي سوق العمل وتنظمه أكثر، كما يجب إعادة الاعتبار لعنصر العمل كقيمة اجتماعية وثقافية قبل أن تكون قيمة اقتصادية فقط، حيث لا يمكن إقناع الأفراد بالعمل وقد ألفوا العيش والكسب من دون بذل جهد معتبر، كما أن طغيان المعالجة الاجتماعية وأحيانا السياسة لمشكل التشغيل على حساب المعالجة الاقتصادية ترتب عنه تحول التشغيل من حل لمشكل البطالة إلى امتصاص لغضب الشباب العاطل عن العمل، أي امتصاص الضغوط الاجتماعية التي تنجر عن تلك المشاكل بحلول ترقيعية لا تعمل على وضع حد لتفاقم المشكل، بدلا من أن يكون التشغيل لتحقيق أهداف اقتصادية ومنها الاستجابة للحاجة الاجتماعية والنفسية لطالبي العمل والباحثين عنه.

مقدمة:

نتيجة الظروف التاريخية التي مرّت بها الجزائر من فترة الاستعمار إلى الاستقلال، تبنّت الدولة نظام الرعاية وفي جميع المجالات، فأصبحت تقدم خدمات الرعاية للمواطنين من خلال بناءات تنظيمية ومؤسسية في كافة المجالات، والمرتبطة برؤية سياسية اشتراكية تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، عن طريق إشباع احتياجات المواطنين المختلفة ((تعليمية، صحية، اجتماعية، اقتصادية...الخ))، ومع التطورات الحاصلة على مستوى السياسيات الاقتصادية والاجتماعية المتعاقبة داخليا وخارجيا، والتي أثرت في الحياة الاجتماعية لمعظم أفراد المجتمع [1]، تجلت أبرز آثرها في ارتفاع معدلات البطالة نتيجة تسريح عدد كبير من العمال وغلق مؤسساتهم، كل هذا خلف ورائه ظهور فئات هشة. وفي إطار ذلك ظهرت الحاجة لوجود أجهزة مجتمعية ومؤسساتية مختلفة، على غرار الجمعيات الخيرية لتقديم خدمات اجتماعية بشكل منظم، ولفئات عديدة قصد المساهمة في توجيه خدمات ونظام التكافل الاجتماعي، بما يساهم في تحقيق استقرار وتوازن المجتمع.

إن من مميزات المجتمعات الحديثة تواجد الجمعيات غير الربحية وفي مختلف المجالات، حيث إنها تعتبر اقتصاديا قطاع ثالث بعد القطاعين العام والخاص، فمثال منظمات العمل الخيري التطوعي بالواليات

1– محمّد عبد الفتاح عبد الله، الاتجاهات النظرية الحديثة في دراسة المنظمات الجلتمعية، المكتب الحديث، ط1، القاهرة 2007، ص87.

المتحدة الأمريكية بلغت المليون منظمة، عشرة منها فقط تجاوز إجمالي إنفاقها سنة 2017، 500 مليون دولار[1]، فهناك عالقة بين تطور المجتمع ومستوى العمل الخيرى فيه، حيث إن أساس عملية جميع الميادين الاقتصادية فهو الوسيلة للارتقاء به في التنمية تبدأ من الإنسان، والاجتماعية والصحية والثقافية. أما على مستوى الجزائر فوفق ما قدمته وزارة الداخلية والجماعات المحلية من إحصائيات حول الجمعيات سنة 2016 فقد ذكرت أن هناك 180940 جمعية منها 4038 جمعية خيرية[2]، وهو ما يعكس اهتمام المجتمع الجزائري بالعمل الخيري. ومع هذا الانتشار وتراكم الخبرات الميدانية زادت مسؤولياتها المجتمعية، فطورت أساليبها وبرامجها وخدماتها من مجرد تقديم المساعدة المالية والخدمات المباشرة وغير المباشرة، إلى توجيه وتكوين الأفراد على الاعتماد على النفس، من خلال تنمية مهارتهم عن طريق التكوين وبرامج التعليمية بالانتقال من العمل الخيري وفق النمط التقليدي، إلى إيجاد دور جديد كشريك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، بالحدّ من البطالة وخلق فرص عمل للمنضوين تحت لواء الجمعيات الخيرية، بطرق مباشرة أو بواسطة الشراكة مع مؤسسات دعم التابع للدولة.

وفي ظل هذا البعد الجديد للنشاط الجمعوي للجمعيات الخيرية في الجزائر ومنها جمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل بولاية تلمسان، تبلورت فكرة الدراسة للوقوف والتعرف على نشاط جمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل بتلمسان، وبرامجها في تحقيق أهدافها مع إبراز نماذج ناجحة من أرامل رفعوا التحدي وكسبوا الراهن في مواجهة البطالة.

حاولنا من خلال دراستنا الميدانية هذه تسليط الضوء على جمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل بتلمسان، بما تقدمه من رعاية نفسية واجتماعية وتربوية، إضافة فتح آفاق جديدة بإيجاد بديل أو دخل قار للعائلات اليتامى، بتفعيل دورها من خلال أشكال مبتكرة خارجة الصورة النمطية التقليدية للرعاية إلى دفع ومرافقة الأرامل بالتعاون مع مؤسسات الدعم، كالقرض المصغر إلى ميادين العمل

1– الموقع الالكتروني:https://www.alborsanews.com تاريخ التصفح 2017/01/26 على الساعة 18:36

2– الموقع الالكتروني لوزارة الداخلية والجماعات المحلية:https:// www.interie.gov.dz تاريخ التصفح 2017/01/13 على الساعة 20:45

والحرف، قصد ضمان أفضل مستقبل لهاته الفئة الهشة والتي تعاني التهميش الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

– الإطار المفاهيمي للدراسة الميدانية:

التعريف اللغوي: الجمعية: أصلها من (جمع) المتفرق أيضم بعضه البعض، وجمع الله القلوب آلفها وجمع القوم لأعدائهم [1]، حشدوا لقتالهم، وأجمع أمره عزم عليه، وأجمع القوم: اتفقوا، وجمع الناس، شهدوا الجمعة وقضوا الصالة فيها، وتجمع: انضم بعضه البعض.

الجمعية: طائفة تتألف من أعضاء لغرض خاص وفكرة مشتركة ومنها الجمعية الخيرية، والجمعية التشريعية...وهي كلمة محدثة."

التعريف الاصطلاحي: عرّفها القانون الجزائري 12-06 في مادته الثانية بقوله "تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة غير زمنية محددة أو غير محدده يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة لاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني".[2]

وحسب القانون السابق في المادة 02 من القانون النموذجي للجمعيات 90/المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 "بأن الجمعية هي اتفاق تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون ومعنويون، على أساس تعاقدي لغرض غير مربح كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة، من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني الاجتماعي الثقافي والرياضي على الخصوص يجب أن يحدد هدف الجمعية بدقة وأن تكون تسميتها مطابقة له"

التعريف الإجرائي:

المقصود إجرائياً: جمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل للتكفل باليتامى والأرامل والطفولة المسعفة بولاية تلمسان، هي جمعية خيرية أنشئت سنة 2009 تحت اعتماد رقم: 2009/042 تنشط على مستوى ولاية تلمسان ذات نشاط اجتماعي تطوعي تهتم برعاية اليتامى والأرامل والطفولة المسعفة، والتكفل بهم اجتماعيا وصحيا وتربويا قصد التكيف الأفضل مع البيئة الاجتماعية المعاشة.

1– المعجم الوسيط: معجم اللغة العربية، القاهرة 1993، ص152.

2– القانون المتعلق بالجمعيات 12-06 الجريدة الرسمية العدد 02، 2012/01/15

النشاط الجمعوي: وهو كل عمل من طرف جماعة أو الأفراد انبعثت لديهم رغبة للقيام بنشاط معيين سواء كان موجودا من قبل أو غير موجود لفائدتهم أو لفائدة مجتمعهم في إطار من التعاون والتطوع[1]. هاته الممارسة التي تؤدي إلى خلق ديناميكية ونشاط بين مجموعة من الأفراد لتحقيق الأهداف المسطرة في القانون الأساسي للجمعية.

التعاريف الإجرائية:

هو العمل الخيري لجمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل والموجه لمساعدة اليتامى في مختلف المجالات، باشتراك جميع منتسبي الجمعية بقصد النشاط الاجتماعي أو ثقافي أو الإغاثي بطرق الرعاية أو المعاونة المادية أو معنويا داخل الولاية من غير قصد الربح، من خلال توجيه الأرامل إلى الحرف المناسبة لقدراتهن ومستوياتهن المعرفية، ومرافقتهن في إتمام ملفاتهن للحصول على قروض المصغرة المتوفرة في مؤسسات الدولة، "القرض المصغر، وكالة تدعيم وتشغيل الشباب."...

اليتيم: اليتيم في اللغة مشتق من الفعل يتم ومصدره اليتيم، ومعناه الانفراد وفقدان الأب من الناس وفقدان الأم من الحيوان ويمكن إطلاق اسم اليتيم على من فقد أباه ولم يبلغ مبلغ الرجال[2].

أما اصطلاحا: فقد أجمع بعض الباحثين على أن اليتيم هو من فقد والديه أو أحد منهما، أو هو الشخص الذي فقد أباه أو كليهما قبل أن يبلغ الحلم أي قبل البلوغ. كما اعتبر البعض بأن الطفل الذي فقد والديه أو أحدهما في الصغر [3]، أو الطفل من ذوي الظروف الخاصة مجهول الأبوين، أو الطفل من ذوى الأسر المتصدعة ممن لا تتوفر لديهم الرعاية السليمة في الأسر والمجتمع الطبيعي.

التعريف الإجرائي للبطالة:

إجرائيا المقصود بالبطالة في ميدان الدراسة بطالة الأرامل ربات الأسرة، من ليس لديهم معيل وآيا ما كانت الأسباب المؤدية إلى البطالة، فال سبيل إلى مكافحتها إلا بإتاحة فرص العمل من خلال الاستفادة من صناديق الدعم المختلفة التابعة للدولة وكذا مساهمة المنتسبين من رجال الأعمال إلى جمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل إلى توفير مناصب عمل لهذه العائلات، بما يصون كرامتهم ويوفر حاجيتهم.

1– مُحَمَّد عبد الفتاح عبد الله، مرجع سابق، ص120.

2– المعجم الوسيط مرجع سابق ص85.

3– حنان أسعد خوج، تصور مقترح لتطوير أساليب رعاية الأيتام بالسعودية في ضوء اتجاهات بعض الدول العربية: دراسة مقارنة "المملكة العربية السعودية: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مجلة العلوم التربوية العدد 04، الجزء الأول، جامعة الملك عبد العزيز ص 62.

5- مجال الدراسة:

المجال المكاني: مقر الرئيسي لجمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل للتكفل باليتامى والأرامل والطفولة المسعفة بمدينة تلمسان.

المجال الزماني: امتدت الدراسة من 04 مارس إلى غاية 20 أبريل 2017 قسمت على مرحلتين دراسة الجمعية والمرحلة الثانية إجراء مقابلات مع الأرامل ورئيس الجمعية.

ثانيا: الجانب الميداني

تعريف جمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل: هي جمعية خيرية للتكفل باليتامى والأرامل والطفولة المسعفة أنشئت سنة 0220 تحت اعتماد رقم 280/0220 تنشط على مستوى ولاية تلمسان، يتشكل مكتبها من رئيس وثمانية أعضاء وتضم 140 ناشطا متطوعا.

كما أن لها صفحة على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك تحمل اسمها "جمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل للتواصل مع الجمهور والنشطاء من محسنين ومتابعين، وموقع رسمي باسم جمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل تنشط الجمعية عبر كامل ولاية تلمسان عبر فروعها الأربعة ترعى جمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل حسب إحصاء عام 2017 حوالي 2158 عائلة للأيتام.

البرامج والأهداف:

- إحصاء اليتامى بالتسجيل على مستوى مكتب الجمعية.
- التكفل باليتامى برعايتهم ومساعدتهم مادياً ومعنوياً.
- مساعدة شريحة الطفولة المسعفة.
- مساعدة اليتامى والأطفال المسعفين على الاندماج الاجتماعي والعمل علي إيجاد مأوى لإيوائهم.
- إقامة أيام دراسية تحسيسية حول اليتيم.
- تكريم اليتامى المتفوقين في اليوم العالمي لليتيم.
- تنظيم العطلات الصيفية للأيتام.
- تقديم قفة اليتيم في رمضان.
- كسوة اليتيم بمناسبة عيد الفطر والأضحى.
- حقيبة اليتيم المدرسية في الدخول المدرسي.

- الدعم المدرسي للأيتام.
- المتابعة الصحية للأيتام والأرامل بالتعاون مع أطباء متطوعين.
- تقديم أضحية العيد لأسر اليتامى بمناسبة عيد الأضحى.
- ختان اليتامى وتنظيم عملية ختان جماعي لهم.
- المساهمة في الحراك التضامني والاجتماعي مع الأيتام داخل الولاية.
- التنسيق والتوأمة مع باقي الجمعيات الولائية والوطنية من اجل التكفل باليتيم.
- السعي إلى رقمنه خدمات الجمعية.
- تعزيز العلاقات الاجتماعية مع الأرامل.
- فتح آفاق جديدة للأرامل من خلال التوجيه والمرافقة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- العمل على تجهيز المقر الجديد للجمعية بجميع متطلبات الرعاية التامة للأيتام.
- الإنجازات المحققة من طرف جمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل بتلمسان الفترة 2010-2017

الشكل رقم(06): أعمدة بيانية توضح أعمال جمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل في الفترة الممتدة(2010 إلى 2017)

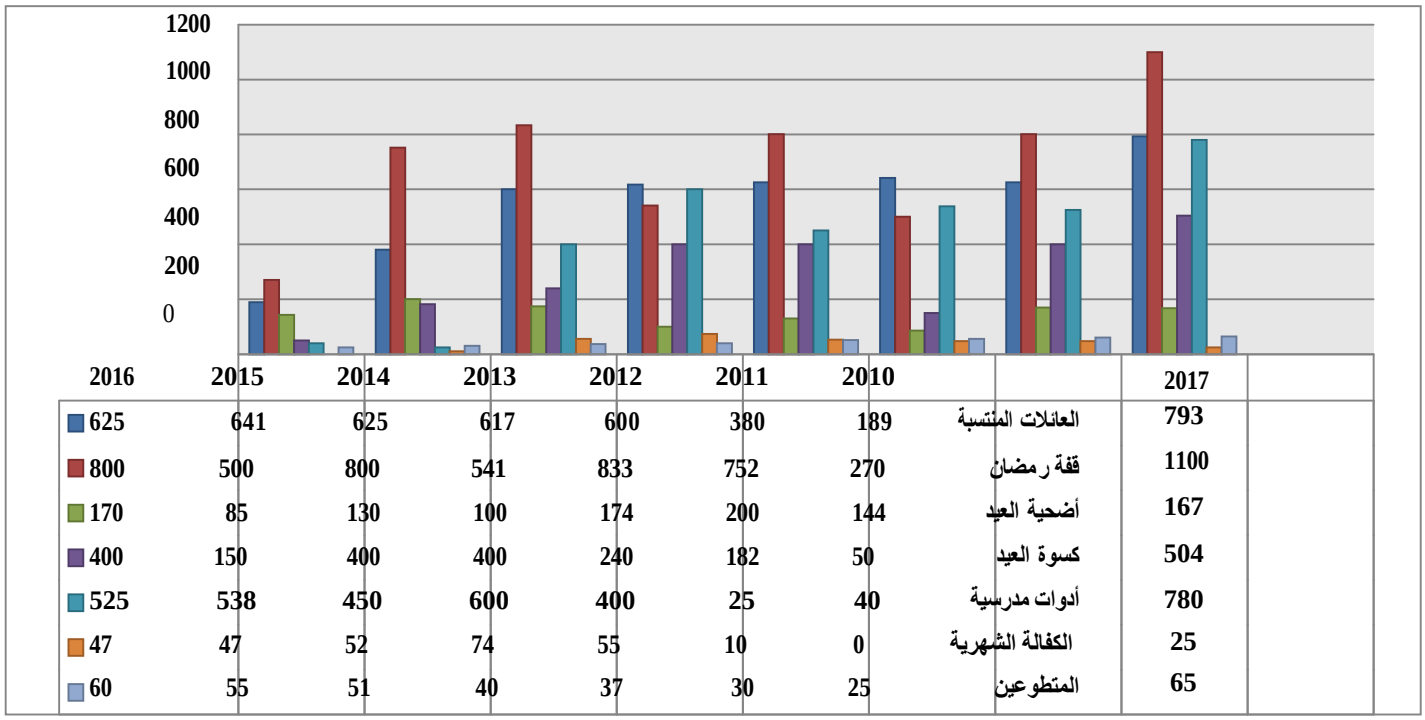

	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010		2017
	625	641	625	617	600	380	189	العائلات المنتسبة	793
	800	500	800	541	833	752	270	قفة رمضان	1100
	170	85	130	100	174	200	144	أضحية العيد	167
	400	150	400	400	240	182	50	كسوة العيد	504
	525	538	450	600	400	25	40	أدوات مدرسية	780
	47	47	52	74	55	10	0	الكفالة الشهرية	25
	60	55	51	40	37	30	25	المتطوعين	65

يتضح من خلال الجدول أن جميع نشاطات جمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل شهدت ارتفاعاً ملحوظاً، فالعائلات المسجلة لدى الجمعية قد ارتفعت من 189 عائلة سنة 2010 إلى 793 عائلة سنة 2017[1].

وهو ما يعطى دلالة على الانتشار الواسع للجمعية عبر ربوع كل الولاية وما زاد في ذلك افتتاح فروع لها في كل من : ندرومة، مغنية، الغزوات، الرمشي، وأولاد ميمون أضف إلى ذلك استغلال وسائط التواصل الاجتماعي والعمل الجواري لأعضاء الجمعية في التعريف بالجمعية، بالوصول إلى اليتيم في كل أنحاء الولاية وهو ما انعكس في الإقبال المتزايد على الجمعية من طرف عائلات اليتامى لتسجيل أنفسهم قصد الاستفادة من خدمات الجمعية وفي إطار نشاطاتها الجمعوية سجلت جمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل، فيما يخص قفة رمضان لسنة 2010 توزيع 270 قفة ليرتفع العدد إلى 1100 قفة سنة 2017 وهي عدد شامل لعائلات الأيتام بالإضافة إلى بعض العائلات المعوزة بالتنسيق مع رؤساء الأحياء تجدر الإشارة إلى أن جمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل وقعت اتفاقية توأمة مع بعض الجمعيات مثل جمعية "قوافل الخير وجمعية "الإرشاد والإصلاح ساهمت هذه التوأمة بالاستفادة من مجموعة من المساعدات "أدوات مدرسية، ملابس، أغذية"... لتكون إضافة في زيادة عدد المستفيدين من خدمات الجمعية داخل مقر الولاية والقرى النائية بتنظيم رحلات وقوافل مساعدات مسيرة إليها، بهدف الوصول إلى اليتامى بقرى ولاية تلمسان، أما أضحية العيد ففي أول سنة وزعت الجمعية 144 أضحية[2]، وفي العام الماضي وزعت الجمعية 167 أضحية وفي خلال فترة العيدين قسمت الجمعية 50 كسوة عيد سنة 2010 م ليرتفع العدد إلى 504 كسوة سنة 2017 م، وفي كل دخول مدرسي تقدم الجمعية مجموعة من اللوازم المدرسية والموجهة ليتيم ين متمدرسين من كل عائلة فالأرقام تشير إلى توزيع 40 حقيبة مدرسية بكل مستلزماتها سنة 2010 فما بلغ عدد الحقائب المدرسية الموزعة سنة 2017 إلى 780 حقيبة أما بالنسبة لكفالة العائلات اليتامى والمتمثلة في مبلغ شهري يقدر بـ: 5000دج فسجلنا 25 عائلة مكفولة من طرف الجمعية سنة 2017 م وعن المورد البشرى المتمثل أساسا في المتطوعين فقد سجل نسق تصاعدي من سنة 2010 حيث بلغ 25 متطوع إلى 65 متطوع سنة 2017.

1– مطوية من إعداد الجمعية.

2– المرجع نفسه.

ولجمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل أنشطة علمية واجتماعية وترويحية موجهة لخدمة اليتيم، مع إحياء المناسبات الدينية كليلة المولد النبوي الشريف وذكرى غزوة بدر المصادفة بتوزيع مجموعة مساعدات عينية أو مادية لليتامى والأرامل مع تنظيم ندوة فكرية يكون مضمونها الدعوة إلى فعل الخير والبذل والعطاء لأجل خدمة اليتيم أما ليلة القدر فهي مناسبة للقيام بعملية ختان للأيتام بالتنسيق مع جمعيات الأحياء والسلطات المحلية، أما على مستوى الأنشطة الترويحية ولضمان قضاء عطلة صفية للأيتام تسهر جمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل، وبالتعاون مع مدرية الشبيبة والرياضة لولاية تلمسان على تنظيم مخيمات ورحلات إلى الشواطئ طوال فترة العطلة الصيفية.

الجانب التنظيمي والإداري لجمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل بتلمسان:

تلعب الجمعيات المكونة للمجتمع المدني دور مكمل للدولة والأسرة في تحقيق حاجات أفراد المجتمع بصورة عامة مع التركيز جهودها التضامنية والتعاونية نحو فئات خاصة هي في حاجة إلى خدمات مجانية، مع ضمان التكافل بهم نظرا لطبيعة ظروفها الاجتماعية الاقتصادية لهذا كان اهتمام الدولة بوضع أسلوب تنظيمي مقنن لتأسيس هذه المنظمات الطوعية [1]، وطريقة هيكلتها وتنظمها عن طريق سن جملة القوانين والتشريعات المنظمة لعملها، من خلال طريقة بنائها التنظيمي وكذا تحديد مجال نشاطها قانون.

الجمـــعية العـامة:

تتكون الجمعية العامة لجمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل بتلمسان من أعضاء المكتب الولائي وأعضاء كل الفروع التابعة لها (ندرومة، مغنية، الرمشي، الغزوات، أولاد ميمون)، تعتبر السلطة العليا للجمعية العامة مسؤولة عن رسالة الجمعية ووضع السياسة العامة ومراقبة تنفيذها هذه المسؤولية واجب مشترك بين أعضاء الجمعية العامة كما يمكن منح صفة العضو الشرفي بناءً على توصية واقتراح من مكتب الجمعية، وكذا المصادقة على النظام الأساسي للجمعية وتقوم بانتخاب جهاز القيادة الإدارة الجمعية بالأغلبية.

1– العياشي عنصر: الجمتمع المدني (الجزائر نموذجا) ورقة مقدمة لندوة "المشروعالقومي والجاتمع المدني، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة دمشق، 2000، ص03.

مكتب الجمعية الـولائي:

وهم الأعضاء المنتخبين من طرف الجمعية العامة الإدارة مكتب الجمعية الولائي، يقوم بتسييره أعضاء يبلغ عددهم 9 أعضاء تعتبر السلطة التنفيذية في الجمعية من مهامها القيام بالأعمال الإدارية والفنية للجمعية، وكذا السهر على تطبيق وتنفيذ السياسية العامة للجمعية وفق الاختصاصات الموكل له في شكل وظائف وأنشطة يقوم بها أعضاؤها، كما يعد هرم السلطة في الجمعية بما لديه من سلطات كالتوقيع بالنيابة عن الجمعية على جميع العقود والاتفاقيات [1]، كما له سلطة البت في المسائل العاجلة التي لا تحتمل التأخير.

الفــروع التابعة للجمـعية:

ضمانا للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأيتام والأرامل اعتمدت الجمعية على فروع لها في دوائر الولاية، مع توفير مقر لكل مكتب ومشرف عليه من حيث إحصاء اليتامى والتوجيه والتواصل مع المكتب الولائي.

اللجان:

تحتوى جمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل على ثلاث لجان أساسية تتولى مهام ووظائف محددة وواضحة، تنفيذا لبرنامج ورؤية الجمعية الاستراتيجية، تستمد هذه اللجان سلطتها من مكتب الجمعية أو من الجمعية العامة، بحيث تكون مسؤولية أعضاء اللجنة مسؤولية كاملة عن أعمالها أمام مكتب الجمعية.

1- اللجنة الاجتماعية:

وهي مكلفة باستقبال وتنظيم الملفات الجديدة لليتامى، وإعادة المعاينة سنويا للملفات القديمة قصد تحينها، مع المسؤولية الكاملة في تعيين العائلات المستحقة للكفالة الشهرية وكذا إعداد القوائم المعنية

1- عزاوي حمزة، الحركة الجمعوية في الجزائر بين الفاعلية وصورية الأداء التنموي الجزائر:مجلة العلوم الإنسانية الاجتماعية العدد 03، المقال رقم 18، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص23.

بالإعانات التي تقدمها جمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل من خلال نشاطاتها المختلفة كما تعتمد هذه اللجنة على الاستقصاء والتحري عن عائلات اليتامى، الأكثر عوزا بالاستعانة بمتطوعات من كل حي لإعطاء اللجنة أكثر معلومات دقة.

2- لجنة الإحصاء والتنسيق:

وهاته اللجنة تبدأ مهامها بعد انتهاء مهام اللجنة الاجتماعية من استقبال الملفات وتنظميها تباشر مهامها من خلال إدخال الملفات إلى الحاسب الآلي هذا الأخير مجهز مسبقا بعناوين الأحياء في كل الولاية، وبعد ضبط الملفات وإدراجها في عناوينها وبالتنسيق مع اللجان الأخرى عد قوائم للعائلات اليتامى، فاللجنة مسؤولة عن تحضير القوائم مع العناوين لكل حي على حدة. تقوم اللجنة بعملية دورية بعملية الإحصاء لجميع العائلات المستفيدة من خدمات الجمعية، بعد انتهاء النشاط بضبط القائمة المستفيدة مثال من "إعانات مالية أو عينية لضمان عدم تكرر الاستفادة مرة أخرى " وإدراج ذلك في الحاسب الآلي.

كما تسعى جمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل إلى تحسين خدماتها بإعداد "مشروع رقمنة الجمعية" وهو قيد الإنجاز وصل إلى حوالي 80%ما يشكل إضافة كبيرة لتسريع وتيرة العمل داخل الجمعية وخارجها مع منتسبيها.

3- لجنة العلاقات العامة والإعلام:

مع التطور التكنولوجي الرهيب خصوصا في ميدان التواصل الاجتماعي كان لزاما على جمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل أن تواكب هذه التغيرات وصميم عمل لجنة العالقات العامة والاتصال أن تتواصل مع الجميع عبر وسائط التواصل الاجتماعي، فالجمعية لها موقع رسمي كما أن لها صفحة على الفايسبوك يحمل اسم جمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل. بالإضافة إلى العمل التقليدي للجنة المتمثل في دعوة رجال الأعمال والمحسنين إلى مقر الجمعية، أو إلى التظاهرات المنظمة من طرفه لتعريف بنشاطاتها ومشاريعها المستقبلية، من أجل الحصول على الدعم من رجال الأعمال والمحسنين خلال تلك التظاهرات كما تستعين هذه اللجنة بالأئمة وأساتذة ورؤساء لجان الأحياء لتبليغ رسالة الجمعية. وهي مسؤولة أيضا عن إعداد التظاهرات العلمية والدينية المقامة من طرف جمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل في الولاية.

طرائق تمويل جمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل:

على اعتبار أن الجمعية لها ذمة مالية مستقلة عن ذمة أعضائه [1]، فموارد جمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل تتكوّن من أموال عينية أو نقدية ولقد حدد قانون الجمعيات مصادر الموارد المالية للجمعية الخيرية:

1- اشتراكات الأعضاء.

2- العائدات المرتبطة بأنشطة الجمعية الخيرية.

3- الهبات والوصايا.

4- إعانات الدولة أو الولائية أو البلدية.

5- التبرعات.

نماذج لأرامل رفعن التحدي وكسبن رهان العمل:

في إطار العمل الميداني قمنا بالتواصل مع مجموعة من الأرامل المنتسبين إلى جمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل استفدن من صيغ تمويلية لمشاريعهم، عن طريق القرض المصغر قامت الجمعية بتوجيههن ومرافقتهن في مشاريعهن ومن أجل تبين هذه التجارب الناجحة. استخدمنا المقابلة كأداة منهجية في مساءلة المبحوثات، قصد الحصول على البيانات الكيفية من "معلومات، مشاعر، أحداث. تجارب...إلخ" بهدف تحليلها واكتشاف بواطنها.

وفي ميدان الدراسة استخدمنا مقابلة موجهة متكونة من تسعة أسئلة طرحناها على المبحوثات، والخطوة التالية تفكيك ومقارنة الإجابات والبحث عن مدى تطابقها، كل ذلك بتحليل مضمون هذه الإجابات والتي كانت على النحو الآتي:

-اتفقن على أن الدافعية في البحث عن العمل ازدادت بشكل أكبر بعد الترمل، بل أن احدهن بعد وفاة الزوج الأول اشترطت على زوجها الثاني العمل مقابل الزواج، كما أن الثانية عملت إلى استغلال قاعة الاستقبال ببيتها العائلي -من خلال تقسيمها إلى قسمين - كمحل للمواد الغذائية ليكون مورد رزق لها كل هذا ينم عن رغبة في العمل لديهن.

1- حمدي عبد الله، عبد العال عبد الله، "برنامج تدخل مهني من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية". ورقة علمية مقدمة للمؤتمر السعودي الأول لرعاية الأيتام،2011، ص9

– سعياً منهن إلى ضمان التكفل باليتامى قامت بالمبحوثات بالاتصال بجمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل للاستفادة من خدمات الجمعية وهو ما حصل بعد استكمال الإجراءات الإدارية، وفي إطار عمل جمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل بالتقرب من الأرامل واليتامى قامت بتوجهين وفق مؤهلاتهن، إلى القيام بأنشطة في إطار القرض المصغر، مادام أنهن يحترفن الخياطة وبالفعل استفدن من القرض المصغر وصل مبلغ 3820 مليون سنتيم، واستطعن تكوين ورشة للعمل وبداية التسويق أربعة منهن على مستوى دار الصناعة التقليدية بتلمسان، الخامسة استفاد ت من محلات الشباب ووظفن عاملات جدد كما أن إحداهن كوّنت 32 متربصة في مجال الخياطة التقليدية والحياكة، وهن على استعداد لتكوين اليتيمات والأرامل مجاناً.

– أما عن كفاية الدخل فالكل أقر بأنه مقبول وربطن عملهن بالحركية السياحية في الولاية، فكلما زاد النشاط السياحي زاد حجم المبيعات والطلبات أكثر وهو ما يؤثر عليهن مباشرة وعلى المجموعة التي تتعامل معها، من نساء ماكثات في البيت أو أرامل يقدمن لهن أعمالهن الحرفية قصد عرضها وبيعها ليتسع الأمر إلى نساء المناطق

الريفية المجاورة لعاصمة الولاية فهم شكلوا بذلك جسرا للنساء ماكثات في البيت وبمناطق بعيدة عن السوق.

– وعلى مستوى الحياة الاجتماعية لهن بعد العمل، فقد اتفقن على أنها تغيرت من انتظار إعانات الجمعيات أو المحسنين إلى الاتكال على النفس والثقة با لله " حسب تعبير إحداهن، وهو ما ظهر واضح في تحسين مسار أبنائهن الدراسي فكلهن بلا استثناء ساهمن في وصول أبنائهن إلى المرحلة الجامعية، مع توفير لهن نظام تأمين صح ي واجتماعي، والملاحظ كذلك عدم وجود ديون شخصية وسداد كراي لديون كراء المحلات والقرض المصغر.

– أما على مستوى التسويق لمنتجاتهن فقد شاركن في عديد المعارض داخل الوطن وخارجه، ولضمان تطوير المنتوج الحرفي دخلت دار الصناعة التقليدية بتلمسان في شراكة مع مخبر في الجامعة فيما يخص تحسين نوعية المنتجات التقليدية، ومن جهة ثانية وفي سياق العلاقات مع مؤسسات الدولة بدأت في تسويق نماذج منصات تقليدية لعدد من الإدارات المحلية.

أما عن آمالهن وطموحاتهن فتشابهه فهن يرغبن بدعم أكبر لتوسيع ورشهن لزيادة الإنتاج، وفتح عالقات توريد مع المؤسسات المحلية لتسويق منتجاتهن، وأكدن أن عملهن يرتبط بالنشاط السياحي

وان الحرفة الخياطة أو صناعة الجلود، "صرحت إحداهن "أن امرأة والكل ينظر إلى ليستفيد."... وهي نظرة في بعدها السوسيولوج ي عميقة في نظرة المجتمع للمرأة قبل أن يزدها الزمن محنة الترمل وهو ما يعكس النظرة الدونية للمرأة..وهو ما دفعهن إلى اعتبار العمل أكثر من أن يكون مورد رزق هي رغبة وحاجة نفسية ذاتية ومجتمعية لضمان لمكانة اجتماعية[1].

تحليل نتائج محتوى المقابلة:

يتضح من نتائج تحليل محتوى المقابلات مع عينات الدارسة إسهام جمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل في الدفع بالأرامل نحو البحث عن العمل من خلال التوجيه والمرافقة وكذا توفير مناصب عمل مباشرة لهن وهو ما حدث سنة 2014 م بتوفير 176 منصب بالتعاون مع الوكالة المحلية للتشغيل، وهو ذات الأمر الذي أصبح عادة متكررة كل سنة، حيث بلغ عدد المنصب التي المباشرة وغير المباشرة التي خلقت سنة 2017 ما يزيد عن 663 منصب عمل، كما بعض رجال الأعمال المتعاطفين مع الجمعية ساهموا في خلق أكثر من 56 منصب عمل مباشر ، وهي مناصب خاصة بالأرامل، بالإضافة إلى التعاون مع القرض المصغر والذي وفر فرص عمل مباشرة لعديد الأرامل والأيتام وفرص عمل غير مباشرة لعديد المرتبطين بأعمالهن سواء التسويقية أو الإنتاجية، بما أسهم في تلبية حاجتهم ورغباتهم وكذا خلق دينامكية اقتصادية هو ما يجب أن يأخذ في الاعتبار بتقريب المؤسسات الاجتماعية من الفئات الهشة، وفتح المجال لهم بالمرافقة والتوجيه ويمكن تحقيق ذلك من خلال خطط تنموية لدعم المشاريع الصغيرة، وإيجاد فرص عمل مناسبة للمستنفدين والخروج من الفكرة النمطية بتقديم المساعدة المالية كمصدر أساسي للدخل، بل التوجه من طالبي خدمات إلى عاملين ومنتجين في إطار مؤسسات يملكون قراراتهم في تحسين مستواهم المعيشي، وتطويره كما ينبغي الحرص على تشجيعهم وتكوينهم بما يتلاءم ومقتضيات العصر، خصوصا فيما تعلق بوسائط التواصل الاجتماعي لضمان التسويق والانفتاح على العالم الخارجي، في ظل ركود النشاط الاقتصادي في الجزائر بشكل عام، والنشاط السياحي بشكل خاص، دون إهمال ضرورة تشبيبك عمل الجمعيات الخيرية الناشطة في مجال واحد لضمان عدم تشتت الجهود والاستفادة الكبرى في برامج موحدة وريادتي وهو ما يؤكد على الدور المهم لهاته الجمعيات.

دور جمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل في الحد من البطالة:

1- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الثانية، 1996، ص 23

لما كانت الجمعية هي تعاون بين مجموعة من الأفراد بغض النظر عن الاختلافات القائمة بينهم على مستوى العمر أو الذهنية أو الثروة، فهي تقرب بينهم وتخلق جسراً من الاتصال بينهم يربطهم ويعلمهم كيف يجعلون إرادتهم في خدمة إرادة الآخرين، وجهودهم لخدمة الآخرين وفق أبعاد أخلاقية واجتماعية واقتصادية[1]، هذه الأخيرة التي تأخذ على عاتقها التوجه نحو تنمية المجتمع الحالي من خلال دعم مشاريع اجتماعية محلية أو المساعدة على إنشائه أو خلق مناصب عمل وهو ما تجسد من خلال عمل جمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل بتلمسان مع مجموعة من الأرامل عن طريق الآليات التالية:

- ✓ **التـــوجيه:** حيث تعمل الجمعية على الكشف عن الاحتياجات الحقيقة لعائلات الأيتام في الجتمع، فتساهم في معرفة القدرات الذاتية والمؤهلات للأرامل من خلال التقرب منهم وطرح بدائل لهم، بالتوجيه المناسب لهن كالتوجيه إلى التكوين أو التربص في حرفة معينة وعند الاقتناع بالفكرة يتم توجيههم إلى مراكز المخصصة لذلك كالتكوين المهني، دار الصناعة التقليدية، القرض المصغر.
- ✓ **المشاركـــة:** إذا كان التطوع يتم بطريقة عضوية وتلقائية فالمشاركة تنطلق من ضرورة وجود وعي، بما سينهض به الفرد العضو من مهام ومسؤوليات محددة ودقيقة في الزمان والمكان وفي أهدافها ووسائل انجازها وهي ليست مشاركة جماهيرية كمية بل مشاركة فعلية كيفية ونوعية [2]، ومع توسع قاعدة المتطوعين فيتشكل لديها رأسمال رمزي ثقافي "رجال أعمال، دكاترة، حرفيين، أئمة...فتشكلت لدى جمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل مجموعة من المنتسبين ذات نوعية، ومن صور تفعيل الرأسمال الرمزي في جمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل تمثل في أن أحد منتسبيها – رجل أعمال– شغّل مجموعة من الأرامل وصل عددهن إلى 20 أرملة كعاملات نظافة في مؤسساته الاقتصادية.
- ✓ **المرافقة والـــدعـــم:** تعمل جمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل على مرافقة الأرامل في البحث عن فرص عمل من خلال القرض المصغر بولاية تلمسان حيث سجلت الجمعية 87 عائلة استفدن من هذا القرض المصغر"ANGEM" بمساعدة مباشرة من الجمعية، وكذلك الأمر بالنسبة لأصحاب الحرف على مستوى دار الصناعة التقليدية ، ومع دعم مباشر من طرف هذه الأخيرة تم فتح ورشة على مستوى ذات الدار مع تشغيل 23 أرملة.

1– العياشي عنصر: الجتمع المدني (الجزائر نموذجا)، مرجع سبق ذكره، ص 10.

2– عزاوي حمزة، الحركة الجمعوية في الجزائر بين الفاعلية وصورية الأداء التنموي الجزائر، مرجع سبق ذكره.

ومن هنا يمكن القول إن التوجيه والمشاركة والمرافقة لأصحاب المشاريع من الأرامل المدعمة في مختلف الصيغ يسهم في الحد من البطالة بتوفير مناصب عمل مباشرة وغير مباشرة وبالتالي ضمان مورد مالي يلبي الاحتياجات العائلة كما أنه يساهم في الرفع من القدرة الشرائية ومن ثم المساهمة في حركية العجلة الاقتصادية.

وأخيراً وليس آخراً يمكن القول يعدّ النشاط الجمعوي للجمعيات في مختلف مجالات الاجتماعية دلالة على نمو الوعي الثقافي والاجتماعي، لأي مجتمع كان وخاصة أنه موجه إلى شريحة هامة من شرائح المجتمع والتي تعاني التهميش والإقصاء الاجتماعي مما يصعب من عملية الاندماج الاجتماعي لهذه الفئات، لهذا كان دور جمعيات في الرعاية والتكفل بهم من مثل جمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل، والتي تسهر على تقديم مختلف الخدمات لليتامى والأرامل من ذلك المساهمة في توجيه مع الدعم والمرافقة للأرامل من أجل ضمان حياة كريمة.

بتجاوز الدور التقليدي والمتمثل في تقديم الدعم المادي والعيني للمستفيدين وما يترتب عن ذلك من تكاليف كبيرة خصوصا مع زيادة إعداد الحيتاجين إلى خدماتها مع قلة مواردها إلى دور يتبنى فكرة العمل من خلال لمشاريع الصغيرة والمتوسطة، المقدمة إلى الأرامل في إطار القرض المصغر وبالتالي التحول من الاتكالية إلى الاعتماد على النفس.

وهذا ما تأكد من خلال نتائج الدارسة الحالية:

-جمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل استطاعت تلبية احتياجات شريحة واسعة من اليتامى والأرامل من خلال برامجها عبر كامل ولاية تلمسان.

-جمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل شملت رعايتها جميع الجوانب الاجتماعية " الصحية التربوية والترفيهية".

- قامت جمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل بتوجيه الأرامل إلى البحث عن العمل والخروج من الصورة النمطية التقليدية إلى الاعتماد على الذات.
- أعطت جمعية كافل لرعاية الأيتام والأرامل بعد جديد وهو البعد السوسيواقتصادي في العمل أو النشاط الجمعوي للجمعيات.

مناقشة وتحليل النتائج:

أمام كل التحديات والمعوقات السلبية التي كثيراً ما أعاقت نجاح سياسات التشغيل، تبرز مجموعة الآليات والبرامج والمخططات التي وضعتها البلاد كتحد إيجابي لمواجهة أثارها السلبية، حيث تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة على سبيل المثال إحدى آليات مواجهة هذه التحديات: نظراً لهشاشة البنية الاقتصادية التي بدأ يعرفها النسيج الاقتصادي في السنوات الأخيرة، نتيجة التوجه نحو الاقتصاد الليبرالي، من جهة. ونتيجة الأعمال التخريبية التي عرفتها البلاد في سنوات التسعينات، حيث لم تعد هناك مؤسسات صناعية كبيرة متكاملة على غرار ما هو موجود في البلدان الصناعية الكبرى، إذ أصبح اللجوء إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في مختلف المجالات الحرفية، والخدماتية، لاسيما تلك التي تعمل في مجال المقاولة الثانوية لصالح المؤسسات الصناعية الكبرى أو لفروعها في الجزائر، أحد الحلول الأقل تكلفة لتحقيق التكامل الاقتصادي، من جهة. وإحدى الوسائل التي تضمن من خلالها التخفيف من حدة البطالة المتزايدة في هذه البلدان لاسيما في أوساط الشباب المتخرج من الجامعات ومعاهد التكوين المتخصصة.

إن برامج توسيع فرص التشغيل حققت بعض الإنجازات الإيجابية، إلا أن العديد من هذه البرامج يُواجه عوائق ويُعاني من نواقص تحتاج إلى المعالجة لزيادة فعاليتها .وفيما يلي استعراض الإشكاليات والنواقص التي تواجهها هذه البرامج:

أولا: القضايا المتعلقة بآليات تحسين نوعية العرض، وتشمل ما يلي:

- **ضعف كمية ونوعية التعليم والتدريب العملي:** يواجه تطوير العرض من العمالة مشكلة ضعف نوعية التعليم والتدريب، وذلك بسبب ميل الأنشطة التي تقدمها برامج إعداد العمالة إلى توجهات العرض دون الأخذ بعين الاعتبار متطلبات سوق العمل، وكذلك لشح المعلومات المتاحة لمؤسسات إعداد العمالة عن احتياجات سوق العمل من أنواع وأعداد الوظائف ومواصفات شاغليها خاصة من ناحية المؤهلات العلمية والتدريبية والخبرات المطلوبة. حيث نجد أن معظم مؤسسات التعليم والتدريب تلجأ إلى استخدام التدريب النظري في قاعات الدراسة بدلاً من التدريب العملي في المؤسسة علماً بأن الأخير أكثر كفاءة، ويرجع ذلك في حالات كثيرة إلى عدم تعاون أرباب العمل، خاصة القطاع

الخاص، مع المؤسسات التعليمية والتدريبية في هذا المجال وعدم وعيها بمسؤوليتها الاجتماعية نحو تدريب الطلبة والباحثين عن العمل وغيرهم.

2- **مشاركة هامشية للقطاع الخاص في التدريب:** يتم تمويل معظم آليات تطوير العرض وبرامج التدريب من قبل القطاع العام وتتولى إدارتها المؤسسات الحكومية . وبالإضافة إلى ذلك، تعجز معظم البرامج التعليميّة والتدريبية، التي تعتمد على التدريب ضمن منظمات العمل كوسيلة لربط مهارات القوى العاملة مع احتياجات السوق، عن كسب التعاون المنشود من قبل القطاع الخاص.

3- **الأثر السلبي للقيم الاجتماعية التقليدية على التدريب والتشغيل:** إن الأفكار النمطية السلبية والنظرة الدونية التي تحيط ببرامج" التعليم التقني والتدريب المهني" قد صعّبت على هذه المبادرات جذب نوعية مختلفة من الطلاب و المتدربين .وفي الواقع، لا تزال هذه البرامج مخصّصة لأولئك الذين يقرّون بفشلهم في النظام التعليمي، الأمر الذي يضيف تحدياً إلى طائفة التحديات التي تواجه هذه البرامج والتي يتوجب عليها ليس فقط تطوير مهارات المشاركين، بل أيضاً إصلاح سلوكهم واتجاهاتهم نحو العمل و الإنتاج، وكذلك العمل على تعديل النظرة العامة نحو التعليم التقني والذي لا زال لا يعتبر بديلا مناسبا للتعليم الأكاديمي،)أي، تغيير رؤية الذين لا يعتقدون بأن التعليم التقني هو بديل للتعليم الأكاديمي .

ثانيا: القضايا المتعلقة بجانب الطلب على العمالة:

وتشمل ما يلي:

1- **مرونة غير كافية لتشريعات سوق العمل:** تعتبر تشريعات سوق العمل من أهم محددات الطلب على العمل وبالرغم من إدخال العديد من الإصلاحات على هذه التشريعات خلال العقد والنصف الأخيرين، فإن بعض هذه التشريعات ما زال يمارس دورا سلبيا على الطلب خاصة تلك المتعلقة بتحديد حدود دنيا مرتفعة للأجور، أو تحديد أجور في القطاع العام لا يمكن مضاهاتها بسهولة في القطاع الخاص، مما يحد من الطلب على العمالة في هذا الأخير .

2- **قدرات وموارد الشباب المحدودة لإنشاء شركات صغرى والحفاظ على استمراريتها:** أثبتت آليات تشجيع المبادرات والمؤسسات الصغيرة في أوساط الشباب أنها ذات فاعلية محدودة على احتواء البطالة . وبحسب التجارب الدولية والمحلية، فإن القليل من الشباب المستفيدين من هذه البرامج ينجح

في إنشاء مؤسسات وجزء قليل منهم ينجح في الحفاظ على استمرار يته .إن النجاح المتواضع للمؤسسات الصغرى في تخفيض نسبة البطالة يعود لأسباب عدة، نذكر منها ما يلي:

- **ضعف قدرة ورغبة الشباب العاطلين عن العمل على المبادرة وإنشاء المشاريع**: يفتقر معظم الشباب العاطلين عن العمل إلى العديد من المهارات الضرورية لنجاح مشروعات الأعمال، والواقع أن هذه المهارات يصعب تعلّمها عبر الأنشطة التدريبية . ومن جانب آخر تعمل العديد من العوامل الاجتماعية والثقافية على إضعاف روح المبادرة والرغبة في التشغيل الذاتي، من بينها التوجه التقليدي للعمل في الوظائف الحكومية بسبب ما تتميز به من منافع وظيفية تفوق تلك المتوفرة في القطاعات الأخرى) رواتب وأمن وظيفي أعلى وساعات عمل أقل مقارنة بالقطاع الخاص(، والتعاضد والتكافل الاجتماعي الذي يشجع الشباب على الاستمرار دون عمل في انتظار الوظيفة .
- **بيئة أعمال غير مناسبة**: لا توفر بيئة الأعمال في الجزائر الدعم اللازم للقطاع الخاص، وأشار العديد من التقارير إلى وقت المؤسسات الضائع بسبب البيروقراطية وطول الإجراءات الحكومية وتكاليف التأسيس المرتفعة، والأعباء والتكاليف الناجمة عن الحصول على الرخص وتخليص الجمارك، ونظام الضرائب المعقد، والقطاع المصرفي غير المتطور.
- **الكلفة المرتفعة لبرامج التدريب الخاصة برفع روح المبادرة الفردية**: من أهم مقومات نجاح برامج التدريب الداعمة لروح المبادرة أن يتم تصميمها خصيصاً لتتناسب مع الاحتياجات التدريبية للفئة المستهدفة - أي حسب نوع المتدربين، وخلفياتهم الاجتماعية والثقافية وطبيعة وبيئة أعمالهم . على سبيل المثال، تختلف طبيعة البرامج)محتويات وأساليب التدريب (الهادفة لرفع روح المبادرة الفردية للشباب المتسربين من المدارس عن تلك المطلوبة للشباب المتعلّم أو للمرأة الفقيرة المعيلةً .ومن الجدير ذكره أنه نظراً لارتفاع تكلفة البرامج الخاصة ومحدودية الموارد المخصصة لهذا النوع من التدريب يغلب استخدام برامج تدريب عامة والتي لا تركز على الاحتياجات الفردية للفئات المختلفة مما يؤدي إلى انخفاض فعاليتها.

عدم استمرارية البرامج في توفير الدعم الفني المكثف المطلوب: تحرص معظم البرامج على أن يحصل أصحاب المشاريع الشباب على المساعدات المالية والتدريبية في بداية العمل . بيد أن القليل منها يتواصل مع المتدربين لاستمرارية حصولهم على الاستشارات والمعلومات اللازمة من أجل دوام مشاريعهم و توسيع رقعة أعمالهم .وبما أن هذه المشاريع لم تنشأ نتيجة تطور اقتصادي طبيعي في

الدولة ، وإنما أسست للاستفادة من الحوافز التي يوفرها النظام الاقتصادي من أجل زيادة التشغيل، يزيد احتمال فشلها عندما لا يستمر توفير الدعم أو يتوقف قبل أوانه.

ثالثا: قضايا ذات صلة بمراقبة سوق العمل وسير أعماله، وتشمل ما يلي:

1- الآثار السلبية لقلة المعلومات عن سوق العمل :يتمثّل العائق الأبرز لأداء سوق العمل في الجزائر في الأنظمة غير المتطورة لجمع المعلومات والبيانات المطلوبة حول أدائه.فندرة المعلومات الصحيحة والمتكاملة قد صعبت مهام تصميم برامج تدريب وتشغيل فعّالة، وزادت من صعوبة مراقبتها وتقييمها على نحو مستمر في أثناء تطبيقه. وفي هذا الإطار، أشارت بعض التقارير الدولية إلى النقص الكبير في المعلومات المتوفرة عن الوضع في سوق العمل واحتياجات التدريب والوظائف الشاغرة في الجزائر.

2- برامج تشغيل غير منسّقة :إن البرامج التي تهدف إلى تعزيز التشغيل في الجزائر متعددة ومشتتة ويصعب في أغلب الأحيان تنسيق أنشطتها فيما بينها. وبناءً على ما تم استعراضه أعلاه يمكن أن نستخلص ما يلي:

- تسعى الجزائر إلى إحداث تغيير جذري في نظامها التعليمي وفي القيم والاتجاهات الاجتماعية المرتبطة بالعمل والإنتاج، وذلك عن طريق إستراتيجيات طويلة المدى كحل هذه الإشكاليات بتعاون قطاع الأعمال الخاص، ولكن ما زال التعاون من جانب هذا القطاع دون التوقعات.
- إن معظم آليات دعم المشروعات والقروض الصغيرة قد حققت نتائج متواضعة خاصة بالنظر إلى ارتفاع تكلفتها، وقد حظيت على النصيب الأكبر من الميزانيات المخصصة لجميع الآليات المحفزة للتشغيل.
- يعاني سوق العمل في الجزائر من قلة المعلومات والبطء في تكوين قاعدة معلومات شاملة و مستحدثة مما يحد من القدرة التخطيطية لمؤسساته وفعالية جهود تحفيز التشغيل.

إن دور هذه المشاريع في خلق فرص العمل للفئات الباحثة عنه يتوقف بالدرجة الأولى على:

- ✓ تشجيع الدولة والسلطات العمومية المركزية منها والمحلية لإنشاء هذه المؤسسات، وذلك بوضع قوانين تضمن تسهيل الإجراءات، وإزالة العقبات الإدارية، وتسهيل حصولها على الأراضي والمحلات المناسبة لها، ومدها بالإرشاد والاستشارة التكنولوجية، وتمكينها من الإعلام الاقتصادي المطلوب، وفتح الأسواق الوطنية أمام منتجاتها، ومساعدتها على دخول الأسواق الدولية.
- ✓ تشجيع البنوك على التعامل بجدية ومسؤولية في مجال القروض والمساعدات والتسهيلات المالية في المراحل الأولى للإنشاء لتمكين المؤسسيين والمستثمرين والمبادرين بهذه المؤسسات من تجاوز الصعوبات التي عادة تطرح في بداية الطريق. ذلك أن قلة الموارد المالية، أو انعدام التسهيلات البنكية، كثيراً ما تكون أهم الصعوبات والعراقيل بل والتحديات التي تواجه المبادرة بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ خلق شبكة ربط بينها وبين المؤسسات الكبيرة لإقامة سوق محلية للمقاولة الثانوية، وتسهيل العلاقات بين هذه المؤسسات والمؤسسات الكبرى بما يضمن قيام تعاون وثيق بينهما.
- ✓ تمكينها من الحصول على اليد العاملة ذات التكوين المناسب، وذلك بربطها بشبكة التكوين المهني، والجامعي، وخلق حوافز وتشجيعات تمكنها من استيعاب الفئات المتخرجة من هذه المؤسسات التكوينية والالتحاق بها، مثل تخفيض الضرائب عليها مقابل توظيفها لهذه الفئات، أو إعفائها منها، أو من أعباء الضمان الاجتماعي، أو بعض رسوم الاستيراد أو التصدير، أو من الرسوم المفروضة على المواد الأولية وغيرها من التحفيزات. وذلك كله من اجل تمكينها من القدرة على التوسع والازدهار، وبالتالي القدرة على خلق المزيد من مناصب العمل، وبالتالي استيعاب أكبر قدر ممكن من العمال.
- ✓ إدماجها ضمن مخططات التنمية الوطنية، وتمكينها من الاستفادة من كافة التدابير القانونية والمالية التي تقرها الدولة لصالح المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وإشراكها في مجهود التنمية كقوة فاعلة ومساهمة في تنفيذ مشاريع التنمية. وذلك بمنحها المكانة والدور الفعال في إنجاز المشاريع كشريك اقتصادي كامل الحقوق.
- ✓ توفير التكفل بدراسات تقييم الجدوى الاقتصادية عند تقديم المشاريع الجديدة، أو توسيع أو تطوير المشروعات القائمة، عن طريق تسهيل الخدمات الاستشارية وخدمات الخبراء. ذلك أن

الكثير من المشاريع تفشل من بدايتها بسبب نقص الجدوى الاقتصادية أو الجدوى الاجتماعية.

- ✓ تمكينها من الحصول على المعلومات والبيانات والإحصائيات المتعلقة بالعرض والطلب، والمعطيات الخاصة بتطور ونمو، أو تراجع السوق المحلي والدولي، وتلك المتعلقة بالتصدير والاستيراد، وغير ذلك من المعلومات التي تساعد أصحاب هذه المؤسسات على التخطيط السليم، والتسيير الواعي.
- ✓ تمكينها من الحصول على الخبرة الاستشارية في مجال التغلب على مشاكل الإنتاج والتوزيع، وتقنيات تسيير الموارد الاقتصادية، والبشرية، وغير ذلك من خبرات الدعم التكنولوجي والإداري والتنظيمي الضروري لكل فرع من فروع النشاط المختلفة.
- ✓ إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاتفاقات والبرتوكولات الثنائية والمتعددة الأطراف مع الدول أو التجمعات الاقتصادية، وكذا ربطها ببنوك المعلومات، قصد دعم هذه المؤسسات الوطنية فيما يتعلق بالتصدير والاستيراد والمبادلات التجارية . ومدها بالمعلومات والبيانات والإحصائيات المتعلقة بالعرض

والطلب على المستوى الوطني والدولي. وكذا إدماجها في النشاطات الترويجية التي يتم تقديمها هدف تسهيل تسويق المنتوجات والسلع محلياً ودولياً، عن طريق وسائل الإعلام والاتصال والمعارض وغيرها.

- ✓ توفير الخدمات الموجهة لبعض الفئات المهنية أو الاجتماعية، كالشباب، أو النساء، أو ذوي الاحتياجات الخاصة، بهدف مساعدتها على إنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة متكيفة مع خصوصياتها، ومساعدتها على الاندماج في المنظومة المؤسساتية الوطنية.
- ✓ تشجيع وتعميم التسهيلات والخدمات الداعمة للإبداع والتطوير، بما فيها تقديم الحوافز والجوائز، عن الأعمال والإنتاج وإدارة المؤسسات الناجحة، وكذا تلك المتعلقة ببراءة الاختراعات والاكتشافات الصناعية والعلمية.

يعدّ العمل الاجتماعي والتنموي التطوعي من أهم الوسائل المستخدمة للمشاركة في النهوض بمكانة المجتمعات في عصرنا الحالي، ويكتسب العمل الاجتماعي أهمية متزايدة يوماً بعد يوم، ولاسي ما مع اتساع الهوّة بين موارد الحكومات وازدياد احتياجات الشعوب، حيث برز دور العمل التطوعي لسد

تلك الفجوة ولم تعد الحكومات قادرة على توفير احتياجات أفراد ها ومجتمعاتها سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، فمع زيادة تعقيدات الظروف الحياتية ازدادت احتياجات المجتمع وأصبحت في تغيير مستمر، ولذلك كان لا بدّ من وجود جهة أخرى تساند الجهات الحكومية وتكمل دورها لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، ويطلق على هذه الجهة" منظمات المجتمع المد ني أو " المنظمات الأهلية". حيث يتفق المهتمون بأمور التنمية على أن التعاون ما ب ين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمؤسسات الأهلية غير الربحية مع بعضها بعضاً هو شرط ضروري لإحداث التنمية الحقيقية. وفي أحيان كثيرة يعد دورة هذه المؤسسات أو المنظمات الأهلية دوراً سباقاً وليس تكميلياً في معالجة بعض القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغ يرها، وأصبح يضع خططاً وبرامج تنموية تحتذي بها الحكومات يلعب المجتمع المد ني الحيوي المتنوع والمستقل والمنوط بالمعرفة والمهارة دوراً مهما في مجال حقوق الإنسان والتنمية. لذلك لعبت منظ ماته وتحملت أعباء حديثة وأدوار جديدة كالإسهام في مكافحة الفقر وتمكين النساء وتنمية المجتمعات المحلية لذلك جاءت هذه الدراسة لتلقي لضوء على هذه المنظمات كشريك في التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية ودراسة أدوار هذه المنظمات لاسيما وهي مثار النقاش هذه الأيام حول أهمية هذه القضايا الحيوية.

- إن كثيراً من الدول ترغب بوجود المنظمات غير الحكومية لما لها من أهمية كبيرة تؤثر إيجابياً في حياة الفرد والأسرة والمجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصحية أو الثقافية أو غيرها، ولاسيما أن هذه المنظمات لا تهدف إلى الربح، وتتراوح مجالات عمل هذه المنظمات بين حقوق الإنسان، والمرأة، والعدالة، والتنمية، والأعمال الخيرية، والإغاثة، وتقديم المساعدة للمرضى والمعوقين، وتطوير أنظمة التعليم، وتقديم العون للمتعطلين عن العمل عن طريق تأهيلهم وتدريبهم ومن ثم خلق فرص عمل لهم، وغ يرها. إن أهمية الدور الذي تؤديه منظمة منفردة من هذه المنظمات قد يبدو صغيراً، ولكن أهمية ما تقوم به هذه المنظمات مجتمعة على درجة كبيرة من الأهمية ولا يمكن تجاهلها. ولذلك حاولت مختلف دول العالم سن ت شريعات وقوانين تضمن وجود منظمات غير حكومية نشطة وقوية وفعالة وسيتم تناول دور منظمات المجتمع المد ني في التنمية الجانب الاقتصادي.

- تسهم هذه المنظ مات في مكافحة ظاهرتي الفقر والبطالة سواء من خلال تقديم المساعدات المالية المباشرة أو عن طريق تقديم الخدمات للفقراء بشكل مباشر أو غ ير مباشر من خلال تنمية مهارات الفقراء عن طريق التعليم والتثقيف والتأهيل [1]، إن جميع الأديان السماوية دعت إلى إيلاء هاتين الظاهرتين اهتماماً كبيراً، لأنهما مولد الثورات والجريمة.
- تستطيع منظمات المجتمع المدني أن تقدم خدمات بمستوى جودة أعلى وبتكلفة أقل من الناحية الاقتصادية مما لو قامت بها الحكومة، ولاسيما في الدول النامية التي تعاني حكوماتها عادة من البيروقراطية وارتفاع التكاليف في تنفيذ المشاريع. إذ إن المنظمات غير الحكومية تسعى للتنافس للحصول على دعم وتمويل، ومن ثم فإنها تحاول إثبات قدرتها على تقديم خدمة ممتازة بتكلفة أقل، فضلاً عن ذلك فإن منظمات المجتمع المدني تكون عادة موجودة في المجتمع المحلي أي قريبة من الناس ، ومن هنا تكون أكثر دراية باحتياجات المجتمع[2].
- تؤكد الدراسات وجود علاقة طردية موجبة وارتباطاً وثيقاً بين حجم العمل التطوعي داخل اقتصاد ما وبين حجم الدخل القومي في ذلك الاقتصاد حيث تشير إحدى الدراسات إلى أن معدل ساعات التطوع المبذول في الولايات المتحدة الأمريكية يوازي عمل تسعة ملايين موظف، ويقدر مجموع الوقت الذي يتم التطوع به في إحدى السنوات ما قيمته 176 مليار دولار[3].
- يسهم قطاع العمل المدني في زيادة فرص العمل في الاقتصاد حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة مساهمة القوى العاملة في منظمات المجتمع المدني إلى إجمالي السكان الفاعلين اقتصادياً تشكل زهاء 4.4% على مستوى العالم، منها 2.7% مدفوعة الأجر و1.6% تطوعاً.

وترتفع هذه النسب في الدول المتقدمة كثيراً عنها في الدول النامية والانتقالية وذلك كما يظهر من الجدول رقم (20):

1– خالد القصيبي، المؤسسات الخيرية والأهلية ودورها في التنمية الاجتماعية، جريدة الجزيرة، صحيفة سعودية على الانترنت، العدد 12595، السبت 24 مارس 2007.

2 – هيام المفلح، العمل التطوعي استثمار أمني واقتصادي. كل ريال ينفق فيه عائده. خمسة ريالات"، جريدة الرياض السعودية، العدد 14166، يوم السبت 7 إبريل 2007.

1– هويدا عدلي، فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، ندوة حول الرفاهية الاجتماعية، الإسكندرية -10-28 تشرين الثاني 2005، ص11.

	مدفوعة الأجر%	تطوع%	إجمالي%
على مستوى العالم[1]	%2.7	%1.6	%4.4
الدول المتقدمة	%4.7	%2.7	%7.4
الدول النامية والانتقالية[2]	%1.2	%0.7	%1.9

2– على مستوى 36 دولة فقط من مختلف دول العالم.

3– المقصود بالدول الانتقالية هي الدول التي تقع بين الدول النامية والدول المتقدمة .

الخاتمة العامة

بداية ونهاية نقول أن الحل الدائم لمشكلة البطالة يتطلب تنمية حقيقية شاملة، إن هذا التوجه التنموي الشامل ينطوي على عناصر كثيرة منها النظر إلى عنصر العمل على أنه طاقة يجب أن تستغل وليس على أنه مشكلة، حيث أن هذا التوجه ينبهنا إلى الحاجة المستمرة إلى الاستثمار في رأس المال البشري الذي يمثل ضرورة حتمية للنمو المستقبلي والتنافسية العالمية. ومن هذا التوجه التنموي الشامل أيضا عنصر جديد يتمثل في جعل سياسة التشغيل هي الهدف الاسمي للسياسات الاقتصادية الكلية الشاملة، بمعنى أن العمالة لا يجب أن ينظر إليها في إطار سياسة قطاعية، ولكن يجب التعامل معها من خلال التنسيق والتكامل الفعال بين جميع السياسات الاقتصادية الشاملة والهيكلية والاجتماعية والسياسية والثقافية وهو جوهر التنمية الحقيقية الشاملة. وأن التحول من الحلول الجزئية إلى التوجه الشامل لمعالجة مشكلة البطالة يتمثل في خمسة توجهات أساسية في برنامج تقترحه نشرة رؤية الأسواق العالمية التي تصدرها هيئة الخدمات التجارية الأجنبية الصادرة سنة 2004 وذلك لمواجهة مشكلة البطالة تلك التوجهات هي:

1 . الحاجة إلى سياسة اقتصادية توسعية شاملة: وهي التحول من السياسة الانكماشية إلى سياسة توسعية أكثر جرأة وايجابية، وقد نظرت السياسات الانكماشية التقليدية إلى المواقف على أنها اختيار أو مقابلة بين التوظيف والتضخم. فقد تحيزت هذه السياسات عامة إلى ضبط التضخم لما له من آثار سلبية على النمو حتى ولو أدى ذلك إلى ارتفاع معدل البطالة. ونتيجة لذلك صممت السياسات المالية والنقدية لاحتواء التضخم، وفي ظل تلك النظرة بدأت نظرة جديدة في الظهور تدعو إلى وقف هذه الاتجاهات الانكماشية وجعل العمالة والتوظيف هي الهدف المركزي للسياسات الاقتصادية الكلية الشاملة، أي لا يجب أن نحارب التضخم ولكن يجب أن نعطي الأولوية للتوظيف حتى ولو أدى ذلك إلى تحمل بعض تكاليف التضخم. هذا وجب أن ترافق الإصلاحات الاقتصادية الكلية إصلاحات أخرى مكملة على المستوى الاقتصادي الجزئي، وتتطلب هذه الإصلاحات لعناصر الأسواق والجوانب المؤسسية التي تمكن من الأداء الجيد. وأخيرا فان قضية التنافسية الخاصة بالاقتصاد الجزائري تعتمد على نوعين من الإصلاحات رفع مستوى قوة العمل وخلق البيئة الممكنة خالية من البيروقراطية والتعقيد

2 . النهوض بإنتاجية قوة العمل: تمثل العمالة الكاملة سياسة اجتماعية غاية في الأهمية وان الأداة الأساسية لتحقيق ذلك تتمثل في السياسة النقدية والمالية الفعالة. إلا انه على المدى الطويل لن تكون هذه السياسات كافية حيث يجب أن تكمل وتدعم بسياسات اقتصادية جزئية أخرى تمكن الناس ليس فقط من مجرد حصولهم على وظائف وأعمال، وإنما أعمال جيدة ومرضية تنطوي هذه السياسات الجزئية على التعليم السليم والتدريب الفعال، وتحقيق درجة من مرونة سوق العمل. وتعتر قضية بناء المهارات بصورة خاصة من بين جميع هذه المتطلبات الحد القاطع لتحديد العائد من عنصر العمل وتحقيق تنافسية مرموقة للاقتصاد بصورة عامة، وبالرغم من أن الجزائر تمتلك نظم تعليمية لا بأس بها مقارنة بالدول النامية الأخرى إلا أن إمكانيات قوة العمل بعيدة تماما عن قدراتها الممكنة بسبب الإنتاجية المنخفضة حسب المعايير العالمية وبسبب سوء توجيه واستغلال رأس المال البشري، إن الهدف الأساسي من أي إستراتيجية لمواجهة البطالة يجب أن يكون تطوير مهارات قوة العمل ومن المقترح بالإضافة إلى إصلاح النظام التعليمي إقامة نظام تدريبي بناءا على الطلب المحدد.

3 . إصلاح القطاع العام: تعتبر عملية إصلاح الخدمات العمومية من أقدم العمليات التي باشرتها العديد من الدول فقد حاولت اتخاذ إجراءات إصلاحية باءت معظمها بالفشل نتيجة للضغوط الدائمة لتشغيل الخرجين الجدد في الحكومة والقطاع العام، حتى انه لا زال في الوقت الحاضر تحاول العديد من الحكومات تعيين الآلاف من المتخرجين وذلك من أجل المحافظة على دور الدولة كمصدر أساسي لتشغيل الخرجين واقل ما يفعله هذا الاتجاه هو سوء استغلال رأس المال البشري في تقديم الخدمات العمومية. ومن هنا يجب أن توجه إستراتيجية بعيدة المدى نحو تحويل مستمر لقوة العمل بعيدة عن القطاع العمومي حيث أن الانتقال إلى اقتصاد عال الإنتاجية يستلزم خدمات عمومية فعالة تكون هي الذراع الضروري لحكومة حديثة، ويمكن في هذا الإطار عرض خبرة الجزائر في إعداد موظفين حكوميين إداريين من خلال المدرسة العليا للإدارة وذلك لإعداد نوعيات عالية الكفاءة.

إن الاستثمار من أهم مداخل مواجهة البطالة، وتعتبر التكلفة المالية للمعاملات من أهم الأسباب وراء تخلفه في الجزائر، فكما يقول تقرير البنك الدولي، تعتبر إفريقيا هي أعظم دول العالم تكلفة لتسجيل وإقامة المنشآت مما يعظم من حجم القطاع الاقتصادي غير الرسمي. كما تشير معظم الإحصائيات عن إفريقيا أن الرشوة هي المكون الأساسي من تكلفة إقامة المشاريع وان انتشار الفساد

مرجعه إلى عدم وضوح وعدم شفافية القوانين المنظمة هذا بالإضافة إلى سوء البنية التحتية من طرق وطاقة واتصال، كما يعتبر تنفيذ العقود مكلفا ويستغرق مدة طويلة للغاية.

4 . الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي قواعد للارتقاء بالإنتاجية والتنمية: كما انه في الجزائر يعتبر قطاع الزراعة مهما بالنسبة لمواجهة مشكلة البطالة لأنه يولد فرص عمل بطريقة أسرع وبتكلفة اقل مما يحدث في أي قطاع اقتصادي آخر، كما أن فرص العمل المولدة هذه تمتلك تأثيرا ايجابيا هائلا بدرجة تفوق قطاع الصناعة والسياحة. هذا بالإضافة إلى أن الزراعة توفر فرص العمل في المناطق الريفية التي لم تحضي بنصيبها العادل في التنمية.

وتضيف منظمة العمل الدولية في تقريرها الصادر سنه 2006 انه إذا أرادت الدول أن تخفض من معدل بطالتها إلى النصف سنة 2015 فعليها أن تسرع من معدلات نموها الاقتصادية أكثر بكثير من معدلاتها التاريخية التي تبلغ 3.5 %، وهذا لا يتحقق إلا من خلال التحول من عمالة منخفضة الإنتاجية إلى أخرى تعتمد في إنتاجها على المعرفة تمكنها من إنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة عالية وللتمكن من الوصول إلى هذه القاعدة لابد من المزيد من الاستثمار في البحث العلمي وبحوث التطوير.

5 . حتمية الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتميز الصناعات الصغيرة بخصائص تجعلها أكثر ملائمة حيث أن إنشاؤها لا يحتاج إلى أموال كبيرة بالمقارنة مع المنشآت المتوسطة والكبيرة، ولا تتطلب بنية أساسية عالية ولا تستلزم إلا التقنيات البسيطة والمتوسطة. وتعتمد على الموارد والخامات المحلية وإعادة استخدام المخلفات، ويمكنها تحقيق الاكتفاء الذاتي لأفراد المجتمع، كما لا تحتاج إلى تدريب عال إذ أن حجم الاستثمار المطلوب لتشغيل عامل واحد في الصناعات الكبيرة يمكن أن يوظف ثلاثة عمال في الصناعات الصغيرة، كما تتميز بسهولة التكييف والتطوير وسرعة دوران رأس المال.

6. أهمية الشراكة بين الدولة وكافة مؤسسات المجتمع المدني لإقرار التنمية الحقيقية والمستدامة للإنسان الجزائري في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي نعيشها في هذه المرحلة وفى ظل الثقافة والموروث السلبي والمسيء لمناقشة دور منظمات المجتمع المدني حاليا في تطوير وبناء المواطن في الجزائر وما تنتظره القيادة السياسية والشعب . والأسس والأطر الشرعية لعملها والعراقيل التي تواجه قوافل

الخير، في ظل الفكرة السلبية السائدة عن هذه المؤسسات خاصة شبهة التمويل الخارج ي التي تعانى منه المؤسسات الوطنية.

إن تحقيق مقومات النهضة السياسية، الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية تتطلب علاقة غير تصادمية ما بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني بل أكثر من ذلك من حيث ضرورة تحقيق التعاون والتنسيق والتكامل خدمة للمواطن الجزائري وخاصة الفقراء والمهمشين منهم.

7. تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التنمية الحقيقية لا الصورية من الناحيتين السياسية والاقتصادية، وذلك من خلال تعزيز عمليات التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها، وإيجاد آليات وأدوات جديدة للتأثير على السياسات الحكومية بما يخدم زيادة تعزيز دور منظمات المجتمع المدني وتلبية احتياجات الفئات المهمشة وأوليات التنمية على المستوى الوطني.

8. ضرورة صياغة مفاهيم وآليات جديدة لتعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني لأن دور المجتمع المدني هو تكاملي وليس بديل للسلطة مشيرا إلى أهم التحديات التي تواجه هوية مؤسسات المجتمع المدني غياب سيادة القانون، إذ باتت العلاقة تحدد بناءً على متغيرات كالمحسوبية، العروشية، شراء الذمم، والولاء السياسي ...إلخ ومن ناحية أخرى عمل المشروع على تعزيز العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني أولا وبين المؤسسة أو الجمعية الواحدة وأعضائها.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: قائمة المصادر باللغة العربية:

1 -القرآن الكريم.

ثانياً: قائمة المراجع باللغة العربية:

أ – المعاجم والقواميس:

2 -تاج العروس من جواهر شرح القاموس، طبع مصر، المطبعة الخيرية الطبعة الأولى، 1306هـ.

3 -الصحاح للجوهري، طبعة بيروت، دار العمل للملايين، الطبعة الثانية عام 1979م.

4 -الفيروز آبادي، القاموس المحيط، طبعة بيروت، دار الكتب العلمية، عام. بترتيب الزاوي، توزيع دار الباز ، مكة المكرمة. 1979م.

5 -المعجم الوسيط، معجم اللغة العربية، القاهرة 1993.

6 -معجم مقاييس اللغة لابن فارس، طبع بيروت، دار الجيل، الطبعة الأولى عام 1991م.

ب –الكتب:

1 -البيومي غانم إبراهيم وآخرون، نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

2 -الغيلاني مُحَّد، المجتمع المدني حججه، مفارقاته، ومصائره، هل سيتم الاحتفاظ به؟ دار الهدى، بيروت، ط1، 2004.

3 -الميتمي مُحَّد، سوق العمل والفقر في اليمن، منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية، بيروت، 1997.

4 - (بدون اسم): تغييب المؤسسات التعليمية وانكفاء المثقفين العرب أبرز عوامل الشلل، الديمقراطية ليست الشرط الوحيد لتفعيل المجتمع المدني، ندوة المجتمع المدني وإشكاليات التحول الديمقراطي، جامعة قطر (14-16 مايو 200).

5 -إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الثانية، 1996.

6 -إبراهيم علي حيدر؛ المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار الأمين، 1996.

7 -إبراهيمي عبد الحميد، المغرب العربي في مفترق الطرق، المغرب العربي في مفترق الطرق، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ديسمبر 1996.

8 -ابن منظور، جمال الدين مُحَّد بن مكرم. لسان العرب. "المجلد الأول"، بيروت، 1988م.

9 -أبو حلاوة كريم ، إشكالية مفهوم المجتمع المدني "النشأة - التطور – التجليات"، القاهرة: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1998.

10 - أبو مندور مُحَّد، الإفقار في بر مصر، كتاب الأهالي رقم 63: سلسلة كتب فصلية تصدرها مؤسسة الأهالي، القاهرة: شركة الأمل للطباعة والنشر، تشرين الثاني/نوفمبر 1998.

11 - أحمد قايد نور الدين، السياسات العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، الملتقى الدولي حول "إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر 2011.

12 - أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر 1993.

13 - إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2002.

14 - الأنصاري عبد الحميد، نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني، بيروت، دورية المستقبل العربي، العدد 272، أكتوبر 2001.

15 - البكر مُحَّد عبد الله، أثر البطالة في البناء الاجتماعي، عمان، 2005.

16 -الجابري مُحَّد عابد وآخرون، التنمية البشرية في الوطن العربي؛ بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت، 1995.

17 -الجنحاني الحبيب وسيف الدين عبد الفتاح إسماعيل؛ المجتمع المدني وأبعاده الفكرية، دمشق، دار الفكر، 2003 م.

18 -الجوهري عبد الهادي وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية: مدخل إسلامي، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1984م.

19 -الخطيب مُحَّد كامل ؛ المجتمع المدني والعلمنة، الدار البيضاء، منشورات تانسيفت، ط2، 1994.

20 -الدباغ بشير وعبد الجبار الجرمود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2003.

21 -- الدمني بن عيسى، ماذا نقتبس من التراث الفكري حول المجتمع المدني، مجلة أقلام، العدد 05 جويلية 2002

22 -الدباغ بشير وعبد الجبار الجرمود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2003.

23 -الدوسري إبراهيم مبارك، البطالة بين خريجي التعليم الثانوي والجامعي في منطقة الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة، (1423هـ/1993م).

24 -الراسي جورج: الدين والدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر إلى عبد القادر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008.

25 -الزبيدي مُحَّد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، بيروت، منشورات دار مكتبة الحياة، بدون رقم طبعة، بدون تاريخ.

26 -الزواوي خالد، "البطالة في الوطن العربي"، المشكلة والحل، الطبعة الأولى، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2008.

27 -الصبيحي أحمد شكر ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2000.

28 -العياشي عنصر، المجتمع المدني (الجزائر نموذجا) ورقة مقدمة لندوة "المشروع القومي والمجتمع المدني، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة دمشق، 2000.

29 -- العياشي عنصر، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد في الجزائر، دار الأمين للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999.

30 – الكفوي أبو البقاء، الكليات، طبعة بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى عام، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، 1992م.
31 – المديني أحمد توفيق، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1997.
32 – المغيربي محمد زاهي بشير، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا 1977- 1994، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995.
33 – الموسوي ضياء مجيد، "النظرية الآقتصادية"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2005.
34 – النجار باقر سلمان، الديمقراطية العصيّة في الخليج العربي، دار الهادي للنشر، المنامة، 2008.
35 – النقاطي حاتم، مفهوم المدينة في كتاب السياسة لأرسطو، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، 1995.
36 – أمين جلال، العولمة والتنمية العربية (من حملة نابوليون إلى جولة الأوروغواي 1789-1998)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1999.
37 – إه.رنبرغ ج.ون؛ المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
38 – باقر محمد حسين، قياس الفقر في أقطار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، (سلسلة دراسات مكافحة الفقر، 3)، 1996.
39 – بالعاطف معتوق، بعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، ملتقى توقعات الاقتصاد الجزائري، كرياد–أندرو، الجزائر، 1998.
40 – بدوي عبد الرحمن، "فلسفة القانون والسياسة عند هيغل، القاهرة، دار الشروق، ط1، 1996.
41 – بشاره عزم ، المجتمع المدني : دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2000.
42 – بلقزيز عبد الإله ، في الديمقراطية والمجتمع المدني: مراثي الواقع، مدائح الأسطورة، بيروت: أفريقيا الشرق، الطبعة الأولى، 2001.
43 – بن شهرة مدني، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2009.
44 – بهلول حسن، الجزائر بين الأزمة السياسية والأزمة الاقتصادية، القاهرة، 1994.
45 – بوضياف محمد: الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر، سطيف، دار المجد للنشر والتوزيع، 2010.

46 – بيوتي جاك مارك، فكر غرامشي السياسي، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1975.

47 – تورين ألان، إنتاج المجتمع، ترجمة الياس بديوي، من منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1976.

48 – جابي عبد الناصر: الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركة الاحتجاجية، المعهد الوطني للعمل، الجزائر، 2001.

49 – جابي عبد الناصر: تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في الجزائر، دار القصبة، الجزائر العاصمة 2003.

50 – جابي عبد الناصر، الحركات الاجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة الوطنية وشروخ المجتمع، مركز البحوث الاقتصادية من أجل التنمية، جامعة الجزائر،(د ت).

51 – جامع مُحَّد نبيل، البطالة في مصر وحلولها، الجزء الأول، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008.

52 – جغلول عبد القادر، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1983.

53 – جوارتيني جيمس وريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم مُحَّد، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.

54 – حاتم الكعبي، التغيير الاجتماعي وحركات المودة، دار الحداثة، بيروت، ط1، 1982.

55 – حاتم رشيد، الجزائر إلى أين، سلسلة قضايا راهنة، عمّان، مركز الأردن الجديد للدراسات، 1998، الطبعة الأولى، 1998.

56 – حاروش نور الدين: الأحزاب السياسية، دار الأمة، الجزائر، 2009.

57 – حسن أحمد حسين، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000.

58 – حويتي أحمد وآخرون، علاقة البطالة بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 1998.

59 – دادي عدون ناصر، العايب عبد الرحمان، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد (من خلال حالة الجزائر)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

60 – رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، عدد 266، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997.

61 – رمزي زكي، التضخم المستورد: دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية الصناعية على البلاد العربية، القاهرة: الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، 1986.

62 – رمزي زكي، الليبرالية المستبدة، القاهرة، سينا للنشر، 1993.

63 – رمزي زكي، أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائد في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية: الراهن والمحتمل في تأثير برامج التثبيت والتكيف الهيكلي في التنمية البشرية، ورقة مقدمة في بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا(الإسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مجموعة من المؤلفين، التنمية البشرية في الوطن العربي؛ مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1995.

64 – زينب عبد العظيم، صندوق النقد الدولي والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، كتاب الأهرام الاقتصادي، القاهرة، 1999.

65 – سافس ي.س.، التخاصية مفتاح لحكومة أفضل، ترجمة سارة أبو الرب، مركز الكتب الأردني، عمان، 1989.

66 – سعد الدين إبراهيم؛ دور وسائل الإعلام العربية في دعم ثقافة المجتمع المدني، سلسلة حلقات نقاشية، القاهرة، مركز ابن خلدون، دار الأمين، 1997.

67 – سعد الدين إبراهيم : تقديم لسلسلة دراسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للتوزيع والنشر، القاهرة، 1995.

68 – سعداوي عمرو عبد الكريم، الأزمة السياسية في الجزائر، مستقبل الصراع بين الساسة والعسك ر، الأسكندرية دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.

69 – سماتي محفوظ: الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، ترجمة مُحَّد الصغير بناني وعبد العزيز بوشعيب، منشورات دحلب، 2007.

70 – صطوف الشيخ حسين، البطالة في الجهورية العربية السورية لفترة، 1994-2004 رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، الجمهورية العربية السورية، 2000.

71 – صمويل هنتنغون، الموجة الثالثة للديمقراطية: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب علوب، مقدمة تحليلية بقلم: سعد الدين إبراهيم، (القاهرة: دار سعاد الصباح بالاشتراك مع مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، الطبعة الأولى، 1993.

72 – عبد الرزاق فارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2001.

73 – عبد العظيم زينب، الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، في: نجوى سمك والسيد صدقي عابدين (محرران)، دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة: الخبرتان المصرية واليابانية، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002.

74 – عبد المنعم بدر، مقدمة في علم الاجتماع الحضري، القاهرة: دار السعيد للطباعة، الطبعة الأولى، 1992.

75 – عبده سمير، البطالة المقنعة في الوطن العربي، دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 1984.

76 – علي الكنز وعبد الناصر جابي، الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة في سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

77 – غرامشي أنطونيو، كراسات السجن، ترجمة: عادل غنيم، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1994.

78 – غليون برهان، بناء المجتمع المدني العربي:دور العوامل الداخلية والخارجية، في كتاب المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.

79 – غنيمي مُحَمَّد محمود، فائض العمالة في الدول النامية، القاهرة، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1983.

80 – فرجاني نادر، البطالة في مصر، الأبعاد والمواجهة، مركز المشكاة للبحث، مصر، 1999.

81 – فهمي هيكل عبد العزيز ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت 1986.

82 – قدي عبد المجيد، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "، دراسة تحليلية تقييمية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

83 – قزيها وليد وآخرون، القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1984.

84 – قنديل أماني، القطاع الثالث في العالم العربي، في سيفكس (التحالف العالمي لمشاركة المواطنين)، مواطنون (دعم المجتمع المدني في العالم)، القاهرة، سيفكس بالاشتراك مع دار المستقبل العربي، 1994.

85 – قنديل أماني، تطوير مؤسسات المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، 2004.

86 – قيرة إسماعيل وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2002.

87 – كاستوري سين؛ المجتمع المدني والحرب على الإرهاب، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

88 – كومب ايمانويل، التدقيق الاقتصادي، الطبعة الثامنة، مجمع ماجور، باريس، 2004.

89 – لابري الشيخ، "الاقتصاد والمؤسسة"، الجزائر، الصفحات الزرقاء للنشر، 2003.

90 -لبيب الطاهر، هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟ علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي، في: سعيد بنسعيد العلوي وآخرون: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.
91 -ماركس كارل وفريدريك إنغلز، الأيديولوجية الألمانية، ترجمة فؤاد أيوب، دار دمشق، دمشق، 1968
92 -مُحَمَّد عبد الفتاح عبد الله، الاتجاهات النظرية الحديثة في دراسة المنظمات المجتمعية، المكتب الحديث، ط1، القاهرة 2007.
93 -مُحَمَّد رياض الأبرش ونبيل مرزوق، الخصخصة آفاقها وأبعادها، دار الفكر، الطبعة الأولى، دمشق، 1999.
94 -مُحَمَّد محمود غنيمي، فائض العمالة في الدول النامية، القاهرة، عالم الكتب، 1983.
95 -محمود عبد الفضيل، برامج الإصلاح الهيكلي في مصر والمغرب بين المأمول والمتوقّع، دمشق، 1998.
96 -مصطفى مُحَمَّد العبد الله، الإصلاحات الاقتصاديةِ وسياسات الخوصصة في الدول العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1996.
97 - نجا علي عبد الوهاب، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، 2005.
98 -ورسك ,ج.د.ن.(ترجمة د.مُحَمَّد عزيز , د.مُحَمَّد كعيبة) .البطالة مشكلة سياسية اقتصادية بنغازي، جامعة قان يونس، 2006.
99 -وود إلين ميكسنز، توظيف وإساءة توظيف مفهوم المجتمع المدني، ترجمة: صلاح العمروسي، في: إلين ميكسنزوود وآخرون، المجتمع المدني والصراع الاجتماعي، القاهرة، مركز المعلومات والدراسات القانونية لحقوق الإنسان، 1997.
100 هيغل جورج فريدريش، أصول فلسفة الحق، ترجمة إمام عبد الحق إمام، بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر، ط3، 2007.
101 هلال علي الدين ونيفين مسعد، نقلاً عن شهيدة الباز، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، محددات الواقع وآفاق المستقبل القاهرة، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، 1997.
102 جيمس غوارتيني وريشارد أستروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم مُحَمَّد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999.
103 سعيد بن سعيد العلوي (وآخرون)، المجتمع المدني ومستقبل الديمقراطية في العالم العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

104 قضايا المجتمع المدني العربي في ضوء أطروحات غرامشي، القاهرة، مؤسسة عيبال للداراسات والنشر ومركز البحوث العربية، 1992.
105 مؤسسة البلاغ، حذار يا شباب، طهران، مؤسسة البلاغ، الطبعة الأولى، 2002.
106 يوسف عبد الله صايغ، اقتصادات العالم العربي"الجزء الثاني"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 1984.

ت –المؤتمرات، الندوات، المنتديات، والورشات:

1 -الطيب الوافي، بهلول لطيفة، البطالة في الوطن العربي ... أسباب وتحديات، ورقة مشاركة في الملتقى الدولي حول " إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة "الذي نظمته: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر،جامعة المسيلة، خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011م.
2 -العزاوي هدى جامعة بغداد –العراق، البطالة: أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل تحديات الإصلاح الاقتصادي –، ورقة مشاركة منشورة في الملتقى الدولي حول: "البطالة، أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع" المنعقد يومي 15-16 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب/ البليدة، 2006.
3 -المهندي ح سن إبراهيم، حالة البطالة وخصائص المتعطلين في دولة قطر، فعاليات ورشة عمل البطالة، الدوحة، أكتوبر، 2008.
4 -الوهيب وليد عبد المحسن، في ندوة البطالة في الكويت: الواقع والمستقبل. الكويت: منشورات الجمعية التعاونية لموظفي الحكومة الكويتية، 1998م.
5 -بلكوش الحبيب، مداخل أولية حول إشكاليات الإدارة، أعمال الندوة الإقليمية المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح، الإسكندرية 22/21 جوان 2004.
6 -بلمقدم مصطفى ومصطفى طويطي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.
7 -بوكابوس أحمد، الحركة الجمعوية وواقع التنظيمات الشبانية، في: نورية بن غبريط-رمعون ومصطفى حداب: الجزائر بعد 50 سنة حوصلة المعارف في العلوم الاجتماعية والإنسانية، 1954-2004، وقائع ندوة وهران (من 20 إلى 21 سبتمبر 2004) منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية ، 2008.

8 -حمدي عبد الله، عبد العال عبد الله، "برنامج تدخل مهني من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية". ورقة علمية مقدمة للمؤتمر السعودي الأول لرعاية الأيتام، 2011.

9 -خضراوي سامية وعبيدة سليمة، قياس البطالة حسب المعايير الدولية مع الإشارة إلى مشاكل قياسها في الدول العربية، ورقة مشاركة منشورة في الملتقى الدولي حول: "البطالة، أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع" المنعقد يومي 15-16 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب / البليدة، 2006.

10 -حرير عبد الله رابح، سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة، الملتقى الوطني: سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 14/13 أفريل 2011.

11 -قنديل أماني، الجمعيات الأهلية والثقافة والتنشئة السياسية في مصر: قراءة في التاريخ الاجتماعي والسياسي، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية: الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 4-7 ديسمبر 1993.

12 -كلفاحي خولة، التحول الديمقراطي في الجزائر، ضمن ملتقى حول التحول الديمقراطي في الجزائر، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة (2005/11/20).

13 -منتدى الفكر العربي ؛ دور المنظمات غير الحكومية في تطوير المجتمع الأهلي، أوروبا والأقطار العربية، الأردن، عمّان، 2000.

ث -الدوريات، المجلات، والجرائد:

1 -لمام مريم، « هرنبرغ جون، المجتمع المدني، التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة: علي حاكم صالح وحسن ناظم. مراجعة: د. فالح عبد الجبار »، مجلة إنسانيات، العدد 51، 2011.

2 -الدمني بن عيسى، ماذا نقتبس من التراث الفكري حول المجتمع المدني، مجلة أقلام، العدد 05، جويلية 2002.

3 -الجنحاني الحبيب، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، مجلة عالم الفكر، مجلة دورية محكمة تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت يناير 1999، المجلد رقم 28 العدد رقم 03.

4 -الخبر الأسبوعي، جريدة أسبوعية جزائرية، الجزائري لا ينفق بعقلانية، تصريح لمدير الإحصائيات الاجتماعية والمداخيل بالديوان الوطني للإحصائيات، العدد 116، من 22 إلى 28 أيار/ مايو 2001.

5 -العباس بلقاسم، تحليل البطالة ، سلسلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، السنة الخامسة ، العدد 58 ديسمبر 2006.

6 - العدل أنور، البطالة خطر يهدد التقدم الاقتصادي لبعض الدول الإسلامية، تحقيق صحفي نشر بمجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 157، الإمارات العربية المتحدة، ذو الحجة، 1414هـ.

7 - بدر عبد المنعم، الاغتراب وانحراف الشباب العربي، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد الثامن، العدد السادس عشر، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1993.

8 - حنان أسعد خوج، تصور مقترح لتطوير أساليب رعاية الأيتام بالسعودية في ضوء اتجاهات بعض الدول العربية: دراسة مقارنة "المملكة العربية السعودية: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مجلة العلوم التربوية العدد 04، الجزء الأول، جامعة الملك عبد العزيز، 1424 هـ.

9 - عزام فاتح سميح، الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية ، مجلة المستقبل العربي، المجلد 24/العدد 277، بيروت، 2001.

10 عزاوي حمزة، الحركة الجمعوية في الجزائر بين الفاعلية وصورية الأداء التنموي الجزائر: مجلة العلوم الإنسانية الاجتماعية العدد 03، المقال رقم 18، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2013.

11 سعد الدين إبراهيم، المثقفون العرب والتخريب الحالي لمصطلح المجتمع المدني، جريدة الحياة اللندنية، العدد 13894، 2001/3/31.

12 مصطفى كامل السيد، مفهوم المجتمع المدني والتحولات العالمية ودراسات العلوم السياسية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، سلسلة بحوث سياسية، العدد 95، أبريل 1995.

13 هناد مُحَمَّد، الجزائر: الانتقال من الأحادية إلى التعددية الحزبية، مجلة الديموقراطية، العدد 17 (يناير 2005).

14 – عبد الكريم البشير، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2004.

15 مُحَمَّد أمين فرشوخ، المجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة التسامح: مجلة تصدر عن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في سلطنة عمان، مسقط، العدد 18، ربيع 2007 .

16 رسالة الأطلس، مجلة شهرية جزائرية.

17 جريدة الرأي، جريدة يومية جزائرية.

18 جريدة الخبر، جريدة يومية جزائرية.

19 جريدة الصحافة، جريدة يومية جزائرية.

20 جريدة الأهرام، جريدة يومية مصرية

ج – الرسائل والأطروحات الجامعية:

1 -قصاب سعدية، اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر(1990-2004)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006.

2 -بوحفص حاكمي، السياسات الاقتصادية في الجزائر من منظور الإصلاحات الهيكلية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة وهران، الجزائر، 1999-2000.

3 -كلو مهدي ، "الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة "، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001 -2002.

ح – التقارير والنشرات:

1 -البنك المركزي الجزائري: النشرة الاقتصادية، ديسمبر 1995.

2 -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية بالأمم المتحدة، 1998.

3 -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقارير التنمية البشرية للأعوام 2003، 2004، 2010، 2012، 2014.

4 -صندوق النقد الدولي، دراسة خاصة بالجزائر، واشنطن، 1998.

5 -مكتب العمل الدولي جنيف، مسوحات السكان الناشطين اقتصاديا – العمالة والبطالة، 1996.

6 -مكافحة وإزالة الفقر" العناصر الأساسية لاستراتيجية القضاء على الفقر في البلدان العربية"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية بالأمم المتحدة، 1998.

7 -الأمم المتحدة، التقرير العالمي حول التنمية البشرية،جامعة بويك، بروكسل، 2000.

8 -منظمة العمل الدولية، التوصيات الدولية المعمول بها في إحصاءات العمل،الطبعة 2، 2009.

9 -الديوان الوطني للإحصائيات(ONS)، نتائج النشرات الإحصائية "1970-2002"، الجزائر، العدد 18، طبعة 2003.

10 -المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، مشروع التقرير الوطني حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الأول من سنة 2003، الجزائر، 2003.

11 -المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، رأي حول مشروع المخطط الوطني لمكافحة البطالة، الدورة 11، الجزائر، 19998.

12 -المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول علاقات العمل في سياق الإصلاح الهيكلي، الجزائر، أفريل 1998.

13 -منظمة العمل الدولية، التعطل في دول الأسكوا. عمان: منظمة العمل الدولية، 1993م.

14 منظمة العمل الدولية، مكتب العمل الدولي(جنيف)، تقرير الاستخدام في العالم، بيروت: النسخة العربية، 2000.

خ –القوانين والمناشير الرسمية:

- الجريدة الرسمية الجزائرية.
- الدستور الجزائري 1989، 1996.

ثالثاً: قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1-Abdelhamid Benachenhou, Formation du Sous- development en Algerie, ONOU, 1ère edition. Alger, 1978.

- 2-Abdouh Mohammmed, H.El-Ferroukhi, et A.El-Herrouni, Le marché urbain du travail au Maroc, Cahiers du CREAD, nº37, 1994.

3- AOURAGH Lhoucine, l'économie algérienne à l'épreuve de la démographie, centre français de la population et le développement, Les études de CEPED n° 11, Mai, 1996. P77

4- Arezki Ighemat, le marche du travail en Algérie,

-5- Bruno Marcel, Jacques Taieb , Le chômage aujourd'hui , un phénomène pluriel , (France , édition Narthan , 1991 .

6-Charle Robert Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine (1830-1976), presses universitaires de France, Paris 1977.

7- Office National des Statistiques, l'emploi et le chômage, données statistiques, n° 226, Algérie, 1995.

8-Crozier Michel ; fréedberg. E l'acteur et le système – les contraintes de l action collective ; paris – seuil 1977, p85.

9- ONS (La Direction technique chargée des statistiques de la Population et de l'Emploi), Enquête employ auprès des ménages 2011, Collections Statistiques N° 173, Série S: Statistiques Sociales, juillet 2012

10- Roger Gerard schwartzenberg: Sociologie politique, 5 éd, Montchrestien, Paris cedex15,1998

11- Tahar Benhoria, L' économie de l' Algérie, François maspero, 2004 Paris.

12-Abdelmadjid Bouzidi, Comprendre la mutation de l'économie algérienne, (Alger, les mots clés, 1992)

13- F.L.N, textes fondamentaux de F.L.N 1954 – 1962. département formation et culture. Alger, 1981.

14- Jean Marie Le Page, Geneviére Grangeas, Les politiques de l4emploi, (France, édition Eska, 1993).

15- Office international de travail, le livre annuaire des statistics. Genev: IOL, 1996.

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

- الموقع الإلكتروني الخاص شبكة الألوكة للمعلومات ؤ www.alukah.net
- الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك الدولي www.albankaldawli.org/
- الموقع الإلكتروني الخاص الوكالة الوطنية للوثائق حول الصحة www.ands.dz
- الموقع الإلكتروني الخاص بالمنظمة العالمية للصحة على شبكة الإنترنت www.oms.int
- الموقع الإلكتروني الخاص بالديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz
- الموقع الإلكتروني الخاص بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة www.uis.unesco.org
- الموقع الإلكتروني الخاص البنك الدولي حول الفقر في الجزائر www.worldbank.org/dz
- الموقع الإلكتروني الخاص بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة www.uis.unesco.org
- الموقع الإلكتروني الخاص بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة www.unicef.org
- الموقع الإلكتروني الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي www.undp.org
- الموقع الالكتروني حول التنمية البشرية www.alborsanews.com
- الموقع الالكتروني لوزارة الداخلية والجماعات المحلية www.interie.gov.dz
- الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية www.ads.dz
- الموقع الالكتروني لوكالة الأنباء الجزائرية www.aps.dz
- الموقع الالكتروني الخاص بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) www.andi.dz :
- الموقع الالكتروني الخاص بوكالة ANGEM www.angem.dz
- الموقع الالكتروني الخاص بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب www.ansej.org.dz
- الموقع الالكتروني للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة www.cnac.dz
- الموقع الالكتروني للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة www.cnac.dz

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء	03
شكر وامتنان.....	04
الإطار المنهجي.....	05
مقدمة.....	06
إشكالية الدراسة.....	07
فرضيات الدراسة.....	10
منهج وأدوات الدراسة.....	10
أسباب اختيار الموضوع.....	11
أهمية وأهداف الدراسة.....	12
المفاهيم الأساسية للدراسة.....	12
حدود الدراسة.....	13
الدراسات السابقة.....	15
صعوبات الدراسة.....	16
محتوى الدراسة.....	17
الفصل الأول: البطالة معانيها ومضامينها.....	20
أولاً- البطالة: المفهوم والمحتوى.....	21
المطلب الأول: التعريف بظاهرة البطالة.....	22
المبحث الأول: التعريف اللغوي للبطالة	22
المبحث الثاني: تعريف الاصطلاحي للبطالة	24
المبحث الثالث: تعريف البطالة كمشكلة سوسيواقتصادية	26
المطلب الثاني: قياس البطالة ومشكلاتها.....	27
المبحث الأول: نبذة تاريخية عن قياس البطالة	28
المبحث الثاني: قياس البطالة من منظور الجهاز الإحصائي الجزائري.....	29
المبحث الثالث: إشكاليات قياس حجم البطالة.....	31
ثانياً- تصنيفات البطالة وأنواعها.....	34

المطلب الأول: من حيث إرادة العاطل..... 34
المبحث الأول: البطالة الاختيارية..... 34
المبحث الثاني: البطالة الإجبارية 35
المطلب الثاني: من حيث الظهور والخفاء..... 36
المبحث الأول: البطالة السافرة..... 36
المبحث الثاني: البطالة المقنعة..... 36
المطلب الثالث: من حيث توقيت البطالة..... 39
المبحث الأول: البطالة الدورية..... 39
المبحث الثاني: البطالة الموسمية..... 40
المبحث الثالث: البطالة الجزئية..... 41
المطلب الرابع: من حيث تأثير السوق..... 42
المبحث الأول: البطالة الطبيعية..... 42
المبحث الثاني: البطالة الاحتكاكية..... 42
المبحث الثالث: البطالة الهيكلية..... 44
المبحث الرابع: البطالة التكنولوجية..... 45
المطلب الخامس: من حيث طبيعة العاطل..... 46
المبحث الأول: بطالة المتعلمين..... 46
المبحث الثاني: بطالة المهاجرين..... 47
المبحث الثالث: بطالة المشردين..... 48
الفصل الثاني: ظاهرة البطالة في الجزائر أسبابها، خصائصها، وكرونولوجيا تطورها..... 50
المطلب الأول: أشكال البطالة في الجزائر..... 52
المطلب الثاني: أسباب مشكلة البطالة في الجزائر..... 53
المطلب الثالث: مجموعة الأسباب المتعلقة بالسياسات المنتهجة من طرف الدولة بصفة مباشرة أو غير مباشرة..... 55
المطلب الرابع: خصائص البطالة في الجزائر..... 61
المطلب الخامس: تطور البطالة في الجزائر..... 62
الفصل الثالث: انعكاسات ظاهرة البطالة على المجتمع الجزائري..... 75
المبحث الأول: انعكاسات تفشي ظاهرة البطالة على تزايد معدلات الفقر..... 81
المطلب الأول: تطوّر ظاهرة الفقر في الجزائر..... 81
المطلب الثاني: خريطة الفقر في الجزائر..... 83

المطلب الثالث: توزيع الفقر حسب القطاعات الاجتماعية..... 83
المبحث الثاني: انعكاسات تفشي البطالة على القطاعات الاجتماعية..... 84
المطلب الأول: على قطاع الصحّة..... 85
المطلب الثاني: على قطاع التعليم..... 87
المبحث الثالث: تداعيات تفشي البطالة على مستوى المعيشة..... 90
المطلب الأول: انخفاض مستوى جودة الحياة..... 91
المطلب الثاني: آثار سياسة تحرير أسعار الغذاء..... 92
المطلب الثالث: اتساع فجوة الفوارق الاجتماعية..... 93
المطلب الرابع: تآكل الطبقة الوسطى..... 93
المبحث الرابع: تداعياتها على زيادة حدّة التوتّر في النسيج الاجتماعي..... 95
المطلب الأول: ارتفاع معدلات الهجرة الرسمية والسرية..... 95
المطلب الثاني: اختلال النسق القِيَمي..... 96
المطلب الثالث: اغتراب الشباب..... 97
المطلب الرابع: ارتفاع معدلات الانحراف والجريمة وانتشار ظاهرة الانتحار..... 98
القسم الثاني:الفصل الأول: المجتمع المدني؛ مفاهيمه وجوانبهالفكرية..... 99
المبحث الأول: خلفية تاريخية..... 106
المبحث الثاني: التيارات النظرية المؤسسة للمجتمع المدني..... 108
المطلب الأول: نظريات العقد الاجتماعي..... 110
ج –توماس هوبز..... 110
ح –جون لوك..... 110
ح –جان جاك روسو..... 111
المطلب الثاني: المجتمع المدني عند هيغل..... 112
المطلب الثالث: المجتمع المدني عند كارل ماركس..... 113
المطلب الرابع: أنطونيو غرامشي..... 114
المطلب الخامس: المجتمع المدني في الفكر العربي والإسلامي..... 115
المبحث الثالث: خصائص المجتمع المدني الحديث وأدواره..... 118
المطلب الأول: مقومات المجتمع المدني الحديث..... 118
أ– الحرية أو الطوعية..... 118
ب– المؤسسية أو التنظيم الجماعي..... 118

ج- الغاية والدور..... 119
د- المنظومة الأخلاقية..... 119
المطلب الثاني: مؤسسات المجتمع المدني..... 120
أ- مؤسسات تقليدية..... 120
ب- مؤسسات حديثة..... 120
المطلب الثالث: أدوار المجتمع المدني..... 121
أ- التنشئة..... 122
ب- التمثيل..... 122
ج- الضبط..... 122
المبحث الرابع: واقع المجتمع المدني..... 123
المطلب الأول: المجتمع المدني في المجتمعات الغربية..... 123
المطلب الثاني: المجتمع المدني في المجتمعات العربية..... 125
المبحث الخامس: المعوقات التي تواجه تطور المجتمع المدني في العالم العربي..... 129
المطلب الأول: المعوقات الخارجية..... 129
المطلب الثاني: المعوقات الذاتية..... 132
الفصل الثاني: المجتمع المدني في الجزائر؛ تشكله، تطوره، وواقعه 134
المبحث الأول: المراحل التاريخية لتشكّل المجتمع المدني في الجزائر قبل الاستقلال..... 138
المبحث الثاني: تطور المجتمع المدني في الجزائر المستقلة..... 144
المطلب الأول: الدولة الجزائرية المستقلة وعوامل تشكل المجتمع المدني في عهد الحزب الواحد..... 144
المطلب الثاني: الأبعاد السوسيولوجية للمجتمع المدني في مرحلة التحول الديمقراطي والتعددية الحزبية..... 151
المبحث الثالث: بنية المجتمع المدني في الجزائر..... 158
المطلب الأول: المؤسسات المشكّلة للمجتمع المدني الجزائري..... 158
المطلب الثاني: عوائق تطور المجتمع المدني في الجزائر..... 172
القسم الثالث:الفصل الأول: سياسات التشغيل المعتمدة من الدولة الجزائرية؛ أبعادها، أشكالها، وتحدياتها..... 177
المطلب الأول: أبعاد وتحديات ومعوقات نجاح سياسات التشغيل..... 180
المبحث الأول: أبعاد سياسات التشغيل..... 180
4 -البعد الاجتماعي..... 180
5 -البعد الاقتصادي..... 181
6 -البعد التنظيمي والهيكلي..... 181

المبحث الثاني: تحديات ومعوقات نجاح سياسات التشغيل..... 182
5 -العمل غير المنظم..... 182
6 -التحكم في استمرار ارتفاع نسبة البطالة..... 182
7 -عدم تكيف أنظمة وبرامج التعليم والتكوين العالي والمتوسط بما يتناسب والاحتياجات التي يتطلبها سوق العمل.. 183
8 -الارتفاع المستمر لظاهرة الانحراف..... 183
المطلب الثاني: عوامل تفعيل ونجاح سياسات التشغيل..... 183
المبحث الأول: بالنسبة للسياسات العامة للتشغيل..... 184
المبحث الثاني: بالنسبة لأنماط التشغيل..... 184
المبحث الثالث: بالنسبة للمشاريع والبرامج الهادفة لخلق مناصب العمل..... 184
المطلب الثالث: مصالح وهيئات التشغيل في الجزائر..... 187
المبحث الأول: الديوان الوطني لليد العاملة (ONAMO)..... 188
المبحث الثاني: الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)..... 189
المبحث الثالث: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)..... 190
المبحث الرابع: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)..... 192
المبحث الخامس: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)..... 196
المبحث السادس: وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار (APSI)..... 202
المبحث السابع: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)..... 203
المبحث الثامن: وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)..... 206
دراسة ميدانية لعينة من مؤسسات المجتمع المدني للحدّ من ظاهرة البطالة..... 213
مناقشة وتحليل النتائج..... 226
الخاتمة العامة..... 233
مراجع الدراسة..... 237
فهرس المحتويات..... 252

ملخّص الدراسة

لا تتمثّل أهمية دراسة وتحليل مشكلة البطالة في الجزائر فقط في أهمية الموارد البشرية وكونها تحتلّ مكاناً جدّ مهمّ، وإنّما ترجع إلى أهميّة كون رأس المال البشري هو أساس التنمية، بالإضافة إلى الخطر الناجم عن التزايد المستمّر في أعداد العاطلين عن العمل وما يمثّله من مضاعفات في النتائج الاجتماعية والسياسية التي ترافق حالة التعطّل عن العمل، حيث تعد البطالة هي البيئة الخصبة والمواتية لنموّ الجريمة، التطرّف، العنف، الانتحار، الاختطاف، الهجرة السرية، والتفكك الأسري...إلخ.

لكن ورغم الحزمة الكبيرة من الإجراءات التي قامت بها الحكومات الجزائرية المتعاقبة وما رافقها من مخصّصات مالية ضخمة، إلّا أنّ مشكلة البطالة في المجتمع الج زائري لا زالت تطرح نفسها بشدّة ، وتحتاج إلى المزيد من البحوث والدراسات، وما الاحتجاجات والاضطرابات التي ما فتئت تندلع بين الفينة والأخرى لخير دليل على ذلك.

وعليه يمكن القول أنّ وضع أيّ برامج وخطط مستقبلية لمواجهة مشكلة البطالة يكون عديم الجدوى إذا لم يكن هناك:

- ✓ العمل من أصحاب القرار في الجزائر على بلورة علميّ ودقيقة غير شعبوية ولا مناسباتية لمفهوم البطالة ومدى حجمها.
- ✓ محاولة وضع مكانيزمات فعّالة من أجل استيعاب وهيكلة عمالة القطاع غير الرسمي مع مراعاة مصالح جميع الأطراف.
- ✓ التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني ومحاولة توحيد جهودها فيما بينها من جهة، والعمل على جعل هذه الجهود مكمّلة لما يقوم به كل من القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي.

Résumé de l'étude

L'importance d'étudier et d'analyser le problème du chômage en Algérie n’est pas que dans l'importance des ressources humaines et être occupe une place est importante, mais en raison de l'importance du fait que le capital humain est la base du développement, en plus de la menace posée par l'augmentation continue du nombre de chômeurs et ce qu'il représente des complications dans les résultats Conditions sociales et politiques qui accompagnent l'état de chômage Le chômage est l'environnement fertile pour la croissance de la criminalité, l'extrémisme, la violence, le suicide, l'enlèvement, l'immigration clandestine, la désintégration familiale,…etc.

Mais malgré le gros paquet de mesures prises par les gouvernements successifs algériens et les allocations financières énormes qui accompagnent, mais le chômage dans la société algérienne, le problème est de se présenter encore fortement, et ont besoin davantage de recherches et d'études, et les manifestations et les troubles qui ont été la rupture de temps en temps pour le bien Preuve de cela.

Par conséquent, on peut dire que le développement de tous les futurs programmes et plans pour résoudre le problème du chômage est inutile s'il n'y a pas:

- ✓ Le travail des décideurs en Algérie sur la cristallisation scientifique et précise non-populiste et accessoire au concept de chômage et sa taille.
- ✓ Tenter de jouer un rôle efficace dans l'adaptation et la structuration de l'emploi dans le secteur informel en tenant compte des intérêts de toutes les parties.
- ✓ Coordonner avec les organisations de la société civile et essayer de consolider leurs efforts d'une part, et travailler pour compléter ces efforts par rapport à ce qui est fait à la fois par le secteur formel et le secteur informel.